الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة–

كلية أصول الدين

قسم: الكتاب والسنة

تخصص: الحديث وعلومه

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل:.....

أهمية اللغة العربية في فهم الحديث النبوي الشريف

مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الحديث النبوي وعلومه

إعداد الطالبة:

فائزة طلحة

إشراف الأستاذ الدكتور :

حسان موهوبي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د.مختار نصيرة	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر	رئيسا
أ.د.حسان موهوبي	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر	مشرفا ومقررا
أ.د.ذهبية بورويس	أستاذة	جامعة الأمير عبد القادر	عضوا

الموسم الجامعي:1436–1437هـ/2015–2016م

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير:

أحمد الله –عز وجلّ– على توفيقه لي لإتمام هذه المذكّرة سائلة إيّاه أن يتقبلها منّي، ويجعلها خالصة لوجهه الكريم.

أشكر أستاذي المشرف الدّكتور "حسان موهوبي" الّذي لطالما أعانني، ودفعني لأمضي قدمًا نحو الأمام

دون أن أنسى شكر كلّ من الأساتذة: نصر سلمان، فاتح بوزيت، حكيمة حفيظي، صالح فريوي... وكلّ من أعانني في إنجاز هذه المذكّرة.

وأخصّ بالشّكر أختي "ليلى" و أختي "كريمة" على الجهد الذي بذلتاه في سبيل إخراج هذه المذكّرة في أحسن صورة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الإهـــداء:

إلى من رضاهما من رضا ربي...

إلى من تكبّدا لأجلي المشاقّ...وتجرّعا الغصص...

ولولاهما ماكنت لأصل...إلى (أبي وأمّي) الحبيبين.

إلى إخوتي وأخواتي: نور، هشام، يوسف، راوية، نرجس...

إلى صديقتي طفولتي (أمينة) و(سارة)، إلى كلّ من أحبّهم

ويحبّونني أهدي هذه الرّسالة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقـــدّمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدّمة:

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيّئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدا عبده ورسوله، قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ عمران:(102)، وقال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ الأحزاب: (70-71). أما بعد:

إنّ معرفةَ علوم اللغة العربيّة من الدّين؛ إذ لا سبيل إلى فهم الوحيين إلا بها، والقصور في الفهم يعدّ من أهم الأسباب الدّافعة إلى استشكال ألفاظ الحديث النبوي، فقد تُفهَمُ الأحاديث النّبويّة على نحو مخالف لمقصود النبي ﷺ بسبب التقصير في استفاء علوم الآلة، على رأسها اللغة العربية.

ولأهميتها وفضلها حرص علماء الأمة على توعية طالب العلوم الشرعية والكونية بقيمتها؛ إذ لا يستغني عنها المفسر، ولا المحدث، ولا الفقيه، ولا الأصولي، ولا المؤرخ، ولا الأديب...، بل من العلماء من اعتبر معرفتها فرضًا واجبًا، يقول "ابن تيمية" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت728هـ): «فإن نفس اللغة العربية من الدّين، ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب». (اقتضاء الصّراط/207)، وهذا ينصُّ على ضرورة معرفتها لكلّ من اشتغل بدراسة الأحاديث النّبوية حتى يفهمها على النّحو الذي أرادهُ الرسول ﷺ. ولما كان من شرائط فهم الوحيين معرفة لسان العرب وطرائقهم في التّعبير، ولما كان فهم الحديث النبوي لا يحصل إلا بواسطته، صار من الواجبِ تقديم دراسةٍ تتّضح من خلالها أهميّة اللغة العربيّة، وعلومها، وأساليبها، ودلالاتها في فهم الأحاديث النبويّة؛ حتّى يشتغل بدراستها كلّ من أراد أن يفهم المعاني التي أرادها الرسول ﷺ بحديثه.

إشكاليّة البحث:

إنّ الحديث عن أهميّة اللغة العربية في فهم الأحاديث النّبويّة يستدعي ممّن أراد أن يشتغل بدراسة الحديث النّبوي أن يكون عالما بأساليب اللغة العربيّة، عارفًا بطرائق العرب في التّعبير، مُحيطًا بدلالات الألفاظ، وما تحمله من معاني، وانطلاقا من ذلك:

هل نال اللسان العربي حظه كاملا عند السلف والخلف من العلماء في فهم الحديث النبوي الشريف؟، وهل انشغل علماء الحديث بطلبِه وتدارسِهِ دون أن يكون لهم باعٌ في اللغة العربيّة وعلومها؟.

وإن كانت للغة العربية دورٌ في فهم الأحاديث النبويّة فماهي الضوابط اللغوية التي وضعها المحدثون لصيانة السنة النبوية من الخلل؟، وكيف تُساهم علوم اللغة العربية من نحو، وبيان...في فهم الرواية، وتوجيه المعنى، ورفع التعارض بين الأحاديث؟، وماهو أثر إعمال علوم اللغة العربية في الذب عن السنة النبوية؟.

أهمية الموضوع:

إنّ بيان دور اللغة العربية في فهم الحديث النّبوي أمرٌ مهمٌّ للغاية، وتظهر أهميّته من خلال عدة جوانب أهمها:

1- ارتباط هذه الدّراسة باللغة العربيّة التي تُعدُّ لسان الإسلام الأسمى، فبها نزل أشرف الكتُبِ، وبها نطق أفضل الرّسل ﷺ.

2- الوقوف على أهم الضوابط اللغوية التي وضعها المحدثون من أجل فهم الحديث النبوي الشريف فهمًا لا يحيدُ عن الصّواب.

3- يمكن من خلال هذا الموضوعِ سدُّ ثغرة من الثغرات التي يحاول أعداء الإسلام الولوج منها للقضاء على تراث أمتنا العربي والإسلامي.

4- أن الباحث يكتشف من خلاله عناية سلفنا الفائقة باللغة العربية، وأنهم مثل ما كانوا أئمة في الفقه والتفسير والحديث، كانوا أئمة في علوم اللغة أيضا، وهذا يُبطلُ قولَ من ادّعى أنّ المحدّثين انشغلوا برواية الحديث النّبوي فحسْب، وأغفلوا معرفة اللغة العربيّة وعلومها.

5- كون هذه الدراسة تندرج ضمن الجهود التي تسعى إلى حفظ السنة النبوية وفهمها على نحو يوافق مقصود النبي ﷺ.

أسباب اختيار الموضوع:

إنّ اختياري لهذا الموضوع وخصّه بالدّراسة لم يكن من أجل تقديم دراسة أكاديمية لنيل شهادة الماجستير في تخصص الحديث النّبوي فحسْب؛ وإنّما كان من وراء ذلك دوافع كثيرة، وأسباب عديدة، من بينها:

1- شغفي الشّديد باللغة العربيّة، ورغبتي القويّة في دراسة كلّ ما يتعلّق بها، فما بالك إن كان الموضوع متعلّقا ببيان أهميّتها ودورها في فهم حديث خير من نطق بها.

2- رغبتي كدارسة في الحصول على خلفية علمية لغوية أوظفها في الذب عن السنة النبوية، والإسهام في الحركة العلمية المباركة في خدمة السنة النّبويّة التي نشهدها اليوم.

3- غفلة أهل زماني عامة وطلبة العلم الشرعي خاصة عن الاشتغال باللغة العربية، ومعرفة علومها، مما أدّى إلى كثرة اللحن عند الكثير من الدّارسين المشتغلين بالحديث النبوي.

4- الخطر الكبير الذي يهدّد لغتنا العربية، والذي يكمن في سيطرة اللهجات العامية المحلية التي ضيقت نطاق الفصحى في ميادين كثيرة من جهة، ومن جهة أخرى تهديد اللغات الأجنبية التي بات إتقانها والتحدّث بها عند كثير من أبنائنا من علامات التقدم الحضاري، أمّا اللغة العربية فقد باتت في نظرهم لغة تخلّف قديمة جاوزها رَكْبُ التّحضّر.

5- إبطال دعوى كلّ من طعن في علماء الأمّة المحدّثين، واتّهمهم بانشغالهم بطلب الحديث النّبوي فقط، دون أن يهتمّوا بتعلّم اللغة العربيّة، ومعرفة علومها، وبيان أنّهم كانوا أربابا في اللغة، بل إنّهم اعتبروا معرفتها شرطا من شروط التّحديث.

أهداف البحث:

لا شك في أنّ فهم الحديث النبوي الشريف لا يتأتى إلا بفهم اللغة العربية، ومعرفة علومها؛ إذ بها نزل أشرف الكتب السّماويّة على أشرف الرّسل أجمعين، في أطهر بقعة على وجه الأرض؛ ولكن ممّا يؤسف له ذلك العزوف الكبير من طلبة العلم عن اللغة العربية، والتّساهل فيها وإهمال

معرفتها، حتى أنه بات شائعا في مجتمعاتنا أن اللغة العربية هي لغة تخلف، وضعفٍ، وذلّ، وأنها بعيدة كل البعد عن ركْب التطور والتحضّر، ومن هذا المنطلق جاءت دراستي لغرض تحقيق الأهداف الآتية:

1- نيل رضا الله ﷻ بحفظ سنّة نبيّه –صلى الله عليه وسلّم–، والذّب عنها.

2- الدّعوة إلى ضرورة الاشتغال باللغة العربيّة، وردّ الاعتبار للّسان العربي، وذلك من خلال إعماله في سائر أمور الدّين والدّنيا، وفي جميع المجالات.

3- الدعوة إلى عدم الاقتصار على تعلم الصّحة والخطأ من كلام العرب بالنسبة لطالب العلوم الشّرعية عامة، وطالب علوم الحديث خاصة فقط، بل لابد من معرفة أسرار اللغة العربية وعلومها، والبحث عن كل ما يفيد في استنطاق النص النّبوي، وذلك يكون بمعرفة الحقيقة والمجاز، والنّحو والإعراب، والعموم و الخصوص، والإطلاق والتقييد...، وغير ذلك ممّا لا يُعرف في غير علم اللغة العربية.

4- حفظ السنّة النبوية، والتّصدّي لأعدائها الذين لا يكفّون عن محاولة طمس هويتنا العربيّة الإسلاميّة، والعمل ليل نهار من أجل وأد لغة الإسلام، والإتيان على بنيانها من القواعد.

5- محاولة إبطال الطعون الموجّهة إلى علماء الأمّة الإسلامية عامّة، وإلى أرباب الحديث والمشتغلين به خاصّة.

صعوبات البحث:

حقيقة لم تعترضني صعوبات كثيرة في إنجاز هذا البحث ماعدا القليل منها:

1- تشعّب المادّة العلمية وتداخلها، ممّا جعلني أجد صعوبة في ضبطها، وخاصّة أنّ الموضوع واسع؛ وذلك لتعلّقه بعلوم اللغة العربيّة الكثيرة.

2- كون موضوع الدّراسة جديدًا، فصحيحٌ سبقني العديد من المؤلّفين إلى بيان أهميّة اللغة العربيّة وفضلها؛ لكن لا أحد منهم تطرّق إلى بيان أهمّيتها في فهم الحديث النّبوي، وحتّى من تناول هذا بالذكر يبقى ما كتبهُ مجزّءا منثورا بين طيّات الكتب، ممّا أوجب عليّ تتبع تلك النّصوص وتجميعها.

الدراسات السابقة:

لم أجد -في حدود علمي-دراسةً أكاديميّة ولا خاصّة بعنوان: (أهميّة اللغة العربيّة في فهم الحديث النّبوي)؛ لكنّني وقفتُ على بعض الدّراسات التي تتقاطع مع موضوعي، وتخدمه في جزئياته من بين هذه الدّراسات:

1-**أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية، ليوسف بن خلف العيساوي**، وهذا الكتاب في الأصل أطروحة نال بها المؤلّف درجة الدّكتوراه من كليّة الآداب، جامعة بغداد بتقدير ممتاز، وذلك في 2000/6/17م، وقد طُبع بدار ابن الجوزي بالمملكة العربية السعودية سنة 1430هـ، كشف الباحثُ فيها عن مدى إفادة علماء الفقه من هذه اللغة الشريفة، واقتضت طبيعة البحث أن يكون على ثلاثة أبواب وخاتمة: دار الباب الأول حول المضامين الفقهية الأصولية، وتناول الباب الثاني البحث في أثر الدلالة اللغوية في استنباط الأحكام الفقهية، وقد جاء في خمسة فصول تم الحديث فيها عن: دلالة اللفظ بحسب الوضع، دلالة اللفظ بحسب الاستعمال، دلالة اللفظ بحسب الوضوح والإبهام، طرق دلالة الألفاظ على المعاني، المباحث التكميلية، وأما الباب الثالث وهو:"أثر الدلالة النحوية في استنباط الأحكام الفقهية"، فقد جاء في فصلين، تناول الأول منهما دلالة حروف المعاني، وتناول الفصل الثاني دلالة التراكيب والإعراب.

بعد هذا العرض المختصر لأهمّ النّقاط التي تطرّق إليها الباحث يتضح معنا أنّ هذه الدّراسة دراسةٌ فقهيّة، حتى وإن كان صاحبها قد أخذ مادّتها من الأحاديث النبوية التي تعدّ المحور الذي تدور عليه هذه الدّراسة.

2-**أهمية اللغة العربية في فهم القرآن والسّنة لأحمد محمد زين**،كبير باحثين بإدارة البحوث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، وهو عبارة عن بحث موجز يضم (40) صفحة، طبع سنة 1430هـ، تحدث فيه صاحبه بإيجاز عن ضرورة تعلم اللّسان العربي، وأشار إلى بعض مواضع الإشكال بسبب الجهل به؛ لكنّهُ لم يوفّق كثيرا في بيان أهميّة اللغة العربيّة في فهم القران الكريم، والسّنة النّبويّة، كما هو مبيّن من عنوان بحثه.

3-**أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، لعبد السّلام طويلة**، وهو عبارة عن دراسة أصوليّة فقهية، طبع بدار السّلام /القاهرة (مصر) سنة 1420هـ، قسّمهُ صاحبهُ إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: ويبحث في الاجتهاد والاختلاف.

القسم الثّاني: ويبحث عن الاختلاف العارض من جهة اللغة العربيّة، وطريقة صياغة النّصوص الشّرعية وأثر ذلك في اقتناص مقاصد الكلام، واستنباط الأحكام.

القسم الثالث: ويبحث في مسلك المجتهدين والأصوليين في معالجة تلك النصوص مبنًى ومعنًى، وأثر ذلك في استنباط الأحكام.

وحتى وإن كان الكتاب عبارة عن دراسة أصولية فقهية تكشف أثر اللغة في اختلاف المجتهدين؛ إلّا أنّ القسم الثّالث منه خدم رسالتي كثيرًا؛ وذلك لأنّ كليهما يصبّ في قالب واحد وهو أثر اللغة في فهم الأحاديث النّبويّة.

4-**أهميّة اللغة العربيّة ومناقشة دعوى صعوبة النّحو، لأحمد بن عبد الله الباتلي،** الطبعة الأولى بالرياض/م.ع.س سنة 1412هـ، افتتحه صاحبه بتمهيد هن أهميّة اللغة العربيّة، وكيد أعداء الإسلام لها، ثم انتقل إلى الحديث عن أهميّة علم النّحو والإعراب، وذمّ العلماء اللّحن في الكلام، وفي الأخير تحدّث عن دعوى صعوبة النّحو، وأسباب تلك الدّعوى، ثمّ أجاب عليها.

وقد وفّق الكاتب إلى حدّ كبير في بحثه؛ لكنّه أغفل كلّ علوم اللغة العربيّة، واقتصر على علم النّحو وحده، مع أنّ علوم اللغة متنوّعة وعديدة.

5-**مقال حول أهمية دراسة العلوم العربية** للكاتب **عبد العزيز بن سعد الدغيثر،** نشر على النت يوم 2012/4/3/، وقد جمع فيه صاحبه مجموعة من أقوال السّلف والعلماء التي تنص على أهمية اللغة العربية، وعلى ضرورة تعلمها.

فهذه مجموعة من الدّراسات التي تناول أصحابها فيها الكثير من الجزئيات التي تطرّقت إليها في بحثي، والذي سيضيفه هذا البحث، يتمثل في بيان دور علوم اللغة العربية في فهم الحديث النبوي؛ أي بيان تلك الأهمية من جانب حديثي، يستدعي التّركيز على الجانب التّطبيقي الذي يكشف لنا عن خطورة سوء فهم الحديث النبوي بسبب الجهل باللغة العربية.

أهم المصادر والمراجع المعتمد عليها:

قد اعتمدت في دراستي على مجموعة من المصادر والمراجع أهمّها:

المعاجم اللغوية: "كمعجم مقاييس اللغة لابن فارس" –رحمه الله–، و"لسان العرب لابن منظور"–رحمه الله–، وكتب التّراجم والسّير: "كسير أعلام النّبلاء للذّهبي"، و" البداية والنّهاية لابن كثير"، وكتب مظان الحديث وشروحها: ككتاب "الجامع الصحيح للبخاري–رحمه الله–"، و"فتح الباري لابن حجر"، و"إرشاد السّاري للقسطلاني"، و "عمدة القاري لبدر الدّين العيني"، بالإضافة

إلى بعض كتب التفسير: " "كتفسير القرآن العظيم لابن كثير-رحمه الله-"، و"تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان لعبد الرّحمن بن ناصر بن السّعدي"، كذلك اعتمدت على الكثير من الكتب المتخصّصة في اللغة العربيّة وعلومها: "كالإيجاز وبلاغة الإشارة في البيان النبوي لعبد الرحمن بودرع"، و"أسرار البلاغة للجرجاني"، و"البلاغة فنونها وأفنانها لفضل حسن عبّاس"، و" أهمية اللغة العربية ومناقشة دعوى صعوبة النّحو لأحمد بن عبد الله الباتلي"، و"التّبيان في علم المعاني والبديع والبيان لحسين بن محمد الطّيبي"، و"علم البيان لعبد العزيز عتيق"، ومن الكتب التي اعتمدتها في علوم الحديث: "معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصّلاح"، و"غريب الحديث لقاسم بن سلّام الهروي"، و"مختلف الحديث لهادي روشو التّونسي"، و"مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء لأسامة بن عبد الله الخياط".

هذا وقد اعتمدت أيضا على مجموعة من الرسائل الجامعية منها: "الصورة البيانية في الحديث النبوي الشريف لعصام خروبي" و"أثر اللغة في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية ليوسف العيساوي"، بالإضافة إلى بعض المجلات: كمجلة "جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة"، ومجلّة "التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا"، كذلك عدتُ إلى بعض المواقع الإلكترونية عند الحاجة، منها:

-" شبكة الألوكة" (majles.alukah.net).

-" ويكيبيديا الموسوعة الحرة": (/ar/m/wikibedia/org).

-"موقع ملتقى أهل الحديث": (www.ahlalhadeeth.com).

المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدت في دراستي على عدَّة مناهج أهمها:

1-المنهج التّحليلي: ويبدو جليّا عند شرحي لبعض النصوص النبوية، وتحليل بعض التعاريف الواردة لاصطلاحات البحث: كعلم النّحو، والمجاز، والتّشبيه...، بالإضافة إلى بعض النّصوص الواردة في مسائل معيّنة من البحث، كشرح النّصوص الواردة في وصف البلاغة النّبويّة، وشرح الأحاديث النّبوية، وقد اعتمدت المنهج التّحليلي في جميع فصول الرّسالة.

2-المنهج الاستقرائي: الذي أفادني في استقراء الكتب والمقالات التي تخدم موضوعي، وانتهجته كثيرا في الفصلين الأوّل والأخير من رسالتي، وذلك عند تتبعي للتعاريف الواردة في المعاجم اللغوية.

3-المنهج الوصفي: انتهجته في الفصل التّمهيدي والفصل الأوّل من الرّسالة؛ وذلك عند وصفي للبلاغة النّبويّة التي لا مثيل لها، ولمكانة اللغة العربيّة التي تعدّ أشرف اللغات وأعظمها.

5-المنهج التاريخي: وقد استعنت به في ترجمتي للأعلام الواردين في البحث، وانتهجته في جميع فصول الرّسالة.

6-المنهج الاستنباطي: وذلك عند تتبعي للكتب ومحاولة استنباط واستنتاج النصوص والنماذج والأمثلة التي تخدم موضوع الدراسة.

المنهج المتبع في كتابة البحث:

عند كتابتي لهذا البحث تقيّدت بمنهجية واحدة تشمل جميع فصول الرّسالة، وهي:

1-الأيات القرآنية: اعتمدت في كتابتها على "رواية ورش عن نافع -رحمهما الله-"، باستعمال مصحف المدينة المنورة الإلكتروني، وقمت بكتابتها كتابتها بخط ثخين تمييزا لها عن غيرها، وجعلتها بين قوسين مزهرين: ﴿ ﴾، مع عزوها إلى سورها وذكر رقم آياتها في التهميش.

2-الأحاديث النبوية: جعلتها بين قوسين، وراعيتُ ضبط وشكل جميع الألفاظ الواردة في النصوص النبوية، مع عزوها إلى مظانها الأصلية من كتب السنة، متبعة في ذلك: ذكر المؤلف وعنوان الكتاب، ثم ورود الحديث من خلال عنوان الكتاب والباب، وأُتبع ذلك بذكر رقم الحديث بين قوسين، والجزء والصفحة إن كان الحديث قد ورد في غير الصّحيحين، أمّا إن ورد في أحد الصّحيحين فلا أذكر الجزء لأنّني اعتمدت على كتاب واحد غير مجزّأ.

-أما عن طريقة تخريجي للأحاديث؛ فإني أكتفي بتخريج الحديث الوارد في الصحيحين من أحدهما، فإن لم يوجد الحديث فيهما، فإني أخرجه من السنن الأربع، مع ذكر درجة الحديث وأقوال العلماء فيه.

3-عزو الأقوال والنصوص: قمت بعزو الأقوال والنصوص إلى مصادرها الأصلية، وجعلت النص المقتبس بين قوسين« »، واجتنبت النقل بالوسائط.

4-التوثيق والتّهميش: أبدأ في توثيق النصوص في التهميش، بذكر اسم المؤلف، وغالبا أكتفي باسم الشهرة، إذا كان المؤلف من المشهورين، ثم أذكر عنوان الكتاب كاملا، وأحيانا أختصره إذا تكرر ذكره، مع إرجاء معلومات النشر لثبت المصادر والمراجع، وإذا ذكرت المؤلف في المتن لا أعيد ذكره في التهميش للاختصار، أما عن الاقتباس، فإن كان مباشرا، جعلته بين قوسين: « »، مع العزو إلى قائله، أما إذا كان غير مباشر، فإني أعزو إليه بعبارة: "ينظر".

-كذلك إذا اعتمدت على الكتاب لأول مرة أذكر المؤلف وعنوان كتابه، أما إذا اعتمدت عليه مرة أخرى، لا أذكر العنوان، وأقول: " المصدر نفسه، أو مصدر سابق"، فإن كان للمؤلف كتاب واحد فإنّي أذكر اسم المؤلّف واستغني عن ذكر كتابه، أمّا إن كان له أكثر من كتاب واحد فإنني أحدّد الكتاب الذي أخذتُ منه.

5-التعريف بالأعلام الواردين في النص: أوّل ما أشير إليه هو أني جعلت جميع الأعلام الوارد ذكرهم في المتن بين شولتين" " مع ذكر تواريخ وفياتهم متى تيسر لي ذلك، أما فيما يخص الترجمة للأعلام، فإني لم أترجم للصحابة، ولا للأعلام للمعروفين والمشهورين؛ وإنّما اكتفيت بالترجمة للمغمورين.

-أما عن مضمون التراجم فإني أذكر اسم العلم الثلاثي مع ذكر نسبته أحيانا وقد اذكر تاريخ ولادته، وعمن روى ومن روى عنه –باختصار، مع الحرص على عزو التراجم لمظانها، وغالبا ما أكتفي بثلاثة مصادر.

6-التعريف بالمفردات الواردة في الدراسة: حرصت على التعريف بالكلمات الغريبة الواردة في الدراسة، مع الشّرح أحيانا للكلمات الغير مفهومة.

-أمّا عن منهجي في التعريف، فإني أعرف بالمفردة من الناحية اللغوية، وذلك بالرجوع إلى معاجم اللغة، وأحيانا أعرّفها من الناحية الاصطلاحية إذا استدعى الأمر ذلك، وقد حرصت على الاختصار.

7-الرموز الواردة في الدراسة: وقد استعملت في هذه الدراسة العديد من الرموز، خاصة في ثبت المصادر والمراجع، ومن هذه الرموز:

- (د ط) : للدلالة على عدم وجود أي معلومات عن الطبعة ورقمها.
- (د ت) : للإشارة إلى عدم وجود تاريخ نشر الكتاب.
- (ج) : وللإشارة إلى الجزء، و(مج) للدلالة على المجلد.
-(هـ) :للدلالة على التاريخ الهجري، و(م) للدلالة على التاريخ الميلادي.
-(ت): للإشارة إلى تاريخ الوفاة.

8-الفهارس: وللتيسير هذه الدّراسة على القارئ ختمتها بفهارس فنيّة منظمة في جداول –باستثناء ثبت المصادر والمراجع–، وهي مرتّبة بالشكل الآتي:

1-فهرس الآيات القرآنية: وأذكر فيه الآية أو طرفها مع رقمها وصفحة ورودها في الدراسة، مرتبة الآيات بحسب ترتيب سور القرآن، وترتيب الآيات تحت كل سورة بحسب رقمها في تلك السورة.

2-فهرس الأحاديث النبوية: وأذكر فيه طرف الحديث مع صفحة وروده في الدراسة، مرتبة له حسب حروف المعجم.

3-فهرس الأعلام المترجم لهم: وأذكر فيه اسم العلم، وصفحة وروده في الدراسة، ورتبته هو الآخر على حروف المعجم، مع الإشارة إلى أني جعلت فهرسا واحدا، لكل من الرواة والمستشرقين ومن تبعهم.

4-فهرس المفردات المعرف بها: وأذكر فيه المفردة المعرف بها مع صفحة ورودها والتعريف بها في الدراسة، منظمة لها على حروف المعجم.

5-ثبت المصادر والمراجع: وافتتحته بالقرآن الكريم، ثم بذكر المصادر والمراجع، ثم المجلات، والمؤتمرات والمنتديات ، ختمته بذكر المواقع الإلكترونية، وقد حرصت على ذكر كل ما يتعلق بمعلومات النشر حول المصادر والمراجع، مقدمة في ذلك اسم المؤلف الثنائي أو الثلاثي أحيانا، مع ذكر الكنية واسم الشهرة؛ إن كان المؤلف قد عُرف واشتهر بذلك، ثم أذكر عنوان الكتاب كاملا، مع الإشارة هنا إلى أنَّ عناوين الكتب التي تم تحقيقها، فإني أذكرها به، فصحيح البخاري مثلا أذكره بالجامع الصحيح، وسنن الترمذي بالجامع، ثم أذكر محقق الكتاب، إن كان للكتاب تحقيق، ثم أذكر معلومات نشر الكتاب، من دار وبلد الطبع وعدد الطبعة مع تاريخها الهجري والميلادي إن توفرا، وإلا أكتفي بتثبيت ما وجدت على الكتاب، وإذا تكرر اسم المؤلف فإني أذكره مرة واحدة.

6-فهرس الموضوعات: وتضمن ذكر العناوين الواردة في الدّراسة بأرقام صفحاتها.

وفي الأخير أشير إلى خطة البحث التي حوت-بالإضافة إلى المقدمة-، ثلاثة فصول، افتتحتها بفصل تمهيديّ ضمّنته مبحثين:

تناولت في الأول: ضبط المصطلحات، فعرّفت بكلّ من مصلحي (الفهم) و (الحديث)، أمّا في المبحث الثّاني فبيّنت الضوابط العامة التي وضعها العلماء لفهم الحديث النبوي الشّريف، وهي: التكامل الدّلالي، فهم الحديث في ضوء القرآن، فهم الأحاديث في ضوء مقاصد الشّريعة.

وتناولت في الفصل الأوّل: مكانة اللغة العربيّة، ووصف للبلاغة النّبويّة، تطرقت في المبحث الأوّل إلى فضل العربية، ووجوب تعلّمها، أمّا في المبحث الثّاني فبيّنت حاجة العلوم الشّرعية إلى اللغة العربيّة، أمّا الثالث فقدمت فيه وصفا للبلاغة النبويّة.

أمّا الفصل الثاني فقسّمته إلى مبحثين تطرّقت فيهما إلى بيان أهميّة كلّ من علمي النّحوي والبيان في فهم الحديث النّبوي.

أمّا في الفصل الرّابع فتناولت في المبحث الأوّل أهمية دلالات الألفاظ، ودور السّياق في فهم الحديث النّبوي، وبينت في المبحث الثّاني أهميّة علم غريب الحديث في فهم الأحاديث النّبوية، أمّا المبحث الثّالث فعنونته بأثر اللغة في رفع التعارض بين الأحاديث.

وختمت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل التّمهيدي: مفاهيم وضوابط.

المبحث الأول: ضبط المصطلحات.

المبحث الثاني: الضّوابط العامّة في فهم الحديث النّبوي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل التّمهيدي: مفاهيم وضوابط.

تمهيد:

لقد عدَل كثير من النّاس عن درب الصواب، فهاموا في وديان البدع، وارتاعوا في مسارح الضلالة، وكانوا أبعَدَ ما يكون عن صراط ربّ العالمين، وهدْي المصطفى الأمين، فحصلَ لهم من الجهلِ بدينهم ولغتهم، وسوءِ الفهم لمراد ربّهم وقصد نبيّهم مالا يحمد عقباه، ولا يعلمُه إلا الله، فكان لزامًا عليهم أن يعُودوا للالتفاف حول كلام الله –عز وجل–، وحديث نبيه ﷺ، ليفهموا شرع الله كما أُنزِل، وكما فسّره رسوله الكريم، دون أن تعتريه شبهة، أو يتكنّفه غموض، فيتحرّرون بذلك من قيود الانزلاق في تأوّلات خاطئة تُحدِثُ في الدّين ما ليس منه.

من أجل ذلك كان من الواجب عليّ افتتاح هذه الدّراسة بفصلٍ أوّل أتطرّق فيه إلى التعريف بحدود البحث؛ لأنّ ذلك مما يُعين القارئ على الفهم، مع التعريف ببعض المصطلحات المرتبطة بالحديث النبوي، وبعدها أشرعُ في ذِكْر أهمّ الضوابط والأسس التي تعينُ على فهم حديث النبي ﷺ باعتباره المفسِّر لكلام الله ﷻ، والشارح لشرعه، وسأحاول قدر الإمكان أن أبيّن أهميّة كل ضابط من هذه الضوابط بحسبِ ما يتطلّبه الأمر؛ لأنّ المقام لا يقتضي منّي سوى أن أورد ما يقعُ به الفهم، ويحصلُ معه المقصودُ، وذلك على سبيل الإجمال والعموم، دون الإطناب والإسهاب، أو التفصيل المملّ الذي يخِلُّ بهذه الدراسة.

المبحث الأوّل: ضبط المصطلحات

لا شكّ أن الفهم الجيد لحدود البحث ومصطلحاته المفتاحية يعدّ من أبرز الأمور التي تعين الباحث على دراسة بحثه والإجادة فيه، كما أنه يساعد القارئ على الاطلاع على طبيعة ما دار في البحث، وذلك من خلال تقديم تصوّر عامّ له حول موضوعه، من أجل هذا كان لزاما عليّ أن أقدّم مبحثا أضبط من خلاله أهم المصطلحات الواردة في عنوان البحث، وتفصيل ذلك كالآتي:

المطلب الأوّل: التّعريف اللغوي والاصطلاحي للفهم.

يُعدُّ مصطلح (الفهم) واحدا من بين الكثير من المصطلحات الشائعة على الألسن، هذا نظرا للاستعمال الواسع له والمتفشي بصورة كبيرة جدا بين عامة الناس، أو في الأوساط العلمية، فكان لا بد من تتبّع معانيه اللغوية في المعاجم العربية، والوقوف على معناه الاصطلاحي، وذلك للخروج برؤيا واضحة ومكتملة حول ماهية هذا المصطلح.

الفرع الأول: الفهم لغةً.

جاء في (معجم مقاييس اللغة): «الفاء والهاء والميم: عِلمُ الشّيء، كذا يقولون أهل اللغة» [1].

فالفهمُ لغةً هو: «معرفتك الشيء بالقلب، فَهِمَه فَهْماً وفَهَماً وفَهامة: عَلِمَه، وفَهِمْت الشيء عَقَلتُه وعرَفْته، وفَهَّمْت فلاناً وأَفْهَمْته وتَفَهَّم الكلام: فَهِمه شيئاً بعد شيء، ورجل فَهِمٌ: سريع الفَهْم ويقال فَهْمٌ، وفَهَمٌ وأَفْهَمه الأَمرَ وفَهَّمه إياه: جعله يَفْهَمُه، واسْتَفْهَمه: سأَله أن يُفَهِّمَه، وقد اسْتفْهَمَني الشيءَ فأَفْهَمْته وفَهَّمْته تفهيماً» [2].

وجاء في (تاج العروس): «(علمه وعَرَفَهُ بالقَلْبِ) فيه إشارةٌ إلى الفَرْق بَيْنَ الفَهْم والعِلْم، فإنَّ العِلْمَ مُطْلَقُ الإدْرَاكِ، وأَمَّا الفَهْمُ فَهُو سُرْعَةُ انْتِقَالِ النَّفْسِ مِنَ الأُمُورِ الخَارِجِيَّة إلى غَيْرِهَا، وقِيل: الفَهْمُ: تَصَوُّرُ المعنى من اللفظ» [3].

وفي اللغة كذلك نجد أن الفهم يكون بمعنى: (الفقه)؛ فمن تعريفات العلماء للفقه قولهم:

---

(1)-ابن فارس، مادة: (فهم)، ج.2، ص.333.

(2)-ابن منظور، لسان العرب، مادة: فهم، ج. 5، ص. 3481.

(3)-الزبيدي، مادة: (فهم)، ج. 33، ص.224.

«ويقال فقِه بكسر القاف إذا فهم، وبفتحها إذا سبق غيره للفهم، وبضمها إذا صار الفقه له سجيّ»[1].

من ذلك: قوله تعالى: ﴿فَالُواْ يَٰشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيراً مِّمَّا تَقُولُ﴾[2]؛ أي: لا نفهم، وقوله تعالى﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لاَّ تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾[3]؛ أي: لا تفهمون تسبيح هذه الأشياء لأنها ليست بلغاتكم، وتقول العرب فقهت كلامك؛ أي: فهمته [4].

ممّا سبق تبيّن أنّ (الفهم) لغةً يدور حول معنى واحدٍ وهو: العِلمُ بالشّيء ومعرِفتُهُ، وقد يأتي بمعنى (الفقه) كذلك.

الفرع الثاني: الفهم اصطلاحًا.

لقد بيّن "الآمدي"[5] رحمه الله (ت631هـ) في كتابه (الإحكام) المعنى المقصود بـ(الفهم) فقال: «...إذ الفهم عبارة عن جودة الذهن من جهة تهيُّئِه لاقتناص كل ما يرِدُ عليه من المطالب وإن لم يكن المتّصف به عالما كالعاميّ الفطن... وعلى هذا فكل عالم فهم وليس كل فهم عالما» [6].

ولابد من الإشارة إلى نقطة مهمة للغاية، هي أن الفهم لا يقتصر على جمع النصوص وحفظها فحسب، إذ لابد من تحليلها والغوص في حيثياتها لإدراك المرمى الذي تصبو إليه، وفي هذا يقول "عبد الكريم زيدان "[7] (ت2014م): «...إنّ هذا العلم هو الذي قل وجوده بين الناس

---

(1)-القرافي، الذخيرة، ج.1، ص.57.

(2)-سورة هود، آية: (91).

(3)-سورة الإسراء، آية: (44).

(4)-ينظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج.1، ص.22.

(5)- علي بن أبي علي بن محمد أبو الحسن التغلبي، الحنبلي ثم الشافعي، الملقب بسيف الدين الآمدي، فقيه، أصولي، متكلم، ولد بآمد، وسمع الحديث من أبي الفتح بن شاتيل، ثم انتقل إلى المذهب الشافعي.من تلامذته القاضي محي الدين بن الزكي. له نحوٌ من عشرين تصنيفا منها: أبكار الأفكار في علم الكلام، ومنتهى السول في علم الأصول. ينظر: -ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج.3، ص.294. -الذهبي، تاريخ الإسلام، ج.46، ص.74. -السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج.8، ص.306.

(6)-ج.1، ص. 22.

(7)-عبد الكريم زيدان: المراقب العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين في العراق، وأحد علماء أهل السنة في العراق، وأحد علماء أصول الفقه والشريعة الإسلامية، ولد ببغداد سنة 1917م، ونشأ فيها، وتدرج في مراتب العلم، وتوفي سنة 1435هـ/2014م بصنعاء (اليمن) عن عُمْر يناهز التّسعين عاما. ينظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة (=

وبين طلاب العلم، وبدونه لا يعتبر العالم عالماً وإن حفظ الشروح والمتون والأحكام وملأ رأسه منها ورددها على لسانه.. إن هذا العلم هو لب العلم وغايته، وكل مسلم محتاج إليه، والعالم أشد حاجة إليه، والداعي أحوج من الجميع إليه... إنّ هذا العلم هو الذي نسميه (الفهم الدقيق)، وهو الذي فقهه الصحابة وأشربت به عقولهم...»[1].

لذلك لابدّ من عدم الاكتفاء بحفظ النصوص؛ بل يجِبُ تحقيق الفهم الدّقيق الذي يخوّل العالم لأن يكون عالما بالفعل.

المطلب الثّاني: التعريف اللغوي والاصطلاحي للحديث النبوي.

معلومٌ أن الحديث النبوي هو المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد كلام الله ﷻ، وكوْن هذا البحث قد تناول الأحاديث النبوية الشريفة فلا محالة إذن من بيان معناه اللغوي والاصطلاحي، مع تعريفٍ وجيزٍ لبعض الألفاظ الأخرى التي كثيرا ما يستعاض بها عن لفظ (الحديث).

الفرع الأول: الحديث لغةً.

إنّ المطّلعَ على معاجم اللغة العربية يجدُ جُلّها يتّفِق على أنّ كلمة (الحديث) في اللغة تدل على معنى الجدّة، وعدم الوجود من قبل.

يقول "ابن فارس" رحمه الله (ت392هـ): « الحاء والدال والثاء: أصل واحد، وهو كون الشيء لم يكن، يقال: حدث أمر بعد أن لم يكن، والرّجلُ الحَدَثُ: الطّريُّ السّنّ، والحديث من هذا؛ لأنه كلام يحدث منه الشيء بعد الشيء، ورجُلٌ حَدِثٌ: حسَن الحديثِ، ورجُل حُدِث نساءٍ؛ إذا كان يتحدث إليهن، ويقال: هذه حِدَّيثَى حسنة، كخِطَّيبَى، يُراد به الحديث »[2].

وجاء في (لسان العرب): الحديث هو: «ما يُحَدِّثُ به المحَدِّثُ تَحْديثاً، وقد حَدَّثه الحديثَ وحَدَّثَه به[3]،... ورجل حَدِثٌ وحَدُثٌ وحِدْثٌ وحِدِّيثٌ»[4].

.(ar/m/wikibedia/org/

(1)-أصول الدعوة، ص.135.

(2)-معجم مقاييس اللغة، ج.2، ص.36.

(3)-ينظر: الزبيدي، مصدر سابق، مادة: (حدث)، ج.1، ص.1232.

(4)-ابن منظور، مصدر سابق، مادة: (حدث)، ج.2، ص.797.

وقال "ابن سيدَه"[1] (ت458هـ): «والحديث الخبر، والجمع أحاديث كقطيع وأقاطيع، وهو شاذ، وقد قالوا في جمعه حِدثان وحُدثان، وهو قليل»[2].

وهناك من عرّفه بقوله: «الحديث في الأصل هو ما تخبر به عن نفسك من غير أن تسنده إلى غيرك، وسمي حديثا لأنه لا تقدم له وإنما هو شئ حدث لك فحدثت به»[3].

خلاصة القول:

لفظ (الحديث) في اللغة يدلُّ على نقيضُ القديم، وقد يرد على معانٍ أخرى أهمّها[4]:

أولا: الحديث بمعنى القرآن، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَمِنْ هَٰذَا ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ﴿٥٩﴾﴾[5].

ثانيا: الحديث بمعنى القصة والخبر، كقوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴿٩﴾﴾[6].

ثالثا: الحديث بمعنى الكلام، كقوله تعالى: ﴿وَلَا مُسْتَنْـِٔسِينَ لِحَدِيثٍ﴾[7].

رابعا: بمعنى المثل والعبرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ﴾[8].

خامسا: الحديث بمعنى الرؤيا، كقوله تعالى:﴿وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾[9].

---

(1)-عليّ أبو الحسن المعروف بابن سيدَه المرسي، واسم أبيه مختلف فيه بين إسماعيل وأحمد، إمام في اللغة وفي العربية حافظ لهما على أنه كان ضريرا، وله مع ذلك في الشعر حظ وتصرّف، روى عن أبي عمر الطّلَمَنكي وصاعد اللغوي، وغيرهما، وله تواليف حسان منها: كتاب المحكم في اللغة، وكتاب المخصّص. ينظر: -الحميدي، جذوة المقتبس، ص.452. -ابن بشكوال، الصلة، مج.2، ص.33. - ابن فرحون، الديباج المذهّب، ج.2، ص.106.

(2)-المحكم والمحيط الأعظم، مادة: (حدث)، ج.3، ص. 253.

(3)- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص.28.

(4)-ينظر: أمين أبو لاوي، علم أصول الجرح والتعديل، ص. 10.

(5)-سورة النجم، آية: (58).

(6)-سورة طه، آية: (9).

(7)-سورة الأحزاب، آية: (53).

(8)-سورة سبأ، آية: (19).

(9)-سورة يوسف، آية: (6).

الفرع الثاني: الحديث اصطلاحًا.

تبعا لاختلاف وجهات نظر أهل الاصطلاح –من لغويين ومحدّثين وأصوليين وفقهاء– تعدّدت تعريفاتهم لمصطلح (الحديث)، فمنهم من عمّمه ومنهم من خصّصه، ومنهم من لم يطلقه على غير المرفوع إلا بشرط التقييد[1].

قال شيخ الإسلام "ابن حجر" (ت852هـ): « المراد بالحديث في عرف الشرع ما يضاف إلى النبي ﷺ وكأنه أريد به مقابلة القرآن لأنّه قديم »[2].

وقيل: الحديث أعمّ من أن يكون قول النبي ﷺوالصّحابي، والتابعي، وفعلهم، وتقريرهم [3].

فالحديث هو: «كل ما أثر عن الرّسول ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلقية أو خُلقية، أو سيرة، سواء كان ذلك قبل البعثة كتحنّثه في غار حراء، أم بعدها »[4].

شرح التعريف:

* يقصد بالقول (ما أضيف إلى النبي ﷺ): من كلام غير القرآن الكريم، سواء كان متصلا أو منقطعا، صحيحا أو ضعيفا، ومثاله: ما رواه "ابن عمر" –رضي الله عنهما–: **(بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ)**[5].

ويدخل في القول: «ما أسنده الرسول ﷺإلى ربه، ويعرف بالحديث القدسي»[6].

* ويقصد (بالفعل): «ما صدر عن النبي ﷺمن أفعال قام بها ممّا يتعلق بالعادات كالقيام والقعود، أو العبادات كصفة صلاته وصيامه، ويدخل في الأفعال كذلك ما تركه: كإمساكه ﷺ عن أكل الضبّ، وما أهم به ولم يفعله »[7].

---

(1)–ينظر: السيوطي، تدريب الراوي، ج.1، ص.42.

(2)–فتح الباري، ج.1، ص. 193.

(3)–ينظر: السيوطي، تدريب الراوي، ج1، ص.42.

(4)–ينظر: محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث علومه ومصطلحه، ص.19.

(5)البخاري، الجامع الصحيح،كتاب الايمان، باب دعاؤكم إيمانكم، حديث رقم: (8)، ص.25. والحديث رواه: "عبد الله بن عمر"– رضي الله عنه وأرضاه –.

(6)– ينظر: الهادي روشو التونسي، مختلف الحديث، ص.23.

(7)–المرجع نفسه، ص. 23.

مثاله: قول النبي ﷺ: (**ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ فَعَلِّمُوهُمْ وَمُرُوهُمْ، وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي**)[1].

* أمّا (التقرير) فيقصد به: «إقراره ﷺ أقوال الصحابة وأفعالهم دون إنكار عليهم»[2].

مثاله: حديث "عائشة" رضي الله عنها قالت: (**دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ تُغَنِّيَانِ بِغِنَاءِ بُعَاثَ**[3]**، فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ وَحَوَّلَ وَجْهَهُ، وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَانْتَهَرَنِي وَقَالَ مِزْمَارَةُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ دَعْهُمَا فَلَمَّا غَفَلَ غَمَزْتُهُمَا فَخَرَجَتَا**)[4].

*ويقصد (بالصفة الخَلْقيَّة): وصف النبي الخَلْقي الجسمي.

مثاله: حديث "البَراء"[5] الذي يصف فيه الرسول ﷺ حيث قال: (**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺأَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهًا وَأَحْسَنَهُ خَلْقًا، لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الْبَائِنِ، وَلَا بِالْقَصِيرِ**)[6].

* أما (الصفة الخُلُقية) فيقصد بها: «ما أثر من أخلاق رسول الله ﷺعند تعامله مع من حوله من الناس وغيرهم»[7]، ومثاله حديث "عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو" – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – قَالَ: (**لَمْ يَكُنْ النَّبِيُّ ﷺفَاحِشًا وَلَا مُتَفَحِّشًا، وَكَانَ يَقُولُ إِنَّ مِنْ خِيَارِكُمْ أَحْسَنَكُمْ أَخْلَاقًا**) [8].

---

(1)–البخاري، الجامع الصحيح، كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الآذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام، حديث رقم: (7246)، ص.1383. راوي الحديث: "مالك بن الحُوَيْرِث".

(2)–الهادي روشو التونسي، مرجع سابق، ص.23.

(3)–(بُعاث): بضمّ الباء يوم مشهور، كان فيه حرْب بين الأوس والخزرج، وبُعاث اسم حصْن للأوس. ينظر: المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج.1، ص.359.

(4)–البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العيدين، باب الحِراب والدَّرَق يوم العيد، حديث رقم: (949)، ص.190.

(5)–البراء بن عازب بن الحارث بن عدي، الأنصاري الحارثي، يكنّى أبا عمارة، غزا مع الرسول – ﷺ – أربع عشرة غزوة، وشهد وشهد مع علي – رضي الله عنهما – الجمل في صفين والنهروان، روى عن: أبي بكر وعمر وغيرهما، وروى عنه: أبو جحيفة، وبو إسحاق السبيعي، نزل الكوفة، ومات في ولاية مصعب بن الزبير، سنة 72هـ. ينظر: –ابن حبان، الثقات، ج.3، ص.26. –ابن عبد البر، الاستيعاب، ج.1، ص.155،156.– ابن الأثير، أسد الغابة، ج.1، ص.258.

(6)–البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، حديث رقم: (3549)، ص.681.

(7)–الهادي التونسي، مرجع.سابق، ص.23.

(8)–البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، حديث رقم: (3559)، ص.682.

* ويقصد (بالسيرة): «أخبار رسول الله ﷺ من حيث ولادته ونشأته، وبعثته وهجرته، وغزواته وسراياه وأسفاره، وزواجه وما كان يملكه »[1].

فائدة:

كثيرا ما يستعاض عن لفظ (الحديث) بألفاظ أخرى تقترب وتبتعد عن معناه على حسب التوجيه الذي يرتئيه العلماء، ولعل أقرب تلك الألفاظ إلى الحديث وألصقها به (السنة، والخبر، والأثر)، لهذا ينبغي في هذا المقام أن نميز بين هذه المصطلحات ولو بإيجاز، فإنها وإن تشابهت من جهة، ليست تتشابه من الجهات كلها[2].

أوّلا: السنة[3].

وهي في الاصطلاح الشّرعي: «الطّريقة المعتادة في العمل بالدّين، أو الصّورة العملية التي طبق بها النبي ﷺ وأصحابه أوامر القرآن حسب ما تبيّن لهم من دلالة القرآن ومقاصده، وهي بهذا المعنى تقابل البدعة »[4].

* وفي اصطلاح (الأصوليّين) يراد بها: «قوله عليه السلام وفعله، وتقريره»[5].

* وفي عرف (أهل الفقه): تطلق على ما واظب الرسول عليه السلام على فعله مع تركه أحيانا بلا عُذْر، أي: ما واظب عليه ليس بواجبٍ، إذ الواجب لا رخصة في تركه بلا عذْر[6].

* أمّا في اصطلاح المحدّثين: فالسنة ترادف (الحديث)، فكلاهما يراد به ما أثر عن النبي ﷺقبل البعثة وبعدها[7].

---

(1)-الهادي التونسي، مرجع.سابق، ص.23.

(2)-ينظر: -محمد ضاري حمادي، الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، ص.18. -علي نايف بقاعي، بقاعي، الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، ص.30.

(3)-يُرادُ بها لغة: السّيرة والطريق، حسنة كانت أو قبيحة، وقيل: « السُّنَّةُ الطريقة المحمودة المستقيمة؛ ولذلك قيل: فلان من أَهل أَهل السُّنَّة؛ معناه من أَهل الطريقة المستقيمة المحمودة، وهي مأْخوذة من السَّنَنِ وهو الطريق». ينظر: ابن منظور، مصدر سابق، مادة: (سنن)، ج.3، ص.2125.

(4)-محمد مصطفى شلبي، أصول الفقه الإسلامي، ج.1، ص.120.

(5)-محمد بن محمد الحاج الحنبلي، التقرير والتحبير، ج.4، ص.109.

(6)- المصدر نفسه، ج.4، ص.109.

(7)-ينظر: -محمد الخطيب، مرجع سابق، ص.19. -السيوطي: تدريب الراوي، ص.29. -مصطفى السباعي، السنة ومكانتها =

ثانيا: الخبر[1].

عرّفه "ابن حجر" رحمه الله (ت 852هـ) بقوله: «الخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث، وقيل الحديث ما جاء عن النبي ﷺوالخبر ما جاء عن غيره، ومن ثمة قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها: الإخباريّ، ولمن يشتغل بالسنة النبوية: المحدّث، وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر من غير عكس، وعبر هنا ب (الخبر) ليكون أشمل »[2].

ثالثًا: الأثر[3].

الأثر في الاصطلاح مرادف للحديث، وقد بين ذلك "الإمام النووي" رحمه الله (ت676هـ) بقوله: «... الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ فهو جار على المذهب المختار الذى قاله المحدثون وغيرهم، واصطلح عليه السلف وجماهير الخلف، وهو أن الأثر يطلق على المروى مطلقا سواء كان عن رسول الله ﷺ أو عن صحابي، وقال الفقهاء الخراسانيون: الأثر هو ما يضاف إلى الصحابي موقوفا عليه –والله أعلم– »[4].

قال "السيوطي" رحمه الله (ت911هـ): «...أنّ المحدثين يسمون المرفوع والموقوف بالأثر، وأن فقهاء خرسان يسمّون الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر. ويقال أثرت الحديث بمعنى رويته، ويسمى المحدث أثريا نسبة للأثر»[5].

ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص.65.

(1)الخبرُ لغة: النَّبأُ، والجمع: أخبار، وأخابير جمع الجمع، يقال: خَبَّرَه بكذا وأَخْبَرَه: نَبَّأَهُ، واسْتَخْبَرَه: سأَله عن الخَبَرِ، وطلب أَن يُخْبِرَهُ. ينظر: –ابن سيده، المحكم، مادة: (خبر)، ج.5، ص.178. –ابن منظور، مصدر سابق، مادة: (خبر)، ج.2، ص.1090.

(2)–ابن حجر، نزهة النظر، ص.38.

(3)–الأثر في اللغة هو: « بقية الشيء، والجمع آثار وأُثور، وخرجت في إثره وفي أثره؛ أي: بعده، وائتثرته وتأثرتُه: تبعتُ أثره ». ينظر:ابن سيده، المحكم، مادة: (أثر)، ج.10، ص. 173.

(4)–المنهاج، ج.1، ص.63.

(5)–تدريب الراوي، ج.1، ص.29.

خلاصة القول:

قد يُطلَقُ (الحديث، والسنة، والخبر، والأثر) بعضها مكان بعض فتبدو أنها مترادفة في استعمالها بالرغم من كونها متباينة في معناها اللغوي، فهي عند المحدثين تعني ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة[1].

بعد أن تطرّقت إلى معنى الحديث النبوي لغةً واصطلاحا، بقي أن أشير إلى نقطة بالغة الأهمية، هي أنّ فهم كلام الرسول ﷺ لا يَتَأتَّى لأيّ كان؛ بل لابدّ لمن يتعامل مع نصوص الأحاديث النّبوية الشّريفة أن تتجمّع عنده بعض الأدوات، وتتحقّق فيه مجموعة من الشروط التّي تمكّنُه من الوقوفِ على المعنى المراد؛ لذلك وضع علماءُ الأمّة مجموعة من الضّوابط التي تُعين الباحثَ على فهم الحديث النّبوي فهْما يتماشى مع مُراد النبيّ ﷺ ومقصودِه، وفي المبحثِ التّالي سأحاول العروج على أهمّ هذه الضوابط، مبيّنَة مدى أهمّيتها في فهم النّصوص الحديثيّة.

(1)-ينظر: محمد جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث، ص.85.

المبحث الثّاني: الضوابط العامّة في فهم الحديث النبوي.

تعتبر السّنة النبوية الشريفة المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، إذ لا شرع إلا مادل عليه كتاب الله عز وجل أو سنة نبيه ﷺ لهذا لابد من فهم الحديث النبوي الشريف، ومعرفة مراده ﷺ باعتباره المفسر للقرآن الكريم والشارح له؛ لذلك نجد أن علماء المسلمين قد نصوا على ضرورة فهم الأحاديث النبوية الشريفة وحذروا من خطورة سوء فهمها، يقول "ابن قيم الجوزية" رحمه الله (ت751هـ): لابد «أن يفهم عن الرسول ﷺ مراده من غير غلو ولا تقصير، فلا يحمل كلامه ما لم يحتمله، ولا يقصر به عن مراده وما قصده من الهدي والبيان، وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال، والعدول عن الصواب، وما لا يعلمه إلا الله، بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع، ولا سيما إن أضيف إليه سوء القصد...»[1].

ولأجل تحقيق صحة الفهم وتجنب مثارات الغلط وضع علماء الحديث مجموعة من القواعد والأسس المعينة على الفهم السديد، وإن كانوا لم يفردوا لها أبوابا وفصولا بعينها، إلا أنهم قد تطرقوا إليها في كثير من المواضع من كتاباتهم كما فعل "الشاطبي" (ت790هـ) في كتابه (الموافقات)، وفيما يأتي بيان لأهم هذه الأسس الضوابط.

المطلب الأول: التّكامل الدّلالي.

قبل الحديث عن هذا الضابط لا بد من الإشارة إلى نقطة مهمة، هي أنّه ينبغي لمن يتعامل مع الحديث النبوي الشريف أن «يستوثق من ثبوته وصحته، حسب الموازين العلمية الدقيقة التي وضعها الأئمة الأثبات، الذين بذلوا جهودا جبارة في تحقيق صحة النقل عن الرسول ﷺ، والتي تشمل السند والمتن جميعا، سواء أكانت السنة قولا، أو فعلا، أو تقريرا، ولا يستغني باحث هنا عن الرجوع إلى أهل الذكر والخبرة في هذا الشأن، والعودة إلى كلام العلماء وشروحهم »[2].

بعد هذه الإشارة أشرع في الحديث عن الضابط الأول من ضوابط الفهم، وهو تحقيق

---

(1) –الروح، ص.84.

(2) –القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص.43.(مع تصرف يسير).

(التكامل الدّلالي) في فهم الأحاديث النبويّة، وبيان معناها؛ لأنّ ذلك لا يتحقق بمجرد النظر في المتن الواحد بمفرده، بل السبيلُ إلى إدراك مراده ﷺ يستلزم النظر في هذه المتون ضمن إطارها الكلي العام، فالحديث النبوي في كثير من الأحيان لا يمكن أخذه مبتورا عن النصوص الأخرى، حيث يكون استحضارها مُعينا على فهم النّصّ، إذ لابد من معرفة العلاقة التي تربط هذا النص بغيره من النصوص الشرعية الأخرى – قرآنا كانت أو سنة –، دون إهمال أسباب ورودها، وفي ما يأتي بيان ذلك.

الفرع الأول: فهم الأحاديث في ضوء القرآن الكريم.

تَقدّم أن السنة النبوية الشريفة هي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، والنبي –ﷺ– كان كما وصفه الله ﷻ في كتابه الكريم ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥﴾[1]، ومنه فالسنة النبوية تشترك مع القرآن الكريم في وحدانية المصدر؛ لذلك تُشكّل نصوصهما وحدةً متكاملة المعنى، تجعل فهم أحدهما بمنأى عن الآخر مستحيلا وموقعا في الشّطط.

يقول "ابن حزم" رحمه الله (ت456هـ): « والحديث والقرآن كله كاللفظة الواحدة، فلا يحكم بآية دون أخرى ولا بحديث دون آخر، بل بضمّ كل ذلك بعضه إلى بعض، إذ ليس بعضُ ذلك أولى بالإتباع من بعض، ومن فعل غير هذا فقد تحكّمَ بلا دليل »[2].

لأجل ذلك وجب على من أراد فَهْمَ الأحاديث النبوية أن لا يقتصر على المتون وحدها، بل لابدّ من فهمها في ضوء القرآن الكريم؛ وهذا لأن نصوص القرآن والسنة نصوص متكاملة، فقد يكون المعنى مطلقا في موضع ما من نصوص الوحي، ومقيّدا في موضع آخر، وقد يكون عامّا في

القرآن ومخصّصا في السّنة، وهكذا، فكلاهما يشكل قضية واحدة؛ وهذا ما أشار إليه "الشاطبي" رحمه الله (ت790هـ) بقوله: «إن القضية وإن اشتملت على جمل؛ فبعضها متعلق بالبعض لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد، فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله، وأوله

(1) – سورة النجم، آية: (3-5).

(2) – الإحكام، ج.3، ص.371.

على آخره،... فإن فرق النظر في أجزائه؛ فلا يتوصل به إلى مراده، فلا يصح الاقتصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض إلا في موطن واحد، وهو النظر في فهم الظاهر بحسب اللسان العربي وما يقتضيه، لا بحسب مقصود المتكلم »[1].

فالاقتصار على النّظر الجزئي في بعض النّصوص دون بعض غالبا ما يؤدّي إلى فهمٍ خاطئٍ؛ يكون – في كثيرٍ من الأحيان – مُخالفاً لمقصود المتكلّم ومُرادِه[2]؛ وهذا ما جعل النظرة الكليّة المتكاملة في نصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية حاضرة عند الصحابة — رضوان الله عليهم –، فالمتطلّع على سيَرِهم يجد أنهم طبقوا هذا المنهج التكاملي في فهم الأحاديث، وهذا يظهر جليا في ممارساتهم وتطبيقاتهم العمليّة في حياته ﷺ وحتى بعد وفاته، فعندما قرّر "أبو بكر" ﷺ قتال مانعي الزكاة، قال له "عمر بن الخطاب" ﷺ كيف تفعل ذلك والرسول ﷺ يقول: (**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا...؛ فَقَدْ حَرُمَتْ عَلَيْنَا دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا**)[3]، فردّ عليه "أبو بكر" ﷺ بقوله: (**وَاللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ،...قَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ**)[4].

"فأبو بكر" ﷺ لم يغِب عن ذهنه حديث رسول الله ﷺ الذي ذكره "عمر" ﷺ بَيْدَ أنّه فهمه في ضوء بقية النصوص الشرعية المتعلقة بهذه القضية.

هكذا كان فهم الصحابة –رضوان الله عليهم– ومن بعدهم من التابعين وتابعيهم، والأمر لم يتوقف عند هؤلاء فحسب، بل إنّنا نلحظ هذا المنهج في الفهم واضحًا جليًّا عند محدّثي الأمة الذين صنفوا كتبهم على الأبواب الفقهية، مثل ما فعل الإمامان الجليلان "البخاري" (ت256هـ) و"مسلم" (ت261هـ) –رحمهما الله– في صحيحيهما.

فلو تأملنا (الجامع الصحيح) للإمام "البخاري" ﷺ ؛ لوجدنا أنّ فهمه للأحاديث النبوية كان

---

(1) – الموافقات، ج.4، ص.266.

(2) – ينظر: النجار، فقه التديّن فهما وتنزيلا، ص.46.

(3) – البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، حديث رقم: (392)، ص.98.

(4) – المصدر نفسه، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب قتل من أبى قبول الفرائض، وما نسبوا إلى الرّدة، حديث رقم: (6942)، ص.1321.

في ضوء القرآن الكريم، وأنّ فِقْهَه الذي ضمّنه تراجمه كان مرتبطا أشدّ الارتباط بنصوص الوحي – قرآنا وسنة–، ومن أمثلة ذلك قوله:

(بَاب[1] مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، فَبَيَّنَ لَهُ الْأَجَلَ وَلَمْ يُبَيِّنْ الْعَمَلَ لِقَوْلِهِ: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝٢٧ قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ۝٢٨﴾[2].

"فالبخاري" لم يصحّ عنده حديث على شرطه في هذا الباب؛ لذلك ذكر هذه الآية الكريمة التي بيّنت الأجل ولم تبيّن العمل.

ومن الأمثلة كذلك قوله:

(بَاب[3] قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّيْلَ حَتَّى تَرِمَ قَدَمَاهُ، وَقَالَتْ "عَائِشَةُ" – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا –: حَتَّى تَفَطَّرَ قَدَمَاهُ، وَالْفُطُورُ: الشُّقُوقُ، ﴿ٱنفَطَرَتْ﴾[4]: انْشَقَّتْ).

هكذا بيّن "البخاري" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت256هـ) معنى قول عائشة –رضي الله عنها–: (تَفَطَّر) بشرح ما يقابله في قوله تعالى: ﴿ٱنفَطَرَتْ﴾

هذا وإنّ "البخاري" رَحِمَهُ اللَّهُ قد يذكر مجموعة من الأحاديث وردت بصيغة العموم، ثمّ يأتي بآية قرآنية تخصصها، مثل قوله:

(بَابُ[5] الِاعْتِكَافِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، وَالِاعْتِكَافِ فِي الْمَسَاجِدِ كُلِّهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ

(1) –كتاب: الإجارة، ص. 422.
(2) – سورة القصص، آية: (27، 28).
(3) –كتاب التهجد، ص.223.
(4) –سورة الانفطار، آية: (1).
(5) –كتاب الاعتكاف، ص. 383.

ءَايَـٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٨٦﴾ [1].

هنا ساق "البخاريّ"(ت256ه) ثلاثة أحاديث[2] حول الاعتكاف، إلاّ أنها لم تبيّن أنّ الاعتكاف يكون في المساجد، ثم ذكر الآية القرآنية التي تخصص ما عمّمَته هذه الأحاديث.

قال "ابن حجر" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت852) مُعلّقًا على كلام "البخاريّ":

«قوله: باب الاعتكاف في العشر الأواخر، والاعتكاف في المساجد كلها؛ أي: مشروطية المسجد له من غير تخصيص بمسجد دون مسجد؛ لقوله تعالى﴿وَلاَ تُبَـٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَـٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَـٰجِدِ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلاَ تَقْرَبُوهَا﴾ [3] الآية، ووجه الدّلالة من الآية أنّه لو صحّ في غير المسجد لم يختصّ تحريم المباشرة به؛ لأن الجماع منافٍ للاعتكاف بالإجماع، فعُلم من ذكر المساجد أن المراد أنّ الاعتكاف لا يكون إلا فيها »[4].

بعد هذا العرض الوجيز توجّب أن لا أُغفِل نقطة مهمّة للغاية، هي أنّ الأحاديث النبوية المقطوع بصحّتها من المستحيل أن تعارض القرآن الكريم؛ لأنّ كلامه ﷺ تبيان وشرح وتفسير لكلام الله تعالى، فأنىّ للمُبيِّن أن يُعارض المبَيَّن أو يُخالفَه؟.

هذا هو منهج أهل السنة والجماعة في فهمهم لما نُقل عن رسول الله ﷺ، وإن وجد تعارُض فالخللُ يرجع إلى عدم فهْم هذه النّصوص، أوأنّ هذا التّعارض ظاهريّ غير حقيقي، فإذا انعدمت الصّحة فيها سقط التّعارض، لأنّه لا يُقبل الحديث إلّا إذا ثبت، فإذا لم تثبت صحّته فلا عبرة به أصلا، وكان كما لم يأتِ [5].

والأحاديث الصحيحة إن كانت لا تعارض القرآن الكريم، فإنّه لا يمكن لها أبدا أن تعارض العقل الصريح، وهذا ما أشار إليه "ابن تيمية" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت728ه) بقوله: «من تبحّر فى المعقولات ووقف على أسرارها، علم قطعا أن ليس فى العقل الصّريح الذي لا يَكذب قطّ ما يُخالف مذهب

---

(1) – سورة البقرة، آية: (186).

(2) – ينظر: حديث رقم: (2025، 2026، 2027)، ص.383.

(3) – سورة البقرة، آية: (186).

(4) – فتح الباري،ج.4، ص.281، 282.

(5) – ينظر: الشافعي، مقدمته على كتابه اختلاف الحديث، ص.65.

السّلف وأهل الحديث،... ولو فُرِض على سبيل التقدير أن العقل الصّريح الذى لا يكذب يناقض بعض الأخبار للزم أحد الأمرين: إما تكذيب الناقل، أو تأويل المنقول »[1].

وروى "الحسن الرامهرمزي" (ت360هـ) أنه " «قيل "لشعبة بن الحجّاج" (ت160هـ): من أين تعلم أن الشيخ يكذب؟ قال: إذا روى عن النبي ﷺ: (لا تأكلوا القرعة حتى تذبحوها). علمت أنه يكذب»[2]، و"شعبة" إنما أراد بذلك: إذا رَوى الشّيخ ما يخالف العقل الصّريح.

الفرع الثاني: جمع الروايات المتعلّقة بالموضوع الواحد.

إن كان فهم الأحاديث النبوية لا يتحقق إلّا في ضوء القرآن الكريم؛ كذلك لا يمكن أن يُتصوّر فهمها دون النظر في جميع الأحاديث المتعلقة بالموضوع الواحد والواردة في معناه، وهذا ما عبّر عنه "القرضاوي" بقوله: «إذا كان من المقرّر أن السنة تفسّر القرآن الكريم وتبينه، بمعنى أنها تفصل مجمله، وتفسر مبهمه...؛ فأولى ثمّ أولى أن يراعى ذلك في السنة بعضها مع بعض»[3].

وإن كان علماء الأمة ومحدّثوها قد اعتنوا عناية بالغة بالحكم على الأحاديث، وبيان حال رواتها؛ فجهودهم لم تتوقف عند هذا الحدّ فحسْب، بل إنهم بذلوا جهودا كبيرة في جمع المرويات الواردة في الموضوع الواحد، فهُم أيقنوا أنّ الاكتفاء بالحديث الواحد بمعزل عن باقي الأحاديث المتعلّقة بموضوعه لا يمكّنهم من فهمه، بل إنه كثيرا ما يكون سببا في الوقوع في الخطأ ومحاذاة الصّواب، وهذا يظهر جليا في الكتب التي صُنفت على الأبواب الفقهية؛ التي عمد أصحابها إلى جمع الأحاديث الواردة في موضوع معيّن في باب واحد، وذلك حتى يصحّ فهمها وتكون الأحكام الفقهية المستنبطة منها صائبة؛ لأنها حصيلة نظرة كُليّة عامّة على كل ما يتعلق بالموضوع ويخدمه سواءً من بعيد أو من قريب، لا مجرّدَ نظرة جزئية مبتورة، كثيرا ما تكون سببا للشّطط في فهم الأحاديث.

ومن علماء المحدّثين الذين صنّفوا كتبهم على الأبواب الفقهية:

الإمام "مسلم" رحمه الله (ت261هـ) الذي اتبع هذه الطريقة في التصنيف في (مسنده الصحيح)، وكذلك فعل الإمام "ابن حبان" رحمه الله (ت354هـ) في كتابه الذي اشتهر بتسمية (صحيح ابن

(1) – مجموع الفتاوى، مج.33، ص.172، 173.

(2) – المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص.316.

(3) – مرجع سابق، ص.123.

حبان)[1]، حيث كان يجمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد في باب واحد، محاولا درء ماوقع فيها من تعارض، أو بيان علة سبب قول النبي ﷺ ذاك الحديث، وأحيانا قد يأتي بحديث عام ثم يعقبه بحديث يخصصه، وقد يذكر حديثا مطلقا ثم يسوق بعده حديثا يقيده.

فمثلا: أَوردَ في كتابه بابا تحت عنوان: (الصحبة والمجالسة)[2]، ثم ساق مجموعة من الأحاديث التي تبيّن فضلها وآدابها وضوابطها، بعدها قال:

(ذكر الخبر الدال على أن تناجي المسلمين بحضرة اثنين جائز)، وذكر فيه حديث "عبد الله بن عمر" –رضي الله عنهما– أنه سمع الرسول ﷺ يقول: **(لَا يُتَنَاجى دُونَ وَاحِدٍ)**[3]، ثمّ قال:

(ذكر العلة التي من أجلها زجر عن هذا الفعل)، وساق حديث ابن عمر –رضي الله عنهما– أنّ رسول الله ﷺ قال: **(لَا يَتنَاجَى اثْنَانِ دُونَ صَاحِبِهِمَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يُحْزِنُهُ)**[4].

وبذلك عُرف أن النبي ﷺ نهى عن التناجي بين اثنين في حضرة شخص ثالث؛ لأن ذلك يشقُّ عليه يتسبب في حزن قلبه، وضيق صدره.

وقد بين "ابن دقيق العيد" رحمه الله (ت702هـ) أنه على طالب التحقيق في هذا ثلاث وظائف، إحداها: « أن يجمعَ طرق هذا الحديث، ويُحصي الأمور المذكورة فيه، ويأخذَ بالزائد فالزائد؛ فإن الأخذ بالزائد واجب »[5].

كذلك تحدّث "الحاكم النيسابوري" رحمه الله (ت405هـ) عن أهمية جمع الروايات، فقال في (النوع الخمسين من كتابه):

«هذا النوع من هذه العلوم جمع الأبواب التي يجمعها أصحاب الحديث، وطلب الفائت

---

(1) – (صحيح ابن حبان) اشتهر بهذه التسمية لكونه اشتُرط فيه الصحيح، لكن اسمه الكامل كما سماه مؤلفه هو: (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها).

(2) –ابن بلبان، صحيح ابن حبان، ج.2، ص.314.

(3) – كتاب البر والإحسان، باب الصحبة والمجالسة، حديث رقم: (582)، ج.2، ص.345. وقال محقق الكتاب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(4) – المصدر نفسه، حديث رقم: (584). قال الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط البخاري.

(5) – إحكام الأحكام، ج.1، ص. 166.

منها، والمذاكرة بها...»[1].

وقد نوّه الإمام "أحمد بن حنبل" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت241هـ) بضرورة جمع روايات الباب الواحد فقال: « الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسّر بعضه بعضا »[2]؛ لأنه قد يرِد الحديث عامّا ويخصّصُه حديث آخر، وقد يكون مطلقا في هذا الموضع فيقيّدُه حديث آخر في موضع آخر، فيتّضِح بذلك المعنى المراد، ويزول الغموض والالتباس.

ومن المعلوم أنّ اللغة العربية لغة شاسعة، فاقت معانيها دلَالةَ ألفاظِها، فقد يُؤتَى بلفظٍ يُخيَّلُ لمن سمِعه أن المتكلِّم أرادَ ذاك المعنى الذي تبادَر إلى ذهن السّامِع فوْرَ سماعه اللفظَ؛ بينما المتكلّم أراد معنى آخرَ غيْرَ الّذي فهِمَه السّامع، فيقعُ بذلك الغلط، ويحصُل الاشكال.

هذا لو احتَمل اللفظ الواحد فقط أكثر من معنى؛ فكيف لو ارتبط هذا اللفظ بألفاظ أخرى لها دلالاتٌ كثيرة، وتحملُ معانٍ عديدة ؟.

لأجل ذلك، ولأمور عديدة أخرى اقتضت الحكمة الإلهية أن يكون اللسان العربي المبلِّغَ لوحي الله تعالى؛ كونه أفصح الألسن، وأكثرها تحمّلا للمعاني مع قلة الألفاظ[3].

فاللغة العربيةُ لغةٌ على قدْر سهولَتها وعذوبتها تأْتي صعُوبتُها، وكثيرًا ما تُخفي ألفاظُها وتراكيبُها الظاهرةُ معانيهَا الباطنةَ، فقد يَصلُح الموقع الذي يشغَله لفظٌ ما لغير وجه، ناهيك عمّا تحْمله في طيّاتها من كنايات، واستعارات، وأساليبَ لا يقْوى على إدراك كنهها إلّا من كان لهُ بسْطة في العلم بها، وباعٌ وفيْر في معرفة مكنوناتها وأسرارها،..كلّ ذلك تأتّى لمن لم ينطق عن الهوى وأُوتي جوامع الكلم ﷺ، فهو كان عربيّا، ولا عجبَ أن يجري على لسانه ما أجري على لسان بني قومه، فيُحدّث بحديث لا يُفسّره إلا حديثٌ آخر، ولا يستقيم الفهم إلا بردّ متشابهه إلى مُحْكمه، وحمل مُطلَقه على مقيّده، وعامّه على خاصه.

مثلا: حديث "أبي أُمامة الباهليّ"[4] عندما رأى شَيْئًا مِنْ آلَةِ الْحَرْثِ فَقَالَ: (**سَمِعْتُ النَّبِيَّ**

---

(1) – معرفة علوم الحديث، ج.1، ص.295.

(2) –الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، ج.2، ص. 212.

(3) – ينظر: –الشافعي، الرسالة، ج.1، ص.52 – ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج.1، ص.39.

(4) – هو: صُدَيُّ بنُ عَجْلان بن الحارث أبو أمامة الباهليّ، روى عن: النبي –ﷺ– وعن عمر وعثمان، وروى عنه: أبو سلام الأسود ومحمد بن زياد. توفي بالشام سنة 86هـ. ينظر: –ابن خياط، الطبقات، ج.1، ص.46. –أبو نعيم، معرفة الصحابة، =

ﷺ يَقُولُ: **لَا يَدْخُلُ هَذَا بَيْتَ قَوْمٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الذُّلَّ**)[1].

فظاهر هذا الحديث يفيد كراهية الرسول ﷺللحرث والزراعة، وهذا ما تعارضه النصوص الصحيحة الصريحة الأخرى، فقد وردت أحاديث كثيرة تحثّ على الحرث والزراعة، من بينها: قوله ﷺ: (**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ**)[2]، وكذلك قوله: (**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، إِلَّا كَانَ مَا أَكِلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سُرِقَ لَهُ مِنْهُ صَدَقَة**،... الحديث)[3].

"فالبخاري" رحمه الله (ت256هـ) فهم معنى هذا الحديث؛ لذلك ترجم له بقوله:

(بَاب مَا يُحَذَّرُ مِنْ عَوَاقِبِ الِاشْتِغَالِ بِآلَةِ الزَّرْعِ أَوْ مُجَاوَزَةِ الْحَدِّ الَّذِي أُمِرَ بِهِ).

قال "ابن حجر" رحمه الله (ت852هـ) معلّقا:

«وقد أشار البخاري رحمه الله بالترجمة إلى الجمع بين حديث "أبي أمامة" والحديث الماضي في فضل الزرع والغرس؛ وذلك بأحد أمرين: إمّا أن يحمل ما ورد من الذم على عاقبة ذلك، ومحلّه ما إذا اشتغل به، فضيّع بسببه ما أمر بحفظه، وإمّا أن يحمل على ما إذا لم يضيع إلا أنّه جاوز الحد فيه»[4].

وقد ورد حديث يبيّن معنى حديث "أبي أمامة" رضي الله عنه، ويقوّي الاحتمال الأول الذي ذكره "ابن حجر" (ت852هـ)، وهو قوله عليه السلام : (**إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ**[5] **وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ وَرَضِيتُمْ**

ج.3، ص.1526. –ابن حجر، الإصابة، ج.3، ص.420.

(1) – البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المزارعة، باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع، حديث رقم: (2321)، ص.436.

(2) –البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المزارعة، باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه، حديث رقم: (2320)، ص.436. راوي الحديث هو: "أنس بن مالك" رضي الله عنه.

(3) – مسلم، مصدر سابق، كتاب المساقاة، باب فضل الزرع والغرس، حديث رقم: (1552)، ص.635. راوي الحديث هو: "جابر بن عبد الله"رضي الله عنه.

(4) – فتح الباري، ج.5، ص. 5.

(5) – بيع العَيْنَةَ هو: أن يَبيعَ السِّلْعَةَ بثمنٍ معلومٍ إلى أجل مسمّى؛ ثم يشتريها من المشتري بالنّقد بأقلَ من الثمن. ينظر: –ابن الجوزي، غريب الحديث، ج.2، ص.141. –الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج.1، ص.675.

بِالزَّرْعِ وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلاً لاَ يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ)[1].

وحُمِل هذا على الاشتغال بالزرع زمنَ الجهاد؛ أي أنّهم «لما تركوا الجهاد في سبيل الله الذي فيه عز الإسلام وإظهاره على كل دين؛ عاملهم الله بنقيضه وهو إنزال الذلة بهم، فصاروا يمشون خلف أذناب البقر بعد أن كانوا يركبون على ظهور الخيل»[2].

فهذا الحديث بيّن أسباب الذّل الذّي سُلِّط على المسلمين، جزاء لتفريطهم في أمر دينهم.

هكذا تبين لنا معنى حديث "أبي أمامة" ﷺ، ولو لم تجمع باقي الأحاديث المتعلقة بموضوعه، لما زال الإشكال، كذلك الحال مع الكثير من الأحاديث النبويّة؛ لأن الاكتفاء بظاهرها وحده كثيرا ما يوقع في سوء الفهم، ولهذا اعتبر علماء الأمة جمع روايات الموضوع الواحد ضابطا بالغ الأهمية من ضوابط فهم السنّة النبويّة.

ملحوظة:

إنّ معرفة أسباب ورود الأحاديث النبوية، مع الإحاطة بحال المخاطِب والمخاطَب، وظروف المكان والزمان التي سيقت فيها هذه النصوص الحديثيّة يُعدُّ شرطا ضروريا في فهم الحديث النبوي، وإغفال هذه الأمور قد يجعل السّامع يُخطئ في تحديد المعنى والغرض المقصودين من اللفظ، وهذا ما بيّنه الإمام "الشاطبي" رحمه الله(ت790هـ) بقوله: «معرفة مقاصد كلام العرب؛ إنما مداره على معرفة مقتضيات الأحوال حال الخطاب من جهة نفس الخطاب، أو المخاطِب، أو المخاطَب، أو الجميع؛ إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين، وبحسب غير ذلك؛ كالاستفهام، لفظه واحد، ويدخله معان أخرى من تقرير وتوبيخ...،ولا يدّل على معناها المراد إلا

الأمور الخارجة، وعمدتها مقتضيات الأحوال...»[3].

وقد كان النبيّ ﷺ يخاطِبُ الناس بما يناسب حالَهم وعُرفهم، مُستحضِرًا معهودهم وأساليبهم في الكلام؛ لذلك وجبَ فهم كلامه بحسب المدلولات اللغويّة والعُرفيّة السائدة زمن ورود الحديث،

---

(1) – سنن أبي داود، باب في النهي عن العينة، حديث رقم: (3462)، ج.3، ص.274. والحديث صححه: محمد ناصر الدين الألباني في صحيح الجامع، حديث رقم: (424)، ج. 1، ص.42. راويه: "عبد الله بن عمر" ﷺ

(2) – محمد شمس الحق آبادي، عون المعبود، ج. 14، ص. 274، 275.

(3)_ الموافقات، ج.8، ص.197. وينظر كذلك: ص.369 من نفس الجزء.

وكل هذه الأمور تدخل فيما يُعرف بسياق المقام، والذي يشمل أسباب ورود الحديث الشريف، وقصْد المخاطِب، وحالَ لمخاطَب، وكلّ ذلك سأتطرّق له حينما يأتي أوانه.

المطلب الثّاني: فهم الأحاديث النّبوية في ضوء مقاصد الشّريعة.

بعد أن تحدّثتُ في المطلب السّابق عن ضرورة تحقيق التكامل الدلالي لفهم الأحاديث النّبوية فهمًا يتوافق مع ما أراده الله تعالى ونبيّه ﷺ بقي أن أنبّه على أساس مهمّ جدّا يستحيل أن يتحقق الفهم السّديد بمعزل عنه؛ ألا وهو فهم الأحاديث النبوية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: أقسام مقاصد الشريعة الإسلامية.

قبل الحديث عن هذه الأقسام، لابدّ من إعطاء تعريف لمقاصد الشريعة؛ فهي تعني: «المعاني والحكم التي نَعلم بيقين أو بغلبة ظنٍّ مبنيّ على دليلٍ أنّ الشّارع راعاها في تشريعاتِه كلّها أو بعضها»[1].

والشريعة الإسلامية إنما جاءت لجلب المصالح، ودرء المفاسد، وفي ذلك يقول "ابن الجوزية"رحمه الله (ت751هـ): «فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحِكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها،... فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور،...وعن المصلحة إلى المفسدة...، فليست من الشريعة»[2].

ومقاصد الشريعة نوعان[3]:

مقاصد عامّة: وهي التي لا تخص بابا من أبواب التشريع، بل راعاها الشارع في أبواب كثيرة، كمقصد رفع الحرج، ومقصد العدل، وتكون قطعيّة.

ومقاصد خاصّة: لا تنطبق إلا على باب واحد من أبواب التشريع، كقولنا: (من مقاصد النّكاح إعفاف الزّوجين، وتكثير النسل، ويمكن أن تكون قطعية أو ظنية)[4].

---

(1) –عياض بن نامي السلمى، مقال بعنوان: ضوابط فهم السنة النبوية، منتدى حراس العقيدة: (www.hurras.org)، ص.12.

(2) – إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج.3، ص.2.

(3) –الشاطبي–رحمه الله– قسم المقاصد إلى أربعة أقسام، للاطّلاع أكثر ينظر: الموافقات، ج.2، ص.8.

(4) –ينظر: عياض السلمى، مرجع سابق، ص.13.

الفرع الثاني: الاهتداء بالمقاصد في فهم النص النبوي.

سبقت الإشارة إلى أنّ فهم الأحاديث النبوية الشريفة بعيدا عن مقاصد الشارع، يؤدّي إلى خلل في الفهم والاستنباط؛ لذلك لابدّ للمكلف من معرفة مقاصد الشارع، والمكلّف قد يكونُ مقلّدا أو مجتهدا، فإن كان مقلّدا عاميّا فالأصل فيه أن يتلقى الشريعة دون معرفة مقاصدها التي ترمي إليها تفصيلا؛ لأن عِلْمَ المقاصد لا يخوض فيه إلا من بلغ درجة من العلم، ووهب قدرا من لطف الذّهن[1]، أما المجتهد الذي يقوم باستنباط الأحكام من النصوص وتنزيلها على الوقائع فعليه أن يكون على وعي بمقاصد الشريعة جزئيّها وكلّيها، دون الوقوف عند ظواهر النصوص وألفاظها، حتّى يتمكّن من التعرّف على الحكمة أو العلة في النصّ، ليحمل النصّ في دلالته على ذلك ويتبين له محل تطبيق النص وحدوده[2]، وهذا ما أشار إليه "الشاطبي" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت790هـ) بقوله: «إنما تحصُل درجة الاجتهاد لمن اتصف بوصفين؛ أحدهما: فهم مقاصد الشريعة على كمالها، والثاني: الممكن من الاستنباط، بناء على فهمه فيها»[3].

ولا بد للباحث أو المجتهد من استحضار كليّات الشريعة، ومقاصدها العامّة، حتّى يجمعَ بين النّظر في النّصوص وفي المقاصد في آن واحد، فيكون الحكمُ مبْنيًّا على الكليّات العامة، والنّصوص الجزئيّة[4]، إذْ مُحال أن تستغني الجزئيات عن كلّياتها، ومن أخذ بالكلّيّ مُعْرِضا عن جزئيّاتِه أخطأ[5].

الفرع الثالث: طرق إثبات المقاصد.

ذكرنا فيما سبق أنّ معرفة المقاصد ليس بالأمر الهيّن الذي يتحقّق لأيٍّ شخص كان، بل إن الأمر يتطلّب معرفة، ودراية، وعلما، وإلاّ اعتُبِرَ من المقاصدِ ما ليس منها، ولمعرفة مقاصد الشارع لابدّ من أحد الطرق التالية:

---

(1) –ينظر: يوسف حامد العالم، المقاصد العامّة للشريعة الإسلامية، ص.106، 107.

(2) – ينظر: عياض السلمي، مرجع سابق، ص.70، 72.

(3) – الموافقات، ج.5، ص.41، 42.

(4) –ينظر: –الشاطبي، الموافقات، ج.3، ص.174.

(5) –ينظر: عبد المجيد محمد السوسوة، مقال بعنوان: الأسس العامة لفهم النص الشرعي (دراسة أصولية)، مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، العدد: 6، ربيع الثاني (1430هـ)، ص.72.

الطريق الأول: مجرد الأمر والنهي الابتدائي التصريحي.

إنّ وقوع الفعلِ عند وجود الأمرِ به مقصودٌ للشارع، كذلك الحالُ عند عدْم وقوعه، فلو تأمّلنا **قوله تعالى**: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ لاَ تَاكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بَٱلْبَـٰطِلِ﴾[1]، وقوله ﷺ: (**لَا تَغْضَبْ**)[2]، وقوله أيضا: (**فَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ**)[3]، لوجدنا في كل آية وحديث منها، تصريحًا بمقصد شرعي، أو تنبيهًا على مقصد[4].

الطريق الثاني: اعتبار علل الأمر والنّهي.

وذلك بمعرفة سبب الأمر بهذا الفعل، والنّهي عن ذاك الفعل، والعلّةُ إما أن تكون معلومة أو لا، فإن كانت معلومة اتُّبِعَت، وإن كانت غير معلومة فلابدّ من البحث عن قصْد الشارع[5].

الطريق الثالث: معرفة المقاصد الأصلية والمقاصد التّابعة.

فالصلاة مثلًا أصل مشروعيتها الخضوع لله سبحانه بإخلاص التوجه إليه، والتذلّل بين يديه، ثم إن لها مقاصد تابعة: كالنهي عن الفحشاء والمنكر، والاستراحة إليها من أنكاد الدنيا[6].

الطريق الرابع: استقراء الشريعة في تصرفاتها.

ونعني به «تَتَبُّعُ عادات الشرع وتصرفاته، فإن ذلك يعرفنا بالمصالح والمفاسد المقصودة للشارع، فاستقراء الجزئيات يوصل إلى مقصد كلي للشارع»[7].

وقد ذكر "ابن عاشور" رَحِمَهُ اللهُ (ت1284)- نوعين للاستقراء:

1) استقراء الأحكام المعروفة عللُها لنستخلص منها حكمة واحدة نجزم بأنها مقصد شرعي.

---

(1) – سورة النساء، آية: (29).

(2) – البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب، حديث رقم: (6116)، ص.1180. راويه: "أبو هريرة" –رضي الله عنه–.

(3) – المصدر نفسه، كتاب الهبة، باب الإشهاد في الهبة، حديث رقم: (2587)، ص.490. راويه: "النعمان بن بشير" –رضي الله عنه– .

(4) – ينظر: الشاطبي، الموافقات،ج.3، ص.134. – ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص.193.

(5) –ينظر: الشاطبي، الموافقات، ج.3، ص.135.

(6) –ينظر: المصدر نفسه، ج.3، ص.(139-143).

(7) – السوسوة، الأسس العامّة لفهم النّص، ص.77.

مثاله: حديث "أَبِي هُرَيْرَةَ"ﷺ: (**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ،... وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ...**) [1].

قال "ابن عاشور" رَحِمَهُ اللَّهُ: «ونعلم أن علة النهي ما في هذه المنهيات من الوحشة التي تنشأ عن السعي في الحرمان من منفعة مبتغاة، فنستخلص من ذلك مقصدا، هو دوام الأخوة بين المسلمين، فنستخدم ذلك المقصد لإثبات الجزم بانتفاء حرمة الخطبة بعد الخطبة، والسَّوْم بعد السَّوْم، إذا كان الخاطب الأول والسائم الأول قد أعرضا عمّا رغبا فيه»[2].

2) استقراء أدلة أحكام اشتركت في علّة، فيحصل لنا اليقين بأنّ تلك العلة مقصد مراد للشارع[3].

ومثاله: قوله الله عليه وسلم-: (**لاَ يَحْتَكِرُ إِلاَّ خَاطِئٌ**)[4].

قال "ابن عاشور" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت1284): «والنهي عن الاحتكار في الطعام علته إقلال الطعام، وتيسير تناوله مقصد من مقاصد الشريعة..»[5].

الطريق الخامس: الاهتداء بفهم الصحابة لمقاصد التشريع، وتفسيرهم؛ ذلك لأنهم عايشوا الرسولﷺ، وشهدوا أسبابِ النزول، بالإضافة إلى علمهم بلغة العرب، وغير ذلك من الأدوات التي أهّلتهم لفهم مقاصد الشريعة وإدراكها إدراكًا منقطع النظير[6].

قال شيخ الإسلام "ابن تيمية" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت728هـ): «وقد تأمّلت من هذا الباب ما شاء الله، فرأيت الصحابة أفقه الأمة وأعلمها...، وقد بينت فيما كتبته أن المنقول فيها عن الصحابة هو أصح

---

(1) – البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب لا يبيع على بيع أخيه، ولا يسوم على سوم أخيه، حتى يأذن له أو يترك، حديث رقم: (2140)، ص.402.

(2) – مقاصد الشريعة، ص.192.

(3) – ينظر: ابن عاشور، مقاصد الشّريعة، ص.192.

(4) –مسلم، مصدر سابق، كتاب المساقاة، باب تحريم الاحتكار في الأقوات، حديث رقم: (1605)، ص.655. راويه: "مَعْمَرِ "مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ" ﷺ.

(5) – مقاصد الشريعة، ص.192.

(6) –ينظر: محمد إبراهيم العبادي، بحث بعنوان: دلالة السياق ومقاصد الشريعة ودورهما في فهم النّص، الشبكة الفقهية، ص.10.

الأقوال...، وإلى ساعتي هذه ما علمت قولا قاله الصحابة ولم يختلفوا فيه، إلا وكان القياس معه...، وإنما يعرف ذلك من كان خبيرا بأسرار الشرع ومقاصده »[1].

وقال تلميذه "ابن الجوزية" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت751هـ) في أنواع الرّأي المحمود: «رأيُ أفقه الأمّة وأبرّ الأمّة قلوبا، وأعمقهم وأقلهم تكلفا، وأصحّهم قصودا، وأكملهم فطرة، وأتمهم إدراكا، وأصفاهم أذهانا، الذين شاهدوا التّنزيل، وعرفوا التأويل، وفهموا مقاصد الرسول...»[2].

ففهوم الصّحابة –رضوان الله عليهم– يعدُّ شرطا أساسيّا في فهم السّنة، إذ لا يمكن فهم أحاديث النبي ﷺ بمنأى عنه، وأخطأ من ظنّ أنّ فهمه سيستقيم إن هو أغفل اجتهادات الصّحابة، وفهومهم للأحاديث النبوية، ومقاصد التّشريع[3].

ومن أمثلة طريقة الصحابة – رضوان الله عليهم – في الرجوع إلى مقاصد الشريعة ما يلي:

قصّة "خباب"[4] مع "عبد الله ابن مسعود" –رضي الله عنهما–، "فخبَّاب" أتى مجلس "ابن مسعود"، وفي أصبعه خاتم من ذهب، فالتفت إليه "ابن مسعود" وقال له: **(أَلَمْ يَأْنِ لِهَذَا الْخَاتَمِ أَنْ يُلْقَى؟، قَالَ: أَمَا إِنَّكَ لَنْ تَرَاهُ عَلَيَّ بَعْدَ الْيَوْمِ، فَأَلْقَاهُ)**[5].

فلعلّ "خباب" كان يرى أنّ لبس الرجال خاتم الذهب مكروهٌ كراهةَ تنزيهٍ لا تحريمٍ؛ ولذلك كان "ابن مسعود" يحاوره في نزعه، إلى أن رضي خبّاب وألقاهُ إرضاء لصاحبه، ولم يكن إنكار ابن مسعود عليه بلهجةِ تغييرِ المنكرِ[6].

وممّا ينبغي الإشارة إليه أنّ الصحابة –رضوان الله عليهم– لم يكونوا على درجة واحدة من

---

(1) – مجموع الفتاوى، مج.20، ص.582، 583.

(2) – إعلام الموقعين، ج.1، ص.87، 88.

(3) – للاطّلاع أكثر على ما قاله العلماء في ضرورة الاقتداء بالصحابة في فهومهم، والأخذ باجتهاداتهم وأقولهم ينظر: –القيرواني، الرسالة، ج.2، ص.189. –أحمد النفراوي، الفواكه الدواني، ج.1، ص.103. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج.24، ص.52.

(4) – هو: خبّاب بن الأرَتّ بن جندلة التميمي، مولى بني زهرة، أسلم قديمًا، هاجر طائعًا وشهد المشاهد كلها مع الرسول ﷺ وابتلي في جسمه. نزل الكوفة وتوفي سنة 37هـ. روى عنه: ابنه عبد الله ومسروق. ينظر: –أبو نعيم الأصبهاني، الحلية، ج.1، ص.143. –ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج.1، ص.590. –المبارك الجزري، جامع الأصول، ج.12، ص.344.

(5) – البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المغازي، باب قدوم الأشعريّين وأهل اليمن، حديث رقم: (439)، ص.829.

(6) –ينظر: –ابن حجر، فتح الباري، ج.10، ص.317. –ابن عاشور، مقاصد الشريعة، ص.200.

الفهم؛ وإنّما كانوا متفاوتين في ذلك، وكلٌّ يجتهد بحسب ما يراهُ أصوب[1]، وقد كان لهم منهج متكامل في التعامل مع النّصوص الشرعية، فهم أصل السّلف الصالح وخيرهم وأتقاهم، وأعلمهم بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، ومقاصد التشريع؛ لذلك لا بدّ من توظيف ما قالوه، وما فهموه حتى تُفهم الأحاديث النبوية فهمًا يوافق ما أراده الله تعالى ورسوله –عليه الصلاة والسّلام–.

الخلاصة:

عندما نتحدّث عن فهم الأحاديث النبوية فإنّنا نقصدُ إعمالَ الذّهنِ وتهيؤهُ للنّظر والبحث في كلامه –ﷺ–، والغوص في حيثياته، ومحاولة الرّبط ما بين النّصوص الشرعية مع استحضار المعارف السّابقة، والمقاصد العامّة للشّريعة، دون الاقتصار على جمع هذه النّصوص وحفظها فحسْب.

والمقصود بالحديث النّبوي هو:(كلُّ ما أُثِر عن الرّسول ﷺمن قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلقية أو خُلقية، أو سيرة، سواء كان ذلك قبل البعثة أم بعدها) [2].

وكون الحديث النبوي هو المصدر الثاني للتّشريع بعد القرآن الكريم، صار لزامًا أن يُفهمَ على وجه يتوافق مع ما أراده الله تعالى ورسوله الكريم ﷺ؛ لذلك وضع العلماء مجموعة من الضوابط والأسس التي تُعين على الفهم السّديد، وتجنُّبِ مثارات الغلط في تفسير كلام النبيّ ﷺ ومن أهمّ هذه الضوابط:

فهمُ الحديث في ضوء القرآن الكريم، مع معرفةِ سبب ورود الأحاديث، دون إهمال جمع

---

(1) –من أمثلة اجتهادهم في الفهم: حديث "ابن عمر" ﷺ، فقد روى أنّ النبيّ ﷺ قال: (**لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ**)، ففهمَ من تمسّك بظاهر الحديث أنّ عليه تأخير الصلاة حتى يصل إلى (بني قريظة)، أمّا من نظر خارج النّص فقد صلى العصر قبل أن يصل إليها، وقد ذكروا ذلك للنبي ﷺ، فلم يُعنّف واحدا منهم.

-ينظر: البخاري، الجامع الصحيح، كتاب صلاة الخوف، بَابُ صَلاَةِ الطَّالِبِ وَالمطْلُوبِ رَاكِبًا وَإِيمَاءً، حديث رقم: (946)، ص.189.

ومن الامثلة أيضا: عزم "أبي بكر" ﷺ على قتال مانعي الزكاة، لتفريقهم بينها وبين الصّلاة، فهو لم يترك العمل بحديث الرسول ﷺالذي ذكره "عمر" ﷺ؛ ولكنّه فهمه في ضوء مسلّمات شرعيّة أخرى استقاها من النصوص الشرعية، وهذا ما جعل الصّحابة – رضوان الله عليهم– يوافقونه فيما ذهب إليه، ويقاتلون معه.

-ينظر: البخاري، الجامع الصحيح، كتاب استتابة المرتدّين، باب قتل من أبى قبول الفرائض، وما نسبوا إلى الرّدّة، حديث رقم: (6924، 6925)، ص.1321.

(2)-ينظر: محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص.19.

الروايات المتعلّقة بالموضوع الواحد، أو إغفال دور السياق في تحديد المعنى المراد، هذا ولابدّ أيضا من الاهتداء بمقاصد الشريعة في فهم النصوص النبويّة، مع الرجوع إلى فهوم الصحابة –رضوان الله عليهم–، واجتهاداتهم، وهذا كلّه من أجل تحقيق الفهم لمراد الرسول ﷺمن غير غلوّ ولا تقصير، أو تحميل كلامه ما لم يحتملهُ.

بعد أن أنهيت حديثي عن ضوابط فهم السّنة عموما، أنتقل في الفصل التالي إلى الحديث بالتّفصيل عن ضابط مهمّ جدّا، لا يمكن أن يفهم الحديث النبوي بمنأى عنه، وهو (العلم باللغة العربية، ومعرفة دلالاتها واستعمالاتها وبلاغتها)، والذي يعتبر القاعدة الأولى التي يُنطلَق منها إلى بقية الضوابط الأخرى، إذ لا يمكن بإغفاله فهم الأحاديث النبوية ولا تحديد مقصود النبي ﷺ الذي كان وسيبقى خير من نطق بلغة الضّاد.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأوّل: مكانة اللغة العربية، ووصفٌ للبلاغة النبوية.

المبحث الأول: فضل العربية ووجوب تعلّمها.

المبحث الثاني: حاجة العلوم الشرعية إلى اللغة العربية.

المبحث الثالث: البلاغة النّبويّة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأوّل: مكانة اللغة العربية، ووصفٌ للبلاغة النبويّة.

اللّغة العربيّة لغةٌ عظيمة، اختارها الله تعالى من بين الكثير من اللغات لتكونَ وِعاءً يحتوي كتابَهُ الخالِد، ورسالَتَهُ الخاتِمَة، فالله –عزّ وجلّ– قدْ خصَّها بأمرين جليلين؛ أحدهما أنّه أنْزلَ كتَابَهُ بها، والآخر أنّه اصطفى آخِرَ رُسُلِه من أهلِها، وجعَلَ خطابَه ﷺلقومه وللنّاس أجمعين بلسانِ أصْحَابِها، فارتباطُها الوثيقُ بالقرآن المجيد، والأحاديث النبوية الشريفة أعْطاها مكانةً ساميةً، ومنزِلةً رفيعةً، لتتربَّعَ على عرْشِ الألْسنةِ واللغات؛ فتكونَ بذلك سيّدتَها وأشرفها جميعا.

وإن كان الله –عزّ وجلّ– قد تكفّل بحمايةِ القرآن الكريم، وتوعّدَ بحفظِهِ من كلّ ما قدْ يطْرأُ عليه من تغييرٍ لألفاظه ومعانيه، أو تحريفٍ لما جاء فيه، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾[1]؛ فإنّ اللغة العربيّة التي نُزِّل بها باقيةٌ لا تندَثِرُ ما بَقيَ، ومحفوظةٌ لا تضيعُ ما حُفِظَ، إلى أن يرِثَ الله تعالى الأرض ومن عليْها.

فاللّغة العربيّة ليست مجرّدَ لغةٍ للتّواصُلِ، أو أداةٍ للتّخاطُبِ؛ بلْ هي لغةُ دينٍ سماويٍّ حنيفٍ، واختيارُ الله –عزّ وجلّ– لها لم يكن عبثًا؛ وإنّما هو أمْرٌ مقصُودٌ؛ ذلك لاتّساعِ لسانِها، وكثرةِ ألفاظها ومفرداتها ومعانيها، وتعدُّدِ دلالاتها وصيغها واشتقاقاتها، فخصائصُها تلك جعلَتْها قادرةً على احتواء الدِّين الإسلاميّ بجميعِ أحكامه وتشريعاته، وأوامره ونواهيه، وهذا ما لوْ كُلِّفَتْ به لغةٌ غير اللغةِ العربيّةِ؛ لما استوْعبَتْهُ، ولوَقَفتْ قاصرةً مُعْلنةً عجْزَها عن تأدِيَتِه.

فالكلامُ عن عظيم شأنها، ورِفعَة قدْرِها يطولُ؛ لكنّني سأسعى جاهدة إلى بيان فضلها، ووجوب تعلّمها، مبرزةً مكانتها الرفيعة، وخصائصها العديدة، وأهميّتها في فهم علوم الشريعة بعامّة، وإذا كان الحديث النبوي أفصح كلام نطق به بشريّ على الإطلاق –منذ نشأة الخلق وإلى قيام الساعة –، وأدّاه بأسمى وأشرف لغة، فقد صار حريّا بي العروج على وصف بلاغة خير من نطق بلغة الضاد، لنقف عند حسن بيانه وتراكيبه، ونبحر في روعة أدبه وأساليبه –عليه الصلاة والسلام–.

(1) –سورة الحجر، الآية: (9).

المبحث الأوّل: فضْلُ العربية، ووجوب تعلّمِها.

تُنزَّلُ اللغة العربية من العلوم الشّرعية منزِلَة اللّسان من جوارِح الإنسان، فقد منحَها الدّين الإسلامي مكانةً عظيمةً؛ إذْ لا مجالَ لفهمِه ومعرفةِ تشريعاته ومقاصدِه إلّا بها؛ لذلك نجد علماء المسلمين يولُونها عنايةً فائقةً، فقد اهتمّوا بحفظِها وتدوينِها، وصنّفُوا الكتُبَ المختلفةَ في فروع عِلمِها، وتكَبَّدوا المشاقّ في سبيلِ صَدِّ كُلِّ خَطَر قريبٍ أو بعيدٍ يتربّصُ بها، فذَمّوا اللّحن، وحرَصوا على تعليمِ اللغة العربية وتعلُّمها، واهتمامُهم بذلك نابعٌ من كونها مرتبطة بالدّين السّماويّ، والتراث العربيّ، والثقافة الإسلامية، وهذا الأمر لا يخصُّ العربَ وحدَهم؛ وإنّما يعني كل مسلم ومسلمة في العالم، بغضّ النّظر عن أصلهم وجنسيّتهم وعرقهم.

وفي هذا المبحث سأتحدّث عن فضل هذه اللغة العظيمة، مبرِزةً خصائصها، وتكالبات أعداء الإسلام عليها، ثم أنتقل إلى الحديث عن وجوب تعلّمها والمقدار اللازم تعلّمه منها، وأُنهي الحديث ببِيانِ عناية سلف الأمّة وعلمائها بها، وتنفيرهم من الرّطانة بلغة الأعاجم.

المطلب الأوّل: خصائص اللغة العربيّة، ودعوى صعوبتها.

إنّ الحديثَ عن اللغة العربيّة حديثٌ عن كِيان أُمّة برُمّتِها، والعنايةُ بها عنايةٌ بكلام الله تعالى وأحاديث نبيّهِ –عليه الصلاة والسلام–، فنحنُ بدفاعِنا عنها؛ إنّما ندافِع عن ديننا، وشريعتنا، وهويّتنا الإسلاميّة، فاللغة العربيّة تُعدُّ من أعظم شعائر الإسلام والمسلمين، فهي رمزُ عزّتهم وكرامتهم، ومبْعثُ فخْرِهم وتميُّزهم، وأيّ تهمةٍ توجّهُ إليها؛ إنّما هي موجّهةٌ إلى الإسلام في حدّ ذاتِه.

الفرع الأوّل: اللغة العربيّة لغة القرآن الكريم والنّبوّة الخاتمة.

من عظيم نعمِ الله على الأمّة العربيّة وتشريفهِ لها أن اختارَ لغتَها لتكون لسانَ كتابِه العزيز، وقد نصّ على ذلك في مواضعَ كثيرة من كتابه، منها قوله –سبحانه وتعالى–: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ

عَرَبِيّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾[1].

فالله تعالى أنزلَهُ بلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ وهو « أفضل الألسِنة، بلُغة من بُعث إليهم، وباشَر دَعوتهم أصْلاً، اللّسانِ البيّنِ الواضِحِ، وتأمّل كيف اجتمعت هذه الفضائل الفاخرة في هذا الكتاب الكريم، فإنه أفضل الكتب، نزل به أفضل الملائكة، على أفضل الخلْق، على أفضل بَضْعةٍ فيه وهي قلبه، على أفضل أمّة أُخرِجت للناس، بأفضل الألسنة وأفصحها، وأوسعها، وهو: اللسان العربي المبين »[2].

وقد عقّب "ابن فارس"[3] –رحمه الله– (ت395هـ) على هذه الآية بقوله: « فلمّا خصَّ جلَّ ثناؤه اللّسانَ العربيَّ بالبيانِ؛ عُلِم أن سائر اللغات قاصِرَةٌ عنه وواقعة دونه »[4].

وقد نفى الله –عزّ وجلّ– عن هذا اللّسان العِوَجَ فقال: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٢٨﴾﴾[5].

أي: « جعلناه قرآنا عربيا، واضحَ الألفاظ، سهل المعاني،...ليس فيه خلَلٌ ولا نقْص بوجهٍ من الوجوه، لا في ألفاظه ولا في معانيه، وهذا يستلزم كمالَ اعتداله واستقامته »[6].

وقال تعالى﴿الٓرۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿١﴾ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾﴾[7].

فآيات القرآن الكريم واضحة الألفاظ والمعاني؛ وذلك لنزولها باللّغة العربيّة، وهي «أفصحُ اللّغات وأبينها وأوسعها، وأكثرها تأدية للمعاني التي تقوم بالنفوس؛ فلهذا أنزلَ أشرف الكتب

(1) –سورة الشعراء، آية: (192-195).

(2) –السّعدي، تيسير الكريم الرّحمن، ج.1، ص.597.

(3) –أحمد بن فارس بن زكريّا أبو الحسين اللّغوي، القزويني، كان شافعيّا ثمّ صار مالكيّا آخر عمره، سمع علي بن محمد بن مهرويه، ومحمّد بن عبد الله الدّوري، من تصانيفه: المجمل في اللغة، غريب إعراب القرآن، متخيّر الألفاظ. ينظر: –ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج.26، ص.317. –ابن الدمياطي، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، ج.1، ص.45.– السيوطي، طبقات المفسّرين، ج.1، ص.15. –محمد الفيروز أبادي، البلغة،ج.1، ص.7. – الأدنروي، طبقات المفسرين، ج.1، ص.92.

(4) –الصّاحبيّ، ص.19.

(5) –سورة الزّمر، آية: (27).

(6) –السّعدي، مصدر سابق، ج.1، ص.723.

(7) –سورة يوسف، آية: (1-2).

بأشرف اللغات، على أشرف الرّسل، بسفارة أشرف الملائكة، وكان ذلك في أشرف بقاع الأرض، وابتدئ إنزاله في أشرف شهور السّنة وهو رمضان، فكَمُل من كلّ الوجوه»[1].

وقد دلّ نزول القرآن بها على أنّ اللّغة العربيّة قد بلَغت حدّ الكمال اللّغويّ؛ من حيثُ ثراؤها بالكلمات، والمترادفات، والتّراكيب، والتشبيه، والمجاز...، ولا ريبَ أنّ الفهم القويم لكتاب الله العظيم وسنة رسوله الكريم ﷺلا يَحصلُ إلّا بمعرفتها، ولا سبيلَ إلى معرفة فضل القرآن الكريم، وعلوّ شأنه، والوقوف عند إعجازه إلّا عن طريق معرفةِ لغةِ العربِ، ومعرفةُ ما كانوا عليه من البلاغة، والفصاحة، والبيان[2].

يقول "ابن قيم الجوزية" –رحمه الله– (ت751هـ): « وإنّما يَعرِفُ فضْلَ القرآن مَنْ عرف كلامَ العرب، فعرَف علمَ اللّغة، وعلم العربية، وعلم البيان، ونظر في أشعار العرب وخُطَبها ومُقَاولاتِها في مَواطن افتخارها، ورَسائلها،...فعلِم منها تَلوينَ الخطابِ ومعدُولَهُ، وفنونَ البلاغةِ، وضُروبَ الفصاحةِ، وأجناسَ التّجنيسِ، وبدائعَ البديعِ،...فإذا علِمَ ذلك ونظرَ في هذا الكتاب العزيزِ، ورأى ما أودَعهُ الله سبحانه فيه من البلاغة والفصاحة وفنون البيان، فقدْ أوتِي العجبَ العُجاب، والقولَ الفصْل اللّباب، والبلاغةَ النّاصعةَ التي تُحيّر الألباب، وتُغلِق دونها الأبواب »[3].

فمن لمْ تكنْ له معرفةٌ ولا درايةٌ بلغةِ العربِ وسُننها في كلامها؛ لمْ يتهيّأ له معرفة إعجاز القرآن الكريم، وكان شأنه في ذلكَ شأن الأعجميّ الذي لا يَسَعُه إلّا معرفة أنّ العرب الفصحاء عجزوا عن تحدّيه، والإتيان بمثله.

قال الإمام "الباقِلّانيُّ" –رحمه الله– (ت403هـ): « قد بيّنّا أنّه لا يتهيّأ لمن كان لسانه غير العربيّة من العجم، والترك، وغيرهم أن يعرفوا إعجاز القرآن إلّا أن يعلَمُوا أنّ العرب قد عجزوا عن ذلك، فإذا عرفوا هذا بِأن علموا أنّهم قد تُحُدّوا على أن يأتوا بمثله، وقُرّعُوا على ترك الإتيان بمثله، ولم يأتوا به، تبينوا أنهم عاجزون عنه، وإذا عجز أهل اللسان فهم عنه أعجز.

كذلك نقول: إنّ من كان من أهل اللّسان العربي –إلّا أنّه ليس يَبلُغ في الفصاحة الحدّ الذي

(1) –ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج.4، ص.(365، 366).

(2) –ينظر: محمد رسلان، فضل العربيّة، ص.21.

(3) –الفوائد المشوق إلى علوم القرآن، ص.8.

يَتنَاهَى إلى معرفة أساليب الكلام، ووجوه تصرّف اللغة، وما يَعُدّونه فصيحاً بلغياً بارعاً من غيره فهو كالأعجميِّ في أنّه لا يمكنه أن يعرِف إعجاز القرآن إلّا بمثل ما بينّا أن يعرفَ به الفارسي...، وهو ومن ليس من أهل اللسان سواءٌ،...فأمّا من كان قد تناهى في معرفة اللسان العربي،...فليسَ يخفَى عليه إعجاز القرآن، كمَا يميّز بين جنس الخُطب، والرّسائل، والشعر، وكما يميّز بين الشِّعر الجيّد والرّديء والفصيح... »[1].

هذا وإنّ اللغة العربيّة هي شعار الأمّة الإسلاميّة الذي يميّزها عن غيرها من الأمم الأخرى.

قال "ابن تيمية" –رحمه الله– (ت728هـ): « فإن اللّسان العربيّ شعارُ الإسلام وأهله، واللّغات من أعظم شعائر الأمم التي بها يتميّزون»[2].

فاللّغة العربيّة هي شعار الإسلام، ولغة القرآن، ما أحبّها إلّا من أحبَّ اللهَ ورسولَه، وشُرِح صدرُهُ للإيمان، وعرف أنّ حبُّها من الدّين؛ لأنّها مفتاحُ التّفقُّهِ فيه، وسببُ إصلاحِ المعاشِ والمعَادِ[3].

الفرع الثاني: خصائص اللغة العربيّة.

للّغة العربيّة خصائص كثيرة تميّزها عن غيرها من اللّغات، وهي –على مرِّ العصور وتعاقبِ الأزمان– لا تزالُ تتمتّعُ بخصائصِها تِلك من ألفاظٍ، وتراكيب، وصرْفٍ ونحوٍ، ومن تلك الخصائص:

البند الأوّل: ارتباطُها بالقرآن الكريم.

وهذا الشّرف حظِيَت به دون سواها من اللغات، فالقرآن الكريم حفظها من التغيّر والاندثارِ، ولولاهُ لأمست اللغة العربية لغةً أثريّةً، ولسادت لهجاتُها المختلفةُ، وازدادت –مع مرور الوقت– بُعدًا عن اللّغة الأمّ[4].

البند الثّاني: الفصاحةُ والبيانُ، والتّعبيرُ والتميّزُ للمعاني[5].

فاللّغة العربية لغةٌ واضحةٌ، ودليل وضوحها التّفصيلُ لقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ

(1) –إعجاز القرآن، ص.113.

(2) –اقتضاء الصّراط المستقيم، ج.11، ص.44.

(3) –ينظر: أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة، ج.1، ص.16.

(4) – ينظر: محمد رسلان، مرجع سابق، ص.160.

(5) –ينظر: صالح بن عبد الله البكري، التحفة السّنيّة، ص.14.

فُرْءَاناً عَرَبِيّاً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾﴾[1]، وهذا التّفصيلُ لا يوجدُ في غيرها من اللّغات، قال تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَاناً أَعْجَمِيّاً لَّقَالُواْ لَوْلاَ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدًى وَشِفَآءٌ وَالَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ ﴿٤٤﴾﴾[2]، وقال: ﴿وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾[3]، وفي ذلك إشارة إلى أن اللغة العربيّة من ميزاتها البيانُ والاستقامةُ.

قال "ابن فارس" –رحمه الله– (ت395هـ): « فلمّا خصَّ –جلَّ ثناؤه– اللسانَ العربيَّ بالبيانِ، عُلم أن سائر اللغات قاصِرَةٌ عنه وواقعة دونه، فإن قال قائل: فقد يقع البيانُ بغير اللسان العربي؛ لأن كلَّ مَن أفْهَم بكلامه عَلَى شرط لغته فقد بَيَّن. قيل لَهُ: إن كنتَ تريد أن المتكلّم بغير اللغة العربية قَدْ يُعرِبُ عن نفسه حَتَّى يفهم السّامع مراده فهذا أحسّ مراتب البيان؛ لأن الأبكم قَدْ يدلُّ بإشارات وحركات لَهُ عَلَى أكثر مراده ثُمَّ لا يسمّى متكلماً، فضْلا عن أن يُسمَّى بيِّناً أَوْ بليغاً، وإن أردت أنَّ سائر اللغات تبيّن إبانة اللغة العربية فهذا غَلط؛ لأنّا لو احتجنا أن نعبِّر عن السيف وأوصافه باللغة الفارسية لما أمكننا ذَلِكَ إلاَّ باسم واحد، ونحن نذكر للسيف بالعربية صفات كثيرةً»[4].

وقال شيخ الاسلام "ابن تيمية" –رحمه الله– (ت728هـ) واصفًا اللّسان العربيّ: « ولسانهم أتمّ الألسنة بياناً وتمييزاً للمعاني، جمعاً وفرقاً، يجمع المعاني الكثيرة في اللفظ القليل، إذا شاء المتكلم الجمع، ثم يميز بين كل شيئين مشتبهين بلفظ آخر مميّز مختصر»[5].

قال الشّاعر:

لُـــغتي يا بَحرًا مُمتَدًّا * قَد نَاغى كُلَّ الشُّطَّآنِ**
يـا خَيرَ بيـانٍ بَـــارَكَـهُ * ربّي في آيِ القُـــرآنِ**
قَدْ كَـــانَ رَسُولُ اللهِ بهَا * مثَلًا أعلى فى التِّبيَانِ**[1]

(1) – سورة فصّلت، آية: (3).
(2) – سورة فصّلت، آية: (44).
(3) –سورة النّحل، آية: (103).
(4) – اقتضاء الصّراط المستقيم، ج.8، ص.39.
(5) – الصّاحبيّ، ص.19.

وليس من الغريب أن يُثني أهل اللغة العربيّة عليها؛ لكنّ الغريب الجميلَ أن يَشْهدَ غيرهُم على تميّزها، وتفرّدها، ويشيدُوا بفضلها، مثل ما فعل بعض المستشرقين المنصفين.

يقول المؤرّخ الفرنسي "أرنست رينو"[1] (ت1892م) عن اللغة العربية: « تلك اللغة التي فاقت أخواتها بكثرة مفرداتها ودقة معانيها، وحسن نظام مبانيها، وكانت هذه اللغة مجهولةً عند الأمَم، ومن يوم عُلمت ظهَرت لنا في حُلل الكمال لدرجة أنها لم تتغير أي تغير يذكر،...ولا نعلَم شبيهاً لهذه اللغة التي ظهرت للباحثين كاملة من غير تدرّج، وبقيت محافظة على كيانها...» [2].

فالله– عزّ وجلّ– قد نزّه اللسان العربيّ من كلّ نقيصة، وهذّبهُ وحلّاهُ، وآتاه من الميزات والخصائص ما لم يؤتيه لغيره من الألسن الأخرى[3].

البند الثالث: ظاهرة الاشتقاق.

يُعدّ الاشتقاق من الخصائص النّادرة التي تفوّقت بها اللغة العربية على لُغات العالم أجمَع، ويُقصدُ به: « توليد بعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصلٍ واحدٍ يحدّد مادّتها، ويوحي بمعناها المشترك، مثل ما يوحي بمعناها الخاص الجديد»[4]؛ أي: استِلاُل الألفاظ ونزعها من الأصل اللّغوي، حيثُ تتفرّع المشتقّات (الكلمات والمعاني) من المادّة الأصْليّة، منها: اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة وغيرها، فهذه جميعا تعود إلى مادّةٍ واحدةٍ[5].

مثلاً: الفعلُ (دَرَسَ) نستطيعُ أن نشتقّ منه العديد من الكلمات منها: دَرَسَ، درَّسَ، دَرْسٌ، دارِسٌ، مُدرِّسٌ، مَدرَسَةٌ...فكلّ هذه الاشتقاقات –حتى وإن كان لكلّ اشتقاقٍ منها معناهُ الخاصّ–

---

(1) – هو مؤرّخ وكاتب فرنسي، ولد في 1823م، اشتهر بترجمته لليسوع التي عبّر فيها عن احتقاره للإسلام. ينظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة: (ar/m/wikibedia/org/).

(2) – محمود السيد، التمكين للغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق/سوريا، مج.83، ج.2، (1429هـ)، ص.309.

(3) – ينظر: –السّيوطي، المزهر، ج.1، ص.272. – محمد رسلان، مرجع سابق، ص.232.

(4) – عبد الحميد السّيّد، مقال بعنوان: خصائص اللغة العربية الفصحى، منتدى المرصد الأوروبي لتعليم اللغة العربية، نشر يوم: 2012/12/17م، (eurparabic.org).

(5) – ينظر: –فردوس بشير بت، مقال بعنوان: خصائص اللغة العربيّة ومميّزاتها، مجلّة الدّاعي الشّهريّة، دار العلوم، ديوبند، العدد: 12، (1434هـ/2013م). –ابن جنّي، الخصائص، ج.2، ص.133، 134. –عبد القاهر الجرجاني، المفتاح، ج.1، ص.62. –اميل يعقوب، فقه اللغة العربية، ص،(186-214). الرافعي، تاريخ آداب العرب، ج.1، ص.(148-151).

تشتَرِكُ في المعنى العامّ لها، وترجع إلى أصلٍ واحدٍ، وهو الفعلُ (دَرَسَ).

البند الرّابع: ظاهرةُ الإعراب.

وهو من العلوم الجليلة الَّتِي خُصّت بِهَا العرب، ويُقصدُ به: « الفارق بَيْنَ المعاني المتكافِئَة فِي اللفظ، وبه يُعرف الخبر الَّذِي هو أصل الكلام، ولولاه مَا مُيّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من مَنْعوت، ولا تَعَجُّبٌ من استفهام...» [1].

وقال الإمام "السيوطي" –رحمه الله– (ت911هـ): « وللعرَب في ذلك ما ليس لغيرهم، فهم يَفرّقُون بالحركات وغيرها بين المعاني، يقولون: مِفْتَح للآلة التي يُفْتح بها، ومَفْتح لموضع الفتح، ومِقَص لآلة القص، ومَقصّ للموضع الذي يكون فيه القص...، ويقولون: امرأةٌ طاهرٌ من الحيض؛ لأن الرجل لا يَشْرَكها في الحيض، وطاهرةٌ من العيوب؛ لأن الرجلَ يشْرَكُها في هذه الطهارة...»[2].

فالإعرابُ يساعدُ على تمييزِ المعاني، والوقوف على غرض المتكلِّم[3]، فمثلا لو قال أحدُهم: ما أرْوَع خالد، ولم يبيّن الحركة الإعرابيةِ، لصَعُبَ على السّامع تحديد مُراد المتكلّم؛ لكن المعنى يتّضِحُ لو قالَ: ما أروعُ خالدٍ ؟، أو ما أروعَ خالدٌ، أو ما أروعَ خالدًا!، فالأوّلُ غرضهُ الاستفهام، والثاني غرضُهُ النّفي، بينما الثّالث غرضه التّعجّبُ.

البند الخامس: التّعريبُ.

ويُقصدُ به تهذيب لفظةٍ أعجميّةٍ وفْقاً لأوزان العربيّة، وهيئاتها، وصيغِها، فاحتكاكُ العربِ بالأجانبِ جعلهم ينهلون من موارد العلوم، ويترجمون الكتب الإغريقية والفارسية، فنقلوا إلى العربيّة علومًا واصطلاحات، وألفاظًا جديدة [4]، وهذه المصطلحاتُ لم تبقَ على حالها؛ وإنّما صيغت في قالبٍ عربيٍّ يتماشى مع أوزان اللغة العربيّة وأبنيتِها، ومن أمثلة ما عرّبته اللغة العربية عن الأعاجم:

---

(1) –ابن فارس، الصّاحبيّ، ص.43. وينظر: –ابن هشام، شرح شذور الذهب، ج.1، ص.42. –أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ج.1، ص.40. –الجوهري، الصّحاح، ج.1، ص.455. –أبو البقاء العكبري، اللباب، ج.1، ص.52. –أحمد الفيومي، المصباح المنير، ج.2، ص.400.

(2) –السيوطي، المزهر، ج.1، ص.260.

(3) –ينظر: كارل بروكلمان، فقه اللغة السامية، ص.(198-203). – إميل بديع يعقوب، مرجع سابق، ص.(127-143).

(4) –ينظر: محمود حافظ، مقال بعنوان: اللغة العربية في خدمة علوم الإحياء، مجلّة مجمع اللغة العربية، الصادرة سنة: (1979م)، ج.43، ص.(86-88).

التّرياق، والفردوس، والقسطاس، والياقوت، والزنجبيل، والصّابون، والشّطرنج، والفلفل، والبقدونس...

فأحيانا قد تزيدُ حَرْفا على حروف الكلمة الدّخيلة، مثل: درهم، فأصلُها درم، وقد تُبدِل حرفا بحرْف آخر، مثل: نيسابور، أصلها نيشابور، وقد تغيّر الحروف الأعجمية وفقا للأوزان العربية، مثل: فردوس، فأصلُه برادايس [1].

هذا ولا تزالُ للّغة العربيّة خصائص أخرى عديدة يضيقُ المجالُ عن ذكرها جميعًا[2]، من بينها: التّقديم والتّأخير، وكثرة المترادفات والأضداد، واتّساعها في التعبير، والحذف والإيجاز، والصّيغ والأوزان، والدّقّة والشّمول، والتّناسق الصّوتي بين اللّفظ والمعنى، وغيرها كثير

الفرع الثالث: كيدُ أعداء الإسلام للغة العربية، وسعْيهم إلى طمْس مَعالمِها.

منذُ أن بعث الله تعالى محمّدًا ﷺوأمَرهُ بتبليغ رسالتِه وأصحابُ الملَلِ الكافرة يكيدُون للإسلام كيْدًا عظيمًا، ويسعَون بشتّى الطّرق إلى القضاء عليه، وتنكيسِ رايتِه.

وأعداءُ الإسلام يعرِفونَ حقَّ المعرفةِ أنّ اللغة العربية هي القالبُ الذّي يحفظ القرآن الكريم والأحاديث النبويّة؛ لذلك همُ لم يتركوا وسيلةً إلّا واستعملوها للإطاحةِ بلغة القرآن، والنّيلِ منها، فأعلَنوها حَرْبا طاحنةً عليها، عمَدوا فيها إلى رمْيِها بالتّهم الباطلةِ، وتفنَّنوا في إثارة البلبلات والشّبهات حولها.

وقد اتخذت محاولات الطّعن في العربية أشكالاً عديدةً، ومظاهرَ شتّى، أهمّها:

البند الأوّل: الدّعوة إلى هجر الفصحى، وإحياء العاميّة.

إنّ محاولة استبدال الفصحى بالعاميّة هي أكبَر خطرٍ يهدّد اللغة العربيّة، فالكائدُون لِلُغة القرآن –لمّا عجزوا عن محاربة الإسلام ولغته علانيّة–، لجؤوا في ذلك إلى طرق خسيسة وماكرة، وأخفوا أهدافهم الشّنيعة وضغائنهم المكبوتة وراء اسم "التطوير"؛ الذي يختلفُ أصحابهُ في تسميتهِ،

(1) –ينظر: – ابن سيده، المخصّص، ج.4، ص.221. –فرحان السّليم، مقال بعنوان: اللغة العربيّة ومكانتها بين اللّغات، منتدى الكتاب الالكتروني الإسلامي. – محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة، ص.169.

(2) –ينظر: –عبد القاهر الجرجاني، المفتاح، ج.1، ص.(118-140).–الثعالبي، مصدر سابق، ج.1، ص.(116، 131،153). –محمد رسلان، مرجع سابق، ص.(164-170). –فرحان السّليم، مرجع سابق. –إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص.(38045). –علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ص.(14-17).

ولكنّهم لا يختلفون في حقيقته، فالتّطوير، والتّجديد، والتّيسير كلّها وجوه لعملة واحدة[1].

ولوأدِ الفصحى عملوا على إحياء العاميّة، ونادوا بضرورة استخدامِها في التّآليف والمخاطبة، فشجّعوا اللّهجات المحليّة، ودعوا إلى اتّخاذها لغةً للتّعليم بدلَ العربيّة الفصحى.

وهذا التآمر الخبيث على الفُصحى إنّما هو في حقيقته تآمرٌ على الإسلام والمسلمين، فالدّعوة إلى الهبوطُ بلغةِ الكتابة إلى لغة الكلام العامّ تنمّ عن رغبة آثمة في القضاء على أهم دعامة من دعائم الدّين الإسلامي الحنيف[2].

قال الأستاذ "محمود شاكر"[3] عن هذا الصّراع القائم بين اللغة العربيّة وأعدائها: « أكبرُ معركةٍ تدورُ في العالم العربيّ والإسلامي، وهي معركةُ البناء أو الهدم، معركة الحياة أو الموت، معركة الحريّة أو الاستعباد، معركة وحدةِ العربِ والمسلمينَ بلغةٍ عربيّة واحدة هي الفصحى، أو تفرّق العرب والمسلمين أشتاتًا بلغاتٍ متنابذةٍ هي العاميّةُ»[4].

فتشجيعُ العاميّة واللهجات المحليّة هدفهُ تفتيتُ اللّغة الواحدة، وتمزيق النّاطقين بها، والعاميّة العربيّة ما هي إلّا «انحرافٌ عن الفصيحةِ في الأصواتِ، والصّرف، والنّحو، يرتدُّ بعضُه إلى لهجاتِ القبائل العربيّة القديمةِ، ونتجَ بعضُهُ الآخر عن ابتعاد النّاس عن الفصيحةِ عبرَ عهود الاستعبادِ الطّورانيّ، ثمّ تشجيع الاستعمار الحديث لاستعمال العاميّة»[5].

فاللّغة العاميّة لغة فقيرةٌ من حيثُ مفرداتها وكلماتها، ناهيك عن افتقارِها إلى الإعراب؛ عكسَ اللغة الفصحى التي تُعتبرُ نظاما لغويّا مُعربًا، ومُحاولةُ إحلالها محلّ الفصحى حُكمٌ على الأمّة العربية قاطبةً بالتخلّفِ، ووأدٌ لجميع مقوّماتها ودعائمها التي تعبّرُ عن هويّتها وانتماءاتها[6].

---

(1) –ينظر: – محمد حسين، حصوننا مهدّدة من داخلها، ص.201. –صالح البكري، مرجع سابق، ص.29.

(2) –ينظر: محمد رسلان، مرجع سابق، ص.(200-201-).

(3) –محمود محمد شاكر أبو فهر: أديب مصري، دافع عن العربية في مواجهة التغريب، وخاض الكثير من المعارك الأدبية حول أصالة الثقافة العربية، ومصادر الشعر الجاهلي، من مؤلفاته: القوس العذراء، مداخل إعجاز القرآن. ينظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

(4) –أباطيل وأسمار، ج.1، ص.193.

(5) –سميح أبو مغلي، أبحاث لغويّة، ص.141. وينظر كذلك: محمد حسين، مرجع سابق، ص.168.

(6) –ينظر: نهاد الموسى، الثّنائيات في قضايا اللغة العربية، ص.120. –أحمد الضبيب، اللغة العربية في عصر العولمة، ص.186.

البند الثّاني: دعوى صعوبة النّحو.

لقد بثّ أعداء اللغة العربيّة دعايات كثيرة حولها، وأوْهَموا العديدَ من النّاس بصعوبتها، وأنّها لغةٌ عسيرةُ المرتقى، عصيّة المنال، فاستقرّ في أذهان الكثيرين أنّ قواعد النّحو العربيّ كانت مُستصاغةً عند العربِ قديمًا لتمكّنهم من اللغة العربية وقواعدها وصرْفها؛ لكنّها في الوقت الحاضرِ ما عادتْ سهلَةً للفهم، فنادوا بضرورة إسقاط هذه القواعدِ المعقّدة، وعدم إعمالها في الحديث والكتابة[1].

والشّكوى من النّحو كانت بسببِ «كثرةِ القيود النّحويّة، وتنوّع الحركات الإعرابيّة، وكثرة الاختلافات بين القبائل في الظاهرة الواحدةِ، ممّا أوجدَ كثيرًا من الشّواهد المخالفةِ للقاعدةِ العامّةِ، بل وتعدّد الرّوايات في الشّاهدِ الواحدِ أحيانًا، وكذلك اختلافُ النّحاة في كثيرٍ من الحالات النّحويّة، ووجودُ التّقديم والتّأخير، والحذف والتّقدير، وغيرِ ذلكَ»[2].

صحيحٌ أنّ بعضَ القواعد النحويّة عسيرةٌ على الفهم، لكنّها ليست أعسَر من قواعدِ بعض اللّغات الأجنبيّة الأخرى، فالنّحو بلا شكّ يحتاج إلى قوّة التّركيز، وإعمال الذّهن، شأنُهُ شأن باقي العلوم كالرياضيّات، والتّكنولوجيا، والطّب، وغيرها؛ لذلك ليس من العدْلِ أن تُهمّشَ قواعد النّحو العربي وتُهجرِ، وبالمقابلِ يسعى الكثيرون إلى دراسة العلوم الأخرى رغم شدّة صعوبتِها[3].

وحتّى وإن وجدت بعض الصعوبة في فهم بعض القواعد النّحويّة فلا بأس بتيسيرها[4] حتى يحصُل الفهم، وتيسيرُ النّحو ليسَ معناهُ «أن نقضيَ على قواعده الأساسيّة، وعلى اصطلاحات جمهورِ النّحاة التي تشرّبتها الأجيال...فالتّرابطُ وثيقٌ شديدُ الصّلة بين علمِ النّحو، والبلاغة، والتّفسير، والحديث، والفقه الإسلامي، ونصوص الأدب العربي، جاهليّةٍ وإسلاميّةٍ، وبين كثيرٍ غيرِها من فروعِ الثّقافة العربيّة »[5].

فالتّمرّد على القواعد النّحويّة بحجّة صعوبتها؛ إنّما هو في حقيقتهِ تمرّدٌ على صحّة اللغة العربيّة

---

(1) –ينظر: أحمد الباتلي، أهميّة اللغة العربية، ص.25.

(2) –محمد رسلان، مرجع سابق، ص.205.

(3) – ينظر: الباتلي، مرجع سابق، ص.28، –محمد رسلان، مرجع سابق، ص.205.

(4) – أوّل من دعا إلى تيسير النّحو هو: ابن مضاء القرطبي (ت592)، وذلك في كتابه (الرّد على النّحاة)، حيث نادى بضرورة إلغاء بعض القواعد النحوية. ينظر: محمد رسلان، مرجع سابق، ص.211.

(5) – عبد السلام هارون، قطوف أدبيّة، ص.113.

وسلامتها، ولو كانت صعوبة المادّة مبرّرا لإقصائها لاضطررنا حينها إلى إقصاء جلّ الموادّ، والعلوم البشريّة الأخرى.

هذا ولا يزالُ أعداء لغة القرآن يُفكّرون في طرق أخرى جديدة لهدمِ العربِ[1]، وتدمير الإسلام، وقد استطاعوا للأسفِ بمكرهِم وخديعتهِم أن يوقِعوا كثيرًا من المسلمين في شرَكهم، وأخفوا نواياهم الخبيثة وراء ثوب الإصلاح اللغوي، والنّهوض باللغة العربيّة لتُواكب رَكْبَ التقدّم والتّطوّر، فهاجموا الحروف العربيّة، وسعَوا إلى استبدالِها بالحروف اللاتينية، وقد نجحوا -إلى حدّ كبير- في ذلك، كما أنّهم تمكّنوا من بثّ لغاتهم الأجنبيّة في أواسط المجتمعات العربيّة، فأقبل أبناء المسلمين والعربِ عليها بحماسةٍ، وبذلوا أقصى جهودهِم لتعلّمها، وصاروا يتفاخرُون بقدرتهم على التّحدّث بها، فتنَكّروا للغتِهم ومنبعِ عزّهم، وتهافتوا حول اللّغات الأجنبيّة، يُحلّونها محلّ لغتهم العربيّة، ويتباهَوْنَ برطانة الألسن الأعجميّة، فغُلبوا على أمْرِهم، وكُسِرت شوكتُهم، فأصبحوا أذلّة صاغرين، وقد كانوا معزّزين مُكرّمين، وأضحَوا لأعدائهم تابعين مغلوبين، بعد ما كانوا قادةً مُتبَعين.

وَظُـلم ذَوي القُربىَ أشدُّ مَضَاضَـــةً * عَلّى النّفْسِ مِنْ وَقْعِ الحُسَامِ المُهَندِ**[2]

يقول أديب العصر "مصطفى صادق الرّافعي" -رحمه الله- (ت1937م): « وما ذلّت لغة شعبٍ إلا ذلّ، ولا انحطّت إلّا كان أمْرُه في ذهابٍ وإدبارٍ؛ ومن هذا يفرض الأجنبيّ المستعمِر لُغتَه فرضًا على الأمّة المستعمَرة، ويركبهم بها، ويشعرُهم عظمتَه فيها، ويستلحِقهم من ناحيتها؛ فيحكم عليهم أحكامًا ثلاثة في عمل واحدٍ: أمّا الأوّل فحبْسُ لغتِهم في لغتِه سجْنًا مؤبدًا؛ وأمّا الثّاني فالحُكْم على ماضيهِم بالقتل مَحوًا ونسيانًا؛ وأمّا الثّالث فتقْييد مُستقبَلِهم في الأغْلال التي يَصْنعُها؛ فأمرهُم من بعدِها لأمْرِه تبَعٌ »[3].

للأسف تلك هي الحالة المخزية التي آلت إليها الأمّة الإسلامية بعد أن أعْرض كثيرٌ من أبناء

---

(1) -ينظر: -أحمد علي كنعان، اللغة العربية والتحديات المعاصرة، ص.(7010). -فيصل غوادرة، اللغة العربية بين الأصالة والتحديات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد:33، حزيران، 2014من ص.(20-23).

(2) -هذا البيت قاله "طُرْفة بن العبْد: في معلّقتِه الشّهيرة، ومعناه أنّ ظلمَ الأقاربِ أشدُّ تأثيرا وألما من وقْع السّيف القاطِع المحدّد أو المطبوع في الهند. ينظر: الحسين بن أحمد الزوزني، شرح المعلقات السّبع، ص.196.

(3) -وحي القلم، ج.3، ص.29.

جِلدتها عن لغة دينهم، فتطلّعوا إلى لغات الأجنبيّ الغالِب، وبالمقابِل تصاغرَتْ لغتهم بأعيُنهم، ونقص قدْرها في قلوبهم، وما ذاك إلّا صِغَرُ نفوسهم وذلّتها وهوانها، وحتّى يسترجع المسلمون مجدهم القديم، وعزّتهم الأولى؛ عليهم أن يُعيدوا وصْل ما نقطع بينهم وبين لغتهم العربيّة، ويُدْركوا أنّ لغةً اختارها الله –عزّ وجلّ– لتكون لغةَ وحْيه ودينِهِ قادرَةٌ على إعادتهم إلى موقع القيادة والسّلطان، وليس ذلك بمستحيلٍ على لغةٍ وسِعت كتاب الله لفظا ومعنى ومقصَدًا.

المطلب الثّاني: ضرورة تعلّم اللغة العربيّة.

لقد اهتمّ سلف الأمّة وعلماؤها في صدرها الأوّل باللغة العربيّة، فأولوها مكانة رفيعة في نفوسهم، وحرصوا على تعلّمها وتعليمها، ودافعوا عنها، فهم كانوا على وعْيٍ كاملٍ بمدى أهمّيتها في فهم الدين الإسلامي الحنيف، وإدراك مقاصد الشريعة السمحاء، وكذلك فعلَ من أتى بعدهُم ممّن نهجوا نهجهُم وساروا على خُطاهم.

الفرع الأوّل: معرفة اللغة العربيّة من الدّين.

سبقت الإشارة إلى أنّ فهم القرآن والحديث، وإدراك مقاصدِهما لا يتحقّق إلّا بمعرفة لغة العرب، فلا يمْكن لمن جهِل سَعَة لسان العرب أن يفهمَهما على الوجه الذي أراده الله تعالى ونبيّه– عليه الصلاة والسّلام–، وكثيرٌ من الأخطاء التي يُوقَعُ فيها إنّما مَردّها سوءُ الفهْم لألفاظ الكتاب العزيز، والسّنة المطهّرة.

يقول شيخ الاسلام "ابن تيمية" –رحمه الله– (ت728هـ): « فمعرفةُ العربيّة التي خوطِبنا بها ممّا يُعين على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالةِ الألفاظ على المعاني؛ فإن عامّة ضلالِ أهلِ البدعِ كان بهذا السّببِ، فإنهم صاروا يَحمِلون كلام الله ورسوله على ما يدّعون أنه دالٌّ عليه، ولا يكون الأمر كذلك...» [1].

وكـــانَ مَطلُوبـا أشدَّ الطّلَبِ * من الوَرى حِفْظُ اللّسَان العربي**

كـــي يَفهمُوا معانيَ القرآنِ * والسُّنّةِ الـدّقيقـــةِ المعَـانـي [2]**

---

(1) –الإيمان، ج.2، ص.147.

(2) –صاحب هاذين البيتين: شرف الدّين يحي العمريطي، ينظر، تركي العنبلي، مرجع سابق. ص.13.

فنُصوص القرآن والحديث عربيّةٌ، ولا تُفْهمُ إلّا من طريقِ العلْمِ بتلْكِ اللّغة، والقوْلُ فيهِما بغيْرِ علمٍ دخولٌ تحت معنى قوله ﷺ (**إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ الْعِبَادِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**)[1].

قال "الشاطبي" –رحمه الله– (ت790هـ): « أَمَّا قِلَّةُ الْعِلْمِ وَظُهُورُ الْجَهْلِ فَبِسَبَبِ التَّفَقُّهِ لِلدُّنْيَا، وَهَذَا إِخْبَارٌ بِمُقْدِمَةٍ أَنْتَجَتْهَا الْفُتْيَا بِغَيْرِ عِلْمٍ...،وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ قَائِدٍ يَقُودُهُمْ فِي الدِّينِ بِجَرَائِمِهِمْ، وَإِلَّا وَقَعَ الْهَرَجُ وَفَسَدَ النِّظَامُ، فَيُضْطَرُّونَ إِلَى الْخُرُوجِ إِلَى مَنِ انْتَصَبَ لَهُمْ مَنْصِبَ الْهِدَايَةِ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمُّونَهُ عَالِمًا، فَلَا بُدَّ أَنْ يَحْمِلَهُمْ عَلَى رَأْيِهِ فِي الدِّينِ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ جَاهِلٌ، فَيُضِلُّهُمْ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ؛ كَمَا أَنَّهُ ضَالٌّ عَنْهُ، وَهَذَا عَيْنُ الِابْتِدَاعِ، لِأَنَّهُ التَّشْرِيعُ بِغَيْرِ أَصْلٍ مِنْ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ»[2].

فالنّاسُ لا يمكنهُم معرفةُ دينهم، وشرع ربّهم إلّا باللّجوء إلى من يبيّنُ لهم ذلك، ولو كان هذا العالم أو المفتي جاهلًا بلغة العرب وقوانينها فمؤكّد أنّه سيَضِلُّ ويُضِلُّ، وسيتحدّث بغير علمٍ.

من أجل ذلك عُني الصّحابة الكرام، وعلماء الأمّة بلغة القرآن، وحثّوا على تعلّمها؛ لأنها ليست مجرّد أداة للتواصل والتّخاطب؛ وإنّما هي مفتاح لفهم القرآن والحديث، ومعرفتُها من الدّين.

فقد رَوَى "ابن أبي شيبة" –رحمه الله– (ت235هـ) عن عمر أنّه كتب إلى أبي موسى الأشعريّ –رضي الله عنهما– فقال: (أمَّا بعدُ، فتَفَقَّهوا في السُّنَّة، وتعلَّموا العربيَّة، وأعرِبوا القرآن؛ فإنَّه عَربي)[3].

وقال أيضا: (تعلَّموا العربيَّة كمَا تعْلمُونَ حِفْظَ القرآن)[4]، وقد كان –رضي الله عنه– يضربُ ولدَه إذا لحنَ في كلامِه.

---

(1) –البخاري، الجامع الصّحيح، كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، حديث رقم: (100)، ص.45. راويه: "عبد الله بن عمرو بن العاص" –رضي الله عنه–.

(2) –الاعتصام، ج.2، ص.574.

(3) – المصنّف، كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في إعراب القرآن، حديث رقم: (29914)، ج.6، ص.116. راويه: "أبيّ بن كعب" –رضي الله عنه–.

(4) –المصدر نفسه، حديث رقم: (29915). راوي الحديث: "عمرو بن دينار".

وعنهُ أيضا: (تعلّمُوا العربيّة؛ فإنّها تزيدُ في المروءةِ)[1].

فعمر –رضي الله عنه– قد جمعَ بين أمرين مهّمين وهما تفقّهُ السنّة وتعلّم العربيّة، فالدّين الإسلاميّ يضمُّ الأقوال والأفعال، ففقهُ العربيّة هو طريقٌ إلى فقهِ أقوالِه، وفقه السّنّة هو فقه أعماله كما قال "ابن تيمية" –رحمه الله– (ت728هـ) [2].

وقال "ابن سِيرين" –رحمه الله– (ت110هـ): « ما رأيتُ على رجل أحْسن من فَصَاحة، ولا على امرأة أحسن من شَحْم»[3].

وقد عَقَد "ابنُ عبد البر" –رحمَه الله– (ت463هـ) في أول كتابه بابًا أورد فيه مجموعة من الأخبار والأشعار حول وجوب تعلّم اللغة العربيّة، واجتناب اللّحن، وذمّ الغريب من الخطاب.

ومن بين الأبيات الشّعريّة التي ساقها:

رأيتُ لسَانَ المرْءِ رَائدُ عقلِه * وعنوانُه فـانظرْ بمـــاذا تُعنْونُ**

ولا تعد إصْلاَح اللّسان فإنّه * يُخبّـــــر عمّـا عـــنْدَه ويبيّـنُ**

ويعجبُني زيّ الفتى وجماله * فيسقط من عيني ساعة يلحَنُ**[4]

وقد أوجب شيخ الإسلام "ابن تيمية" –رحمه الله– (ت728هـ) على المسلم تعلّم اللغة العربيّة فقال: « اعلم أنّ اعتيادَ اللغة يؤثّر في العقلِ والخُلقِ والدّينِ تأثيراً قويّاً بيّناً، ويؤثر أيضاً في مشابهةِ صدرِ هذه الأمّةِ من الصّحابةِ والتّابعين، ومشابهتهم تزيدُ العقلَ والدّينَ والخُلقَ، وأيضاً فإنّ نفس اللّغة العربية من الدّين، ومعرفتها فرضٌ واجب؛ فإن فهم الكتاب والسنة فرضٌ، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»[5].

وقد بيّن في موضع آخر أنّه لا سبيل إلى ضبط الدّين وفهمه إلّا باللسان العربيّ فقال: « إنَّ

---

(1) – ابن قتيبة، عيون الأخبار، ج.1، ص.204.

(2) –ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم، ج.11، ص.54.

(3) – ابن قتيبة، عيون الأخبار، ج.3، ص.226.

(4) –صاحب هذه الأبيات هو: إسحاق بن خلف، المعروف بابن الطيّب. ينظر: ابن عبد البرّ، بهجة المجالس، ج.1، ص.15.

(5) –اقتضاء الصراط المستقيم، ج.11، ص.53.

اللهَ لَمَّا أنزل كتابه باللسان العربي، وجعل رسوله مُبَلِّغًا عنه الكتابَ والحكمةَ بلسانه العَرَبي، وجعل السَّابقينَ إلى هذا الدين مُتَكَلِّمينَ به، ولم يكن سبيل إلى ضبط الدِّين ومعرفته إلاَّ بضبط هذا اللِّسان، صارت معرفته منَ الدِّين، وصار اعتبار التَّكَلُّم به أسهل على أهل الدِّين في معرفة دين الله، وأقرب إلى إقامة شعائر الدِّين، وأقرب إلى مُشابهتهم للسَّابقينَ الأَوَّلينَ منَ المهَاجرينَ والأنصار في جميع أمورهم، ولذلك كان أهل بلاد فارس أقرب العجَم إلى فهم الدّين لقُربِ لغتهم من اللغة العربية، ونلاحظ أنه لم ينبغ منهم نابغة في العلم إلا بعد تعلمه اللسان العربي »[1].

"فابن تيمية" –رحمه الله– (ت728هـ) بيّن العلاقة الوثيقة التي تربط اللغة العربيّة بالعقيدة الإسلاميّة، فكون نصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية عربيّة يستلزِمُ تعلّم العربيّة وفهمَها؛ وبالتّالي معرفة اللغة العربية أمر متعلّقٌ بعقيدة المسلِم، وهذا ما أكّده الإمام "الرّازي" –رحمه الله– (ت544هـ) بقوله: « لما كان المرجعُ في معرفة شرعِنا إلى القرآن والأخبار وهما وَارِدَان بلغة العرب، ونحوهم، وتصريفهم؛ كان العلم بشرعنا موقوفا على العلم بهذه الأمور، وما لا يتمّ الواجب المطلق إلّا به وكان مقدورا للمكلَّف؛ فهو واجب»[2].

فلمّا كان ورودُ الكتاب والسّنة بلغة العرب كان من الواجب تعلّم اللغة العربيّة؛ لأنّ العلمَ بهما مُتوقِّفٌ على العلمِ بها[3].

الفرع الثاني: المقدار اللازم تعلّمه من العربيّة.

تعلُّم اللغة العربيّة واجبٌ لابدّ منه على كلّ مسلم ومسلمة، وذلك حتّى يفهموُا دينَهُم، ويقُومُوا بالعبادات التي فرضها الله –عزّ وجلّ– عليهِم على أتمِّ وأكملِ وجهٍ.

وقد بيّن "الشافعي" –رحمه الله– (ت204هـ) أهميّة تعلّم اللغة العربيّة فقال: « فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغَه جهْده حتى يشهد به أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، ويتلو به كتاب الله، وينطق بالذِّكر فيما افتُرِض عليه من التّكبير، وأمِر به من التّسبيح،

(1) –المصدر نفسه، ج.8، ص.42، 43.

(2) –المحصُول، ج.2، ص.183.

(3) –ينظر: الشوكاني، إرشاد الفحول، ج.1، ص.47.

والتّشهد، وغير ذلك »[1].

وما ذكَرَه "الشافعي" يُعدّ من فرائض الدّين الواجبة على كلّ فرد مسلمٍ، والتّي لا يكونُ أداؤها إلاّ باللغة العربيّة، ولا يُمكن أن تُؤدّى بغيرها من اللغات.

ثمّ قال –رحمه الله– عقب ذلك: « وما ازداد من العلم باللّسان الذي جعلهُ الله لسان مَنْ ختم به نبوته، وأنزل به آخر كتبه؛ كان خيرا له، كما عليه أن يَتعلَّم الصلاة والذّكر فيها، ويأتي البيت وما أمر بإتيانه، ويتوجه لما وُجِّهَ له، ويكون تبعًا فيما افترِض عليه ونُدِب إليه، لا متبوعا »[2].

فتعلّم العربيّة فرْضٌ على الكفاية؛ بمعنى أنّه لو قام به البعضُ سَقط عن الآخرين.

قال "ابن تيمية" –رحمه الله– (ت728هـ): « ومعلومٌ أنّ تعلّم العربية وتعليم العربية فرْضٌ على الكفاية، وكان السّلف يؤدّبون أولادهم على اللحن، فنحن مأمورون أمر إيجاب أو أمْر استحباب أن نحفظ القانون العربي، ونُصلح الألسُن المائلة عنه، فيحفظ لنا طريقة فهم الكتاب والسنة، والاقتداء بالعربِ في خطابِها »[3].

وقال الإمام "الزّركشي" –رحمه الله– (ت794هـ): « تعلّمُ اللغة فرضُ كفاية »[4].

هذا بالنّسبة لعامّة الناس، أمّا عالمُ الشريعة فيجبُ عليه أن يتعلّمَ من العربيّة ما يُمكّنه من فهم نصوص القرآن والحديث، ومعرفة مقاصِد الشّارعِ منها، وإلا حمَل كلام الله ورسوله على نحوٍ يخالفُ المراد منه، « فلا بُدّ في تفسير القرآن والحديث مِن أن يعرِف ما يدلّ على مراد الله ورسوله من الألفاظ، وكيف يفهم كلامه، فمعرفة العربية التي خوطبنا بها ممّا يعين على أن نفقه مُراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني؛ فإن عامّة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب فإنهم صاروا يحمِلون كلام الله ورسُوله على ما يدَّعون أنه دالّ عليه، ولا يكون الأمر كذلك»[5].

أما بالنّسبة لقراءة القرآن الكريم؛ فيجِب على كلّ مُسلم أن يتعلَّم من اللغة العربية ما يُمكِّنُهُ

---

(1) –الرسالة، ج.1، ص.43.

(2) –المصدر السابق، ص.44.

(3) –مجموع الفتاوى، ج.32، ص.252.

(4) –البحر المحيط، ج.1، ص.391.

(5) –ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج.111، ص.129. وينظر: الجاحظ، الحيوان، ج.1، ص.(153، 154).

من تأديةِ ما فرضَهُ الله عليه من قراءةِ القرآن في الصّلاة، والأذكار؛ أي: بقدرِ ما يُقيمُ به ألفاظَ سورة الفاتحة، والتّكبير، والتّسميع، والسّلام في الصّلاة؛ لأن ذلك لا يجوز بغير العربية عند الجمهور، وأمّا الأمور الغير مفروضة فتعلُّم اللغة العربية فيها محمُول على النّدب لا الوجوب[1].

قال "النّووي" –رحمه الله–(ت676هـ): « مَذهبنا أنّه لا يجوز قراءة القرآن بغير لسان العرب، سواء أمكنه العربية أو عجز عنها، وسواء كان في الصلاة أو غيرها فإنْ أتى بترجمته في صلاة بدلًا عن القراءة لم تصحّ صلاته، سواء أحسنَ القراءة أم لا، هذا مذهبنا، وبه قال جماهير العلماء »[2].

وقال العلامة "أبو الحسن الماوردي"[3]–رحمه الله– (ت450هـ): « مَعْرِفَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ فَرْضٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مِنْ مُجْتَهِدٍ وَغَيْرِ مُجْتَهِدٍ، إلَّا أَنَّ غَيْرَ الْمُجْتَهِدِ يَلْزَمُهُ مِنْ فَرْضِهِ مَا اخْتَصَّ بِتَكْلِيفِهِ مِنَ الشَّهَادَتَيْنِ، وَمَا تَتَضَمَّنُ الصَّلَاةُ مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَالْأَذْكَارِ، وَلَا يَلْزَمُهُ مَعْرِفَةُ مَا عَدَاهُ إلَّا بِحَسَبِ مَا يَتَدَرَّجُ إلَيْهِ فِي نَوَازِلِهِ وَأَحْكَامِهِ »[4].

كذلك قراءة الفاتحة بغير العربية لا تجزئ صاحبها ولو خارجَ الصّلاة؛ لأنّ ذلك من قبيل التّصرّف في ألفاظ القرآن، وهذا يُخرجهُ عن إعجازه، ولا يجوزُ « إبدالُ لفظها بلفظٍ عربيّ، سواءً أحسنَ قراءَتها بالعربيّة أو لم يحسِن، وبه قال الشافعي »[5].

لذلك يجب على المسلم أن يحرصَ على تعلّم القدر الواجب الذي تصحّ به صلاتُه وعبادتُه، ونطقُهُ للشّهادة، حتّى يقومَ بشعائره التّعبّديّة، ويتمكّن من تلاوة القرآن الكريم كما أنزِل، أمّا دعاؤهُ، وذكرُهُ، وتفسيرهُ للقرآن بغير اللغة العربية فيُرخّصُ لهُ إذا كان لا يُحسِنُها[6].

---

(1) –ينظر: حكم تعلّم اللغة العربية، والقراءة، والذّكر، والدّعاء بغيرها، موقع (إسلام ويب: islamweb/net)، مركز الفتوى، فتوى رقم: (184177).

(2) –المجموع، ج.3، ص.379.

(3) –علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردي، البصري، الشافعي، فقيه، أصولي، مفسر. حدّث عن الحسن الجيلي، وولّي القضاء ببلدان كثيرة. من تصانيفه: تفسير القرآن الكريم، أدب الدنيا والدين. ينظر:–البغدادي، ج.6، ص.110.–الذهبي، المعين، ج.1، ص.35.–ابن ماكولا، الإكمال، ج.1، ص.477.–ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، ج.1، ص.230.–الأدنروي، مصدر سابق، ج.1، ص.119.

(4) –الحاوي في فقه الشافعي، ج.16، ص.232.

(5) –ابن قدامة، المغني، ج.1، ص.562.

(6) –ينظر: –الزرقاني، مناهل العرفان، ج.2، ص.(115-117). –عمارة قسوم، أهمية اللغة العربية وعلاقتها بالعلوم الشرعية، =

المطلب الثّالث: موقف السّلف من التّكلّمِ بغير اللغة العربيّة.

لقد كانت للّغة العربيّة منزلة عظيمة عند سلفنا الصّالح؛ لذلك أولوْها عنايةً فائقةً، وحرصُوا عليها حِرصا شديدًا، فحثّوا على تعلّمها وتعليمِها، وكرِهوا الحديثَ بغيرها، لِما في الإعراض عنها من مفاسد وأضرار، فنفّروا من التكلّم بلغة الأعجميّين إلّا إذا اقتضت الضّرورةُ أو الحاجةُ ذلك.

الفرعُ الأوّل: تنفير المُسلمين من الرّطانة[1] بلسان الأعاجم.

روى "البيهقيّ" –رحمه الله– (ت.458هـ) بإسناد صحيح[2] عن "عمر" –رضي الله عنه– أنّه قال: (لَا تَعَلَّمُوا رَطَانَةَ الْأَعَاجِمِ، وَلَا تَدْخُلُوا عَلَى المشرِكِينَ فِي كَنَائِسَهُمْ يَوْمَ عِيدِهِم، فَإِنَّ السَّخَطَةَ تَنْزِلُ عَلَيْهِمْ)[3].

ورَوَى "ابن أبي شيبة" –رحمه الله– (ت235هـ) عن "عمر" ﷺأنّه قال أيضًا: (مَا تَعَلَّمَ الرَّجُلُ الْفَارِسِيَّةَ إِلَّا خَبُثَ، وَلَا خَبُثَ إِلَّا نَقَصَتْ مُرُوءَتُهُ)[4].

وَروى كذَلكَ عن "مُحَمَّدَ بْنَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ"؛ أنّهُ سَمِعَ قَوْمًا يَتَكَلَّمُونَ بِالْفَارِسِيَّةِ، فَقَالَ: « مَا بَالُ الْمَجُوسِيَّةِ بَعْدَ الْحَنِيفِيَّةِ »[5].

فسَلَفُنا الصّالح كرِهوا الكلامَ بلغة الأعاجم؛ وذلك لأنّ لغة كلّ قوم هي شعارُهم الذي يميّزهُم عن غيرهم، وشعارُ الإسلام هو اللسان العربيّ، وهذا ما بيّنه شيخ الإسلام "ابن تيمية" –رحمه الله– (ت728.) بقوله: « فإن اللّسان العربيّ شعارُ الإسلام وأهله، واللّغات من أعظم شعائر الأمم التي

مجلّة الإصلاح، العدد:5، ص.2.

(1) –الرّطانة بفتح الراء وكسرها، والتَّراطُن: كلام لا يَفْهمه الجمهور؛ وإنما هو مُواضَعة بين اثنين، أو جماعة، والعرب تَخُص بها غالبا كلامَ العجم. ينظر: الجزري، النهاية في غريب الحديث، ج.2، ص.568.

(2) –ينظر: ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ج.11، ص،36.

(3) –السّنن الكبرى، كتاب الجزية، باب كراهية الدخول على أهل الذمة في كنائسهم والتّشبه بهم يوم نيروزهم ومهرجانهم، حديث رقم: (18640)، ج.9، ص.234. راوي الحديث: عطاء بن دينار.

(4) –مصدر سابق، كتاب الأدب، باب في الكلام بالفارسيّة من كرِهه، حديث رقم: (26280)، ج.5، ص.299. راوي الحديث: "ابن بُرَيْدَة".

(5) –المصدر نفسه، حديث رقم: (26282)، ج.5، ص.299. راوي الحديث: داود بن أبي هند.

بها يتميّزون»[1].

لذلك ينبغي لمن يُحسِنُ اللغة العربيّة أن يتكلّم بها؛ لأنّها لغة الإسلام التي تُميّز المسلمين عن غيرهم، لا أن يتكلّمَ بلغة أعداء الإسلام والمسلمين.

والصّحابة –رضوان الله عليهم– ومن تبِعهم كانوا يتخوّفون من أن يتعوّد المسلمون الخطابَ بغير اللغة العربيّة، فتحلّ اللغة الأعجميّة محلّ العربيّة، وتُصبح هي اللغة المتداولة بين النّاس في المجالسِ، والأسواق، والدّيار؛ لذلك هم لما سكنوا بلاد الشّام، ومصر، والعراق، والمغرب، عوّدوا أهلها الخطاب بالعربيّة، حتّى صارت هي اللغة الغالبة عليهم، وقد كانوا قبل ذلك لا يُحسنونها[2].

وقد كَرِه "الشافعي" –رحمه الله– (ت204هـ) لمن يعرف اللغة العربية أن يُسمّيَ المسمّيات بلغة الأعاجم فقال: « سمّى الله الطّالبين من فضله في الشّراء والبيع تُجاراً، ولم تزل العرَب تسمّيهم التّجار، ثم سمّاهم رسول الله ﷺبما سمّى الله به من التجارة بلسان العرب، والسّماسرة اسم من أسماء العجم، فلا نحب أن يسمّي رجُل يعرفُ العربية تاجراً إلا تاجراً، ولا ينطق بالعربية فيسمّي شيئاً بأعجمية؛ وذلك أن اللّسان الذي أختاره الله –عز وجل– لسان العرب، فأنزل به كتابه العزيز وجعله لسان خاتم أنبيائه محمد ﷺ»[3].

وقد بيّن "ابن تيمية" –رحمه الله– أنّ أنجع طريقة لتلقين الصّغار العربيّة هي أن يتعوّدوا الخطاب بها منذ الصّغر فقال: « إنما الطريق الحسن اعتياد الخطاب بالعربية، حتى يتلقنها الصغار في المكاتب وفي الدور فيظهر شعار الإسلام وأهله، ويكون ذلك أسهل على أهل الإسلام في فقه معاني الكتاب والسنة وكلام السلف، بخلاف من اعتاد لغة ثم أراد أن ينتقل إلى أخرى فإنه يصعب»[4].

وقد تسامحَ السّلف في الكلمات القليلة من الأعجميّة للحاجة، كأن يكون المخاطَبُ أعجميّا لا يفهم اللغة العربيّة، أو قد اعتاد العجميّة، وأما الخطاب بها من غير حاجة في أسماء الناس والشّهور – كالتواريخ ونحو ذلك – فهو منهي عنه، مع الجهل بالمعنى[5].

---

(1) –اقتضاء الصّراط المستقيم، ج.11، ص.44.

(2) –المصدر نفسه، ج.11، ص.52.

(3) –المصدر نفسه، ج.11، ص.46.

(4) –المصدر نفسه، ج.11، ص.52.

(5) –ينظر: ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ج.11، ص.45، 49.

الفرع الثاني: خطورة تعوّد الخطاب باللغة الأجنبيّة.

إنّ تعوّد الخطاب بلغة غير اللغة العربيّة يعُودُ على المسلم بمفاسدَ عظيمة أهمّها:

أوّلا: عدم فهم الآيات القرآنيّة، والأحاديث النبويّة: وهذا ما أشار إليه "ابن تيمية" –رحمه الله– (ت728هـ) بقوله: « فمعرفةُ العربيّة التي خوطِبنا بها ممّا يُعين على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالةِ الألفاظ على المعاني...» [1].

ثانيا: إعانة أعداء الدين الإسلامي على محاربته: فالعربيّة هي شعار الإسلام، ولغة القرآن، وهجرُها هجرٌ لكلام الله تعالى ولحديث رسوله ﷺ، وهذا ما يصبُوا إليه أعداء الإسلام؛ حتّى يكسروا شوكتَهُ، ويفرّقوا كلمة المسلمين، فيسهُل عليهم غزوهم، وتغيير دينهِم[2].

ثالثا: نقصان العقل والدين والخُلق: قال: "ابن تيمية" –رحمه الله– (ت728هـ): « اعلم أنّ اعتيادَ اللغة يؤثّر في العقلِ والخُلقِ والدّينِ تأثيراً قويّاً بيّناً، ويؤثر أيضاً في مشابهةِ صدرِ هذه الأمّةِ من الصّحابةِ والتّابعين، ومشابهتهم تزيدُ العقلَ، والدّينَ، والخُلقَ»[3].

رابعا: عدم تدبّر القرآن الكريم، والكذبُ على الله ورسوله: فمن لم يعرف لغة العرب لن يقدر على تدبّر كلام الله تعالى، كما أنه قد يدخل فيما قاله النبيّ ﷺ: (**وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ**) [4].

خلاصة القول:

اللغة العربية هي شعار أمّتنا الإسلاميّة، ما أحبّها إلّا كريم، وما أبغضها إلّا لئيم، ويكفيها فخرا أنّ الله شرّفها واختارها لتكون لغة كتابه العزيز، وقد اجتمع فيها من الفضائل والخصائص ما لم يجتمع لسواها، وهذا ما جعل أعداء القرآن يكيدون لها ولأهلها؛ لكنّها ستبقى محفوظة ما بقي القرآن الكريم، وعلى كلّ مسلم ومسلمة أن يُقبِلوا على تعلّمها حتى يتسنّى لهم فهم دينهم، وعبادةُ

---

(1) –الإيمان، ج.2، ص.147.

(2) –ينظر: صالح البكري، مرجع سابق، ص.20.

(3) –اقتضاء الصراط المستقيم، ج.11، ص.53.

(4) –البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبيّ، حديث رقم: (110)، ص.46. راويه: "أبو هريرة".

ربّهم على الوجه الذي يحبّه ويرضاه.

وقد رأيت أنّه من الأحسن قبل أن أنتقل في المبحث التالي إلى الحديث عن بلاغة الرسول – ﷺ أن أبيّن –ولو بإيجاز– أهميّة اللغة العربية في فهم العلوم الشّرعية، وكيف أنّه لا يسَعُ أيّ طالب أو دارس للعلم الشرعي سواء كان تخصّصه في التفسير، أو الفقه وأصوله، أو العقيدة أن يستغني عنها، وهكذا تكون دراستي أنفع وأشمل، وأتمكّن حينها من إبراز أهمية اللغة العربية لدارس العلم الشرعي عامّة، ولطالب الحديث النبويّ خاصّة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثّاني: حاجة العلوم الشّرعيّة إلى اللغة العربيّة.

بعد الحديث عن فضل اللغة العربيّة ومكانتها، وكيف أنّ السّلف –رحمهم الله– نفّروا من الرّطانة بلسان الأعاجم الكائدين، وبيّنوا خطورة الإعراض عن لغة القرآن والسّنة، بات معلومًا أنّ معرفتها من الدّين، وتعلّمها واجب على كلّ من أراد التّعامل مع النّصوص الشرعية وفهمها، سواء كانت قرآنا أم أحاديث نبوية.

وسأتطرّق في هذا المبحث إلى بيان أهمية هذه اللّغة العظيمة في فهم العلوم الشّرعية بعامّة، مُبيّنة حاجة وافتقار كلّ مشتغل بالعلم الشّرعي إليها، وأنّ معرفتها ضرورة حتميّة، لا يمكن لأيّ كان الاستغناء عنها، سواء كان مشتغلا بعلم التفسير، أو الفقه وأصوله، أو العقيدة.

المطلب الأوّل: علاقة اللغة العربيّة بعلم التّفسير.

لقد شرّف الله –عز وجلّ– اللغة العربيّة بأن اختارها لتكون لغة كتابه المنزَّل، وقد نصّ على ذلك في مواضع عديدة من القرآن الحكيم، من ذلك قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣﴾[1]، وقوله أيضا: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥﴾[2]؛ من أجل ذلك صار لزامًا على من يريد أن يفهم كلام الله تعالى، ويفسّر آياته على وجهٍ يتوافق مع مراده –عز وجلّ– أن يكون عالما باللغة العربية، عارفا لعلومها وقواعدها من نحو، وصرف، واشتقاق، وبلاغة، ودلالة.

الفرع الأوّل: أقوال العلماء في أهميّة العربية لمن اشتغل بعلم التّفسير.

لما كان فهم كلام الله تعالى موقوفًا على معرفة اللغة العربية وعلومها نجدُ أنّ المفسّرين قد اعتنوا بها عناية خاصّة، وأولوها اهتماما بليغا، فالمطّلع على مقدّمات كتب التفسير يجدُ أنّ أصحابها قد أبانوا فيها عن أهميّة اللغة العربية، وضرورة معرفتها لكلّ من أراد أن يتصدّى لتفسير القرآن الكريم.

يقول الإمام "السيوطي" –رحمه الله– (ت911هـ): « يجوز تفسيره –أي القرآن– لمن كان

---

(1) –سورة الزخرف، آية: (2).

(2) –سورة الشعراء، آية: (192-195).

جامعًا للعلوم التي يحتاج المفسر إليها، وهي خمسة عشر علمًا:

أحدها اللغة؛ لأنّ بها يعرف شرح مفردات الألفاظ، ومدلولاتها بحسب الوضع...

الثاني النّحو؛ لأنّ المعنى يتغيّر ويختلف باختلاف الإعراب، فلا بدّ من اعتباره...

الثالث التّصريف؛ لأنّ به تعرف الأبنية والصّيغ...

الرابع الاشتقاق؛ لأنّ الاسم إذا كان اشتقاقه من مادّتين مختلفتين اختلف المعنى باختلافهما، كالمسيحِ، هل هو من السياحة أو المسح؟...

الخامس والسّادس والسّابع المعاني والبيان والبديع؛ لأنّه يعرف بالأوّل خواصّ تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، وبالثاني خواصّها من حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها، وبالثالث وجوه تحسين الكلام، وهذه العلوم الثلاثة هي علوم البلاغة، وهي من أعظم أركان المفسّر؛ لأنه لا بدّ له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز، وإنما يدرك بهذه العلوم »[1].

فالإمام "السّيوطي" –رحمه الله– بيّن أنّ تفسير القرآن الكريم لا يجوز إلّا لمن حقّق مجموعة من الشّروط، من بينها معرفة اللغة العربية وعلومها من نحوٍ، وصرف، واشتقاق، وبلاغة، وكلّ من قصّر في شرط من هذه الشّروط لم يجز له تفسير كلام الله تعالى.

فبعلم (النّحو) يتمكّن المفسّر من تمييز الفاعل من المفعول، والحال من الصّفة، والمبتدأ من الخبر، إلى غير ذلك من القواعد النّحوية التي تُعين على فهم كلام الله –عزّ وجلّ–.

والعلم باشتقاقات الألفاظ يمكّنُهُ من معرفة أصولها حتّى يرجع في تفسيره إلى جذور الكلمات من أجل تحديد المعنى اللغوي للفظة القرآنية.

أمّا علم الصّرف فيجعلُ المفسّر يفرّق بين الأبنية والصّيغ المتعدّدة، فبه يميّز بين الماضي والمضارع، والأمر والنّهي، والتّعجب والمبالغة، إلى غير ذلك من الصّيغ[2].

وقد بيّن شيخ الإسلام "ابن تيمية" –رحمه الله– (ت728هـ) أهميّة معرفة اللغة العربية لكلّ مشتغلٍ بتفسير القرآن الكريم والحديث فقال: « ولابدّ في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما

(1) –الإتقان في علوم القرآن، ج.3، ص.(36، 37).

(2) –ينظر: موقع الدكتور أحمد كلحي (ahmedkelhy.com).

يدلّ على مراد الله ورسوله من الألفاظ، وكيف يفهم كلامهُ، فمعرفة العربية التي خوطبنا بها ممّا يعين على أن نفقة مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني؛ فإن عامّة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله على ما يدعون أنه دال عليه ولا يكون الأمر كذلك ويجعلون هذه الدّلالة حقيقةً، وهذه مجازًا...»[1].

وقال أيضا: « فإنّ الله تعالى لما أنزل كتابه باللّسان العربي، وجعل رسوله مبلغاً عنه للكتاب والحكمة بلسانه العربي، وجعل السّابقين إلى هذا الدّين متكلمين به، لم يكن سبيل إلى ضبط الدّين ومعرفته إلا بضبط اللّسان، وصارت معرفته من الدين، وصار اعتبار التكلّم به أسهل على أهل الدين في معرفة دين الله، وأقرب إلى إقامة شعائر الدين، وأقرب إلى مشابهتهم للسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، في جميع أمورهم »[2].

فمن أراد أن يفهم مُراد الله –عز وجلّ– لابدّ له من أن يعرف اللغة العربية، ويفقهَ دلالات الألفاظ على المعاني، وإلّا جانبَ الصّواب، وفسّر كلام الله على نحوٍ يخالفُ ما قصده –سبحانه وتعالى–.

فالقرآن الكريم ورد بلغة العرب، ونحوها، وتصريفها، وجاء وفقًا لأساليبها وطرقها في التخاطب، ومن كان جاهلا لهذه الأساليب فاته فهم كلام الله –عز وجل–[3].

وقد نبّه "أبو حيّان" –رحمه الله– (ت745هـ) في مقدّمة تفسيره على ضرورة الرّجوع إلى أهل اللغة العربية في تفسير القرآن الكريم فقال: « فجديرٌ لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير، أن يعتكف على كتاب "سيبويه" (ت180هـ)، فهو في هذا الفن المعوّل عليه، والمستند في حلّ المشكلات إليه »[4].

والمطّلع على كتب التّفاسير يجدها مشحونة بالروايات عن أرباب اللغة أمثال "سيبويه" (ت180هـ)، و"علي بن حمزة الكسائي" (ت189هـ)، و"أبو زكريا الفرّاء" (ت207هـ) و"عبد الملك الأصمعي" (ت216هـ)، وغيرهم ممّن ذاع صيتهم، واشتهروا بتمكّنهم في لغة العرب.

---

(1) –الإيمان، ج.2، ص.147.

(2) –اقتضاء الصّراط، ج.8، ص.(41، 42).

(3) –ينظر: فخر الدّين الرازي، مصدر سابق، ج.2، ص.183.

(4) –تفسير البحر المحيط، ج.1، ص.101.

فمثلا لو نظرت في تفسير الإمام "الطّبري" –رحمه الله–(ت310هـ) لوجدته يزخرُ بمعظم آراء أهل اللغة وأقوالهم، ناهيك عن توظيفه للشواهد الشعرية وكلام العرب، وأمثالهم التي شغلت حيّزًا لا بأس به في تفسيره[1].

فلابدّ إذن لمن يريد أن يفسّر شيئا من كلام الله أن يكون عالما بحقائق اللغة العربية وعلومها، وهذا ما عبّر عنه الإمام "الزّركشي" –رحمه الله– (ت794هـ) بقوله: « واعلم أنه ليس لغير العالم بحقائق اللغة وموضوعاتها تفسير شيء من كلام الله، ولا يكفي في حقّه تعلّم اليسير منها، فقد يكون اللفظ مشتركا وهو يعلم أحد المعنيين، والمراد المعنى الآخر »[2].

فكلام "الزّركشي" –رحمه الله– فيه إشارة إلى أنّه من الشروط التي يجب أن يجمّعها المفسّر أن يكون عالماً بكلّ علوم اللغة، عارفًا بكلّ أساليب العرب في الخطاب، محيطاً بمعاني الألفاظ ودلالاتها، واشتقاقاتها، وأوجه تصريفها، وأخطأ من ظنّ أنّه يكفي لتفسير القرآن الكريم فهم بعض الأوجه اللغوية، أو الاقتصار على بعض علومها دون بعض؛ وإنّما المقصود الإحاطة بكلّ القواعد والأساليب اللغوية المساعدة على فهم كلام الله تعالى، مع معرفة دلالات الألفاظ من جهة الحقيقة والمجاز، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والإشارة والتنبيه...إلخ.

وكلّ ذلك من أجل تحقيق الفهم لكلام الله –عز وجلّ–، وتجنّب مثارات الغلط فيه، فكلام الله –عزّ وجلّ– عربيّ، ولا سبيل إلى فهمه، وإدراك مقاصده ومراميه، والإحاطة بمعاني ألفاظه إلاّ بمعرفة اللغة العربية، وأساليب أهلها في الخطاب والتّعبير عن المقصود.

قال "ابن كثير" –رحمه الله– (ت774هـ) في معرض حديثه عن أقوال التابعين في التّفسير: « أمّا إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجّة، فإن اختلفوا فلا يكون بعضهم حجة على بعض، ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن أو السّنة أو عموم لغة العرب »[3].

والمقصود بلغة القرآن والسّنة هو اصطلاحهما، كأن يكون لكلمة ما معنى خاصّا في القرآن والسّنة، فمثلا: كلمة (الصّلاة) تعني في اللغة الدّعاء؛ لكنها في كلام الله تعالى ورسولِهِ –ﷺ– تعني

(1) –اسم كتابه: جامع البيان في تأويل القرآن.

(2) –البرهان في علوم القرآن، ج.1، ص.295.

(3) –تفسير القرآن العظيم، ج.1، ص.10.

مجموعة من الأقوال والأفعال التي يقوم بها المسلم طاعةً لله تعالى، وهي ركنٌ من أركان الإسلام الخمسة، وقد بيّن لنا الرسول ﷺ طريقة أدائها.

أمّا إذا لم يكن للكلمة اصطلاح خاصّ في القرآن أو السنة صار لزامًا على المفسّر أن يرجع في تفسيرها إلى لغة العرب، ليحدّد المعنى المقصود من هذه الكلمة[1].

فقد رُوي عن "ابن عباس" رضي الله عنه(ت68هـ) أنّه قال: (ما كنت أدري ما معنى (فاطر السموات والأرض)[2]، حتى سمعت امرأة من العرب تقول: أنا فطرته؛ أي: ابتدأتُه –تعني البئر–)[3].

و"ابن عباس" رضي الله عنه لم يدْر ما معنى هذه الآية لأنّ القرآن الكريم حتى وإن كان قد نزل بأفصح لغات العرب وهي لغة قريش، إلّا أنّه قد وردت فيه بعض الكلمات التي جاءت على لغات أخرى غير لغة قريش.

فمعرفة اللغة العربية أمر لابدّ منه لفهم كلام الله –عزّ وجلّ–؛ من أجل ذلك حرص سلف هذه الأمّة على أن لا يشتغل بتفسير كتاب الله إلّا من كان عارف بلغة العرب، فاهمًا لعلومها، فقد رُوي عن الإمام "مالك بن أنس" –رحمه الله– (ت179هـ) أنّه قال: « لا أوتَى برَجُلٍ غير عالم بلغاتِ العرب يفسّر ذلك –أي كتاب الله– إلا جعلتُه نكالًا »[4].

وليس المفسّرون فحسْب من تحدّثوا عن أهميّة اللغة العربية في تفسير القرآن الكريم، فحتّى أهل اللغة أنفسهم بيّنوا ذلك، فالإمام "الزمخشري" –رحمه الله– (ت538هـ) بيّن ضرورة معرفة اللغة العربية لكلّ مشتغل بالعلم الشّرعي فقال: « وذلك أنّهم لا يجدون علمًا من العلوم الإسلاميّة فقهها وكلامها، وعلمي تفسيرها وأخبارها؛ إلّا وافتقارُه إلى العربية بيّنٌ لا يُدفع، ومكشوفٌ لا يتقنّع »[5].

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الكثير من اللغويين كان لهم دور كبير في تفسير القرآن الكريم بشكل

---

(1) –ينظر: محمود الزين، أهميّة اللغة العربيّة في فهم القرآن والسّنة، ص.(17، 18).

(2) –سورة فاطر، الآية: (1).

(3) –الآمدي، مصدر سابق، ج.1، ص.80.

(4) –البيهقي، شعب الإيمان، ج.2، ص.425. وينظر كذلك: –السيوطي، الإتقان، ج.3، ص.33. –الزركشي، البرهان، ج.2، ص.160.

(5) –المفصّل، ص.3.

مباشر غير مباشر، فقد اعتنوا بإبراز وتوظيف الأساليب العربية، الواردة في كتاب الله العزيز وفي آياته المعجزة، فمنهم من كان يذكر عند تحديده لمعنى اللفظ الآية القرآنية التي ورد فيها هذا اللفظ، فيكون قد فسّرها بشكل غير مباشر، ومنهم من فسّر القرآن مباشرة، وذلك من خلال نوعين من العلوم، هما: علم غريب القرآن، وعلم معاني القرآن، فقد ألّفت فيهما العديد من الكتب، من بينها: كتاب (غريب القرآن) "لعبد الله بن مسلم بن قتيبة"(ت276هـ)، وكتاب (معاني القرآن) "لأبي عبيد القاسم بن سلاّم (ت224هـ)، كتاب (معاني القرآن) أيضا "لأبي زكريا الفرّاء" (ت207هـ)، وغيرها من الكتب التي اعتنى فيها أصحابها ببيان أساليب العرب الواردة في القرآن الكريم، مع ذكر الشّاهد لها من اللغة العربيّة[1].

الفرع الثّاني: دور الشّعر العربي في تفسير القرآن الكريم.

معلومٌ أنّ الشّعر العربي هو ديوان العرب، ومخزن اللغة العربيّة، فبه تدرك أساليب العرب في الخطاب، وطرائقهم في الكلام والتعبير عن المقصود؛ لذلك نجد المفسّرين يستدلّون به لتحديد معاني الألفاظ، ومعرفةِ صيغها وتراكيبها، ويوظّفونه في تفسير النّص القرآني، وكشف ما فيه من غريب الألفاظ، وغامض المعاني، وبالتالي يُعتبرُ الشّعر العربي من المصادر المهمّة التي يستعين بها المفسّر لتفسير آيات القرآن الكريم التي نزلت بلسان عربيّ مبين[2].

وقد وردت عن "ابن عباس" ﷺ(ت68هـ) الكثير من الشواهد الشعرية في تفسيره لآيات القرآن الكريم، ورُوي عنه أنّه قال عندما سُئل عن معنى آية قرآنية: (إذا خُفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر، فإنّه ديوان العرب)[3]، بعد ذلك أجاب السّائلَ مستشهدا بما قالته العرب من شعر.

ومن أمثلة استعانة المفسّرين بالشّعر العربيّ في تفسيرهم لآيات القرآن الحكيم مايلي:

---

(1) –ينظر: سعيد أجديرا، مقال بعنوان: فضائل الإسلام على لغة القرآن، شبكة ضياء للمؤتمرات والدّراسات، نشر يوم: 2013/3/14.

(2) –ينظر: هاني إسماعيل محمد، مقال بعنوان: دور الشعر العربي في تفسير القرآن الكريم، مجلة الوعي الإسلامي، عدد: 557، (2011م).

(3) –الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج.2، ص.542. وينظر كذلك: البيهقي، الأسماء والصفات، ج.2، ص.183.

قال "أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي" –رحمه الله– (ت671هـ) في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِيٓ أَصْلِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٦٤﴾ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴿٦٥﴾﴾[1]: « أَيْ قَعْرُ النَّارِ، وَمِنْهَا مَنْشَؤُهَا، ثُمَّ هِيَ مُتَفَرِّعَةٌ فِي جَهَنَّمَ.

طَلْعُهَا: أَيْ ثَمَرُهَا، سمّي طلْعا لطلوعه، رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ: قِيلَ: يَعْنِي الشَّيَاطِينَ بِأَعْيَانِهِمْ، شَبَّهَهَا بِرُءُوسِهِمْ لِقُبْحِهِمْ، وَرُءُوسُ الشَّيَاطِينِ مُتَصَوَّرٌ فِي النُّفُوسِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَرْئِيٍّ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ لِكُلِّ قَبِيحٍ هُوَ كَصُورَةِ الشَّيْطَانِ، وَلِكُلِّ صُورَةٍ حَسَنَةٍ هِيَ كَصُورَةِ مَلَكٍ،... ومنه قول

"امرئ القيس" –بن حجر الكِندي (ت 82 ق.هـ)[2]:

..... *** **وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ** »[3]

ومن الأمثلة كذلك ما فعله "ابن كثير" –رحمه الله– (ت774هـ) بعدما بيّن اختلاف الأئمّة في معنى (القرء) في قوله تعالى﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[4]، ثمّ ذكر شاهدا شعريّا استدلّ به من فسّر (القرء) بالطّهر، وهو قول الشّاعر[5]:

فَفِي كُلِّ عَامٍ أَنْتَ جَاشِمُ غَزْوَةٍ * تشُدّ لأقصَاهَـــا عَزِيمَ عَزَائِكَا**

مُوَرِّثَة عدًّا، وفي الحيّ رفعـــةً * لما ضاع فيها من قُروء نسائكا**

قال"ابن كثير" –رحمه الله– (ت774هـ): « يمدح أميرًا من أمراء العرب آثر الغزو على المقام،

---

(1) –سورة الصّافات، الآية: (64، 65).

(2) –أراد بالمسنونة الزرق: « سهاما محددة الأزجة صافية، ويشبّهها بأنياب الأغوال تشنيعًا لها، ومبالغةً في وصفها ». وصدر هذا البيت: أيقتُلُني والمشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي. ينظر: الأعْلم الشنتمري، شرح ديوان امرئ القيس، ص.110.

(3) –الجامع لأحكام القرآن، ج.15، ص.86.

(4) –سورة البقرة، الآية: (228).

(5) –قائل هذين البيتين هو: "الأعشى". ينظر: ديوان الأعشى، ص.91.

حتى ضاعت أيام الطّهر من نسائه لم يواقعهن فيها »[1].

هكذا كان صنيعُ المفسّرين عند تفسيرهم لألفاظ القرآن الكريم ومعانيه، فهم اعتمدوا كثيرا على ما قالته العرب من شعر، ونثرٍ، وأمثال؛ لأنّهم أدركوا أنّ فهم ألفاظ القرآن الكريم، وتحديد معانيها لا يكون إلّا بالتّمكّن من اللغة التي نُزِّل بها، فكلُّ ما وُجِد في كلام العرب من صيغ وأساليب إلّا وله نظيرُهُ وشبيهُهُ في القرآن الكريم، وكون الشّعر العربي هو ديوانُ العرب، فقد جاء عن الصّحابة، والتابعين، ومن بعدهم أنّهم كثيرًا ما كانوا يحتجّون على غريب القرآن ومشكله بالشّعر[2].

خلاصة القول:

يجب على من يشتغل بتفسير كتاب الله –عز وجلّ– أن يكون عارِفًا بأوجه اللغة حتى يختار ما يُناسب النّص، ويقصر المعنى على الوجه المراد، كذلك لابدّ له من معرفةِ الصّيغ وما تدلُّ عليه من معنى، حتى لا يُفسِّر القرآن الكريم بما لا يليقُ به، أو يحملُه على معنى غير مقصود، وعلى المفسّر أيضا أن يكون عارفا بأوجه الإعراب؛ لأنّ المعنى يتغيّر بتغيّر الحركات الإعرابيّة، ويختلف باختلافها[3].

وكما قال "ابن القيّم" –رحمه الله– (ت751هـ): « وإنّما يعرف فضل القرآن من عرفَ كلامَ العربِ، فعرفَ علم اللغة، وعلم البيان، ونظر في أشعارِ العرب، وخطبها، ومقاولاتها في مواطن افتخارِها، ورسائلها...»[4].

المطلب الثّاني: علاقة اللغة العربيّة بالفقه وأصوله.

بعد أن بيّنت في المطلب السّابق أهميّة اللغة العربية في علم التّفسير، وكيف أنّ العلماء اعتبروها شرطا أساسيّا من شروط تفسير كلام الله –عزّ وجلّ–، بحيث لا يمكن الاستغناء عنه، أعمد الآن إلى بيان علاقة اللغة العربيّة بالفقه وأصوله، مبرزةً أهميّتها للفقيه والمجتهد.

الفرع الأوّل: أهميّة اللغة العربيّة لطالب الفقه.

والمقصود بالفقه في الاصطلاح: «العلمُ بالأحكام الشّرعيّة العمليّة المكتسب من أدلّتها

---

(1) –تفسير القرآن العظيم، ج.1، ص.608.

(2) –ينظر: السيوطي، الإتقان، ج.1، ص.326.

(3) –ينظر: صادق بن محمد الهادي، أهميّة اللغة العربية ومميزاتها، شبكة الألوكة (www:alukah:com).

(4) –الفوائد المشوّق، ص.8.

التفصيليّة »[1]؛ أي العلمُ بمطلوب الشّارع الحكيمِ، سواء كان متعلّقا بالعمل القلبي كالنيّة، أو غير القلبي ممّا يمارسُه الإنسان كالصّلاة، ونحوها من أعمال الجوارح الظاهرة والباطنة، وهذا العلم مستنبطٌ بالنّظر والاجتهاد، والمقصود بالأدلة التفصيلية: ما جاء في القرآن، والسنة، والإجماع، والقياس.

أمّا موضوع هذا العلم فهو أفعال المكلّفين من حيث مطالبتهم بها، وقد تكون فعلاً كالصلاة، أو تخييراً كالأكل... [2].

وكون الفقه مستمدّا من علم أصول الفقه وعلم العربيّة؛ صار ينبغي لمن يشتغل به أن يكون عارفا بلغة العرب التي تُعدّ مفتاحًا لفهم القرآن الكريم، والحديث النبوي الشّريف.

وقد مرّ بنا قولُ "عمر" عندما كتب إلى "أبي موسى الأشعريّ" –رضي الله عنهما–: (أمَّا بعدُ، فتَفَقَّهوا في السُّنَّة، وتعلَّموا العربيَّة، وأعرِبوا القرآن؛ فإنَّه عَربي)[3].

فقد جمع "عمر" ﷺبين أمرين بالغَي الأهميّة، هما تفقّهُ السنّة وتعلّم العربيّة، فالدّين الإسلام يضمُّ الأقوال والأفعال معًا؛ ولذلك قال "ابن تيمية" –رحمه الله– (ت728هـ): معقّبا على ما قاله "عمر" –ﷺ: « وهذا الذي أمر به "عمر" ﷺمن فقه العربية وفقه الشّريعة، يجمع ما يحتاج إليه؛ لأن الدّين فيه أقوال وأعمال، ففقه العربية هو الطريق إلى فقه أقواله، وفقه السنة هو فقه أعماله » [4].

وقد اعتبر العلماء اللغة العربيّة شرطًا من شروط الإفتاء، وينبغي على المفتي أن يكون عالما باللغة العربيّة، « فإنّ الشريعة عربية، وإنما يفهم أصولها من الكتاب والسنة من بِفهمِه يعرف اللّغة...، ويشترط أن يكون المفتي عالما بالنحو والإعراب، فقد يختلف باختلافه معاني الألفاظ ومقاصدها »[5].

فمن كان عارفا باللغة العربية، ملمًّا بعلومها استطاع الخوض في علم (الفقه)؛ ولذلك قال

---

(1) –ينظر: –ابن قيم الجوزية، مفتاح السّعادة، ج.3، ص.173. –وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي، ج.1، ص.14.

(2) –ينظر: وهبة الزحيلي، مصدر سابق، ج.1، ص.(15، 16).

(3) –ابن أبي شيبة، مصدر سابق، كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في إعراب القرآن، حديث رقم: (29914)، ج.6، ص.116. راويه: أبيّ بن كعب –ﷺ–.

(4) –اقتضاء الصراط المستقيم، ج.11، ص.54.

(5) –الجويني، البرهان، ج.2، ص(869، 870).

"الإمام الشافعي" –رحمه الله– (ت204هـ) عن سبب اشتغاله باللغة العربيّة: « ما أردتُ بهذا إلا الاستعانة على الفقه »[1].

وقد بيّن "الجرمي"[2] –رحمه الله– (ت225هـ) أهميّة اللغة العربيّة بقوله: « أنا منذُ ثلاثين سنة أفتِي النّاسَ في الفقهِ من كتاب "سيبويه" (ت180هـ) »، وعلّل ذلك بعضهم بقوله: « وذلك أنّ أبا عمرو كان صاحب حديثٍ، فلمّا علم كتابَ "سيبويه" تفقّه في الدّين والحديثِ؛ إذ كان ذلكَ يتعلّم منه النّظر والتّفتيش »[3].

وقال " الشّاطبي" –رحمه الله– (ت 790هـ) أيضا: « وفسّروا ذلك بعد الاعتراف به بأنّه كان صاحب حديث، وكتاب "سيبويه" (ت180هـ) يتعلم منه النظر والتفتيش، والمراد بذلك أنّ "سيبويه" وإن تكلم في النحو؛ فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبيّن في كل باب ما يليق به، حتى إنّه احتوى على علم المعاني والبيان، ووجوه تصرّفات الألفاظ والمعاني، ومن هنالك كان "الجرمي" (ت225هـ) على ما قال »[4].

خلاصة القول:

يمكنُ إجمال أهميّة اللغة العربية بالنسبة للفقه والفقهاء في ناحيتين[5]:

الأولى: من ناحية ضبط النّصوص وبيانها، ويكون ذلك بدفع التّصحيف عن أقوال الفقهاء، ومعرفة غريبها، فقد يقول الفقيه قولا، فيأتي من بعده فيصحّفه، من أجل ذلك اتّجه فريق من أهل العلم إلى تصنيف كتبٍ تخدم المصنّفات الفقهيّة، منها: كتاب (الزّاهر في غريب ألفاظ الشّافعيّ)،

---

(1) –الجويني، مقدّمته على نهاية المطلب، ص.100.

(2) –صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي النّحوي، كان فقيها عالما بالنّحو واللغة، أخذ عن "الأخفش"، و"الأصمعي" وغيرهما، كان ديّنا ورعا، حسن المذهب، روى الحديث عن: يزيد بن زريع والبصريين، وروى عنه: أحمد بن حيّان بن ملاعب، من مؤلّفاته: كتاب الفرخ. ينظر: –ابن خلكان، مصدر سابق، ج.3، ص.159. –ابن حبان، الثقات، ج.8، ص.317. –أبو حاتم الرّازي، مصدر سابق، ج.4، ص.394. –الفيروزأبادي، مصدر سابق، ص.26.

(3) –يوسف العيساوي، أثر اللغة العربية في استنباط الأحكام، ص.(126، 127)، نقلا عن: الزجاجي، مجالس العلماء، ص.191.

(4) –الموافقات، ج.5، ص.54.

(5) –ينظر: يوسف العيساوي، مرجع سابق، ص.128.

وكتاب (النّظم المستعذب في شرح غريب المهذّب)[1].

ومن أهل العلم من اتّجه إلى بيان المصطلحات الفقهية، قال "ابن قتيبة" –رحمه الله– (ت276هـ) في ذلك: « ورأيت أنْ أفتح كتابي هذا بتبيين الألفاظ الدائرة بين الناس في الفقه وأبوابه، والفراض وأحكامها، لِتُعْرَف من أين أُخِذَت تلك الحروف، فيُسْتَدلّ بأصولها في اللغة على معانيها؛ كالوضوء، والصلاة، والزكاة، والأذان، والصيام، والعتاق، والطَّلاق،...وأشباهها مِمّا لا يكمل علم المتفقه والمفْتي إلاّ بمعرفة أصوله »[2].

وهذه الألفاظ وغيرها كانت لها في الجاهلية معانٍ غير معانيها في الإسلام؛ لكنّ القرآن والسنّة أعطوها معانٍ جديدة، فمثلا: كلمة (الصّلاة) تعني في اللغة الدّعاء؛ لكنها في كلام الله تعالى ورسولِهِ ﷺ تعني مجموعة من الأقوال والأفعال التي يقوم بها المسلم طاعةً لله تعالى، وهي ركنٌ من أركان الإسلام الخمسة.

الثّانية: استنباط الأحكام من النصوص التّشريعية، وللغة العربيّة أثرٌ كبيرٌ في ذلك، فمثلًا المعنى قد يختلفُ باختلاف الحركات الإعرابيّة؛ لذلك كان العلماء يحتاطون عمّن يأخذون فقههم، وينصرونَ أقوالهم اعتمادًا على فصاحة إمام مذهبهم.

وقد صُنِّفَت العديد من الكتب التي أوردَت مسائلَ فقهية مبنيّة على أصول لغويّة، أو نحويّة، من بينها: كتاب (الكوكب الدّري في تخريج الفروع الفقهيّة على المسائل النّحويّة)[3]، وكتاب (أثر الدّلالة النّحويّة واللغويّة في استنباط الأحكام من آيات القرآن التّشريعيّة)[4].

وبالتّالي للّغة العربيّة أهميّة كبيرة، وأثر بليغ في استنباط الأحكام الفقهيّة، سواء من القرآن الكريم، أو من السّنة النّبويّة[5]، والنّاظر في علم الفقه يحتاج إلى درس النّحو وعلم اللغة العربيّة، والفقيه إذا لم يكن صاحب لسانٍ يمكن أن يُعَبِّر أو يَروي به فهو على خطر عظيم وخطأ جسيم،

(1) –صاحب الكتاب الأوّل: "الأزهريّ"، وصاحب الكتاب لثّاني: "ابن بطال الركبي".

(2) –غريب الحديث، ج.1، ص.(151، 152).

(3) –صاحب هذا الكتاب هو " الإسنوي".

(4) –مؤلّفهُ هو: "عبد القادر السّعدي".

(5) –ينظر: يوسف العيساوي، مرجع سابق، ص. (128-141).

حيث يتكلم في العلوم الشرعية[1].

الفرع الثّاني: علاقة اللغة العربية بعلم أصول الفقه.

علم (أصول الفقه) هو: « عبارةٌ عن القواعد التي يُتوصّلُ بها إلى استنباط الأحكام العمليّة من الأدلّة التّفصيليّة »[2]، وهذا العلم سهّل الطّريق أمام المجتهدين، وبه تُعرفُ حجيّة الأدلّة، وطرق الاستنباط[3].

وقد ذكر "الآمدي" –رحمه الله– (ت631هـ) أنّ غاية (علم الأصول) هي الوصول إلى معرفة الأحكام الشرعية التي هي مناط السعادة الدنيوية والأخروية، بعد ذلك بيّن أنّ من استمدادات هذا العلم اللّغة العربية فقال: « وأمّا علم العربية فلتوقُّفِ معرفة دلالات الأدلّة اللفظية من الكتاب والسنة، وأقوال أهل الحلّ والعقد من الأمّة على معرفة موضوعاتها لغة من جهة الحقيقة والمجاز، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والحذف والإضمار، والمنطوق والمفهوم...، وغيره ممّا لا يُعرف في غير علمِ العربية »[4].

وثمّة نقطة مهمّة، رأيت أنّه من الأحسن لو أشير إليها، وهي أنّ الأصوليّين نظروا في كلام العرب، ودقّقوا، ومحّصوا، فوصلوا في فهمِهم لأشياء من كلام العربِ لم تصل إليها النّحاة ولا اللغويّين، وهذا ما بيّنه الإمام "الزّركشي" –رحمه الله– (ت772هـ) بقوله: « فإن الأصوليّين دققوا النظر في فهم أشياء من كلام العرب لم تصل إليها النحاة ولا اللغويون؛ فإن كلام العرب متّسع، والنظر فيه متشعّب، فكتُبُ اللغة تضبط الألفاظ ومعانيها الظاهرة دون المعاني الدقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصوليّ باستقراء زائد على استقراء اللّغويّ.

مثاله: دلالة صيغة افعَل على الوجوب، لا تفعل على التّحريم، وكون (كلّ) وأخواتها للعموم، ونحوه مما نصّ هذا السؤال على كونه من اللغة لو فتشت لم تجد فيها شيئا من ذلك غالبا، وكذلك في كتب النّحاة في الاستثناء من أن الإخراج قبل الحكم أو بعده، وغير ذلك من الدقائق التي تعرّض لها الأصوليون وأخذوها من كلام العرب باستقراء خاص، وأدلة خاصّة لا تقتضيها صناعة

(1) –ينظر: الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه، ج.1، ص.198.

(2) –ينظر: الشّيرازي، اللمع في أصول الفقه، ج.1، ص.6.

(3) –ينظر: يوسف العيساوي، مرجع سابق، ص.27.

(4) –مصدر سابق، ج.1، ص.24.

النحو»[1].

فكلام الإمام "الزّركشي" دليلٌ على أنّ الأصوليّين لم يكونوا مقلّدين للّغويين في المسائل اللغوية والنّحوية؛ وإنّما هم بدقّة نظرهم واستقرائهم لكلام العرب تمكّنوا من الوصول إلى أمور في اللغة والنّحو لم يصل إليها اللغويّون والنّحويّون أنفسهم[2].

وكون اللغة العربيّة هي السبيل إلى فهم الشّريعة، وأنّ استنباط الأحكام الفقهيّة من القرآن والسّنة متوقّف على مدى قدرة الأصوليّ على استقراء النّصوص الشرعية، وتمكّنه من فهمها وتحديد مقاصدها، جُعل العلم بأسرار العربيّة شرطا من شروط الاجتهاد، وبخاصّة علم النّحو، وقد وردت عن علماء الأصول أقوال كثيرة بشأن أهميّة اللغة العربية وضرورتها للمجتهد، من ذلك ما قاله صاحب (المحصول في أصول الفقه) عندما تكلّم عن شرائط الاجتهاد: « وهذه المكنة مشروطة بأمورٍ: أحدها أن يكون عارفًا بمقتضى اللفظ ومعناه؛ لأنه لو لم يكن كذلك لم يفهم منه شيئا، ولما كان اللفظ قد يفيد معنَاه لغةً، وعرفًا، وشرعًا؛ وجبَ أن يعرف اللغة والألفاظ العرفية والشرعية.

وثانيها أن يعرف من حال المخاطب أنه يعني باللفظ ما يقتضيه ظاهرُه إن تجرّدَ، أو ما يقتضيه مع قرينة إن وجدت معه قرينة؛ لأنه لولا ذلك لما حصل الوثوق بخطابه لجواز أن يكون عَنى به غير ظاهره مع أنه لم يبيّنهُ »[3].

فمن شرائط المجتهد أن يكون عالِمًا بوجوه النّصوص فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، وَالْمُفَسَّرِ وَالْمُجْمَلِ، وَالْمُقَيَّدِ وَالْمُطْلَقِ، وأَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِلِسَانِ الْعَرَبِ، وَمَوْضُوعِ خِطَابِهِمْ، وَمَعَانِي كَلَامِهِمْ؛ ذلك لورود الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ –وَهُمَا أَصْلُ الشَّرِيعَةِ– بِلِسَانِ الْعَرَبِ، فَإِنْ قَصَّرَ فِي ذلك لَمْ يَجُزْ له أَنْ يَجْتَهِدَ[4].

وأخطأ من ظنّ أنّ مجرد معرفة بعض العلوم اللغوية، أو حفظ مجموعة من القواعد العربيّة يكفي لفهم الأدلّة، واستنباط الأحكام الفقهيّة من الكتاب والسّنة، فقد وردت عن العلماء بعض النصوص أوّلَها من يتساهل في الاهتمام باللغة العربية على نحوٍ لم يقصدهُ قائلها، فقد قيل أنّه من بين الأمور

(1) –البحر المحيط، ج.1، ص.9.

(2) –ينظر: يوسف العيساوي، مرجع سابق، ص.113.

(3) –فخر الدّين الرّازي، ج.6، ص.18.

(4) –ينظر: الماوردي، الحاوي في فقه الشافعي، ج.16، ص.120.

التي يحتاجها المجتهد « معرفة شيء من النحو واللّغة يتيسَّر به فهم خطاب العرب، وهو ما يميّز به بين صريح الكلام وظاهره، ومجمله، وحقيقته ومجازه، وعامّه وخاصّه، ومحكمه ومتشابهه، ومطلقه ومقيده، ونصّه وفحواه، ولحنه ومفهومه، ولا يلزمه من ذلك إلا القدر الذي يتعلق به الكتاب والسنة، ويستولي به على مواقع الخطاب، ودرك دقائق المقاصد فيه »[1].

فليس المقصود (بمعرفة شيء من النحو واللّغة يتيسَّر به فهم خطاب العرب... ولا يلزمه من ذلك إلا القدر الذي يتعلق به الكتاب والسنة) أن يعرف القليل اليسير من اللغة، فأهل العلم والخبرة يعرفون أنّ هذا المقدارَ يحتاجُ إلى دراسة عميقةٍ دقيقةٍ، واطلاع كبيرٍ، ومعرفة واسعةٍ[2]؛ ولذلك قال: (ويستولي به على مواقع الخطاب، ودرك دقائق المقاصد فيه)، وهذا لا يتحقّق إلّا بمعرفة قويّة باللغة العربية، وتمكّنٍ كبير فيها.

وقد وضّح الإمام "الشوكاني" –رحمه الله– (ت1250هـ) ذلك بقوله: « وإنّما يتمكّن من معرفة معانيها، وخواص تراكيبها، وما اشتملَت عليه من لطائف المزايا من كان عالما بعلم النحو، والصرف، والمعاني، والبيان، حتى يثبت له في كل فن من هذه الفنون مَلَكَةٌ، يَستحضِر بها كل ما يحتاج إليه عند وروده عليه، فإنه عندَ ذلك ينظر في الدليل نظرا صحيحا، ويستخرج منه الأحكام استخراجا قويا »[3].

وأضاف بعد ذلك: « ومن جعل المقدار المحتاج إليه من هذه الفنون هو معرفة مختصرٍ من مختصراتها، أو كتاب متوسّط من المؤلفات الموضوعة فيها؛ فقد أُبعِد، بل الاستكثار من الممارسة لها، والتوسع في الاطلاع على مطولاتها ممّا يزيد المجتهد قوة في البحث، وبصرًا في الاستخراج، وبصيرة في حصول مطلوبه.

والحاصل: أنه لا بد أن تثبت له الملكة القوية في هذه العلوم، وإنما تثبت هذه الملكة بطول الممارسة، وكثرة الملازمة لشيوخ هذا الفنّ »[4].

---

(1) –ابن قدامة، روضة الناظر، ج.1، ص.353.

(2) –ينظر: محمود زين، مرجع سابق، ص.22.

(3) –إرشاد الفحول، ج.2، ص.209.

(4) –مصدر سابق، ج.2، ص.209.

خلاصة القول:

لابدّ لمن يشتغل بعلم أصول الفقه أن يكون عارفاً بكلّ العلوم المتعلّقة باللسان العربيّ، والأهمّ المتقدّم منها هو علم (النّحو)؛ إذ به يُعرَفُ الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ومن جهلَهُ اختلّ فهمهُ جُملةً[1]، ففهمُ الكتاب والسّنة –وهما محورا الشّريعة–، والاستدلال بهما مُتوقِّفٌ على معرفة اللغة، فالقرآن نزل بلغة العرب، والرسول ﷺكان عربيّا، وما قالهُ من أحاديث نبويّة كان باللغة العربيّة؛ لذلك استمدّ العلماءُ قواعدَ أصول الفقه من اللغة العربيّة، ومن جهل قواعد هذه اللغة، ولم يتتبّع دلالاتها وأساليبها أخطأ في فهمه، وجانَب الصّواب، وفاتَهُ مقصودُ الشّارع[2].

المطلب الثالث: علاقة العربية بعلم العقيدة.

إنّ العلمَ بكتاب الله وسنّة نبيّه ﷺ متوقّفٌ على العلم باللغة العربية؛ من أجل ذلك أوجب العلماءُ تعلّمها، وقد مرّ بنا قول "ابن تيمية" –رحمه الله– (ت728هـ) الذّي يُبيّن العلاقة الوثيقة التي تربط اللغة العربيّة بالعقيدة الإسلاميّة، حيث قال: « إنَّ اللهَ لَمَّا أنزل كتابه باللسان العربي، وجعل رسوله مُبَلِّغًا عنه الكتابَ والحكمةَ بلسانه العَرَبي، وجعل السَّابقينَ إلى هذا الدين مُتَكَلِّمينَ به، ولم يكن سبيل إلى ضبط الدِّين ومعرفته إلاَّ بضبط هذا اللِّسان، صارت معرفته منَ الدِّين، وصار اعتبار التَّكَلُّم به أسهل على أهل الدِّين في معرفة دين الله، وأقرب إلى إقامة شعائر الدِّين، وأقرب إلى مُشابهتهم للسَّابقينَ الأَوَّلينَ منَ المهَاجرينَ والأنصار في جميع أمورهم، ولذلك كان أهل بلاد فارس أقرب العجَم إلى فهم الدّين لقُربِ لغتهم من اللغة العربية، ونلاحظ أنه لم ينبغ منهم نابغة في العلم إلا بعد تعلمه اللسان العربي »[3].

فمعرفة اللغة العربية أمر متعلّقٌ بعقيدة المسلِم، وهذا ما أكّده الإمام "الرّازي" –رحمه الله– (ت544هـ) بقوله: « لما كان المرجعُ في معرفة شرعِنا إلى القرآن والأخبار وهما وَارِدَان بلغة العرب، ونحوهم، وتصريفهم؛ كان العلم بشرعنا موقوفا على العلم بهذه الأمور، وما لا يتمّ الواجب المطلق إلّا

(1) –ينظر: ابن خلدون، المقدّمة، ص.545.

(2) –ينظر: –إبراهيم محمّد سلقيني، الميسّر في أصول الفقه، ص.28. –محمد الخضري بك، أصول الفقه، ص.16. –علي نايف بقاعي، مرجع سابق، ص.27.

(3) –مصدر سابق، ج.8، ص.42، 43.

به وكان مقدورا للمكلَّف؛ فهو واجب»[1].

فواجبٌ على كلّ مسلم ومسلمة أن يتعلّموا اللغة العربيّة؛ وذلك حتّى يفهمُوا دينَهُم كما جاء، ويقُومُوا بما فرضهُ الله –عزّ وجلّ– عليهِم على أكملِ وأتمِّ وجهٍ، وهذا ما بيّنهُ الإمام "الشافعي" – رحمه الله– (ت204هـ) بقوله: « فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغَه جهْده حتى يشهد به أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، ويتلو به كتاب الله، وينطق بالذِّكر فيما افتُرِض عليه من التّكبير، وأمِر به من التّسبيح، والتّشهد، وغير ذلك »[2].

وما ذكَرَه "الشافعي" يُعدّ من فرائض الدّين الواجبة على كلّ فرد مسلمٍ، والتّي لا يكونُ أداؤها إلاّ باللغة العربيّة، ولا يُمكن أن تُؤدّى بغيرها من اللغات [3].

فمثلا: المسلم الذي لا يعرفُ اللغة العربيّة لا يمكنُه أن يفهم معنى شهادة (لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله)، وأنّى لمن لم يفهم معنى ذلك أن يُفرِد الله بالعبوديّة والرّبوبيّة، وأن يسْلَم من الوقوع في الشّرك، أو أن يجعل عملَهُ خالِصًا لوجه الله –عز وجل– دون أن يُشرِك فيه غيرَهُ.

هذا وإنّ كثيرًا من المبتدعة ضلّوا وأضلّوا بسببِ جهلهم لمراد الله ورسوله ﷺ وقد أشار "ابن تيمية" –رحمه الله– (ت728هـ) إلى ذلك بقوله: « فمعرفة العربية التي خوطبنا بها ممّا يعين على أن نفقه مُراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني؛ فإن عامّة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب فإنهم صاروا يحمِلون كلام الله ورسُوله على ما يدَّعون أنه دالّ عليه، ولا يكون الأمر كذلك»[4].

فالضّعف في اللغة العربيّة، أو الجهل بها وبأساليبها سببٌ في الضّلال والابتداعِ، وقد نشأ عن ذلك فهمٌ لبعض النّصوصِ على غير وجهها.

قال "الحسن البصري" –رحمه الله– (ت110هـ) –عندما سُئل عن سبب الضّلال–:

(أهلكَتْهُم العُجْمَةُ)[5].

---

(1) –مصدر سابق، ج.2، ص.183.

(2) –الرسالة، ج.1، ص.43.

(3) –ينظر: –الزرقاني، مناهل العرفان، ج.2، ص.(115-117). –عمارة قسوم، مرجع سابق، ص.2.

(4) – مجموع الفتاوى، ج.111، ص.129. وينظر: الجاحظ، الحيوان، ج.1، ص.(153، 154).

(5) –الشاطبي، الاعتصام، ج.1، ص.304.

وقد بيّن "ابن جنيّ"[1] –رحمه الله– (ت392هـ) أهميّة العربية في علم العقيدة بقوله: « اعلم أن هذا الباب – باب فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية – من أشرف أبواب هذا الكتاب، وأن الانتفاع به ليس إلى غاية ولا وراءه من نهاية؛ وذلك أن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها؛ فإنما استهواه واستخَفَّ حلمه ضُعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة...» [2]، بعد ذلك ساق بعض الآيات والأحاديث التي أُعتقِدَ فيها بالتشبيه لله –عزّ وجلّ– بسبب الجهل بالعربيّة، وعدم الأُنسِ بها.

كذلك قد يقعُ المسلمُ في الكفر إذا لم يكن عارفا بالأوجه الإعرابية؛ فمثلا لو قرأ قارئٌ ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾﴾[3] برفعِ لفظ الجلالة، ونصب لفظ (العلماء) لتغيّر المعنى تمامًا؛ لأنّ العلماء هم من يخشون الله –عزّ وجلّ– وليس العكس، وبالتّالي للحركة الإعرابية دورٌ كبير في تحديد المعنى، وتغييرها قد يؤدّي إلى الكفر؛ لذلك لابدّ من العناية باللغة العربية وعلومها من أجل عقيدة صحيحة سليمة، وفهمٍ للشريعة الإسلامية يتوافق مع مراد الله –عز وجل– ورسوله ﷺ.

خلاصة القول:

للغة العربية أهميّة كبيرة في فهم العلوم الشّرعية، ولا يوجد علم شرعيّ واحد يمكنُهُ الاستغناء عنها؛ من أجل ذلك جُعِلت اللغة العربيّة شرطًا من شروط كلّ من أراد الخوض في علم التّفسير، أو الفقه، أو العقيدة.

إلى هنا أكون قد أنهيت حديثي عن حاجة وافتقار علوم الشريعة إلى العربية، ولم يبق سوى أن أبيّن أهميّة اللغة العربيّة في فهم الحديث النبوي، وهذا ما سأتطرّق إليه في الفصلين الأخيرين من هذا البحث؛ لكن قبل ذلك سأنتقل إلى الحديث عن نقطة بالغة الأهميّة لا يمكن إغفالها، وهي بلاغة الرسول ﷺ الذي كان وسيبقى خير من نطق بهذه اللغة إلى أن يرِث الله الأرض ومن عليها.

---

(1) –عثمان بن جني أبو الفتح الموصلي، النّحوي، اللغوي، كان عبدًا روميّا مملوكًا، لزِم "أبا عليّ الفارسي" حتّى أحكمَ العربيّة، سكن (بغداد) وأقرأ بها الأدب، من تصانيفه: اللّمع، التّلقين في النّحو، سرّ الصّناعة. ينظر: –الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج.4، ص.356. –الذهبي، تاريخ الإسلام، ج.42، ص.163. –ابن كثير، البداية والنّهاية، ج.6، ص.405.

(2) –مصدر سابق، ج.3، ص.245.

(3) –سورة فاطر، الآية: 28.

المبحث الثالث: البلاغة النّبوية.

محمّد ﷺأفصح الفصحاء، وأبلغ البلغاء، يأتي كلامه الفصيح البليغ في المرتبة الثّانية بعد القرآن الكريم، كيف لا ؟ والله –عز وجل– اختاره من بين الآلاف من بني قومه، وأسند إليه مهمّة تبليغ دينه، وتفسير كتابه، وتفصيل مقاصده ومراميه، وتبيين ما جاء فيه، قال تعالى:﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾[1]،...فعلا مهمة صعبة، ومسؤولية عظيمة، تستدعي أن يكون من وُكّل بها قوي الحُجّة، فصيح اللّسان، حلو المنطق، حسن البيان، يجيد تأدية ما يُلهم خاطره، وما يجيش في نفسه من المعاني، ليقدمه بأسلوب مقنع مفحم، ولغة قوية سلسة، فلا يترك للسامع بُدّا لقول المزيد...

كلام جامع بليغ، وأسلوب عميق الأثر في النفوس،...حكمة بالغة لم يشهد لها مثيل،...بيان نبوي رفيع منقطع النّظير، عبارات وتراكيب جميلة تنطق بذاتها، لتغري كثيرا من العلماء والدّارسين من أئمة الأدب واللغة والنقد، فلا يملكون سوى أن ينصاعوا لسحرها، يبحرون في بلاغتها، ويمعنون النظر في الجزيئات الفنية فيها، دارسين جوامع كلمه، ومتقصّين عن الأساليب الرفيعة التي تفرد بها كلامه –ﷺ–، والذي فاق بيانُه بيانَ جميع البشر، فلم يسعهم سوى أن يحنوا أفكارهم احتراما وإجلالا لمن لم ينطق عن الهوى..

المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للبلاغة.

قبل الحديث عن بلاغة الرسول ﷺرأيت أنّه من الأحسن لو أعرّف بمصطلح البلاغة في اللغة والاصطلاح، بعدها أنتقل إلى الحديث عن بلاغة أفصح رجل عرفته البشريّة قاطبة، والذي فاق بيانه وفصاحته بيان جميع البشر.

الفرع الأول: معنى البلاغة لغة.

يقال: « البُلُوغُ والإبْلاغُ: الانْتِهَاءُ إلى أقْصَى المقْصِدِ والمنْتَهَى، مَكَاناً كان أو زَماناً أو أمْرَاً منَ الأمُورِ المقَدَّرَةِ، ورُبَّمَا يُعَبَّرُ بهِ عن المشارَفَةِ عليهِ وإن لم يُنْتَهَ إليْهِ، فمنَ الانْتِهَاءِ: ﴿إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ

(1) –سورة النّحل، آية: (44).

وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيَ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾[1]، ﴿إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلاَّ كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾[2]، ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾[3]، ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[4]؛ أي: مُنْتَهِيَةٌ في التَّوْكيدِ،... وأمّا قَوْلُه: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾[5] فللمُشارَفَةِ، فإنّها إذا انْتَهَتْ إلى أقْصَى الأجَلِ لا يَصِحُّ للزَّوْجِ مُرَاجَعَتُهَا وإمْسَاكُها »[6].

ويُقالُ: « بلُغ الرجل بَلاغة فهُو بَليغٌ، وهذا قول بليغ، وتَبَالَغَ في كلامه: تعاطى البلاغة وليس من أهلها وما هو ببليغ ولكن يتبالغ »[7].

بعد ما سبق يتضح أن (البلاغة) في اللغة تدلّ على الوصول إلى المكان، والانتهاء إلى الغاية، وقد يعبر بها عن المشارفة والمقاربة وإن لم يُنتَهَ إلى أقصى المقصد.

الفرع الثاني: معنى البلاغة اصطلاحا.

لقد نقل لنا "الجاحظ" –رحمه الله– (ت255هـ) تعاريَف كثيرة للبلاغة، من بينها تعريف "ابن المقفع"[8] (ت145هـ) عندما سئل ما البلاغة؟ فقال: « البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة، فمنها ما يكون في السّكوت، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الحديث، ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون جوابا، ومنها ما يكون ابتداء، ومنها ما يكون شعرا، ومنها ما يكون سجعا وخطبا، ومنها ما يكون رسائل، فعامّة ما يكون

---

(1) –سورة الأحقاف، آية: (15).

(2) –سورة غافر، آية: (55).

(3) –سورة الصّافّات، آية (102).

(4) –سورة القلم، آية: (39).

(5) –سورة الطلاق، آية: (2).

(6) –الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص.70، 71.

(7) –الزمخشري، أساس البلاغة، ج.1، ص.58.

(8) –هو: عبد الله بن المقفّع، البليغ الأديب، فارسيّ الأصل، كان مجوسيّا وأسلَم، نشأ بالبصرة واتّهم بالزّندقة، ترجم كتبا من الفارسّة إلى العربية، قُتِل في 145هـ. من آثاره: الأدب الصغير، والدرة اليتيمة والجوهرة الثمينة في طاعة السلطان. ينظر: –الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج.11، ص.260، 261. –ابن خلكان، مصدر سابق، ج.2، ص.(167-170). –ابن حجر، لسان الميزان، ج.3، ص.366.

من هذه الأبواب، فالوحي فيها، والإشارة إلى المعنى أبلَغُ، والإيجاز هو البلاغة ». [1]

الملاحَظُ أنّ "ابن المقفع" وسّع دائرة البلاغة، وضمّ إليها وجوها عديدة، لكنّه لم يعطها تعريفا يبيّن كنهها وحقيقتها كمصطلحٍ خاصٍّ، لكن من أتوا بعده رسموا حدودها، وأعطوها تعاريف أدقّ وأخصّ[2].

أمّا "الراغب الأصفهاني" (ت502هـ) فقد وُفِّقَ في تعريفها وتعريف ميادينها حيثُ قال: «والبلاغة تُقال على وجهين: أحدهما: أن يكون بذاتِه بليغًا وذلك بأن يجمَع ثلاثةَ أوصافٍ: صوابًا في موضوعِ لغتِهِ، وطبقًا للمعنَى المقصودِ بهِ، وصدقًا في نفسِهِ، ومتى اختُرِمَ وصفٌ من ذلك كان ناقصًا في البلاغة، والثاني: أن يكون بليغًا باعتبارِ القائلِ والمقولِ له، وهو أن يقصد القائلُ أمرًا فيورده على وجهٍ حقيقٌ أن يقبله المقولُ له، وقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾﴾ [3] يصحُّ حمله على المعنَيَيْن»[4].

من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن البلاغة تكون في الكلام والمتكلّم، وحتى يكون الكلام بليغاً لابدّ أن يجمع ثلاثة أمور هي:

أولا: صواب اللغة صحة الألفاظ وخلوّها من العيوب والأخطاء.

ثانيا: أن يوجد تطابق وانسجام بين لفظ المتكلم، والمعنى المراد تأديتُهُ.

ثالثا: أن يكون صادقا في حدّ ذاته مع نفسه حتى يتمكّن من إيصال ما يريده، فيقع التّأثير النّفسي للقائل على المقول له.

هذه هي الأمور الثلاثة التي تحدّث عنها "الرّاغب"، والذّين جاؤوا من بعده لم يخرجوا عمّا ذكره[5]، فمثلا "عليّ الجرجاني"[1] –رحمه الله– (ت816هـ) عرّف البلاغة بقوله: « البلاغة

(1) –البيان والتّبيين، ج.1، ص.115، 116.

(2) –ينظر: ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر، ج.1، ص.(113-117). –ابن حزم، التقريب، ج.1، ص.204، 205.

(3) –سورة النّساء، آية: (62).

(4) –مصدر سابق، ص.71.

(5) –ينظر: السّكاكي، مفتاح العلوم، ص.415، 416.

في المتكلّم: ملكةٌ يقتدر بها على تأليف كلامٍ بليغٍ، فعُلِم أن كلَّ بليغٍ -كلامًا كان أو متكلّمًا- فصيحٌ؛ لأنّ الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة[2]، وليس كلّ فصيح بليغاً، وفي الكلام: مطابقتُه لمقتضَى الحالِ، والمراد بالحال: الأمرُ الدّاعي إلى التكلّم على وجهٍ مخصوصٍ مع فصاحتِه؛ أي فصاحة الكلام، وقيل البلاغة تنبئ عن الوصول والانتهاء، يوصَف بها الكلام والمتكلم فقط دون المفرد »[3].

بعد إيراد هذه التعريفات، يمكن أن تُعرّفَ البلاغة بأنّها: (**مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته**)، ومقتضى الحال مختلف متعدّد تبعاً لتفاوت مقامات الكلام، فمقام الإيجاز يُبايِن مقام الإطناب، ومقام كلّ من الإطلاق والتقديم، يباين مقامي القصر والتّأخير وهكذا [4].

مما سبق يتبيّن أن البلاغة تكون صفة للكلام والمتكلم معا، لكنها لا تكون صفة للكلمة المفردة، فلا يقال كلمة بليغة، كما يتبّين أن الفصاحة شرط من شروط بلاغة الكلام، فكلّ بليغ فصيح وليس العكس، ومن ذلك يتضح أن البلاغة أعمّ من الفصاحة.

المطلب الثّاني: محمّد ﷺ فصيحًا بليغاً:

بعد أن تحدّثت في المطلب الأول عن المقصود بالبلاغة، أنتقل إلى الحديث عن بلاغة أفصح رجلٍ عرفته البشرية قاطبة، هو ليس بكاتبٍ يتكلّف القول وينمّق العبارات، ولا بشاعرٍ يبرع في ترويض القوافي وترصيع الكلمات، وإنّما هو نبيّ مرسل، اختير من بين الألوف، وأوتي جوامع الكلم، ومُكِّن له في نفسه ومنبته من عوامل التّوفيق والسّداد، ممّا يعينه على تبليغ رسالات ربه، وهداية الخَلْقِ أجمعين.

---

(1) –عليّ بن محمد بن عليّ أبو الحسن الحُسيني الجرجاني الحنفي، عالم المشرق المعروف بالسّيّد الشّريف، فيلسوف من كبار العلماء بالعربيّة، له تصانيف تزيد على الخمسين، منها: تفسير الزّهراوين، شرح المواقف للعُضَد، وحاشية المطوّل. ينظر: – السّخاوي، الضّوء اللاّمع، ج.5، ص.328. –السّيوطي، بغية الوعاة، ج.2، ص.106. –الزّركلي، الأعلام، ج.5، ص.9.

(2) – المتقدّمون من علماء البلاغة لا يفرقون بين مصطلحي "البلاغة" و"الفصاحة"، كالجرجاني، وابن الأثير، أمّا المتأخّرون كالسّكاكي، والقزويني فإنّهم يفصلون بينهما، فالفصاحة عندهم إمّا وصفٌ للكلمة المفردة أو للكلام، أو للمتكلّم، لذلك لا يوصف الله تعالى بالفصاحة، ولكن يوصف كلامه بالفصيح، أمّا البلاغة فهي عندهم وصف للمعاني الخاصّة، وللكلام المرّكّب، وللمتكلم، فالفصاحة أخصّ من البلاغة.

(3) –التّعريفات، ج.1، ص.66.

(4) –هذا التعريف أخذته من محاضرة ألقاها الأستاذ مصدّق بوعافية في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية سنة1430هـ.

الفرع الأوّل: ضرورة دراسة الأدب النّبوي.

لقد تحدّث الدكتور "نور الدّين عتر" عن الأهداف التّي تحقّقها دراسة الأدب النّبوي، ولا تحقّقها أيّ دراسة لأيّ أدب بشريّ آخر، ومن بين هذه الأهداف:

1- الوقوفُ على أسرار البُنية اللغوية والبيانية لهذا البيان البديع الذي أجراه الله على لسان نبيّه ﷺ، ومعرفة أثره القوي في اللغة العربية خاصّة، واللغات العالمية عامّة.

2-الوقوف على ما أوتيهُ النّبي – ﷺ- من بيان وفصاحة، ومعرفة مدى قوّة وسلاسة ودقّة لغته وبيانه.

3-القدوة اللغوية والبيانية التي امتاز بها الحديث: فنصوص الأحاديث جاءت بأفصح الألفاظ، وأجمل العبارات، وأقوى الأساليب؛ لذلك تحتّم على من يدرس اللغة العربية ويريد اتقانها أن يعتني جيّدا بدراسة الحديث النّبوي الشريف لغةً وأدبًا وبلاغةً وأسلوبًا، حتى يصحّحَ لغتهُ، ويرتقي بأسلوبه، فإنّه لن يجد في البيان البشري ما يفُوقه، وإن كان يجد شذرات وومضات قد ترقى إليه وتضاهيه.

4- كوْنُ الحديث النبوي أتى بأساليبَ وعبارات مبتكَرة في البيان، فلا شك أن دراسةَ الأسلوب النّبوي، ومعرفة مميّزاته تساعد على اثراء اللغة العربية، ودفع الأدب العربي قُدُمًا نحْو الأمام[1].

الفرع الثّاني: عوامل فصاحته ﷺ:

كون النبي –ﷺ– من قريش، ورضاعته في بني سعد لم يكن محض صدفة؛ وإنّما كان مشيئة ربّانيّة، فالعناية الإلاهية اختارت أن يكون منبته في أفصح قبائل العرب، وأعذبها منطقا، وأعظمها بلاغة، الجامعةِ بين السّليقة الخالصة والفصاحة المتدفقة، حتى يرثها فيما ورث من سمات آبائه، فيرشف لبنها رضيعاً، وينشأ قويّا في ربوع الفصاحة ومسارح البلاغة، ليشبّ صلباً يُبهرُ العقول إقناعًا وإفحاماً، ويُخرِسَ الألسنةَ فصاحة وبياناً، فلا يسمعه أحدٌ إلاّ ويشهد له بسموّ بيانهِ، ورفعة بلاغته، وروعة كلامه[2].

(1) – ينظر: في ظلال الحديث النبوي، ص.6، 7.

(2) –ينظر: الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ص.284.

يقول "الخطابي" –رحمه الله–(ت388هـ): « إنّ الله لما وضع رسوله –ﷺ– موضِع البلاغِ في وحْيه، ونصّبَه منصبَ البيان لدينه، اختار له من اللغات أعرَبَها، ومن الألسن أفصحَها وأبينَها، ليباشر في لباسه مشاهد التبليغ، وينبِذ القول بأوكدِ البيان والتعريف، ثمّ أمدّه بجوامع الكلِم التي جعلها رِدْءًا لنبوّته، وعلماً لرسالته، لينتظم في القليل منها على الكثير، فيسهُل على السّامعين حفظه، ولا يؤودُهم حملُه، ومن تتبَّعَ هذه الجوامع من كلامه، لم يعدَم بيانها »[1].

"فالخطابيّ" –رحمه الله– يتحدّث عن ضرورة (البيان) في التبليغ، فحتى يتمكّن الرسول –ﷺ– من إقناع خصومه الذين هم في الذّروة من البيان، عليه أن يفوقهم بلاغةً وبيانًا، وما أوتيه الرسول ﷺمن جوامع الكلم، هو مدَدٌ إلاهيّ اقتضَته النبوّة.

وقد أبدع الدّكتور "محمّد رجب البيّومي"[2] في حديثه عن البلاغة النبوية، وعن القرآن الكريم الذي كان المعلِّم الأبرَع، والأستاذ الأمْثل للرسول ﷺ، وممّا قاله: «... هذا الكتاب المبينُ قد ملأ حياة الرسول ﷺ، وشغلَ عقله وقلبه، وأورثه الحكمة والحجة والبيان،...والفصاحة هنا فصاحةُ المنطق بشقّيه من اللفظ والمعنى،...إذ أنها فصاحة العاقل المكين الذي أرشده القرآن، وأفرغ عليه آلاف المعاني، وفتح أمامه أبواب الإقناع والسّداد، فإذا تكلّمَ فعن رصِيد ضخمٍ من التفكير الثاقب، والمعرفة الغزيرة، والدّراية الكونية والتاريخية والفقهية، مما بسطه محكم الذكر الحميد،...ولقد كانت معاني محمد في إرشاداتها ربانية، وكانت ألفاظه معرضا رائعا لمعانيه، وإذا كان القرآن أستاذ معانيه، فإن أثره عليه عظيم جليل »[3].

ممّا سبق يتّضحُ أنّ فصاحته ﷺترجع إلى سببين:

أولهما: ما اقتضته نبوّته، فالله تعالى اختاره ووكّل إليه مهمة الإبلاغ والتبيين والهداية، ولابدّ لمن يتولّى ذلك أن يكون شديد العارضة، بالغ الحكمة، قويّ الحجة، حلو المنطق، وحسن البيان.

وثانيهما: نشأته في أشهر القبائل فصاحة، وأصفاها لفظا، وهي قبيلة بني سعد، التي قضى في

---

(1) – غريب الحديث، ج.1، ص.64.

(2) –رئيس تحرير مجلّة الأزهر سابقا، ولد عام 1923م بمصر، تحصّل على الدّكتوراه في الأدب والنّقد عام 1967م، كتب منذ الخمسينات بمجلّة الأزهر والهلال والرّسالة، وتوفي عام 2011م تاركًا مجموعة من المؤلّفات منها: البلاغة النبوية، ظلال من حياتي، ديوان "حصاد الدّمع". ينظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة (ar.m.wikibedia.org/).

(3) –البلاغة النبوية، ص.73، 74.

ربوعها سنواته الخمس الأولى، وقبيلة قريش التي تعدّ من أعظم القبائل العربية بيانا وبلاغة.

وقد عبّر "القاضي عياض" –رحمه الله– (ت544هـ) عن هاذين السّببيْن بقوله: « فَجُمِعَ لَهُ بِذَلِكَ ﷺ قُوَّةُ عَارِضَةِ الْبَادِيَةِ وَجَزَالَتُهَا، وَنَصَاعَةُ أَلْفَاظِ الْحَاضِرَةِ وَرَوْنَقُ كَلَامِهَا، إِلَى التَّأْيِيدِ الْإِلَهِيِّ الَّذِي مَدَدُهُ الْوَحْيُ الَّذِي لَا يُحِيطُ بِعِلْمِهِ بَشَرِيٌّ »[1]

الفرع الثالث: وصف البيان النّبوي، وإشادة برفعته سموّه.

فصاحة الرسول ﷺأمر بديهيّ مجمع عليه، لا يحتاج إلى دليل أو برهان لإثباته، فكلامه يحتلّ المرتبة الثّانية في سُلّم البلاغة بعد كلام الله –عزّ وجلّ–، بشهادة من الله تعالى، ومن الصّحابة – رضوان الله عليهم–، فالله تعالى يقول في محكم تنزيله: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾﴾[2]، فهذه الآية الكريمة تشهد للرسول –عليه السلام– بالبلاغة المفحمة، وإلاّ لما وُكِّل إليه بمهمّة موعظةِ المنافقين ذوي القلوب المريضة؛ لأن ذلك يتطلّبُ حجة دامغة، وأسلوبا مؤثّرا، وبلاغة قوية، حتى يرتدعوا عن نفاقهم؛ لذا نجد أن العديد من كبار الأدباء والبلاغيّين – القدماء والمحدثين– يتحدّثون في طيات كتبهم– سواء في فصول متناثرة، أو كتب مخصّصة–، عن سموّ البيان النّبوي، وروعة الأسلوب المحمّديّ، يكشفون عن أهم سماتِه، ويبحثون عن الأوجه البلاغية فيه.

ولو بحثنا في أقوال العلماء التي تصف بلاغة الرسول ﷺلوجدناها كثيرة، من أجل هذا اكتفيتُ باختيار بعض النُّصوص القديمة والحديثة لكبار الأدباء والبلاغيّين، أمثالَ: الجاحظ، والزمخشري، والرافعي – رحمة الله عليهم جميعا–.

وأوّل نص سأبدأ به هو "للجاحظ" –رحمه الله– (ت255هـ) ليس لتقدّم عصره فحسب؛ وإنّما لكونه قد أبدع في وصفِ الكلام النّبوي وذكر خصائص بيانه ﷺ؛ لذلك رأيت أنه من الواجبِ ذكر نصّهِ كاملا، وسأحاول توضيح ما يدلّ عليه جُملةً مخافة الإطالة.

يقول "الجاحظ":

« وهو الكلام الذي قل عدد حروفه، وكثُر عدد معانيه، وجلّ عن الصّنعة[3]، ونُزِّه عن

(1) – الشّفا بتعريف حقوق المصطفى، ص،163.

(2) –سورة النساء، آية: (62).

(3) –الصّنعة: من التّصنُّع، وهي التّكلُّف.

التكلّف،...فكيف وقد عابَ التّشديق[1]، وجَانبَ أصحابَ التّقعير[2]، واستعمَل المبسُوط في موضع البسْطِ، والمقصورَ في موضع القصْر، وهجَر الغريبَ الوحشيَّ[3]، ورغب عن الهجِين السوقيّ[4]، فلم ينطق إلّا عن ميراثِ حكمةٍ، ولم يتكلّم إلّا بكلامٍ قد حُف بالعصمة، وشُيّد بالتّأييد، ويسّر بالتوفيق، وهذا الكلام الذي ألقى الله المحبةَ عليه، وغشّاهُ بالقَبول، وجمع له بين المهابة والحلاوة، وبين حسن الإفهام، وقلة عدد الكلام، ومع استغنائِه عن إعادتِه، وقلّةِ حاجة السّامعِ إلى معاودته، لم تسقط له كلمة، ولا زلّت له قدم، ولا بارت له حجّة، ولم يَقُم له خصمٌ، ولا أفحمَه خطيبٌ، بل يبذّ الخُطَبَ الطِّوالَ بالكلامِ القصير، ولا يلتمسُ إسكات الخصْم إلّا بما يعرفُه الخصمُ، ولا يحتجُّ إلّا بالصِّدق، ولا يطلُب الفَلْجَ[5] إلا بالحق، ولا يستعينُ بالخِلابة[6]، ولا يستعمِل الموارَبَة[7]، ولا يهْمِز، ولا يلمِز، ولا يُبطِيء، ولا يَعجَل، ولا يُسهِبُ، ولا يَحْصَرُ[8]، ثمّ لم يَسمعِ النّاسُ بكلامٍ قطّ أعمَّ نفعاً، ولا أصدقَ لفظًا، ولا أعدلَ وزنًا، ولا أجملَ مذهبًا[9]، ولا أكرمَ مطْلبًا، ولا أحسنَ موقِعًا، ولا أسهلَ مَخرَجًا، ولا أفصحَ من معناهُ، ولا أبينَ في فحواهُ[10]، من كلامه ﷺ كثيرا »[11].

هكذا أبدع "الجاحظ" –رحمه الله– (ت255هـ) في وصف البيان النبوي، وإيضاح السّمات العامّة التي اختصّ بها أسلوبه المتميّز، ومن أهم هذه السّمات[12]:

---

(1) –المتشدِّقُ: هو من يلوي شدقيْهِ للتّفصُّحِ، ويتوسَّعُ في النُّطق من غير احتياط واحتراز؛ أي: يملأُ فمَهُ بالكلامِ. ينظر: الزبيدي، مصدر سابق، مادة: (شدق)، ج.25، ص.491.

(2) –المتَقعِّرُ: هو المتحدّثُ بأقصى حَلقِهِ؛ أي: يتكلّمُ بأقصى قعْر فمه، والتقعير والتّقعيبُ شيءٌ واحدٌ. ينظر: ابن منظور، مصدر سابق، مادّة: (قعر)، ج.5، ص.3691.

(3) –الوحشيّ: نسبة إلى الوحش الذي يصعبُ اقتناصُه، والمقصود بالغريب الوحشي: الكلمات القديمة الشاردة، التي لا يأنس استعمالها، ولا تجري سهلة على اللسان، ولا تستصيغها الأُذن.

(4) –الهجين السوقي: هي الكلمات المبتذلة القبيحة السخيفة، التي يتداولها العامّة، والتي تُخِلُّ بالفصاحة، وينفر منها الذّوق.

(5) –الفلْج: هو الفوز والظفر. ينظر: ابن فارس، صدر سابق، مادة: (فلج)، ج.4، ص.448.

(6) –الخِلابة: هي استعمال الألفاظ البرّاقة الرّنانة المصنّعة، حتى تُغطّي على المعنى؛ وذلك من أجل جلب الأسماع إليها.

(7) –الموارَبة: هي المكر، والخداع، والمداهاة. ينظر: الزّبيدي، مصدر سابق، مادة: (ورب)، ج.4، ص.341.

(8) –الحصر: الحبسة في الكلام، وعدم القدرة على متابعته. ينظر: ابن منظور، مصدر سابق، مادة: (حصر)، ج.2، ص.897.

(9) – المذهب: طريقة الكلام ونسقه، فلكلّ متكلّم طريق كلام يُعرف بها، وتُميّزه عن غيره.

(10) –الفحوى: هي المعنى.

(11) –البيان والتبيين، ج.2، ص.17، 18.

(12) –اعتمدت في إبراز هذه السمات على مذكرة مقياس دراسات بيانية وبلاغية للدكتور مراد مزعاش الموجهة لطلبة الماستر =

1- الإيجاز: فالرّسول ﷺالذي أوتي جوامع الكلم، كان يعبّر عن المعاني الكثيرة بالحروف القليلة، وكان يختزل الخطب الطّوال في الكلام القصير، فيقع النّفعُ، ويحصلُ الفهمُ بأقل الكلمات، وأوجز العبارات الدالة على المعاني المتعددة.

2- البُعد عن وحشة التّكلف، وسوء الصّنعة، ومبتذل الألفاظ وغريبها: وهذا ليس غريبا في كلام من لم ينطق عن الهوى، فكلامه –عليه السلام– وحي وإلهام من خالقه؛ لذالك لم يكن يتصنّع أو يتكلّف في حديثه، ولا يتشدّق ويتقعّر في كلامه، بل كان يتحدّث بمرونة وعذوبة وسلاسة، فلا يرفع كلامه إلى حدّ الغرابة، ولا يحطّ منه إلى مستوى السّوقية، يبتعِدُ كلَّ البُعد عن الألفاظ البراقة، ويتجنّب الكذب، والمكر، والخداع، فلا يحتج إلا بالصّدق، ولا يظفر إلا بالحقّ.

3- مراعاة مقتضى الحال: فمحمّد ﷺكان يعرف متى يتحدث ومتى يصمت، فإن تحدّث واقتضى المقام الإطالة والإطنابَ تجدُهُ يُطيل ويُفصّل، كما فعل في خطبة الوداع، وإن لم يقتض المقامُ ذلك، تَراهُ يكتفي بقول ما يقع به المنشود، ويحصل به المطلوب، كقوله للّذي طلب منه أن يوصيه: (**لَا تَغْضَبْ**)[1].

4- عظيم تأثيره، والتّأييد الإلاهي لبيانه ﷺ-: فالله تعالى قد ألقى على كلامه المحبة، فلا يسمعه ذو لبّ إلا وأحبّه، ثمّ إنه قد عصَمَه عن محاذاة الصّواب والزّلل، فلم ينطق إلا بحقّ، بكلام رفيعٍ يجمع بين حلاوة الألفاظ، ومَهَابة المعاني، وبين قلة عدد الكلام، وحسن الإفهام، فما حاجّ أحدَهم إلا وأنكصه، وما قام له خطيب إلا وأفحَمَه، وهذا ممّا لا يتأتّى لغيره.

بعد هذا الشّرح المجمل لنص "الجاحظ" –رحمه الله– (ت255هـ) أنتقل إلى ذكر نصّ آخر لإمام التفسير البلاغي للقرآن "الزّمخشري" (ت538هـ)، والذي أبدع هو الآخر في وصف بلاغة النبي ﷺ.

يقول "الزمخشري" (ت538هـ): « ثم إن هذا البيان العربي، كأن الله عزَّتْ قدرته مَخَضه، وألقى زُبْدته على لسان محمّد –عليه أفضل صلاة، وأوفر سلام–، فما من خَطيبٍ يقاومه إلا نكَص

(ل.م.د). ينظر: ص.(3-9).

(1) – البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب، حديث رقم: (6116)، ص.1180.

متفكّك الرّجل[1]، وما من مِصْقَع[2] يُناهزه[3] إلا رجع فارغ السَّجْل[4]، وما قُرِن بمنطقه منطقٌ إلا كان كالبِرذَون[5] مع الحصان المطهَّم[6]، ولا وقع من كلامه شيءٌ في كلام الناس إلا أشبه الوَضحَ في نَقَبة[7] الأدْهَم »[8].

هذا هو مآل كلّ من أراد مناهزة الرسول –ﷺ–، هذا البليغ المتمرّس الذي أخرس كلّ خصومه، فما من أحد أراد مجاراته، إلا وكان حليفُه الفشل، وارتد على أعقابه خاسئا ذليلا منكسرا، يشكو ضعفه وقلّة حيلته أمام بيانِ المبعوثِ بالحقّ وبلاغتهِ، وقوة كلامه حجّتهِ – صلوات الله وسلامه عليه–.

هذا ولاتزال هناك الكثير من النّصوص التي كتبها الأئمة القدماء، يصفون فيها كلام الرسول وبلاغته[9]، لكنني سأكتفي بما ذكرته آنفا، وسأنتقل إلى ذكْر ما كتبه أحد المعاصرين.

يقول أديب العصر "مصطفى صادق الرّافعي" –رحمه الله– (ت1937م):

« هذه هي البلاغة الإنسانيّة التي سجدت الأفكار لآياتها، وحسرت العقول دون غايتها، لم تُصنعْ وهي من الإحكام كأنها مصنوعة، ولم يتكلّف لها وهي على السّهولة بعيدة ممنوعة.

ألفاظ النّبوّة يعمرها قلب متّصل بجلال خالقه، ويصقلها لسان نزل عليه القرآن بحقائقه، فهي إن لم تكن من الوحي ولكنّها جاءت من سبيله، وإن لم يكن لها منه دليّل فقد كانت هي من دليله،

---

(1) – نكص: أحجم عن الشيء خوفا وجبنا. ينظر: ابن فارس، مصدر سابق، ج.5، ص.477.
–و (متفكّك الرجل): كناية عن الفشل والإخفاق.

(2) – المِصقَع: البليغ، الماهر في خطبته، الداعي إلى الفتن. ينظر: ابن منظور، مصدر سابق، مادة: (صقع)، ج.4، ص.2473.

(3) – يناهزه: يدانيه، ويجاريه.

(4) –السَّجْل: الدلو العظيمة. ينظر: ابن فارس، مصدر سابق، مادّة: (سَجَل) ج. 3، ص.136.
–و(رجع فارغ الدلو): كناية عن الفشل.

(5) –البرذون: الدّابة، والجمع براذين: الخيل الغير عربية. ينظر: الزبيدي، مصدر سابق، مادة: (برذن)، ج.34، 246.

(6) –المطهّم: متناهي الحسن والكمال. ينظر: ابن منظور، مصدر سابق، مادة: (طهم)،ج.4، ص.2714.

(7) –نقبة: داء وجرب، ابن منظور، مصدر سابق، مادة: (نقب)، ج.6، ص. 4513. والأدهم: هو الخيل الذي اشتدّ سواده.

(8) –الفائق في غريب الحديث، ج.1، ص.11.

(9) –ينظر: –الخطابي، غريب الحديث، ج.1، ص.(64-67). –القاضي عياض، الشفا، ص.(159_163). –الماوردي، أعلام النبوة، ص.254.

محكمةُ الفُصول، حتّى ليس فيها عروة مفصولة، محذوفة الفضول، حتى ليس فيها كلمة مفضولة، وكأنما هي في اختصارها وإفادتها نبضُ قلبٍ يتكلّم، وإنّما هي في سموّها وإجادتها مظهٌر من خواطره –ﷺ–، إن خرجت في الموعظة قلتَ أنينٌ من فؤادٍ مقروحٍ، وإن راحت بالحكمة قلتَ صورةٌ بشريّةٌ من الرّوح، في مَنزع يلين فينفر بالدّموع، ويشتدّ فينزو بالدّماء، وإذا أراك القرآنُ أنّه خطاب السماء للأرض، أراك هذا أنّه كلامُ الأرض بعد السّماء »[1].

بهذا الكلام بدأ "الرافعيّ" –رحمه الله– حديثه عن البلاغة النبويّة، بعدها تحدّث عن فصاحته –ﷺ–، ووازن بين كلامه وكلامِ العرب الذين كانوا يهذّبونه، يبالغون في إحكامه وتجويده، ومع كل ذلك التّصنيع والتكلّف لا يَسلَمون من العيوب المخلّة بالبيان والفصاحة، أمّا الرسول –ﷺ– فقد كان لا يتكلّف القول، ولا يقصد إلى تزيينه، وإنما كان يجري على الطّبع، ثمّ لا يكون إلا أفصحهم خطابا، وأبينهم عبارة.

ويواصل الرّافعي –رحمه الله– حديثَه عن منطقِ الرّسول –ﷺ– المحْكَم، وكيف أنه كان طويل السّكوت، لا يتكلّم في غير حاجة، فإذا تكلّم أحْكَم أداءَه، وأبان وفصّل، وفي الأخير عقد الرافعي فصلاً خاصا للحديث عن سمات الأسلوب النبوي، وأفاد بأن مبنى ذلك على ثلاثة أسس بلاغية هي: الخلوص، والقصْد والاستيفاء.

1– الخلوص إلى جوهر اللغة، وأسرار اللفظ وضْعا وتركيبا، بطريقة بديعة.

يقول "الرافعيّ" (ت1937م): « حيث لم يكن في العرب ولن يكون في من بعدهم أبد الدهر من ينفذ في اللغة وأسرارها وضعاً وتركيباً، ويستعبِد اللفظ الحرّ، ويحيط بالعتيق من الكلام، ويبلغ من ذلك إلى الصّميم، على ما كان من شأنه ﷺ »[2].

2– القصد والإيجاز: والمقصود به: دلالة الألفاظ على ما يحتمله المعنى من غير زيادة.

يقول "الرافعيّ" –رحمه الله–: « وأما القصد والإيجاز والاقتصار على ما هو من طبيعة المعنى في ألفاظه، ومن طبيعة الألفاظ في معانيها، ومن طبيعة النفس في حظها من الكلام من جهتين – اللفظية والمعنوية–؛ فذلك مما امتازت به البلاغة النبوية، حتى كأن الكلام لا يعدو فيها حركة النفس،

(1) – إعجاز القرآن، ص.279.

(2) –إعجاز القرآن، ص.338، 339.

وكأن الجملة تخلق في منطقه ﷺ خلقاً سوياً، وهذا عجيب حتى ما يمكن أن يعطيه امرؤ حظه من التأمل، إلا أعطاه حظ نفسه من العجب »[1].

3- الاستيفاء: ومعناه: الإحاطة بالمعاني، مع تركيب الألفاظ تركيبا تقتضيه طبيعة المعنى.

يقول "الرافعيّ" –رحمه الله–: « وهو الاستيفاء الذي يخرج به الكلام –على حذف فضوله وإحكامه ووجازَته– مبسوطَ المعنى بأجزائه ليس فيها خِداج[2]، ولا إحالة، ولا اضطراب، حتى كأنّ تلك الألفاظ القليلة إنما رُكّبت تركيباً على وجه تقتضيه طبيعة المعنى في نفسه، وطبيعته في النفس، فمتى وعاها السّامع واستوعبها القارئ، تمثل المعنى وأتمّه في نفسه في حسب ذلك التركيب، فوقع إليه تاماً مبسوطَ الأجزاء، وأصاب هو من الكلام معنى جموما[3]، لا ينقطع به ولا يكبو دون الغاية، كأنما هذا الكلام قد انقلب في نفسه إحساسا لنظرٍ معنويٍّ »[4].

هكذا صوّر "الرافعيّ" –رحمه الله– بلاغة الرسول –عليه السلام– أجملَ تصويرٍ، فقد ركّز على ابراز أهمّ خصائص البيان النّبوي، وقدّمها لنا في حلّة بديعة، تكشف لمن قرأ له أن حسّ الرّافعي –رحمه الله تعالى– كان منثورا ما بين كلماته وسطوره، وأنه لم يكن إلا واحدا من بين الألوف الذين عشقوا أدب محمد ﷺ، وحملوا راية ذود الأباطيل عن سنّته.

المطلب الثالث: نماذج تطبيقية من البلاغة النبوية.

بعد أن ذكرْتُ سابقا بعض النصوص التي تشيد ببلاغة الرسول –ﷺ–، أعمد الآن إلى تقديم بعض الأحاديث النبوية التي تظهرُ مدى فصاحةِ الرسول –عليه الصلاة والسلام–، وروعة بيانهِ، وجودة تراكيبهِ، وسلاسةِ ألفاظه.

---

(1) –المرجع نفسه، ص.339.

(2) – الخِداج: هو القاء الناقة ولدها قبل أوانه، يقال: أخدَجت النّاقة إذا ألقت بولدها قبل النّتاج. والمقصود في النّص: النقصان. ينظر: ابن فارس، مصدر سابق، مادة: (خدج)، ج.2، ص.164.

(3) –يقال: فرس جموم: إذا كان قويّا، كلّما ذهب منه إحضار جاءه إحضار، أي: إذا ذهب منه جري جاءه جري آخر. ينظر: ابن منظور، مصدر سابق، مادة: (جمم)، ج.1، ص.686.

(4) –مرجع سابق، ص.339.

الفرع الأول: الإيجاز في البيان النّبوي.

الإيجاز كما هو معروف عند أئمة اللغة هو: « دلالة اللفظ على المعنى دون زيادة »[1]؛ أي: هو حذف الألفاظ الزائدة، والتعبير عن المعنى الكثير باللفظ القليل، والإطنابُ ضدّ ذلك.

وقد بين "ابن الأثير" –رحمه الله– (ت637هـ) أنّ الإيجاز ينقسم إلى قسمين هُمَا:

1– الإيجاز بالحذف: وهو ما يحذف منه المفرد والجملة لدلالة فحوى الكلام على المحذوف، ولا يكون إلا فيما زاد معناه على لفظه.

2– والقسم الآخر ما لا يحذف منه شيء: وهو بدوره ينقسم إلى:

أوّلًا: ما ساوى لفظه معناه، ويُسمّى التقديرِ (المساواة)، والآخر: ما زاد معناه على لفظه، ويسمّى القصر[2].

ومن يمعن النّظر في الأحاديث النبوية، سيجد أنّ الإيجاز هو السّمة الغالبة على كلامه ﷺ، فقد روى "البخاري" –رحمه الله– (ت256هـ) عن "عائشة" –رضي الله عنها–: (**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحَدِّثُ حَدِيثًا لَوْ عَدَّهُ الْعَادُّ لَأَحْصَاهُ**)[3].

ومن بين هذه الأحاديث التي تميّزت بالإيجاز والجمع، اخترت حديث "أبي هريرة" رضي الله عنه أنّ الرّسُولَ ﷺ قال: (**الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ، احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَلاَ تَعْجِزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلاَ تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللَّهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ**)[4].

يُعدّ هذا الحديث من جوامع كلمه –ﷺ–؛ وذلك لاشتماله على أصول عظيمة، وكلمات جامعة، فالنبي –صلوات الله وسلامه عليه– جمع بيْن الإيمان بالقضاء والقدر، وبيْن ضرورة الأخذ بالأسباب، ولا يتمّ الدّين إلا بهذين الاثنين معا.

---

(1) –ينظر: –ابن رشيق، مصدر سابق، ص.219. –عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ج.1، ص.463.

(2) –ينظر: المثل السّائر، ج.2، ص.74.

(3) – البخاري، الجامع الصّحيح، كتاب: المناقب، باب صفة النبي –ﷺ–، حديث رقم: (3567)، ص.683.

(4) –مسلم، مصدر سابق، كتاب: القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، والاستعانة بالله، حديث رقم:(2664) ص.1069

البند الأوّل: المعاني اللغوية والبلاغية.

(**المؤمن القوي**): المقصُودُ بالإيمان: « اظهار الخشوع، والخضوع، والقبول للشريعة، ولِمَا أتى به النبي – ﷺ –، واعتقادُهُ وتصديقُهُ بالقلب »[1]،والقوة نقيض الضّعف.

هنا يوجد محسّن بديعيّ لطيف، وهو طباق الإيجاب، ولفظ (القوي) لا يقتصر على قوة الجسد فحسب؛ وإنما المقصود به: تحصيل القوّة في الجسم، والعلم، والدين، والنفس، والدّعاء...، وكل ما ينطوي تحت ذلك؛ لأن المؤمن القوي أحب وأفضل عند الله من المؤمن الضعيف، وفي ذلك حثٌّ على الأخذ بأسباب القوة، والاستزادة من الخير.

(**وفي كلٍّ خير**): وذلك لأن كليهما مؤمن، حتى وإن كان المؤمن القوي أحبّ إلى الله –عز وجل– من المؤمن الضعيف.

والتنوين في كلمة (كلٍّ) هو تنوين عوضٍ؛ لأنه عوّضَ محذوفا تقديره: (في المؤمن القوي خير، وفي المؤمن الضعيف خير كذلك)، فهنا يوجد إيجاز بالحذف.

(**استعن بالله ولا تعجز**): أي: أطلب العون والمدد من الله تعالى، لأنه وحده القادر على تحقيق ما تصبو إليه، وبيده التوفيق والخير كلّه، ولكن الاستعانة وحدها لا تكفي، فلا بد من الأخذ بالأسباب.

و(العجز): نقيض الحَزْم، وهو الضّعف، وعدم القدرة، وقيل: أراد بالعجز: تركُ ما يحبّ فعْله بالتّسويف، وهو عامّ في أمور الدّنيا والدّين[2].

(**فإن لو تفتح عمل الشيطان**): وفي هذا كناية عن وساوس الشيطان؛ أي: تسمح له بإلقاء وساوسه في صدرك، فيتسبَّبُ لك بالحَزن، وهذه هي غايته المنشودة.

البندُ الثاني: شرح الحديث.

هذا الحديث –كما ذكرت آنفا– يشتمل على فوائد عظيمة، فالنبي ﷺ يُوازِن بين نوعين من المؤمنين، ويبيّن أن القويّ منهما أحب عند الله من الضعيف، وفي ذلك حثٌّ على الأخذ بأسباب

(1) –ابن منظور، مصدر سابق، ج.1، ص.141. ينظر: الزبيدي، مصدر سابق، مادة: (أمن)، ج.34، ص.187.

(2) –ينظر: ابن منظور، مصدر سابق، مادة: (عجز)، ج.4، ص.2817.

القوّة والعزة في كلّ شيء، حتى يكون المؤمن عزيز النفس، مرفوع الرأس، صاحب إرادة قوية، وهذه هي الحال التي يحب الله –عز وجل– أن يرى عباده عليها.

وهذه المفاضلة لا تعني القدْح في المفضول، فالرسول – ﷺ– قال: (**وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ**) احتراسا عند المفاضلة، لئلا يستهان ويقدح في المفضول، فالخير في كليهما لاتّصافهما بالإيمان[1].

وقد بيّن "الإمام النّووي: –رحمه الله– (ت676هـ) معنى القوة هنا بقوله: « والمراد بالقوة هنا عزيمة النفس والقريحة في أمور الدنيا والآخرة، فيكون صاحب هذا الوصف اكثر إقداما على العدو في الجهاد...، وأشد عزيمة في الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والصبر على الأذى في كل ذلك، واحتمال المشاقّ في ذات الله تعالى، وأرغب في الصّلاة، والصوم، والأذكار، وسائر العبادات، وأنشط طلبًا لها ومحافظةً عليها، ونحو ذلك »[2].

فالقوي إذن قويّ في إرادته، وتفكيره، وبدنه، ودعائه، وشخصيته...؛ لأن ديننا دين القوة والثّبات، لا الضّعف، والخنوع، والتهاون.

بعد هذه المفاضلة، قدّم النبي –ﷺ– عدّة أوامر ونواهٍ، وأكد على ضرورة الحرص على النافع من الأمور الدّينية والدنيوية: كالعلم النافع، والعمل الصالح؛ لأن في ذلك سعادةُ الدنيا والآخرة.

ومع الاستعانة بمسبّب الأسباب، والتعويل والتوكل عليه في أمور الدنيا والآخرة، لابدّ من الأخذ بالأسباب المشروعة، مع سؤال الله تعالى أن ينفع بها، لذا حذّرنا الرسول –صلوات الله وسلامه عليه– ممّا يثبّط العزيمة، ويضعف الهمم، ويزرع الوهن والضعف في قلب المؤمن، وهو العجز الذي يفضي إلى الفشل والخسارة.

فإذا توكلت على الله حقّ التوكل، وقدّمت الأسباب من حرص وعمل ودعاء، ثم فاتك مطلوبك مع كل هذا، عندها ارض بقضاء الله وقدره، واستكن لمشيئته، فما أصابك ما كان ليخطئك، وما كان من حظّ غيرك، لن يكون لك، فلا تعش متحسّرًا ب (لو)، فإن الماضي لن يعود بعد أن ولّى، فلم الشّكاية والتجهّم؟، ولم الحزن والضيق والتبرّم؟ والله – عز وجل – يقول: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ

(1) –ينظر: عبد المحسن بن حمد العبّاد البدر، كتب ورسائل، مج.2، ص.376.

(2) –شرح صحيح مسلم، ج.16، ص.215.

عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾﴾[1]

فقط من قوّى يقينه بربه، وآمن بقضائه، ورضي بمشيئته، سيجد السّكينة في نفسه، وسينسى آلام أمسِه ليعيش واقع يومه، فيرضى ويسلّم، ويشحذ الهمم، موقناً أنه ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلاَّ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَمَن يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١﴾﴾[2].

هكذا أرشدنا الرسول –ﷺ– إلى الرضا بقدر الله تعالى وقضائه بقوله: (**قُلْ قَدَرُ اللَّهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ**)، وحذّرنا من (اللّو) التي تُوهم المؤمن أنّه لو فعل ما لم يفعله، لحصلَ ما كان يرجُوه، فعندها يقع فريسة للماضي، ويتمكن الشيطان منه، ويلقي في قلبه الحزَن والتمني، فيتنغّص عليه عيشه، ويقضي ما هو آتٍ متحسّرا ومتسخّطا على ما فات.

الفرع الثاني: تراكيب جديدة في كلامهﷺ

لا شك أنّ النبي –ﷺ– فاق كل البشر بلاغةً وفصاحةً؛ ولكنّ بلاغته تلك لم تتوقف عند دقّة ألفاظه، وحسْن نظمه وتركيبه، وروعة صوْغه فحسب، وإنما فراسة هذا البشر الكامل مَكّنته من النّطق والإتيَان بتراكيب جديدة لم تُسمع ولم تُعرف عند عربيّ قبله، من ذلك:

حديثُ "أَبِي هُرَيْرَةَ" رضي الله عنه أنّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (**لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ**)[3].

هذا الحديث من جوامع كلمه –ﷺ–، وسبب وروده[4]: أن رجُلا أُسِر يوم (بدر)، وكان فقيرا لا يقدر على الفدية، فاستعطف النّبي –ﷺ–، وسأله أن يعفو عنه، فتركه النبي –صلوات الله وسلامه عليه– بعد أن أخذ عليه عهدا أن لا يهجوه، فلما رجع إلى مكة أخلف بوعده، وعاد إلى هجاء النبي مرة أخرى، فلمّا أسِر في غزوة أخرى، أخذ يسأل النبي العفو، وحينئذٍ قال له النبيُّ –عليه السلام–: (**لا يلدغ المؤمن**...الحديث)، ثمّ أمر به فقُتِلَ.

واللّدغ « بالدّال المهملة والغين المعجمة: ما يكون من ذوات السموم، واللّذع بالذّال المعجمة

(1) –سورة الحديد، آية: (21).

(2) –سورة التغابن، آية: (11).

(3) –البخاري، الجامع الصّحيح، كتاب الأدب، باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، حديث رقم: (6133)، ص.1182.

(4) –ينظر: –ابن بطّال، شرح صحيح البخاري، ج.9، ص.307. –الكشميري، فيض الباري، ج.6، ص.159.

والعين المهملة: ما يكون من النار »[1].

ويُعدّ هذا الحديث واحدا من الأحاديث التي لم يُسبق إليها النبي –ﷺ–، وقد فسّر العلماء – أثابهم الله تعالى – كلامَه هذا على أوجهٍ بيانها كالتالي:

أوّلا: على المؤمن الذي ابتلي بشيء مرةً أن يحاذِر من الوقوعِ في مثله مرة أخرى، فيكون معتبرًا مما أصابه، متفطنا يقظا، لا يقع في نفس الخطأ مرّتين، وهذا هو الوجه الذي فهمه أكثر العلماء [2].

ثانيا: وقيل معناه: « أنّ من أذنَب ذنْبا فعوقب به في الدنيا، لا يعاقب به في الآخرة »[3] ولكن بالنّظر إلى سبب ورود هذا الحديث، يجعلُ ذلك مستبعدًا هنا.

ثالثا: أنَه خبر بمعنى الأمر؛ أي: « لكون المؤمن حازمًا حذرًا، لا يؤتى من ناحية الغفلةِ فينخدعُ مرّة بعد أخرى، وقد يكون ذلك في أمر الدّين كما يكون في أمر الدّنيا، وهو أولاهما بالحذر »[4]، فهذا هو حال المؤمن الذكي الفطن الذي يستفيد من تجاربه السّابقة، ويحاول قدر الإمكان أن يتجنّبَ الوقوع في مثل ما وقع فيه مرة أخرى، أمّا المؤمن المغفّل فهو عرضة للّدغ مرارا وتكرارا، دون أن يفطن أو يعتَبِر.

بمثل هذا أدّب النبي –ﷺ– أمّته، ولو تكلّمت في باب كناياته – عليه الصلاة والسلام – واستعاراته، وخطبه، وتشبيهاته، وتمثيلاته، وكتبه، ورسائله...، لأطلت وما وفّيت، لذا سأكتفي بما ذكرت؛ لأن غايتي الإذكار لا الإكثار.

الفرع الثالث: أهمّ الكتب المصنّفة في البلاغة النبوية.

حقيقةً جلُّ علماء المسلمين –في الحقبة الأولى– اهتموا في الدراسات البلاغية بإعجاز القرآن الكريم، وصنفوا في ذلك كثيرا من الكتب، وللأسف كلام الرسول –ﷺ– م يحضَ بمثل تلك العناية؛ لأن اهتمام العلماء حينها كان منصبّا على جمع وتدوين السنة الشريفة، وحفظها من التحريف والأباطيل، وشرح معاني الحديث، واستنباط الأحكام العمليّة منه، لكنهم بالمقابل لم يعتنوا بالجانب

(1) –ابن حجر، فتح الباري، ج.10، ص.529.

(2) –ينظر: –ابن بطّال، مصدر سابق، ج.9، ص.307. –الكشميري، مصدر سابق، ج.6، ص.159.

(3) –ابن حجر، فتح الباري، ج.10، ص.530.

(4) –العيني، عمدة القاري، ج.22، ص.270.

البلاغي، ولم يخّصوا له دراسة مفردة، إلا القليل منهم، مثل ما فعل:

1- "الجاحظ" –رحمه الله- (ت255هـ) في كتابه (البيان والتبيين)، الذي تكلّم فيه عن البيان النّبوي، ووصفه وَصْفًا شاملًا، ذاكرًا نماذجَ من الأحاديث النبوية البليغة.

2-"الشريف المرتضى"[1](ت436هـ): صاحب كتاب: (غرر الفوائد ودرر القلائد)، وكتابه هذا عبارة عن أمالي أملاها في محاضراته، ولقد قام بذكر مجموعة من الأحاديث البليغة، وتناولها بالشرح مُبرزا الأوجه البلاغيّة فيها، ولكونه أديباً، ولغويا، وشاعرا، فقد اكثر في شروحه من الشّعر العربي القديم.

3- "الشريف الرّضي"[2] (ت406هـ)، الذي ألف كتابا سمّاه (المجازات النبوية)، وهو من أوائل المؤلفات البلاغية التي درست الأحاديث الشّريفة من الوجهة البيانيّة؛ لكّن صاحِبهُ ركّز على جانب المجاز كثيرا، وأهمل بقية الجوانب.

4- ومن المحدّثين من أفرد الحديث الواحد بالتّصنيف، مثل ما فعل "القاضي عياض" –رحمه الله- (ت544هـ) في كتابه: (بغية الرّائد لما تَضَمّنَه حديث أمّ زرع من الفوائد)، فشرح فيه حديث أمّ زرْع المشهور[3]، وذكر ما اشتمل عليه من البلاغة والفصاحة.

هذا بالنسبة للمتقدّمين، أما المعاصرين فلو نظرنا إلى كتاباتهم سنجد أنّ فيهم من درس الأحاديث النبوية من الوجهة البلاغية، ومنهم:

1- "عباس محمد العقّاد": صاحب (العبقريات)، من بينها كتاب (عبقرية محمد ﷺ)، وفيه أشاد ببلاغة النبي ﷺوفصاحته، ولقد عقد فصلا خاصّا سمّاه: (البَليغُ)، تحدّث فيه عن لازمة

---

(1) – أبو القاسم، علي بن الحسين بن موسى العلوي الحسيني، المتكلّم الرافضي المعتزلي، الملقّب بذي المجدين، كان إماما في التشيّع والكلام، والشعر والبلاغة، وولّي نقابة العلوية، من تصانيفه: ديوان شعر، الذخيرة في الأصول. ينظر: -ابن خلكان، مصدر سابق، ج.4، ص.223. –الذهبي، ميزان الاعتدال، ج.3، ص.124.-ابن العماد، شذرات الذهب، ج.3، ص.149.-أبو الوفا، الكشف الحثيث، ج.1، ص.187.

(2) –أبو الحسن، محمّد بن الحسين بن موسى العلوي الموسوي الرّافضي، لقبُه بهاء الدّولة ذي الحسبتين، وهو أخو الشّريف المرتضى، وليّ نقابة الطالبيين ببغداد بعد أبيه، وكان شاعرا، من تصانيفه: طيف الخيال، تلخيص البيان في مجازات القرآن. ينظر: – ابن كثير، البداية والنّهاية، ج.7، ص.3. -الذهبي، ميزان الاعتدال، ج.3، ص.523. -الصفدي، الوافي بالوفيات، ج.16، ص.86.

(3) –البخاري، الجامع الصّحيح، كتاب النّكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل، حديث رقم: (5189)، ص.1026.

(التّبليغ) التي تعدّ وظيفة الرسول الكريم، وقد ساق بعض الأحاديث التي تبن أسلوبه –عليه السلام– في التعليم بالقصص، وأسلوبه في المعاهدات والمواثيق، وختم هذا الفصل بالحديث عن جوامع كلمه ﷺ.

2–"عبد الفتّاح لاشين"[1]: ألف كتاب سمّاه (من بلاغة الحديث الشريف)، وبين فيه أن البيان ضرورةٌ للدّعوة والدّاعية، ثم تحدّث عن بلاغة النبي –ﷺ–، وتفرّده بعلم كل لغات القرآن الكريم، وحرصِه على مخاطبة كل فرد على قدْر حاله، ثم شرع في دراسة مجموعة من الأحاديث النبوية دراسة تحليلية تطبيقية، مُبرزا من خلالها بيان الرسول –ﷺ–، وجوامع كلمه.

3–"مصطفى محمّد الشكعة"[2]: ألف كتاب (البيان المحمدي)، وهو الآخر تحدّث عن بلاغة الرسول –ﷺ–، وقمّة الأدب في تعَابيره، والتنوّع البلاغي في أساليبِ حواره، ثم عمد إلى ذكر كتبه إلى الملوك، خطابته في الدعوة إلى الله تعالى، وطريقة دعائه وتسبيحه، وفي الباب الأخير من كتابه، تحدّث عن الأنواع البلاغية في كلامه –عليه الصلاة والسلام–، متطرّقا لعلم المعاني، والبيان، والبديع.

4–"عبد الرحمن بودرع"[3]: صاحب كتاب: (الإيجاز وبلاغة الإشارة في البيان النبوي)، وقد خصّ كتابه هذا بالحديث عن الإيجاز في البيان النّبوي، وقدّم مجموعة من الأحاديث النبوية التي اتّسمت بالبلاغة والإيجاز، وبيّن فيها مظاهر الإيجاز، كأسلوب التأكيد، والتصوير البلاغي.

5–"محمد رفعت أحمد زنجير"[4]: ألف كتاب: (دراسات في البيان النبوي)[5]، وفيه ذكر

---

(1) –أستاذ البلاغة والنّقد غير المتفرّغ بجامعة الأزهر، تحصّل على الدّكتوراه بمصر سنة 1973م بتقدير جيّد، من أهم أعماله: البديع في ضوء أساليب القرآن، من أسرار التّعبير في القرآن، السّبكي وآراؤه البلاغية والنقدية. ينظر: موقع: (www.ektab.com).

(2) –مفكر وأستاذ جامعي مصري، وعضو مجمّع البحوث الإسلاميّة، والعميد الأسبق لكليّة الآداب بجامعة عين شمس، وعضو لجنة الحوار الإسلامي المسيحي بالأزهر الشريف. ينظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة (ar.m.wikibedia.org/).

(3) –أستاذ التعليم العالي بجامعة عبد المالك السعدي بالمغرب، كلية الآداب، وهو من مواليد المملكة المغربية، شارك في عدّة ندوات وطنيّة ودوليّة، من مؤلّفاته: اللغة وبناء الذّات، منهج السّياق في فهم النّص. ينظر: موقعه: (www.boudraa.com).

(4) –أستاذ البلاغة والنّقد في الجامعة الإسلامية بماليزيا، تحصّل على الدّكتوراه من جامعة أم القرى سنة 1995م بتقدير ممتاز، شارك في العديد من المؤتمرات الدّولية والمحليّة، من مؤلفاته: التشبيه في مختارات البارودي. ينظر: موقع: (www.nashiri.net).

(5) –أصل هذا الكتاب: رسالة علمية (ماجستير)، بعنوان: الفنون البيانية في كتاب الكاشف عن حقائق السنن للإمام الطيبي – =

بعض علماء الأدب والبلاغة الذين اهتموا بدراسة الحديث من الوجهة البيانية، ثم عقد فصولا تحدث فيها عن المجاز، والاستعارة، والكناية، والتشبيه، في كلام الرسول ﷺ.

6-"عبد الغفّار حامد هلال"[1]: كتب كتابه: (الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم والسنة النبوية)، وهو مكوّن من جزئين، ما يهمّنا هو القسم الذي تحدّث فيه عن البلاغة النبوية، فقد تحدث في (الفصل الأول) عن خصائص التعبير في الحديث الشريف وساق مجموعة من الأحاديث النبوية، وفي (الفصل الثاني) تحدّث عن بدائع البيان النبوي، وقام بدراسة بعض الأحاديث الشريفة، مُبرزا المسائل اللغوية، والنحوية، ومُركّزا على الأسرار البلاغية فيها، أما (الفصل الثالث)، فقد تطرق فيه إلى ذكر اللّهجات، والصّيغ، والتّراكيب، في الحديث النبوي الشريف.

هذه مجموعة من الكتب التي عُني أصحابها بإبراز الجوانب البيانية في أحاديث الرسول -ﷺ-، عايشوا معها كلامًا عجَز أبلغهم عن الإتيان بمثله، وغاصوا من خلالها في بحور من المعاني التي تدور في عبارات محدودة، فوقفوا منبهرين أمام هذا البيان الساحر، مذهولين من ألفاظٍ بديعةٍ أحسنَت الأداء عمّا يرُاد، وكل ذلك بإيجاز لا يحتويه غموض، ولا يعتريه إبهام، فأدركوا أن عليهم أن يعاملوا كل لفظ فيها معاملةَ الكلمات الجامعة، لما يكتنفه من المعاني الغزيرة، والملامح الدّلالية الغير مألوفة، فلم يملكوا سوى أن يطلقوا العنان لأقلامهم، لتُجسّد ما تجيشُ به صدورهم، وألسنتهم لا تتوقف عن تكرارِ: سبحان من أجرى السّحر على لسانه، وألان له الكلمات -عليه أفضل التسليم والصلوات-

خلاصة القول:

اللغة العربية ليست مجرّد لغة للتّواصل؛ وإنّما هي لغة دين سماويّ، شرّفها الله بتنزيل آخر رسالاته بها، واختار أن يكون مؤدّي هذه الرسالة رجلًا من أهلها، فأصبح لا مجال لفهم هذا الدّين ومعرفة تشريعاته ومقاصده إلّا بها؛ من أجل ذلك أَوْلاها علماء المسلمين عناية فائقة، فاهتمّوا بعلومها، وأفنوا أعمارهم في الدّفاع عنها، والدعوة ألى التمسّك بها؛ لأنّها مفتاح كلّ العلوم الشّرعيّة،

رحمه الله تعالى-، نالها من جامعة أم القرى بتقدير جيد جدا، سنة 1990.

(1) – أستاذ في كلية اللغة العربية بالقاهرة، تحصل على الدّكتوراه في أصول اللغة بجامعة الأزهر عام 1971، شارك في كثير من المؤتمرات والندوات والأمسيات الشعرية، من مؤلفاته الكثيرة: الله والكون، علم الدلالة اللغوية، ديوان هذا الضياء. ينظر: صفحته الشخصية على الفيس بوك: (www.facebook.com/D.abd.el.ghaffar).

لا يستغني عنها أيّ دارس للعلم الشّرعي سواء كان مفسّرا، أو فقيها، أو مجتهدا...، ومن لم يكن على معرفة بأساليبها وصيغها ودلالاتها... لم يتمكّن من فهم كلام الله تعالى، وكلام رسوله –عليه الصلاة والسّلام– الذي جمع بين السّليقة الخالصة، والفصاحة المتدفّقة، فكان أعذبَ النّاس منطقا، وأعظمهم بلاغة، فلم يسمعهُ أحد إلّا وشهد له بسموّ بيانه، ورفعة بلاغته، وروعة كلامه، وهذا ما جعل كبار العلماء والأدباء يتحدّثون عن روعة أسلوبه، وحلاوة منطقه، فأبدعوا في وصفِ بيانهِ، مثلما فعل "الجاحظ" (ت255هـ)، و"الزمخشري" (ت538هـ)، و"الرافعي" (ت1937م) الذين صوّروا البلاغة النبوية أجمل تصوير، وقد صنّفت في ذلك العديد من الكتب؛ بيْدَ أنّ أصحابها وقفوا عاجزين أمام وصفِ بلاغة هذا النبيّ المرسلِ الذي فاق بيانُه بيان جميع البشر.

وبعد أن بيّنت حاجة علم التفسير، والفقه، والعقيدة إلى اللغة العربية أنتقل الآن إلى بيان حاجة علم الحديث إليها، وكيف أنّها شرط أساسيّ في فهم الأحاديث ولا يمكن الاستغناء عنه.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثّاني: علاقة علوم اللغة العربية بالأحاديث النّبويّة.

المبحث الأّول: أهمّيّة علم النّحو في فهم الحديث النّبوي.

المبحث الّثاني: أهمّيّة علم البيان في فهم الحديث النّبوي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثّاني: علاقة علوم اللغة العربيّة بالأحاديث النّبويّة.

تمهيد:

لقد تحدّثت في الفصل السّابق عن أهميّة اللغة العربيّة، وضرورة تعلّمها لكلّ من أراد أن يفهم الحديث النبوي الشّريف، وهذا أمر لابدّ منه، ولا يمتري فيه أحد، من أجل ذلك اعتنى بها المحدّثون، وأولوها عناية فائقةً، فكانوا يحثّون على تعلّمها وتعليمها، واشترطوا في المحدّث أن يكون على درايةٍ بعلوم اللغة العربية، ومعرفةٍ بكلام العرب، وأساليبها في الخطاب، وأن يكون عالِمًا بدلالات الألفاظ، محيطًا بمعانيها، وتراكيبها، واشتقاقاتها، وذلك حتّى يفهم الحديث النبوي فهمًا يتوافق مع ما أراده النبيّ ﷺ.

وفي هذا الفصل سأبيّن عناية المحدّثين بتعلّم الإعراب والنّحو، وكيف اعتبروا معرفتهما أصل لمعرفة الحديث النبوي، فذمّوا اللحن في الكلام بعامّة، ولطالب الحديث بخاصّة، وعدّوه منقصةً في قدر من أتى به، حتّى أنهم اعتنوا بطلب النحو قبل طلب الحديث، بعدها سأبيّن أهميّة علم النّحو في فهم الرّواية من خلال تقديم دراسة نحوية لبعض الأحاديث النّبوية.

أمّا المبحث الثّاني؛ فسأتطرّق فيه إلى إبراز أهميّة (علم البيان) في فهم الحديث النّبوي، موضّحة دور كلّ من التّشبيه، والاستعارة، والكناية في تحديد مراد الرسول ﷺ، ومُبرزةً أثر هذه الأساليب البيانية الثلاثة في بيان معاني الألفاظ النبويّة، وذلك من خلال دراسة بعض الأحاديث النّبوية من الوجهة البلاغية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأوّل: أهميّة علم النّحو في فهم الحديث النّبوي.

لقد وجهّت إلى المحدّثين العديد من الشُّبَهِ الباطلةِ؛ من بينها انشغَالهم برواية الأحاديث عن الرسول ﷺ دون أن يكون لهم باعٌ في اللغة العربيّة وعلومها، وهذه دعوى باطلةٌ لا أساسَ لها من الصّحة، فقد حرص المحدّثون على التّوعية بأهميّة اللغة العربيّة، ونصُّوا على ضرورة معرفة النّحو والإعرابِ لطالبِ العلم الشّرعيّ عامّة، ولطالِبِ الحديث النبويّ خاصّة، واعتبرُوها شرْطًا من شروط التّحديث، ولم تكن عنايَتهُم بها أقلّ من عنايتهم بأيّ شأن من شؤون الدّين؛ لأنّهم كانوا يُدركون أتمّ الإدراك أنّ على رواي الأحاديث النبوية أن يعرف من العربيّة والإعراب ما يُمكّنه من تأدية الحديث الشّريف دونَ الوقوع في اللّحن أو التّحريف، وهذا ما سأبيّنه –إن شاء الله–، وبعدها سأجري دراسة نحويّة لبعض الأحاديث النبويّة؛ حتّى يتبيّن أنّ نصوص الأحاديث نصوصٌ عربيّة، تخضعُ كغيرها من النّصوص للقوانين النّحوية المعروفة عند العرب، وأنّ فهمها يستلزم الرّجوع إلى أصول اللغة العربيّة.

المطلب الأوّل: ذمّ اللّحن[1].

لقد كرِه سَلفنا الصّالح اللّحن في الكلام، واعتبرُوه عيْبًا ممّن يقعُ فيه، حتّى أنّ الرّجُلَ فيما مضى كان يخشى من ظهور اللّحن على لسانه مخافَة أن يُعيّرَ به، أو أن لا يُؤخذَ الحديث عنه بسببِ وقوعِه في شين اللحن، وإن كانَ اللّحنُ في عامّة الكلام مُستقبَحٌ ومستهجنٌ؛ فإنّه في أحاديث الرسول ﷺ أقبحُ؛ لذلك ذمّه المحدّثون، وعملوا على تقويمِه، بل إنّ منهم من كان يعرض الحديث على أهل اللغة؛ حتّى يسلمَ منهُ.

الفرعُ الأوّل: موقِفُ المحدّثين من اللّحن.

ورَدت عن سلفنا الكثيرُ من الآثار التي تبيّنُ استقباحهم واستهجانهم للّحنِ وخاصّة في الأحاديث النبويّة؛ من ذلك: ما رواهُ "الخطيب البغدادي" رحمه الله (ت463هـ) عن ابن عمر، وابن العبّاس أنّهما كانا يضربان أولادهما على اللّحن، وكذلك فعلَ علي بن أبي طالب مع الحسن والحسين

(1) –اللَحْنُ بسكون الحاء: إمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية. يقال لحن لحْناً، وهذا عندنا من الكلام المولَّدُ؛ لأنّ اللّحن مُحْدَث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلموا بطباعهم السليمة. ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج.5، ص.239.

–رضي الله عنهم جميعا–[1].

فالصّحابة –رضوان الله عليهم– كانوا يستعظمون اللّحن[2]، ويرَوْنَ أنّه جرم يستحقّ من اقترفه الضّرب والتّأديب؛ لأنّه لو تُرك النّاس على لحنِهم؛ لكانَ نقصًا وعيبًا[3].

وروي أيضًا عن "عمر بن الخطاب" ﷺ (أنّه مرّ على قوم يرمُون رشقا، فقال: بئس ما رميتم، فقالوا: يا أمير المؤمنين إنا قوم (متعلّمين)، فقال: والله لذَنبكُم في لحنِكم أشَدّ عليّ من لحنِكم في رميِكم)[4].

"فعمر بن الخطاب" ﷺ عابَ على هؤلاء لحْنهم في كلامهم، حتّى أنّ وقْعهُ على سمعِه كان أشدّ من لحْنهم في رمْيِهم.

وقد اعتبر بعضهم اللّحن في الكلام داءً عضالا يُزيل بهاءَهُ، ويذهبُ بجماله، حتى قال "عبد الملك بن مروان" (ت86هـ): «اللَّحْنُ فِي الْكَلَامِ أَقْبَحُ مِنْ آثَارِ الْجُدَرِيِّ[5] فِي الْوَجْهِ»[6].

وكان "الحجّاج بن يوسف" (ت95هـ) من أبلغ النّاس وأفصحهم، فإن هو لحنَ سارعَ إلى سترِ لحنِه، فيُبعِدُ كلّ من اطّلع عليه، فقد رُوِيَ أنّهُ سأل "يحي بن يعمر الليثي" (ت129هـ) إن كان يلْحن أم لا؟ فقال له "يعمر": (لحنًا خفيفًا، قال أين؟ قال: تجعل (إن: أن)، (أن: إن)، ونحو ذلك، قال: لا تساكنّي ببلدٍ، أخرج)[7].

هذا وكان أخوف شيء عند بعضهم أن يقع في اللحن؛ حتىّ أنّه قيل "لعبد الملك بن مروان"

---

(1) –الجامع لأخلاق الراوي، ج.2، ص.28.

(2) –هذه الآثار عن الصّحابة في سندها مقال؛ ولكن لا يُستبعَد ظهور اللّحن أيّام عمر ﷺ؛ لأنّ الفتوحات قد كثرت يومئذ، فاختلط حينها العرب الفاتحون بالعجم، فتسرّب اللّحن إلى عوامّ النّاس.ينظر: أبو جابر عبد الحليم تومیات، مواقف الأعلام من اللحن في الكلام، موقع ملتقى أهل الحديث: (www.ahlalhadeeth.com).

(3) –ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج.1، ص.7.

(4) –ينظر: –الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، ج.2، ص.24. –محّمد الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ج.1، ص.22. –البخاري، الأدب المفرد، ج.1، ص.304.

(5) –الجَدَرِيُّ معروف، وصاحبه مجدور ومجَدّر، وهو عبارة عن بثور وقروح في البدن تنفّطُ عن الجلد، ممتلئة ماء وتتقيّحُ. ينظر: – الفراهيدي، العين، ج.6، ص.74.–ابن منظور، مصدر سابق، ج.1، ص.565.–ابن علان، إتحاف الفاضل، ج.1، ص.17.

(6) –ابن مفلح، الآداب الشرعية، ج.2، ص.128.

(7) –ابن عساكر، مصدر سابق، ج.12، ص.151.

(ت86هـ): (أسرع إليك الشّيب، فقال: شيّبني ارتقاء المنابرِ مخافة اللحن)، وكان يقول: (اللحن في الكلام أقبحُ من التفتيق في الثوب النفيس)[1].

فاللحن في الكلام يجلبُ المعرّة لصاحبه، ويخفض من مقامه بين النّاس، وما أحسن ما قالهُ الشّاعر[2] في وصفِ من يلحن في كلامه:

يُلقي على المرفوعِ صخرةَ جهلهِ * فيصيرُ تحتَ لسانِه مجرورا**

وينالُ من لغةِ الكتاب تذمُّرا منـ * ها ويكتُبُ في الفراغِ سُطورا**

ورأيت مبْهورًا بذلك كلّه فِرحمـ * تُ ذاك الجاهـــلَ المغرورا**

وعلمتُ أنّ العقـــل فينا قسمـة * واللهُ قدّرَ أمرنـــا تقديـــرا**

هذا في كلام النّاس العاديّ، أمّا اللّحن الواقع في حديث الرسول –ﷺ– فيُعدُّ منْقصَة في قدْر من أتى به، وقد يُجرّح بسببه؛ حتّى أنّ بعضهم ترك الأخذ عن بعض الروّاة بسبب لحْنهم؛ لذلك نجدُ علماء هذه الأمّة ومحدّثيها ينصّون على ضرورة تعلّم المحدِّث من اللغة العربيّة ما يَقيه اللّحنِ، ويعصمُه من التّحريف في روايته.

قال "شعبة" (ت160هـ): (من طلب الحديث فلم يبصِر العربية؛ فمثلُه مثل رجلٍ عليه برنسٌ، وليس له رأسٌ)[3].

ومِثلُه قال "حمّاد بن سلمة" (ت167هـ): (مثَلُ الذي يطلبُ الحديث ولا يعرف النّحو مثل الحمار، عليه مخلاة لا شعير فيها)[4].

وقد كان بعض المحدّثين يقرّع ويحذّر طالب الحديث من اللّحن خوفًا من أن يكذب على

(1) –ابن قتيبة الدينوري، عيون الأخبار، ج.3، ص.227.

(2) –هو: عبد الرحمن العشماوي. ينظر: عبد العزيز سعد الدغيثر، أهمية دراسة العلوم العربية، منتدى الطريق إلى الله (www.way2allah.com).

(3) –الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، ج.2، ص.26.

(4) –الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، ج.2، ص.26.

الرسول ﷺ، فقد روي عن "الأصمعي"[1] رحمه الله (ت216هـ) أنّه قال: «إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخُل فيما قال النبي ﷺ: (**وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ**)[2]؛ لأنه -عليه الصلاة السلام- لم يكن لحّانا، ولم يلحن في حديثه، فمهما رويتَ عنه ولحنتَ فيه كذبت عليه »[3].

وكان بعضهم يجتنِبُ اللّحن اجتنابَهُ الذّنوب، فقد رُوي عن "أيوب السّختياني" رحمه الله (ت131هـ) أنّه كان يحّدّث بحديثٍ فلحنَ فيه، فقال: (استغفر الله) [4]، وهذا لعدّه اللّحن ذنبا يستلزِم الاستغفار منه.

فاللّحن في الأحاديث النّبويّة قد يُحيل المعاني عن المرُاد بها، فتتغيّرُ الأحكام، ويصير الحلال حراما، والحرام حلالا[5]، وقد يؤدّي بصاحبه إلى الكفر من حيث لا يشعر إذا غيّر معنى الحديث؛ ولذلك كانوا يقولون: «إذا كتب لحّان، فكتب عن اللّحان لحان آخر، فكتب عن اللّحان لحان آخر، صار الحديث بالفارسية»[6].

قال "الحافظ العراقي" رحمه الله (ت806هـ):

---

(1) -عبد الملك بن قريب بن عبد الملك أبو سعيد الأصمعي الباهلي، البصري، المحدّث، اللغوي، كان صدوقا. سمع: شعبة، ومسعر بن كدام، وروى عنه: أبو عبيد القاسم، وأبو حاتم السجستاني، من مؤلفاته: نوادر الأعراب، المذكر والمؤنث. ينظر: -ابن خلكان، مصدر سابق، ج.4، ص.82. -ابن عساكر، مصدر سابق، ج.37، ص.57. النووي، تهذيب الأسماء، ج.2، ص.549.

(2) -البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبيّ، حديث رقم: (110)، ص.46. راويه: "أبو هريرة".

(3) -ينظر: -ابن حبان، روضة العقلاء، ج.1، ص.223. -القاضي عياض، الإلماع، ج.1، ص.184.

(4) -الجاحظ، البيان والتبيين، ج.1، ص.304. وانظر: الرامهرمزي، مصدر سابق، ص.525.

(5) -لهذه العلّة اختلف المحدّثون في مسألة ما إذا كان للمحدّث أن يقوّم اللحن في الحديث أم لا، فذهب فريق إلى أنّ على المحدّث أن يرويَ الحديث كما سمعهُ، حتى وإن وقع فيه اللحن، ومن هؤلاء الأئمة: محمد بن سيرين، ونافع مولى ابن عمر. أمّا الفريق الآخر فذهب إلى عدم جواز نقل الحديث بلحنٍ فيه، خاصّة إن كان هذا اللحن يُغيّر المعنى، وعلى هذا أكثر أئمّة الحديث واللغة، منهم: حماد بن سلمة، وعفان بن مسلم، وابن راهويْه، وحجّتهم في ذلك أنّ الرسول-ﷺ لم يكن يلحن؛ لذلك على من له نظر عميق، وتتبع دقيق أن يقوّم اللحن الواقع في الحديث. ينظر: الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، ج.2، ص.(22-26). -ابن الصلاح، علوم الحديث، ج.1، ص.220.-الرامهرمزي، مصدر سابق، ص.526. -ابن مفلح، مصدر سابق، ج.2، ص.135.

(6) -الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، ص.24.

وَلْيَحْذَرِ اللَّحَّانَ وَالْمُصَحفَا *** عَلى حَدِيْثِهِ بِـــأَنْ يُحَرِّفَـــــا

فَيَدْخُلاَ فِي قَوْلِهِ: مَنْ كَذَبَـا *** فَحَقُّ النَّحْوُ عَلَـــى مَنْ طَلَبَـــا

وَالأَخْذُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ لاَ الْكُتُبِ *** أَدْفَعُ لِلتَّصْحِيْفِ فَاسْمَعْ وَادْأَبِ[1].

ولهذه العلّة عاب المحدّثون اللحن كثيرا وشدّدوا فيه، وكانوا ينبّهون على من يطلبُ الحديث أن يصلح من لسانه قبل النّظر في هذا الشّأن[2].

وممّا أثر عنهم كذلك أنّهم كانوا يتبرّؤون من اللّحن، ويصرّحون بأنّهم لم يكونوا يلحنون؛ وذلك حتى يلتزِم من حدّث عنهم بالصّدق فيما نقله من حديثهم، فقد رُوي عن "حمّاد بن سلمة" (ت167هـ): أنّه قال لإنسان: (إن لحَنتَ في حديثي فقد كذبتَ عليّ؛ فإني لا ألحن)[3].

وعنه أيضا أنّه قال: (من لحن في حديثي فليس يحدث عني)[4].

حتّى أنّ منهم من ذهب إلى ترك حديث الشّيخ اللحان، «فإذا سمع الحديث ملحوناً عن الشيخ ترك روايته؛ لأنه إن اتّبعه في ذلك فالنبي ﷺ لم يكن يلحن في كلامه، وإن رواه عنه على الصواب، فلم يسمعه منه كذلك»[5].

بل ومنهم من ترك تحديثَ من يلحن، فقد كان "عبد الله بن إدريس الأودي"[6] «إذا لحن أحد في كلامه، لم يحدثه»[7].

وقد استأذن رجلٌ على "إبراهيم النخعي" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت96هـ) فقال: «أبا عمران في الدّار؟ فلم

---

(1) –زين الدين السنيكي، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، ج.2، ص.78.

(2) –ينظر: أبو يعلى الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج.1، ص.302.

(3) –الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، ج.2، ص.29.

(4) –الرامهرمزي، مصدر سابق، ج.1، ص.525.

(5) –ابن كثير، الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، مج.1، ص.410.

(6) –عبد الله بن إدريس بن يزيد أبو محمد الأودي الزعافري، من أهل الكوفة، كان صلبا في السنة، روى عن: أحمد بن حنبل وابن معين، وروى عنه: إسحاق بن راهويه وأبو بكر بن أبي شيبة، وقال عنه ابن المديني: من الثقات. ينظر: –ابن حبان، الثقات، ج.7، ص.59. –الباجي، التعديل والتجريح، ج.2، ص.811، –أحمد الكلاباذي، الهداية والإرشاد، ج.1، ص.396.

(7) –الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج.17، ص.40.

يُجبه، فقال: أبي عمران في الدّار؟ فناداهُ: قل الثّالثَةَ وادْخُلْ»[1].

ملحوظة: ليس كلّ اللحن يذمّ به صاحبه، فحَثُّ المحدّثين على تجنّب اللحن لا يعني العصمة المطلقة؛ فالمحدّثون بشر، ومهما بلغت فصاحتهم وتمكّنهم من اللغة؛ إلّا أنّهم قد يخطؤون أحيانا، فالأمر هنا شأنُهُ شأن الضّبط عند المحدّثين، فمنهم من ضبطه تامّ، ومنهم من ضبطه خفيف، ومنهم من ضبطه سيّء، وتامّ الضبط لا يعني أنّه لا يخطئ أبدا، ولا تعتريه حالات من الذهول والنسيان؛ بل قد يقع له من ذلك لكنّه قليل، كذلك اللحن في الحديث، فقد يخطئ المحدّث أحيانا، وهذا لا يُعتبر منقصة في حقّه، ولا يتسبّبُ في قدح روايته[2]

الفرع الثاني: ما يعصم المحدّث من اللّحن والتّصحيف.

بعد الحديث عن شين اللّحن وذمّ العلماء له وخاصّة من طالب الحديث النبوي، صار لزاماً ذِكرُ الطريق الأنجع الذي يسلُكه المحدّث للسّلامة منه، وأحسن سبيل إلى ذلك هو التعلّم، ويكون بالرّجوع إلى بطون الكتب، والأخذ من أفواه أهل الاختصاص.

يقول الإمام "السيوطي" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت911هـ): « فإن وجَد في كتابه كلمة غير مضبوطة أشكلت عليه؛ جاز أن يسأل عنها العلماء بها، ويرويها على ما يخبرونه »[3].

وقال "ابن الصلاح" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت643هـ): « وَأَمَّا التَّصْحِيفُ: فَسَبِيلُ السَّلَامَةِ مِنْهُ الْأَخْذُ مِنْ أَفْوَاهِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالضَّبْطُ، فَإِنَّ مَنْ حُرِمَ ذَلِكَ، وَكَانَ أَخْذُهُ وَتَعَلُّمُهُ مِنْ بُطُونِ الْكُتُبِ، كَانَ مِنْ شَأْنِهِ التَّحْرِيفُ، وَلَمْ يُفْلِتْ مِنَ التَّبْدِيلِ، وَالتَّصْحِيفِ»[4].

قال الشاعر:

مَنْ يأخذُ العِلْمَ عَنْ شَيْخٍ مُشَافَهَةً* يَكُنْ عَنْ الزّيف والتّصْحِيف فِي حرمِ**

(1) –ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج.1، ص.17.

(2) –ينظر: حُميد قوفي، مكانة اللغة وأهلها عند علماء الحديث، مجلّة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مكتبة إقرأ، قسنطينة/الجزائر، العدد:32، سنة: (2013م)، ص.(75-102).

(3) – تدريب الراوي، ج.2، ص.110.

(4) – مصدر سابق، ص.218.

ومَن يَكُنْ آخِذَ العِلْمِ عَنْ صُحُفٍ* فَعِلمُهُ عِندَ أَهـــلِ العِلمِ كالعـــــدَمِ**[1].

لذلك كان بعض المحدّثين يعرض أحاديثه على أهل اللغة حتى يتبيّن معه إعراب ما أشكل، ويعرف سبل توجيهه من قبل علماء اللغة وأهلها.

وقد عقد "الخطيب البغدادي" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت463هـ) بابا سمّاه: « باب القول في المحدّث يجدُ في أصل كتابه كلمةً من غريب اللغة غير مقيدة، هل يجوز أن يسأل عنها أهل العلم بها، ويرويها على ما يخبرونه به »[2]، وساق مجموعة من الروايات التي تبيّن أنّ المحدّثين كانوا يعرضون أحاديثهم على أهل اللغة.

وقال "الإمام النووي" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت676هـ) كذلك: « أما اذا وجد فى كتابه كلمة غير مضبوطة أشكلت عليه فإنه يجوز أن يسأل عنها العلماء بها من أهل العربية وغيرهم ويرويها على ما يخبرونه»[3].

فمثلا: "الأوزاعيّ" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت157هـ) « كان يعطي كتبه إذا كان فيها لحن لمن يصلحها»[4].

و"عبد الله بن المبارك" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت181هـ) كان يقول: (إذا سمعتم عني الحديث فاعرضوه على أصحاب العربية، ثمّ أحكموه)[5].

وروِيَ عن " الأصمعيّ" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت216هـ) أنّه قال: « كنت في مجلس "شعبة" (ت160هـ) فقال: فيسمَعون جرش طير الجنة، فقلت: جرس، فنظر إلي فقال: خذوها عنه فإنّه أعلم بهذا منّا...،يقال سمعتُ جرس الطّير إذا سمعت صوت منقاره على شيء يأكله، وسمّيت النّحل جوارس من هذا؛ لأنها تجرس الشجر؛ أي: تأكل منه والجرس الصّوت الخفي، واشتقاق الجرس من الصّوت والحسّ »[6].

---

(1) – قائل البيتين: جمال الدين الشّمني. ينظر: خباب بن مروان الحمد، مقال بعنوان: أنظروا عمن تأخذون دينكم، مكتبة صيد الفوائد (www.saaid.net).

(2) –الكفاية في علم الرواية، ج.1، ص.295.

(3) –المنهاج، ج.1، ص.37.

(4) –الخطيب البغدادي، الكفاية، ج.1، ص.295.

(5) –المصدر نفسه، ج.1، ص.295.

(6) –المصدر نفسه، ج.1، ص.296.

وسئل " أحمد بن حنبل" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت241هـ) عن حرفٍ من حديث الرسول ﷺ فقال: «سلوا أصحاب الغريب؛ فإني أكره أن أتكلّم في قول رسول الله -ﷺ- بالظنّ فأخطئ »[1].

وقوله (سلوا أهل الغريب) لا يعني أنّه لم يكن من أهل الخبرة؛ وإنّما هو قال ذلك من جهة التثبّت بسؤال أهل الاختصاص[2].

وسئل "الأصمعي" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت216هـ) عن معنى حديثٍ فقال: « أنا لا أفسّر حديث رسول الله ﷺ»[3].

وثمّة أمر آخر يعصم المحدّث من اللحن في الحديث، وهو أن يقابل كتابه بأصل صحيح، وهكذا يأمن على حديثه من اللحن؛ وممّا قاله العلماء في ذلك: «من كتبَ ولم يعارض، كمن دخل الخلاء ولم يستنج»[4].

وقولهم: «إذا نسخ الكتاب ولم يعارض ثم نسخ ولم يعارض خرج أعجميّا»[5].

المطلب الثاني: دور علم النّحو في فهم الرِّواية ونقدها.

لا يشكّ أحد من المشتغلين بالعلم الشرعي في أهميّة معرفة النّحو والإعراب لفهم كلام الله – عز وجل-، وكلام رسوله ﷺ، فالنّحو هو الأساس المتين الذي يقوم عليه فهم الشّريعة الإسلامية، إذ لا يمكن لأيّ علم من العلوم الشرعية أن يستغني عنه؛ لذلك وجب على من يُريد الخوض في علوم الشريعة أن يتعلّم قواعد الكلام العربيّ؛ حتّى يفهم معاني كلام الله ورسوله رَحِمَهُ اللَّهُ على أتمّ وجه.

الفرع الأوّل: أهميّة علم النّحو لطالب الحديث النّبوي.

لقد أجمع علماء الأمّة من محدّثين، ومفسّرين، ولغويّين على ضرورة تعلّم النّحو[6] والإعراب

---

(1) –السخاوي، فتح المغيث، ج.3، ص.51.

(2) –ينظر: محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، ص.86.

(3) –السيوطي، تدريب الراوي، ج.2، ص.185.

(4) –الخطيب البغدادي، الكفاية، ج.1، ص.277.

(5) –السيوطي، تدريب الراوي، ج.2، ص.77.

(6) –لعلّ خير تعريف حدّدَ معناهُ هو: « انتحاء سمْت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية والجمع، والتحقير والتكسير والإضافة،...وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها...،وهو في الأصل مصدر شائع؛ أي: نحوت نحوا، كقولك: قصدت قصدا، ثم خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم ». ينظر: ابن جني، مصدر سابق، ج.1، ص.34.

لمن يريد أن يفهم كلام الله تعالى، وحديث رسوله ﷺ، وقد وردت عنهم الكثير من الأقوال التي تحثّ على ذلك، منها ما قاله: "أبو بكر الشّنتَريني"[1] (ت550هـ) في مقدّمة كتابه: «فإنَّ الواجبَ على كل مَن عَرَف أنه مخاطَبٌ بالتَّنزيل، ومأمورٌ بفَهم كلامِ الرسول ﷺ، غير معذُور بالجهل بمعناهما، ولا مُسَامَحٍ في تَرْك العمل بمقتضاهما؛ أن يَتقدَّمَ فيَتعلَّم اللسان الذي أَنزل اللهُ به القرآنَ؛ حتى يَفهم كلامَ الله، وحديثَ رسول الله ﷺ إذْ لا سبيل لفَهمِهما دون معرفة الإعراب، وتمييزِ الخطأ من الصواب،... فلو ذهبَ الإعراب لاختلطت المعاني، ولم يتميَّز بعضها من بعض، وتعذّر على المخاطَبِ فهم ما أريد منه، فوجب لذلك تعليم هذا العلم؛ إذ هو أوكد أسباب الفهم »[2].

قال الشّاعر[3]:

إنّمَـــا النّحوُ قِياسٌ يُتّبَـــعْ* وبـهِ في كـــــلِّ أمرٍ يُنتَفـــعْ**

فإذا ما أتْقنَ النّحوُ الفتـــى* مرَّ في المنطِقِ مَرًّا فاتّسَـــعْ**

وإذا لمْ يعرِفِ النّحوَ الفتى* هابَ أن ينطِق جُبنا فانقمـعْ**

يقرأُ القرآن لا يعرِفُ مـــا * صرَّفَ الإعرابُ فيه وصَـــنعْ**

يَلْزَمُ الذَّنْبُ الَّذِي أَقْرَأَهُ * وَهْوَ لاَ ذَنْبَ لَهُ فِيمَا اتَّبَـعْ**

كم وضيعٍ رفَعَ النَّحوُ وكمْ * مِن شريفٍ قدْ رأينَـاهُ وَضـعْ**

فالإعراب هو السَّبيل الذي تتضح به المعاني، ويحصُلُ معه الفهم لما أريد به من الكلام، ولولاه لما تميّز الحلال من الحرام، ولا الخطأ من الصّواب.

لذلك قال "ابن الجوزي" رَحِمَهُ اللهُ (ت597هـ): « ومن العلوم التي يلزمُ صاحبَ الحديث معرفته الإعراب؛ لئلا يلحنَ، وليورِدَ الحديث على الصّحة »[4].

---

(1) –محمد بن عبد الملك بن محمد أبو بكر النحوي الشنتريني، يعرف بابن السّراج، أخذ العربية عن أبي العافية، وابن الأخضر، من تصانيفه: تلقيح الألباب في عوامل الإعراب، العروض. ينظر: –السيوطي، بغية الوعاة، ج.1، ص.163. –محمد الفيروزأبادي، مصدر سابق، ج.1، ص.67.

(2) –تنبيه الألباب، ص.(21، 22).

(3) –هو: علي بن حمزة الكسائي. ينظر: الشنتريني، مصدر سابق، ص.45.

(4) –ابن مفلح، مصدر سابق، ج.2، ص.128.

وأهميّة النّحو لا تقْتصِرُ على معرفةِ المرفوع، والمنصوب، والمجرور فحسب؛ وإنّما تتعدّاه إلى توجيه معاني النّصّوص، مع التّحكّم في دلالاتها ومقاصدها، دون أن يعتَرِيَها لبس أو غموض[1].

ففهم الأحاديث متوقّف على معرفة ما يُشكِلُ إعرابُهُ منها، وطالِبُ الحديث الذي لا يعرِف النّحو أعمى، وقد مرّ بنا قول "شعبة" (ت160هـ): «من طلب الحديث فلم يبصِر العربية؛ فمثلُه مثل رجلٍ عليه برنسٌ، وليس له رأسٌ»[2].

ومِثلُه قال "حمّاد بن سلمة" (ت167هـ): «مثَلُ الذي يطلبُ الحديث ولا يعرف النّحو مثل الحمار، عليه مخلاة لا شعير فيها»[3].

قال الشاعر[4]:

رأيْتُ لسَـــانَ المرءِ رائد عقْلِهِ* عنوانهُ فانظُر بمـــــاذا تُعَنْوِنِ**

اللَّحْنُ يَصْلُحُ مِنْ لِسَانِ الْأَلْكَنِ* وَالْمَرْءُ تُعْظِمُهُ إذَا لَـــمْ يَلْحَـــنِ**

والنَّحوُ مِثْل المِلحِ إنْ أَلقَيتَـــهُ* في كلِّ ضِدٍّ من طعامِك يحسَنِ**

وَ يُعْجبُني زيُّ الفَتى وجَمَالُـــه* فيَسْقطُ من عيْني ساعةَ يلْحَنِ**

لَحْنُ الشَّرِيفِ مَحَطَّةٌ مِنْ قَدْرِهِ * فَتَرَاهُ يَسْقُطُ مِنْ لِحَانِ الْأَعْيُنِ**

وَتَرَى الدَّنِيَّ إذَا تَكَلَّمَ مُعْرِبًـــا* حَازَ النِّهَايَـــةَ بِاللِّسَانِ الْمُعْلِنِ**

وَإِذَا طَلَبْت مِنْ الْعُلُومِ أَجَلَّهَـــا* فَأَجَلُّهَـــا مِنْهَـــا مُقِيمُ الْأَلْسُـــنِ**

---

(1) –ينظر: ذهبيّة بورويس، النّحو وعلاقته بالعلوم الشّرعية، مجلّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة/الجزائر، العدد: 3، (1424هـ/2003م)، ص.(147-162).

(2) –الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، ج.2، ص.26.

(3) –المصدر نفسه، ج.2، ص.26.

(4) – هو: إسحاق بن خلف، المعروف بابن الطيّب (ت230هـ). ينظر: –الشنتريني، مصدر سابق، ص.44. –ابن مفلح، مصدر سابق، ج.2، ص.128. –ابن قتيبة الدينوري، عيون الأخبار، ج.3، ص.227.

الفرع الثّاني: عناية المُحدّثين بتعلّمِ النّحو قبل طلَبِ الحديث.

بعدَ ذكْرِ ما قالهُ العلماءُ في أهميّة معرفةِ علم النّحو والإعراب لطالبِ الحديث النّبوي، وبيَانِ أنّ فهم كلامِ الرسولِ ﷺ لا يكون إلا بعد فهم قواعد النحو العربيّ، أتطرّقُ الآن إلى نقطةٍ مهمّةٍ للغاية، وهي بيانُ عناية المحدّثين بمعرفة النّحو وقواعدهِ قبْل الشّروعِ في طلبِ الحديث وروايته.

من ينظُر في تراجم الرّواة وسيرهم سيجِدُ أنّ المحدّثين قد اعتنَوا بتعلّم اللغة العربيّة والنّحو منذ نعومة أظافرهم؛ لأنّهم كانوا على وعي تامّ بأنّ رواية الحديث تحتاج إلى دراية بعلم النّحو والإعراب، وخاصّة في الأحاديث التي تُروى بالمعنى؛ ففي حالِ نقلَ المحدّث كلامَ الرسول ﷺ بمعناهُ دون لفظهِ، ولم يكن عارِفًا بمدلولات الألفاظ، وبما يُحيلُ؛ وقَعَ الخللُ في نقلهِ، وحادَ عن الصّواب بفهمِه، وقد مرّ بنا قولُ "الأصمعي" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت216هـ): «إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخُل فيما قال النبي ﷺ: (**وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ**)[1]؛ لأنّه رَحِمَهُ اللَّهُ لم يكن لحّانا، ولم يلحن في حديثه، فمهما رويتَ عنه ولحنتَ فيه كذبت عليه »[2].

لهذه العلّة كان الأئمة المحدثون يتعلّمون اللغة العربيّة والنحو أوّلا، ثم يجلسون لسماع الحديث النبويّ الشّريف بعد ذلك.

وقد عقد "الخطابي" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت388هـ) بَابًا في كتابه (غريب الحديث) عنونه بقوله:

(ذِكر ما درجَ عليه الصّدر الأوّل من لزوم الإعراب، وما أنكروه من اللّحن وعابوه من أهله)[3]، وساق مجموعة من الرّوايات التي توضّح عناية المحدّثين بتعلّم النّحو والإعراب قبل طلبهم لحديثِ النبيّ ﷺ.

ورُوي عن "الأصمعي" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت216هـ) أنّه قال: « قال لي "شعبة" (ت160هـ): إنّي وصفتك "لحمّاد بن سلمة" (ت167هـ)، وهو يحبّ أن يراك، قال: فوعدتُه يومًا، فذهبتُ معه إليه، فسلّمت عليه، فحيّا ورحّب، فقال له "شعبة": يا "أبا سلمة" هذا ذاك الفتى "الأصمعيّ" الذي

(1) –البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبيّ، حديث رقم: (110)، ص.46. راويه: "أبو هريرة".

(2) –ينظر: –ابن حبان، روضة العقلاء، ج.1، ص.223. –القاضي عياض، الإلماع، ج.1، ص.184.

(3) –ج.2، ص.60.

ذكرتُه لك، قال: فحيّاني بعد وقرّب، ثمّ قال لي: كيف تُنشد هذا البيت:

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا...، فقلت:

أُولَئِكَ قَوْمٌ إِنْ بَنُوا أَحْسَنُوا البِنَا وَإِنْ عَاهَدُوا أَوْفَوا وإِنْ عَقَدُوا شَدُّوا[1]

يعني بكسرِ الباءِ، فقال لي: أنظر جيّدًا، فنظرتُ فقلتُ: لستُ أعرفُ إلّا هذا، فقال: يا بُنيّ، أولئك قومٌ إن بنُوا أحسَنوا البُنا (بضمِّ الباء)، القومُ إنّما بنوا المكارِمَ، ولم يبنُوا باللّبِن والطّين، قال: فلم أزل هائبًا "لحمّاد بنِ سلمة"، ولزِمته بعد ذلك»[2].

فأئمّة المحدّثين كانوا يُعنون بتعلّم الإعراب، ويحفظون قواعد النّحو العربيّ، وكانوا أئمّة في اللغة العربيّة، وقد رُوي عن "يحي بن معين" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت233هـ) أنّه قال: «كان "شعبة" (ت160هـ) صاحبَ عربيّةٍ وشِعْرٍ »[3]، وهذا يدلّ على تحقّق المحدثين باللغة والنّحو، وعلمهم بهما.

ومن أمثلة توجيههم طالبَ الحديث إلى تعلّم النّحو قبل سماعِ الحديث، ما رُوِيَ عن "وكيع" (ت197هـ) أنّهُ قال: «أتيت "الأعمش"[4] (ت148هـ) أسمع منه الحديث، وكنت ربما لحنتُ، فقال لي: يا "أبا سفيان" تركتَ ما هو أوْلى بك من الحديث، فقلت: يا "أبا محمد" وأيُّ شيءٍ أَوْلى من الحديث؟، فقال: النّحوُ، فأملى علي "الأعمش" النّحوَ، ثم أملى عليّ الحديث»[5].

هذا وقد توجّه كثيرٌ من أهلِ العلمِ إلى تعلّم اللغة العربيّة والنّحو بسبب لحْنِهم في الحديث، فقد رُوِيَ أنّ "سيبويه"[6] (ت180هـ) جاء إلى "الخليل بن أحمد" (ت170هـ) فشكا إليه "حماد بن سلمة" (ت167هـ)، قال: سألته عن حديث... في رجلٍ رعُف (بضمّ العين) فانتهرني وقال لي: أخطأت؛ إنّما هو رعَف (بفتح العين)، فقال له "الخليل": صدقَ، أتلقى بهذا الكلامِ "أبا سلمة"؟»[7].

---

(1) –قائل هذا البيت هو: الحُطَيئة. ينظر: ديوان الحطيئة، ص.72.

(2) –الخطابي، مصدر سابق، ج.1، ص.62.

(3) –المصدر نفسه، ج.1، ص.64.

(4) –اسمه: أبو محمد سليمان بن مهران.

(5) –الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الرّاوي، ج.2، ص.26.

(6) –اسمه: عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر البصري.

(7) –الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، ج.2، ص.27.

هكذا وبسبب كلمة واحدة أخطأ "سيبويه" (ت180هـ) في تلفّظها صارَ إمامًا من أئمّة اللغة العربيّة الذين يُحتذى بهم، ويُرجع إليهم عند كلّ إشكالٍ يقعُ في إعراب لفظٍ من ألفاظ الحديث النّبويّ.

فهذه جملة من الآثار الواردة عن سلفنا الصّالح؛ والتي تبيّن عنايتهم الفائقة بتعلّم النحو والإعراب قبل طلبِ الحديث؛ ولكن قبل أن أختم هذا المطلب لا بدّ من الإشارة إلى نقطة مهمّة للغاية؛ هي أنّ القول بضرورة تعلّم اللغة العربيّة والنّحو لا يعني الإحاطة بكلّ ما قالته العربُ؛ لأنّ ذلك أمر مستحيل، وغير مقدورٍ عليهِ، ولا يتحقّقُ إلاّ لنبيّ؛ وإنّما ينبغي أن يتعلّم أصول اللغة التي بها نزلَ القرآن، وبها وَردت السّنة[1]، وهذا ما أشار إليه "ابن الصّلاح" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت642هـ) بقوله: « فَحَقَّ عَلَى طَالِبِ الْحَدِيثِ أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنَ النَّحْوِ، وَاللُّغَةِ مَا يَتَخَلَّصُ بِهِ مِنْ شَيْنِ اللَّحْنِ، وَالتَّحْرِيفِ، وَمَعَرَّتِهِمَا »[2].

ومثله قال الإمام "المزيّ" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت.742) في مقدّمة كتابه: «وينبغي للنّاظر في كتابنا هذا أن يكون قد حصّل طَرَفًا صالحا من علم العربية؛ نحوها ولغتها وتصريفها، ومن علم الأصول والفروع، ومن علم الحديث، والتواريخ، وأيام الناس، فإنه إذا كان كذلك كثُر انتفاعه به، وتمكّن من معرفة صحيح الحديث وضعيفه، وذلك خصوصيّة المحدّث التي من نالها، وقام بشرائطها سادَ أهل زمانه في هذا العلم، وحشر يوم القيامة تحت اللّواء المحمدّي -إن شاء الله تعالى-»[3].

ويكونُ ذلك بأن يبدأ بالمختصراتِ التي تَجمعُ قواعد اللغة العربيّة وشروحها، ثمّ يرتقي شيئا فشيئا حتى تحصُل له المعرفةُ بأصول اللغة والنّحو[4].

المطلب الثّالث: دراسة نحويّة لبعض الأحاديث النبويّة.

سبَقَ وأن تحدّثت عن أهميّة اللغة العربية والنّحو في فهم الأحاديث النبويّة، وكيف أنّ تحصيلَ النّحو وتعلّمه ضرورة حتميّة لطالب الحديث النبوي؛ وذلك من أجل إدراكِ المعنى المراد دون أن

(1) – ينظر: ابن فارس، الصّاحبي، ص.55.
(2) –مصدر سابق، ج.1، ص.(217، 218).
(3) –تهذيب الكمال، ج.1، ص.156.
(4) –ينظر: الشوكاني، أدب الطلب، ص.191.

يكْتنِفه لبس أو غموض، ومعرفة قصْد الرّسول ﷺ من حديثه.

وحتّى تتبيّن أكثر أهميّة معرفة النّحو لفهم الحديث النبوي؛ اخترتُ بعض الأحاديث النبويّة، وقمتُ بدراستها دراسة نحويّة حتّى يتّضح منها أثر النحو والإعراب في توجيه فهم الرواية ونقدها.

الفرع الأوّل: إتحاد الشّرط والجزاء في حديث: (إِنَّمَا الأَعْمَالُ بالنّيّةِ).

لقد أحببتُ أن أستفتح هذه الدّراسة بحديث **(إِنَّمَا الأَعْمَالُ بالنّيّةِ)** لما لهُ من فضلٍ ومكانةٍ عند علماء الأمّة وأئمّتها، فقد أجمعوا على عظمِ موقعه، وكثرة فوائده، من ذلك ما قاله "عبد الرحمن بن مهدي" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت198هـ) وغيره: « ينبغي لمن صنّف كتابا أن يبدأ فيه بهذا الحديث؛ تنبيها للطالب على تصحيح النية »[1]؛ من أجل ذلك استهلّ الكثير من العلماء كتبَهم بهذا الحديث، مثل ما فعلَ "الإمام البخاري" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت256هـ) في (جامِعه الصّحيح)، وكذلك فعلَ "الإمام النّووي" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت676هـ) في كتبه الثلاثة: (الأربعين حديثًا النّوويّة)، و(رياض الصّالحين)، و(الأذكار النّوويّة).

البند الأوّل: نصّ الحديث.

عن "عمر بن الخطاب" رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (**سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**)[2].

هذا الحديث أجمعت الأمّة على صحّته، فقد أخرجه جلّ الأئمّة المشهورين إلّا الموطّأ، وسأتطرّق في دراسته إلى مسألتين نحويّتين، مبيّنةً ما قاله العلماء في ذلك.

البند الثاني: إتّحاد الشّرط مع الجزاء في الحديث.

الأصل عند أهل اللغة العربيّة أن يتغاير الشرط والجزاء، مثل ما جاء في قوله تعالى﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧﴾[3]، فالجزاءُ هنا جاء مغايرًا

(1) –النووي، المنهاج، ج.13، ص.53.

(2) –البخاري، الجامع الصّحيح، كتاب الأيمان والنذور، باب النية في الأيمان، حديث رقم: (6689)، ص.1277.

(3) –سورة الليل، آية: (5-7).

للشرط، وبالتالي حصلت الإفادة.

قال الإمام "السوطي" رحمه الله (ت911هـ): «وشرط الجواب الإفادة، فلا يكون بما لا يفيدُ كخبر المبتدأ، فلا يجوز (إن يَقُم زيدٌ يَقُم)، كما لا يجوز في الابتداء (زيدٌ زيدٌ)، فإنْ دخَله معنى يخرجه للإفادة جاز، نحو: إن لم تطع الله عصيت، أريدَ به التنبيه على العقاب؛ فكأنه قال: وجب عليك ما وجب على العاصي»[1].

فمثلًا في اللغة العربية نقولُ: من حَسُنَ خُلُقُهُ أحبّه النّاس، ولا نقول: من حسُن خلُقُه حسُنَ خلُقُه؛ لأنّ هذه الجملة لا تفيد بشيء؛ لكن في هذا الحديث وقع الشّرط والجزاء متّحدين، وللعلماء في ذلك أجوبةٌ.

قال "ابن دقيق العيد" رحمه الله (ت702هـ): « المتقرّر عند أهل العربية أنّ الشرط بالجزاء، والمبتدأ والخبر لا بدّ أن يتغايرا، وههنا قد وقع الاتحاد، وجوابه: (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله) نيّة وقصدًا، (فهجرته إلى الله ورسوله) حُكمًا وشرعًا »[2].

"فابن دقيق العيد" بيّن أنّ التّغاير في هذا الحديث قد وقَعَ بالمعنى حتّى وإن لم يقع باللفظ، وقد فُهِم ذلك من السّياق.

من أمثلته قوله تعالى: ﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحاً فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَاباً ﴿٧١﴾﴾[3]، وقول الشاعر[4]:

أَنا أبُو النّجم وشِعري شِعري* للهِ درّي ما أجنّ صدرِي**

فالشّاعر هنا قصَدَ الإخبار عن الأوّل بالثاني؛ وكأنّه أراد بيانَ أنّ اللفظَ المخبر عنه معروفٌ خبَرُهُ؛ لذلك لا داعي إلى التّعريف به، فشِعرُه لا يحتاجُ إلى من يصفه وقد عرفَه النّاس.

وهذا كقولك: أنت أنت؛ أي: الصديق الخالص، وقولك: هُم هُم؛ أي: من لا يُقدّر قدْرُهم[5].

---

(1) –السيوطي، همع الهوامع، ج.2، ص.457.

(2) –ابن دقيق العيد، شرح الأربعين حديثا النووية، ص.12.

(3) –سورة الفرقان، آية: (71).

(4) –هو: الفضل بن قدامة أبو النّجم العجلي. لم أقف على هذا البيت في ديوانه.

(5) –ينظر: محمود فجال، مرجع سابق، ص.139.

فقولهُ ﷺ: (**فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ**) مؤوّل على « إقامة السّبب مقام المسبّب لاشتهار المسبّب؛ أي: فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين »[1].

ومنهم من قال أنّه: «إذا اتّحد لفظ المبتدأ والخبر، والشرط والجزاء علم منهما المبالغة إما في التعظيم وإما في التحقير»[2].

فالتّعظيم في قوله ﷺ: (**فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ**)، والتّحقير في قوله: (**فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**)، وشتّان بين الهجرتين.

البند الثالث: تأنيث لفظ (دُنيا) مع كونه مُنكرًا.

الأصل في كلمة (دنيا) أنّها مؤنّثُ (أدنى)، و(أدنى) أفعل تفضيل؛ لذلك وجبَ إذا نُكِّرت إفرادُها وتذكيرُها؛ فلا تُؤنَّث، ولا تُثنَّى، ولا تُجمَع.

لكن النبيّ ﷺ قال: (**وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا**)، فلفظ (دنيا) هنا منكرٌ، ومع ذلك أُنِّثَ، «ففي استعمال (دنيا) بتأنيثٍ مع كونِه مُنكرًا إشكالٌ، فكانَ حقُّهُ أن لا يُستعمَل كما لا يُستعمَلُ (قُصْوى) ولا (كُبرى)؛ إلّا أنّ (دنيا) خُلِعت عنهُ الوصفيّةُ غالبًا، وأجرِيت مجرى ما لم يكن قطُّ وصفًا ممّا وزنهُ (فُعلى)؛ ك (رُجعى)، (بُهمى) »[3].

الفرع الثّاني: أثر اختلاف الحركات الإعرابيّة في توجيه الفهم.

قد تختلِفُ المعاني لاختلاف الحركات الإعرابيّة في ألفاظ الحديث النبوي، ذلك لوجود علاقة بين حركاتِ الحروف ومعانيها، فالعرب قد تُفرّق بين المعنيين المتضادّين في اللفظ الواحدِ بالحركات؛ لذلك لابُدّ أن تتماشى الحركة الإعرابيّة مع السّياق الذي ورَد فيه هذا اللفظ حتّى يتحقَّقَ المعنى المراد.

وتغيُّر الحركات الإعرابية قد ينجمُ عنه اختلاف في الفهوم نظرًا لاختلاف المعاني، فمثلا: قد يختلف المجتهدون في استنباط الحكم الشرعي من الحديث بسببِ اختلاف الحركة الإعرابية للفظٍ فيه،

(1) –ابن هشام، مغني اللبيب، ج.1، ص.132.

(2) –ابن حجر، فتح الباري، ج.1، ص.16.

(3) –المصدر نفسهُ.

وقد اخترت مثالا من الأحاديث النبويّة يتوضّح بهِ أثرُ الإعراب في توجيه الفهم، وهو حديثُ (**ذكاة الجنين**).

البند الأوّل: نصّ الحديث.

عن "أبي سعيد الخدري" ﷺ أنّ الرسول ﷺ قال:

(**ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمّهِ**)[1].

وفي رواية أخرى بلفظ: (**سَأَلْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الْجَنِينِ فَقَالَ: كُلُوهُ إِنْ شِئْتُمْ، فَإِنَّ ذَكَاتَهُ، ذَكَاةُ أُمِّهِ**)[2].

وعن "مسدَد" ﷺ قال: «**قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَنْحَرُ النَّاقَةَ، وَنَذْبَحُ الْبَقَرَةَ وَالشَّاةَ، فَنَجِدُ فِي بَطْنِهَا الْجَنِينَ، أَنُلْقِيهِ أَمْ نَأْكُلُهُ؟ قَالَ: كُلُوهُ إِنْ شِئْتُمْ، فَإِنَّ ذَكَاتَهُ ذَكَاةُ أُمِّهِ**»[3].

البند الثاني: اختلاف العلماء في الحكم على جنين الحيوان المُذكى بسبب اختلاف الرّواية.

اختلف العلماء في حُكم جنين الحيوانِ الذي يخرجُ ميّتا من بطن أمّه المذكّاة، وسببُ ذلك هو اختلافُ الرّواية في كلمة (ذكاة) الثّانية، فقد رُويت بالرّفعِ في أكثر الطُّرُقِ، كما أنّها رُوِيت بالنّصب، وهذا ما جعل العلماءَ يختلفونَ على مذهبين:

المذهب الاوّل: ذهب الجمهور إلى أنّ ذكاة الجنين ذكاةُ أمّه؛ لذلك يجوزُ أكلهُ بذكاةِ أمّهِ[4]؛ لأنّ الروايات المحفوظة عند الأئمّة هي برفعِ كلمة (ذكاةُ) الثانية[5]، وبالتالي تكونُ كلمة (ذكاة) الثانية خبرًا للمبتدأ (ذكاةُ الجنين)، فيصبح المعنى: ذكاةُ الجنين هي ذكاةُ أمّه؛ فيخرج بذلك

---

(1) –أخرجه: –أبو داود، السنن، كتاب الأضاحي، باب ما جاء في ذكاة الجنين، حديث رقم: (2828)، ج.3، ص.103.
–الترمذي، السنن، كتاب الذبائح، باب ما جاء في ذكاة الجنين، حديث رقم: (1476)، وقال الترمذي: « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الوَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ »، ج.4، ص.72.

(2) –ابن ماجة، السنن، كتاب الذبائح، باب ذكاة الجنين ذكاة أمّه، حديث رقم: (3199)، ج.4، ص.360.

(3) –أبو داود، مصدر سابق، كتاب الأضاحي، باب ما جاء في ذكاة الجنين، حديث رقم: (2827)، ج.3، ص.103.

(4) –تمسّك المالكية والشافعية برواية رفعِ (ذكاةُ) الثانية، فقالوا بجواز أكله بذكاة أمّه، ينظر: محمد المالكي، تهذيب الفروق، ج.2، ص.87.

(5) –المباركفوري، تحفة الأحوذي، ج.10، ص.48.

الجنين من حكم الميتة.

أمّا رواية النّصب فقد تأوّلوها على أنها منصوبة على (الظّرفيّة)؛ أي أنّ ذكاة الجنين حصلتْ وقتَ ذكاة أمّه[1].

يقول: "مجد الدين بن الأثير" رَحِمَهُ اللهُ (ت606هـ): «ويُرْوَى هذا الحديث بالرفعِ والنصبِ، فمن رَفَعَه جَعَلَه خَبَرَ المبتدأ الذي هو (ذكاةُ الجَنينِ)، فتكونُ ذكاةُ الأمِّ هي ذكاةُ الجَنين، فلا يحتاجُ إلى ذبْحٍ مُسْتَأنَفٍ »[2].

ويؤيّد هذا ما جاء في رواية "أبي داود" –رحمه الله– (ت275هـ)، فقد سأل الصحابةُ الرّسولَ ﷺ عن جنين الشاة المذكّاة أيلقونه أم يأكلونه، فقال لهم: (**كُلُوهُ إِنْ شِئْتُمْ**).

المذهب الثاني: جعل الحنفية الروايةَ على النّصب في (ذكاة) الثانية؛ أي: ذكاتُه ذكاةَ أمّهِ، وبالتالي لابدّ أن تكون ذكاة الجنينِ كذكاةِ أمّه، فلا يحلّ أكلُهُ ما لم يخرج حيّا ويذكّى[3].

قال "مجد الدين بن الأثير" –رحمه الله– (ت606هـ): « ومن نَصَبَ كان التقديرُ: (ذكاةُ الجنين كذكاةِ أُمّه)، فلمّا حُذِفَ الجارُّ نُصِبَ، أو على تقدير يُذَكَّى تَذْكِيَةً مِثل ذكاةِ أمّه،فحذَفَ المصدر وصِفَتَه، وأقامَ المضاف إليه مُقامه، فلا بُدَّ عنده من ذبْح الجَنين إذا خَرج حيًّا »[4].

صفوة القول: جنينُ الحيوان المذكّى إن خرج حيّا وجب ذبحُهُ؛ لأنّ ذكاة أمّه لا يمكن أن تكون ذكاته وهو حيّ لم يمت؛ لكن إن خرج ميّتا فذكاةُ أمّه هي ذكاتُهُ، وأكلُهُ حلال، وبالتالي قول الجمهور هو الرّاجح –والله أعلم–[5].

هكذا اتّضح معنا كيف أنّ اختلاف الحركات الإعرابية يكون سببًا في اختلاف المجتهدين في استنباط الأحكام الشّرعيّة من الأحاديث النّبويّة.

---

(1) –ينظر: –عبد الوهاب الطويلة، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، ص.128. –يوسف العيساوي، أثر العربية، ص.428.

(2) –النهاية في غريب الحديث، ج.2، ص.411.

(3) –ينظر: –ابن حزم، المحلى، ج.7، ص.420. –أبو بكر الكاساني، بدائع الصّنائع، ج.11، ص.122.

(4) –النهاية في غريب الحديث، ج.2، ص.411.

(5) –ينظر: –يوسف العيساوي، مرجع سابق، ص.129. –عبد الوهاب الطويلة، مرجع سابق، ص.(432، 433).

الفرع الثّالث: ما يقع من أخطاء لغويّة على ألسنة الرواة.

توجد في الأحاديث النبوية الشّريفة العديد من الألفاظ التي أخطأ كثير من النّاس والمحدّثين في التلفّظ بها، فرووها محرّفة ملحونة، وخالفُوا وجه الإعراب فيها، وذلك إنّما مردّهُ تقصيرُهم في تحصيلِ العلم بالنّحو والإعراب، أو أنّ من روى الحديث كان أعجميّا فوقعَ منه اللحنُ في حديثه.

من هذه الأحاديث النبويّة [1] التي لحنَ فيها المحدّثونَ، ورووها محرّفةً ملحونةً اخترتُ حديثًا "لأبي هريرة" رضي الله عنه في الصّوم.

البند الأوّل: نصّ الحديث.

عن "أبي هريرة" رضي الله عنه أنّ الرسول ﷺ قال: **(وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ)** [2].

البند الثاني: اختلاف المحدّثين في ضبط كلمة (خُلوف).

من المحدّثين من روى كلمة (خُلوف) بضمّ الخاء، وأكثرهم قرأها بالفتح؛ لكنّ الصّواب هو روايتها بالضّمّ، وهذا ما عليه أهل اللغة والعلم.

قال "القاضي عياض" رحمه الله (ت544هـ): « أكثرُ المحدّثين يرويه بالفتح، وبعضهم يرويه بالفتح والضّم معا في الخاء، وبالوجهين...، وبالضّم صوابه، وكذا سمعناه وقرأناه على مُتقنيهم في هذه الكتب، وهو ما يخلف بعد الطعام في الفم من كريهِ ريح بقايا الطعام بين الأسنان، وقد يكون من خلاء المعدة من الطعام »[3].

وقال كذلك "الإمام الخطابي" رحمه الله (ت388هـ): « يقولون خَلوف بفتح الخاء، وإنّما هو خُلوف مضموم الخاء، مصدر خلف فمه يخلُف (خُلوفا): إذا تغيّر، وأمّا الخَلوف فهو الذي يَعِدُ ثم يُخلِف...»[4].

فكلمة (خُلوف) بضمّ الخاء تعني تغيّر رائحة فم الصّائم بسبب الصيام، بينما (خَلوف) بفتح

---

(1) –ينظر: حُميد قوفي، نماذج من أخطاء الرواة اللغوية في الأحاديث النبوية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة/الجزائر، العدد: 9، 1429هـ/2008م، ص.(119-140).

(2) –البخاري، الجامع الصّحيح، كتاب الصّوم، باب فضل الصّوم، حديث رقم: (1894)، ص.360.

(3) –مشارق الأنوار، ج.1، ص.239.

(4) –إصلاح غلط المحدّثين، ص.44.

الخاء تعني الشخص الذي يخلف بوعده ولا يفي به.

وإلى مثل هذا ذهب "الإمام النووي" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت676هـ) فقال: « هذا هو الصّواب فيه بضمّ الخاء كما ذكرناه، وهو الذي ذكره "الخطابي" (ت388هـ) وغيره من أهل الغريب، وهو المعروف في كتب اللغة وقال "القاضي" –يعني عياضًا– (ت544هـ): الرواية الصحيحة بضم الخاء، قال: وكثير من الشيوخ يرويه بفتحها، قال "الخطابي" وهو خطأ »[1].

وقد ردّ الأئمّة رواية الفتح، ولم يجيزوا فتح الخاء، وهذا ما أكّده "الإمام النووي" رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «والخُلوف بضم الخاء واللام، وهو تغيّر رائحة الفم، ولا يجوز فتح الخاء، يقال خَلف فم الصائم بفتح الخاء واللام يخلُف بضم اللام، وأخلَف يخلف إذا تغير»[2].

هذا ما نبّه عليه الإمام "ابن حجر" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت852هـ) فقال: « الخلوف بضم الخاء المعجمة هُوَ التَّغَيُّرُ فِي الْفَمِ، قَالَ "عِيَاضٌ" (ت544هـ): قَيَّدْنَاهُ عَنْ الْمُتْقِنِينَ بِالضَّمِّ، وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ يَفْتَحُونَ خَاءَهُ وَهُوَ خَطَأٌ، وَعَدَّهُ "الْخَطَّابِيُّ " (ت388هـ) فِي غَلَطَاتِ الْمُحَدِّثِينَ »[3].

كذلك قال الحافظ "زين الدّين العراقي" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت806هـ): « وإنّما يعرف أهل اللغة الضّمّ، وأما الفتح فروايةٌ مردودةٌ »[4].

خلاصة القول: لابدّ لمن يتعامل مع الأحاديث النبويّة أن يكون عارفًا بقواعد الكلام العربي؛ حتى يفهم مُراد الرسول –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– من كلامه، ولا يحيد بفهمه عن الصّواب؛ لذلك نصّ المحدّثون على تعلّم اللغة والنحو قبل طلب الحديث، واعتبروا أنّ معرفتهما شرط من شروط التّحديث، وهذا يبطِل شبهة من قال أنّ المحدّثين لم يُعنوا باللغة العربية والنحو، ويؤكّد أنّ عنايتهم بالنّحو والإعراب لا يقلّ أهميّة عن عنايتِهم بكلّ ما يخدم السّنة النبويّة.

وسأتطرّق في المبحث التالي إلى علمٍ قد نال هو الآخر عناية من قِبل المحدّثين، وهو علم البيان، وسأحاول –إن شاء الله– بيان أهميّته وأثره في فهم الرّواية، وتوجيه المعنى.

---

(1) –المنهاج، ج.8، ص.29.

(2) –المجموع، ج.1، ص.275.

(3) –التلخيص الحبير، ج.1، ص.227.

(4) –طرح التّثريب، ج.2، ص.23.

المبحث الثّاني: أهميّة علم البيان في فهم الحديث النّبوي.

سبق الحديث عن بلاغة الرسول ﷺ، وكيفَ أنّ الله تعالى قد آتاه جوامع الكلم، وجعلَ مُعجزتَهُ الباقية إلى قيام السّاعة معجزةً كلاميّةً، فبيانُه ﷺ لا يُجارِيهِ بيانُ بشرٍ في فصاحتِهِ وبلاغتِهِ، بيانٌ جمعَ بين المنطق الحلو والعبارات الواضحة القوية التي التفّت خيوطها لتُؤدّي إلى نسيج قويّ متماسكٍ، ينزِلُ على قلوب مستمِعيهِ نزولَ الغيثِ الدّافق على المحلّ الضّامئ، ولا يمكنُ أن يتلذّذ بروعة عباراته، وقوة دلالاته ﷺ إلّا من كان لهُ باعٌ في لغة العرب، وإحاطةٌ بطرائقها في تعبيرها عن مقاصدها، ومعرفةٌ بعلومها البلاغيّة.

ويُعدّ علم البيان[1] واحدًا من أهمّ علوم البلاغة العربية، ومعرفةُ مباحِثِهِ ضرورةٌ حتمية لكل من أراد أن يتعامل مع الأحاديث النبوية؛ إذ به تُفهم الروايات، ومعهُ يتحدّدُ المعنى، ومن غاب عنه ذلك كُليَّةً فاتهُ المقصودُ جُملةً، وبما أنّ مباحث هذا الفنّ كثيرة ومتعدّدة؛ فسأكتفي بالعروج على أهمّ الأساليب البيانيّة فيه، وهي: التّشبيه، والاستعارة، والكناية، مبرزةً أهميّتها في فهم الحديث النبوي، ودورها في توجيه المعنى.

---

(1) –**البيانُ لغة**: « الفصاحة واللَّسَن، وكلامٌ بيِّن: فَصيح، والبَيان الإفصاح مع ذكاء، والبَيِّن من الرجال: الفصيح، الظريف، العالي الكلام القليل الرتَج، وفلانٌ أَبْيَن من فلان؛ أَي: أَفصح منه وأَوضح كلاماً، ورجل بَيِّنٌ: فصيح، والجمع أَبْيِناء ». ابن منظور، مصدر سابق، ج.1، ص.407.

فمعاني البيان لغةً كلّها تدور حول الكشف، والإيضاح، والظهور.

أمّا **اصطلاحا**: عرفه "السّكاكي" بقوله: « هو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان؛ ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه ». ينظر: مفتاح العلوم، ص.329.

–فالمعنى الواحد يمْكن أداؤه بأساليب مختلفة (التشبيه، المجاز، الكناية...)، وتراكيب متفاوتة في وضوح الدّلالة، وبألفاظ مترادفة كليث وأسد وغدنفر، واختلافها إنّما هو في اللفظ والعبارة، لا في الوضوح والخفاء؛ ولذلك قيّد الاختلاف بالوضوح لتخرج الألفاظ المترادفة.

–ينظر: –حسين بن محمد الطيبي، التبيان، ص.179. –محمد دويدري، شرح التلخيص في علوم البلاغة، ص.118. –أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص. 189. –أنور عبد الحميد الموسى، علوم اللغة العربية، ص.362. – أحمد مطلوب، فنون بلاغية، ص.11. –عبد العزيز عتيق، علم البيان، ص.7. –أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص.197.

المطلب الأوّل: أهميّة التّشبيه في فهم الحديث النّبوي:

يُعدُّ أسلوب التّشبيه أحد أهمّ مباحث علم البيان، وقد ورد في القرآن الكريم، والحديث النّبوي، والشعر العربيّ كثيرًا، وهو أحد الأساليب البيانيّة الأكثر روعةً وجمالًا، وكون الهدف من دراسة الأحاديث النبوية هو الوصول إلى المعنى الحقيقي لمراده ﷺ من كلامه؛ صار لزامًا على من يتعامل معها أن يكون عارفًا لهذا الأسلوب البياني؛ مطّلعا على تراث العرب الأدبي؛ ذلك لأنّ التشبيه واحدٌ من أهمّ الموضوعات التي تتصل بالمعنى أكثر من غيرها، وتعدُّه محورا أساسيّا تدور عليه، وفي هذا المطلب سأتحدّث عن أهمّ أركانه وأقسامه، مبيّنةً دوره في فهم كلام النبيّ ﷺ عن طريق دراسة بعض الأحاديث النّبويّة.

الفرع الأوّل: تعريف التشبيه.

البند الأوّل: تعريف التشبيه لغة.

جاء في لسان العرب: «الشِّبْهُ والشَّبَهُ والشَّبِيهُ: المِثْلُ، والجمع أَشْباهٌ، وأَشْبَه الشيءُ الشيءَ: ماثله، وفي المثَل: مَنْ أَشْبَه أَباه فما ظَلَم، وأَشْبَه الرجلُ أُمَّه وذلك إذا عجز وضَعُفَ...، والجمع مَشَابِهُ على غير قياس كما قالوا مَحاسِن ومَذاكير، وأَشْبَهْتُ فلاناً، وشابَهْتُه، واشْتَبَه عَلَيَّ، وتَشابَه الشيئانِ واشْتَبَها: أَشْبَهَ كلُّ واحدٍ صاحِبَه...، وشَبَّهه إِياه وشَبَّهَه به مثله، والمشْتَبِهاتُ من الأُمور: المشْكِلاتُ، والمتَشابِهاتُ: المتَماثِلاتُ...، والتَّشْبِيهُ التمثيل»[1].

من خلال هذا التعريف تبيّن أنّ التشبيه لغة يعني: التّمثيل، فلو قلت: شبّهتُ شيئا بشيء في اللغة، فمعنى ذلك: مثّلتهُ به[2]، فالتشبيه والتمثيل لغةً يشتركان في معنى واحد.

البند الثاني: تعريف التشبيه اصطلاحًا.

لقد ميّزَ علماءُ البلاغة بين مصطلحي (التّشبيه) (التمثيل)، وأعطوا للتّشبيه تعاريف عديدةً، إلّا أنّها تصبُّ في معنى واحدٍ حتّى وإن اختلفت طرائق التعبير، ومن بين هذه التعريفات أذكر ما يلي:

---

(1) –ابن منظور، مصدر سابق، ج.4، ص.2189.

(2) –ينظر: ابن الأثير الجزري، المثل السائر، ج.1، ص.373.

عرّفه " أبو هلال العسكري" (ت395هـ) بقوله: «التشبيه: الوصف بأنّ أحد الموصوفين ينوب مناب الآخر بأداة التشبيه، ناب منابَه أو لم ينب، وقد جاء في الشعر وسائر الكلام بغير أداة التشبيه، وذلك كقولك: زيد شديد كالأسد، فهذا القول الصواب في العرف، وداخلٌ في محمود المبالغة، وإن لم يكن زيد في شدّته كالأسد على الحقيقة...» [1]...ثمّ عقَّبَ على ذلك بقوله:

«ويصحّ تشبيه الشيء بالشيء جملة، وإن شابهه من وجه واحد، مثل قولك: وجهك مثل الشمس، ومثل البدر، وإن لم يكن مثلهما في ضيائهما وعلوّهما ولا عظمهما، وإنما شبّهه بهما لمعنىً يجمعهما وإياه وهو الحسن...» [2].

هذا وقد عرّفهُ " ابن رشيق القيرواني" (ت.463هـ) بتعريف قريب من التعريف الأوّل فقال: «التشبيه: صفة الشيء بما قاربه وشاكله، ومن جهة واحدة أو جهات كثيرة لا من جميع جهاته؛ لأنه لو ناسبه مناسبة كلية لكان إياه، ألا ترى أن قولهم (خذ كالورد) إنما أرادوا حمرة أوراق الورد وطراوتها، لا ما سوى ذلك من صفرة وسطه وخضرة كمائمه» [3].

وممّا سبق اتّضح أنّ التشبيه هو: مماثلة بين شيئين، وإلحاق أحدهما بالآخر لاشتراكهما في صفة من الصفات، أو معنى من المعاني [4]، وذلك باستخدام أداة من أدوات التشبيه قصْد الوصول إلى غرض معيّن.

الفرع الثّاني: أركان التّشبيه وأقسامه.

البند الأوّل: أركان التّشبيه.

إنّ المتأمِّل في تعاريف البلاغيّين للتّشبيه يتبيّنُ معهُ أنّ أركانَهُ أربعةٌ، وهي: (المشبّه، المشبّه به، أداة التّشبيه، ووجه الشّبه)، وقد يُحذفُ وجه الشبه والأداة من التّشبيه، بيْدَ أنّه لا يجوز حذف أحد الطرفين إلّا إذا كان المحذوف معلومًا، كقولك في وصف أحدهم: قمرٌ وشمسٌ، فقد حذِف هنا المشبّه لأنّه معلوم، وتقديره في الكلام: هو، وفيما يأتي حديث عن أركان التشبيه بإيجاز.

---

(1) –كتاب الصّناعتين، ص.180.

(2) –المصدرُ نفسُهُ.

(3) –مصدر سابق، ج.1، ص.252.

(4) –ينظر: –محمد الدويدري، مرجع سابق، ص. 120. –أحمد مصطفى المراغي، مرجع سابق، ص. 194.

1. 2 – طرفا التشبيه: وهما الشبّه والمشبّهُ به، وقد يكونان:

أ: حسيّان: وهما ما يُدركان بإحدى الحواسّ الخمس (البصر، السّمع، الشّم، اللمس، الذّوق)، كتشبيه الصوت الحسن بالموسيقى، وتشبيه الكفّ النّاعمة بالحرير، وتشبيه الفواكه الحلوة بالعسل، وهكذا...، وقد أُلحقَت بهما الأمور المتخيّلَةُ التي لا وجود لها في الواقع، إلّا أنّ مادّتها الأصليّة لها وجودٌ حقيقيٌّ يُدْرِكُ بالحواس.

ب: عقليّان: وهما ما يُدركانِ بالعقل لا بالحواسّ، وذلك كتشبيه الإيمان بالحياة، وفراق الأحبّة بالموت، ويُلحقُ بالطّرفين العقليّين ما يُعرَفُ بالتّشبيه الوهمي، وهو تشبيهٌ لا وجودَ لهُ ولا لمادّته؛ ولكنّه لو وُجدَ لأُدرِك بالحواسّ، وذلك كتشبيه الفتاة الجميلة بحوريّة البحر، فالحوريّة لا وجود لها، ولكنّها لو وُجدت لأُدرِكت بالحواس.

ج: المختلفان: وذلك بأن يكون المشبّه عقليّا والمشبّه به حسيّا، وفائدتُه تقريب العقلي ليصبح كالحسيّ، كتشبيه الجهل بالغيوم السّوداء.

وقد يكون المشبّه حسيّا، والمشبه به عقليّا، فيُجعَل المعقول كالأصلِ لذلك المحسوس، كتشبيه السُّكّر بالطباع الحسنة، فالأولى أن تشبّه الطباع الحسنة بالسكّر، لكنّ التشبيه هنا أتى مقلوباً[1].

3– أداة التّشبيه: هي لفظٌ يربطُ بين المشبّه والمشبّه ليدلّ على المشابهة، وقد تكون اسمًا، أو حرفا، أو فعلًا، وتعدُّ (الكاف) من أشهر حروف التّشبيه.

–أمّا الاسم فنحو كلمة: مثل، شبهُ، شبيهُ، وأمّا الفعل فنحو: شابَهَ، ضارع، ماثلَ.

4– وجه الشّبه: هو أمرٌ (وصفٌ أو معنى) يشتركُ فيه الطّرفان كالهداية في العلم والنّور، سواء كان وجوده تحقيقًا؛ أي يتقرّر في الطّرفين على وجه التّحقيق، أو تخيّلاً،

---

(1) –توجد الكثير من الأمثلة في القرآن والحديث، وكلام العرب التي يكون فيها طرفا التشبيه حسيّين أو عقليّين أو مختلفين؛ لكنّني اقتصرتُ على ما ذكرتُ لأنّ الظرف لا يستدعي ذلك؛ وإنّما غايتي الإذكار لا الإكثار، هذا وقد يُنظر في المشبّه والمشبّه به من جانبي الافراد والتعدّد، والاطلاق والتّقييد، ومن أراد التوسّع ليرجع إلى:

–حسين الطيبي، مصدر سابق، ص. (145–148). –فضل حسن عبّاس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص.(22–27). –أحمد مصطفى المراغي، مرجع سابق، ص.(196–200). –أحمد الهاشمي، مرجع سابق، ص.(201–205). –هاشم دويدري، مرجع سابق، ص.(120–121). –أحمد مطلوب، مرجع سابق، ص. (36–41).

وهو الذي لا يوجد في أحد الطّرفين إلّا على ضرب من التّخيّل، وقد يكون حسيّا أو عقليّا، أو مفردا أو مركّبا[1].

البند الثّاني: أقسام التّشبيه.

للتّشبيه تقسيمات متعدّدة باعتبار ذكر أحد أركانه أو حذفه، وسأحاول العروج عليها بإيجاز.

1- أقسام التشبيه باعتبار وجه الشّبه:

أوّلا: المفصّل والمجمل: إذا ذُكِرَ وجه الشّبه كان التّشبيهُ **مُفصَّلاً**، وذلك كتشبيه الشّعر بقطع الليل في السّواد، أمّا إذا لم يُذكر فيه وجه الشّبه فهو تشبيهٌ **مُجملٌ**، وهو بدوره ينقسم إلى قسمين:

أ- ظاهري: وذلك كتشبيه الدّنيا ببيت العنكبوت، ووجه الشبه هنا ظاهر وهو الهوان، ويمكن الوصول إليه بسهولة ويسرٍ.

ب- خفيّ: وهنا يكون وجه الشّبهِ أمرًا خفيًّا، لا يُدركهُ إلّا من ارتفع عن طبقةِ العامّة، ودخلَ في عداد الخاصّة، وذلك كتشبيه الأطفال الصّغار بحبّات اللؤلؤ، ووجه الشّبه هنا استواؤهم في الجمال والكمال مثل حبات اللؤلؤ الصغيرة، دون أن يكون لأحدهم أفضليّة على الآخر[2].

ثانيا: التّمثيل وغير التّمثيل: فالتّمثيلُ ما كان وجهُ الشّبه فيهِ صورةً منتزعةً من أشياء متعدّدة، وذلك كتشبيه الثّريّا بعنقودِ العنبِ المنوّرِ، والتّشبيه غير التّمثيل: ما لم يكن وجه الشّبه فيه كذلك؛ كتشبيه النّجم بالدّرهم، وهذا موضوع شاسع، ولعلماء البلاغة آراء متعدّدة فيه[3].

2- أقسام التّشبيه باعتبار الأداة: ينقسم التشبيه من حيث الأداة إلى:

---

(1) -ينظر: - الطّيبي، مصدر سابق، ص.(148-158). -مصطفى المراغي، مرجع سابق، ص.(201-206).

(2) – قد عدتُ في هذا إلى درس الدكتور مصدّق بوعافية الذي ألقاه علينا في محاضرة خلال مرحلة التّدرّج (ليست مطبوعة)، ولمزيد من التّوسّع ينظر: - فضل حسن عبّاس، مرجع سابق، ص.58. -عبد العزيز عتيق، مرجع سابق، ص.(74-77).

(3) -لقد تعدّدت آراء العلماء حول التّشبيه والتمثيل، فمنهم من اعتبرهما شيئا واحدا، ومنهم من جعل التشبيه أعمّ من التمثيل والتمثيل أخصّ، وللعلماء في ذلك ضوابطٌ للتفريق بينهما، ومن أراد التوسّع ينظر: - الجرجاني، أسرار البلاغة، ص.95.- السكاكي، مصدر سابق، ص.(346-349). -مصطفى المراغي، مرجع سابق، ص. 207. – محمد بن صالح العثيمين، شرح البلاغة، ص.(225-228).

أ-مرسل: وهو التشبيه الذي ذُكرت فيه الأداة، كقولك: وجه الحسناء كالبدر المنير.

ب-مؤكَّد: وهو التشبيه الذي حذفت منه الأداة، كقولك: أنت أسد في الشّجاعة، وسمّيَ مؤكّدًا للتّأكيد على قوّة التّشابه بين المشبّه والمشبّه به.

ج-بليغ: وهو التّشبيه الذي يذكر فيه الطرفان فقط، ويحذَف منه وجه الشّبه والأداة، كقولك: العلم نورٌ، والجهل ظلامٌ، وسمّيَ بليغًا لأنّ حذف الوجه والأداة يجعل المشبّه والمشبّه به شيئا واحدا لا وجودَ للتّفاضل بينهما.

-هذا وقد يأتي التَّشبيه البليغُ في صيغة تركيبٍ إضافيّ، وذلك بإضافة المشبّه إلى المشبّه به، كقولك: تُرابُ تِبرٍ، وهذا كثيرٌ عند الأدباء والشّعراء[1].

فائدة: يوجد قسم آخر من التشبيهات يدعى **التّشبيه الضّمني**، وهو ما لم يُصرّح فيه بأركان التّشبيه على الطّريقة المألوفة؛ إنّما يفهمُ من سياق الكلام ودلالته، من أجل ذلك سمّي ضمنيّا لأنّه لا يُفهم صراحة في الكلام، ويكون غالبًا في صورة ادّعاء يحتاج إلى دليلٍ وبرهان؛ أي أنّ المتكلّمَ يأتي بمعنى من المعاني، أو قضيّة من القضايا، ثمّ يرى أن يأتي لها ببرهانٍ ودليلٍ ليقيمَ عليها الحجّة[2]، من أمثلة ذلك قول "المتنبّي" (ت354هـ):

فإن تَفُقِ الأنامَ وأنتَ مِنْهُم فإنَّ المِسْكَ بَعْضُ دَمِ الغزَالِ[3].

فالمتنبّي هنا ادّعى أنّ ممدوحَهُ فوق النّاس جميعًا مع أنّهُ واحدٌ منهم، وبرهنَ على ذلكَ بأنّ المسكَ يُؤخَذُ من دمِ الغزالِ مع أنّهُ أفضلُ ما فيهِ.

بعد أن تحدّثت عن التشبيه وأركانه وأقسامه، انتقل الآن إلى الحديث عن أهمية التشبيه في فهم الحديث النّبوي من خلال دراسة بعض الأحاديث.

الفرع الثالث: التّشبيهات في الحديث النبوي.

إنّ الناظر في تشبيهات الرسول ﷺ يجدها قد وردت في أجمل صورة، وبأمتع أسلوب، وأقوى

(1) -ينظر: فضل حسن عبّاس، مرجع سابق، ص.56، 57.

(2) -استعنتُ بالمحاضرة التي ألقاها الدكتور مُصدّق بوعافية في مرحلة التّدرّج (ليست مطبوعة). ينظر كذلك: فضل حسن عبّاس، مرجع سابق، ص.(71-75).

(3) - الأعلم الشنتمري، شرح ديوان امرئ القيس بن حجر الكِندي، ص.589. وهذا البيت من قصيدة: نعد المشرفيّة والعوالي.

عبارة، تؤدّي المعنى وتبلغُ المقصودَ دون أن يكتنفها ضعف أو يتغمضها قصور، فروحُ الحديث النبوي مستلهمةٌ من القرآن الكريم، وبيانه ﷺ فاق بيان جميع البشر، وإن كان التعامل مع البيان البشري يستدعي دراية واسعةً وعميقَ فهم، وكبير اطّلاع، فما بالك بالتعامل مع بيان نبيٍّ مرسلٍ، تُبنى على أحاديثه أحكامٌ وشرائع، وحلال وحرام؛ من أجل ذلك اخترت حديثًا من الأحاديث النبوية التي تظهِر براعته ﷺ في الدلالة على المعنى المقصود باستعمال أكثر الأساليب البيانية روعة وجمالًا وهو التّشبيه، مبرزةً دورَ هذا الأسلوب في تقريب المعنى، وتحديد المقصود بأروع تعبير، وأبدع تصوير.

الحديث: مثل الهدي والعلم.

البند الأوّل: نص الحديث.

عَنْ أَبِي مُوسَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (**مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنْ الْهُدَى وَالْعِلْمِ كَمَثَلِ الْغَيْثِ الْكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ قَبِلَتْ الْمَاءَ فَأَنْبَتَتْ الْكَلَأَ وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ، وَكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمْسَكَتْ الْمَاءَ فَنَفَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ فَشَرِبُوا، وَسَقَوْا، وَزَرَعُوا، وَأَصَابَتْ مِنْهَا طَائِفَةً أُخْرَى؛ إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً وَلَا تُنْبِتُ كَلَأً فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقُهَ فِي دِينِ اللَّهِ وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ فَعَلِمَ وَعَلَّمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ**)[1].

البند الثّاني: المعاني اللغوية.

(**مثَلُ**): كلمة تسوية، تدلّ على مناظرة الشّيء للشّيء، والمِثل: المَثَل أيضا، كشَبه وشِبه. والمثل المضروب مأخوذ من هذا؛ لأنه يذكر مروى به عن مثله في المعنى[2].

(**أجادبُ**): جمع أجدب، وهو القحطُ، وأرض جدباء خلاف الخصبة[3].

(**قيعان**): القاعُ والقاعةُ والقِيعُ أَرض واسعةٌ مستوية، ليس فيها حجارة ولا حصى، ولا تُنْبِتُ الشجر، وما حَوالَيْها أَرْفَعُ منها، وهو مَصَبُّ المياهِ، وقيل هو مَنْقَعُ الماء في حُرِّ الطين وقيل هو ما

(1) – البخاري، الجامع الصّحيح، كتاب العلم، باب فضل من عِلم وعلَّم، حديث رقم: (79)، ص.41.

(2) –ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة: (مثل)، ج.5، ص.296.

(3) –ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة: (جدب)، ج.1، ص.435.

استوى من الأَرض وصَلُبَ ولم يكن فيه نبات، والجمع أَقواعٌ وأَقْوُعٌ وقِيعانٌ[1].

البند الثالث: شرح إجمالي للحديث.

هذا الحديث مثلٌ من أمثاله ﷺفي إبلاغه عن الله –عز وجل–ودعائه إلى سبيله، وهو في معرض المدح على سبيل التّمثيل، حيث شبّه ﷺ ما أتى به من دين، وهدي، وعلم، ورشاد بالمطر الكثير الذي يصيبُ كل بقاع الأرض، ثمَّ شبّهَ المبعوث إليهم بالأراضي المختلفة في تكوينها، فمنهم من كان متعطّشا إلى معالم الهدى والدّين، فعلِمَ وعلَّمَ، مثلُه مثَل الأرض الطّيّبة التي قبلت الماء وأحياها المطر، فأنبتت نباتا يابسًا ورطبًا تنتفِعُ به كلّ الخلائق، ومنهم من جمع العلم غير أنّه لم ينفع به نفسه؛ وإنّما نفع به النّاس، فهو كالأرض الجدباء التي يتجمّعُ فيها الماء دون أن تشربَه أو تنبت، فينتفع بها النّاس دونها، ومنهم من لم يقبل هدي الله الذي أرسل به نبيّه ﷺ، فهو يسمع الكلام؛ لكن لا يحفظه ولا يفهمُه، فهذا مثلُهُ مثلُ الأرض المستوية القاحلة التي يغمرها الطّينُ، فلا هي تحيا ولا هي تنبِتُ لتنفع النّاس أو تنفع نفسها[2].

البند الرّابع: أثر التّشبيه في فهم الحديث وبلاغته.

إنّ الغرض الأساسيّ من التّشبيه هو التّأثير في نفس السّامع، وتقريب المعنى المقصود إليه بأروع تصويرٍ، وأبلغ عبارات، ومن ينظر في تشبيهات الرسول ﷺ يجد أنّه قد بلغ الذّروة في استعمال هذا الأسلوب البياني البليغ، فقدّم للسامع صورة حيّةً وضّاءة في موكبٍ من المعاني الواضحة؛ التي لا يختلجها غموض، ولا يشوبها تعقيد.

فلو تأملنا التشبيهات التي اختارها الرسول ﷺ لوجدنا أنّ استخلاصها والوصول إليها لا يتطلّبُ أي مجهود أو إعمال للفكر، فهي تشبيهات بسيطة في عباراتها، قويّة في دلالتها، أتت بأسلوب ماتع شيّق، يشحذ الهمم، ويقوّي العزائم، ويأسر القلوب، وعلى الرغم من وجازة الحديث إلّا أنّه ﷺ قد ساق تشبيهين، كلّ منهما يؤدّي إلى معنى مقصود[3].

أنظر كيف شبّه العلم والهدي اللذين أتى بهما بالغيث النّافع الذي يمطر جميع بقاع الأرض،

(1) –ينظر: ابن منظور، مصدر سابق، مادة: (قوع)، ج.5، ص.3775.

(2) –ينظر: القسطلاني، إرشاد الساري، ج.1، ص.178. – ابن بطال، مصدر سابق، ج.1، ص.163، 164.

(3) –ينظر: عصام خروبي، الصورة البيانية في الحديث النبوي، ص.33.

والذي أضفى على أسلوبه جمالا ورونقا أكثرَ أنّه شبه شيئا عقليّا بآخر حسيّ، فقرّب بذلك العقليَّ إلى ذهن السّامع ليصبح كالحسيّ تماما، فما عاد ثمّة فرق بين هدي الرسول ﷺ الذي يبعثُ الحياة في القلوب الميّتة، فتضجّ حركةً، وبين الغيث النافع الذي يروي الأرض المتعطّشة لمائه، فتدبُّ فيها الحياة من جديد.

بعد ذلك بيّن لنا حال الناس في التعامل مع ما أتى به ﷺ فشبّه الأصناف الثلاثة منهم بثلاث أراضٍ مختلفة (تشبيه المحسوس بالمحسوس)، منهم من يعلَم ويعمَل ويعلِّم، ومنهم من يعلَم ويعلِّم دون أن يعمَل، ومنهم من لا يعلم ولا يعمل؛ فالأوّل كالأرض العطشى التي تنتفع من الغيث وتنفع، والثاني كالأرض الجدباء التي يمضي ماؤها إلى غيرها، فينتفع من هم دونها، والثّالث كالأرض البور الميّتة التي لا نفع يُرجى منها.

فرحمتهُ ﷺ للبشريّة تُعادلُ رحمة الغيث للأرض العطشى، وقد عقب "الرّامهرمزي" رحمه الله (ت360هـ) عن هذا التشبيه بقوله: «وهذا مثلٌ للنبي ﷺ في إبلاغه عن الله –عز جل–، ودعائه إلى سبيله، وإنّه بعث رحمة للعالمين، ليخرجهم من الظلمات إلى النور، ويهديهم إلى صراط مستقيم، ومثَّل ذلك بالغيث الذي نشر الله به رحمته في الأرض، ويحيي به الأنعام والحرث، والذين استمعوا قوله وشاهدوا أمره في اختلاف مذاهبهم وطرائقهم ببقاع الأرض التي يختلف تربها، وأماكنها، فمنها ذات الرياض المعشبة الكثيفة التي يكثر خيرها، ويعم نفعها، ومنها الأماكن ذات الغياض، والغدران، والنقر، والقلات، وغير ذلك من الأماكن التي يستنقع فيها الماء فيرد إليها الناس والأنعام، ومنها ما لا يتعلق من المطر إلا بمرور عليه، وهو مثَل لمن فقه عن الله –عز وجل–، وتفقه لما أمر به الرسول ص – فعلِم وعلَّم وعمَل، ومثَل للحاملِ علمَه إلى من هو أوعى منه»[1].

فهذا الحديث قد بلغَ ذروة التصوير، ومنتهى الإبداع، استطاع النبي ﷺ من خلال تشبيهاته إيصال المعنى الذي أراده بأجمل صورة بيانية ارتآها، وبأوجز عبارات انتقاها، فأثر أشدّ تأثير في النّفوس بعد أن بيّن أنّ هديَه غيثٌ نافعٌ، وأنّ الناس ضروب وأنواع في تلقيهم لهذا الهدي النّبوي، فجعل السّامعَ يُدركُ حاجتهُ لما بعث الله به رسوله الكريم من هدي وعلم، وتقرّرَت عنده قناعة تامّة بأنّ الرسول ﷺ أتى بما يحيي القلوب الميتة، وبعد أن عُرِضَت أمام السامع أصناف الناس الثلاثة،

(1) أمثال الحديث، ج.1، ص.29، 30.

وأنواع الأراضي المختلفة التي تقابل كل صنف منها؛ تولّدت عنده رغبة داخليّة في أن يكون شأنُهُ شأنَ الأرض المتعطشة للماء؛ حتى إذا ما نالتهُ تخصّبت، وأنبتت الكلأ، فنفعت وانتفعت، بالمقابل فإنّ السامع يكرهُ أن يكون شأنهُ شأن القيعان التي لا تمسكُ ماء، ولا تنبتُ كلأً، والملاحظ أنّ مفردات تمثيله ﷺ مستوحاة من عناصر الطبيعة التي تحيط بالسّامع[1]، فالماء، والأرض الخصبة، والأرض القاحلة أشياء يعرفها السّامع، وله ارتباط وثيقٌ بها، وكل هذا يساعده على الفهم، ويُقرّبُ المقصود إلى ذهنه، وهذا ينمُّ عن دقته ﷺ في التّصوير.

فرسول الله ﷺ لم يأت بهذا التشبيه من أجل التشبيه فحسب؛ وإنّما اختياره له كان أمرا مقصودا، أراد من خلاله الوصول إلى غاياته ومراميه، وفعلا تحقّق له ذلك، فزين ما أتى به من علم وهدي، وأعلى مقامَهُ في نفس السّامع، وحبّبهُ فيمن يعْلَم، ويتعلّم، ويُعلّم، وقبّح في نظرِهِ من يجهل ويشقى بجهله، فلا ينفع نفسه ولا غيره؛ وكلّ هذه أغراض مجتمعةٌ في تشبيهه ﷺ.

هكذا وعن طريق الأمور العقلية والمحسوسة المتناولة في التشبيه تمكّن الرسولﷺ من توصيل مقصده، وأرشد السّامع إلى أهميّة العلم والتّعليم، وحثّه على عدم الاقتصار على العلم وحده؛ فكان لأسلوب التّشبيه أثر كبيرٌ في نفس السّامع، وقدرة بالغة على إيصال المقصود له، فشحذ همّته، وقوّى عزيمته؛ ليكون كما أراده الرسول ﷺ أن يكون.

ويبقى هذا الحديث واحدًا من بين الكثير من الأحاديث النّبويّة التي تناولت أسلوب التشبيه على نحوٍ فاق صنيعَ كلّ البشر، كيف لا؟ ومن صاغها نبيٌّ كريم مُرسل لا ينطقُ عن الهوى.

المطلب الثّاني: أهميّة الاستعارة في فهم الحديث النّبوي.

كون النبيّ ﷺ عربيّ اللّسان فقد جاءت أحاديثه حافلة بالمجازات المعبّرة عن المقصود بأروع صورةٍ؛ ذلك أنّ المجاز يُعدُّ أبلغَ من الحقيقة، فهو من الأساليب المعبّرة المبنيّة على الايجاز، وممّا يجدر الإشارة إليه، أنّ مجازات النبي ﷺ لا تصنُّع فيها ولا تكلّف؛ وإنّما أتت بالفطرة المصطفات، أجراها الله تعالى على لسان خير نبيّ أرسِل، وقذف بها في قلبه.

وتُعدُّ الاستعارة صورةً من صُور التّوسّع والمجاز في كلامه ﷺ، فهي وصفٌ من أوصاف البلاغة،

(1) يُنظر: عصام خروبي، مرجع سابق، ص.39.

تستطيع من خلالها التعبير عن المعاني الكثيرة باليسير من الألفاظ، وفي هذا المطلب سأسعى جاهدة إلى بيان مكانة هذه الصورة البيانيّة وأثرها في فهم الحديث النّبوي.

الفرع الأوّل: المجاز.

ذكرتُ سابقاً أنّ الاستعارة ضربٌ من ضروب المجاز اللّغوي، لهذا رأيت أنّه من الأحسن لو أتحدّث باختصار عن المجاز وأنواعه وأقسامه، حتى إذا ما شرعتُ في الحديث عن الاستعارة اتضحت الرؤية، وزال الغموض.

البندُ الأوّل: تعريف المجاز.

أوّلا: المجاز لغةً: هو مصدرٌ ميميٌّ، يُقال: جُزْتُ الطريقَ، وجازَ الموضعَ جَوْزاً وجَوازاً ومَجازاً، وجازَ به وجاوَزه جِوازاً، وأَجازه وأَجاز غيرَه وجازَه: سار فيه وسلكه، وعبرهُ إلى مكان آخر، والمجازُ (مفعل) من جاز الشّيء يجوزُ إذا تعدّاهُ[1]

فالمجاز إذن في اللغة يدلُّ على السّير في الموضِع، والمضيّ فيه، والانتقال من مكان إلى آخر، فهو اسم للمكان والموضع الذّي يُجازُ فيه.

ثانيًا: المجاز اصطلاحاً: عرّفه "الجرجاني" رَحِمَهُ اللهُ (ت471هـ) بقوله: «كلُّ كلمة جُزْتَ بها ما وقعتْ به في وَضْع الواضع إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعاً، لملاحظةٍ بين ما تُجُوّز بها إليه، وبين أصلها الذي وُضعتْ له فيوضع واضعها، فهي مجاز»[2].

أي: المجاز هو أن تستعمل لفظًا بمعنى مخالفٍ للمعنى الحقيقيّ والأصليّ الذي وُضعَ لهُ؛ لكن لابدّ من وجود علاقة بين المعنى الأوّل الأصليّ، وبين المعنى الثّاني المجازي الذي وضِع له اللفظ، ويُشترطُ في ذلك مُراعاة قرينة لفظيّة أو معنويّة تمنع إيراد المعنى الحقيقيّ، وتدلّ على أنّ المتكلِّم أراد المعنى المجازي.

البندُ الثّاني: أركانُ المجاز.

من خلال تعريف السّابق يمكن أن نستخلص خمسة أركان للمجاز وهي:

---

(1) –ينظر: ابن منظور، مصدر سابق، ج.1، ص.724.

(2) –الجرجاني، أسرار البلاغة، ص.352.

أوّلًا: اللفظ: وهو الكلمة المستعملة، كقولك رأيت (أسدًا) يمتطي حصانا.

ثانيًا: المعنى الحقيقي: وهو المعني الأصلي الذي وضعت له الكلمة ابتداءً؛ أي: الحيوان.

ثالثًا: المعنى المجازي: وهو المعنى الثّاني الذي استعملت فيه الكلمة بعد ذلك؛ أي: رجُلا قويًّا.

رابعًا: العلاقة التي تربط المعنى الحقيقي بالمعنى المجازي؛ أي كل من الأسد والرجل يشتركان في الشّجاعة والقوّة.

خامسًا: القرينة: قد تكون لفظيّة أو معنوية، وهي التي تمنع إيراد المعنى الحقيقيّ، والقرينة هنا: (يمتطي) حصانًا، فليس من المعقول أن يركب الأسد (الحيوان) ظهر الحصان؛ وإنّما المقصود الرّجلُ الباسِلُ.

البندُ الثّالثُ: أقسام المجاز.

ينقسِمُ المجاز إلى قسمين: مجازٌ عقليٌّ، وآخر لغوي:

أوّلا: المجاز العقليُّ: هو: «ما استعمِلت ألفاظهُ في حقائقها؛ لكنّ التجوّز حصلَ في الإسناد»[1]، وذلك بأن يُسندَ الفعلُ أو ما هو في حُكمِهِ إلى غير المسند إليه، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلاَ فِي ٱلاَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعاً يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ۝٤﴾[2]، فالّذين يفعلون ذلك هم جنود فرعونَ، وليس فرعون نفسه؛ وإنّما أُسنِدَ فعلُ التّذبيح إلي غير فاعلهِ لأنّ فرعونِ سببٌ فيه، وهو من أمر جنودهُ بذلك، فالذّبح هنا حقيقةٌ؛ لكنّ الإسناد غيرُ حقيقيٍّ.

ثانيًا: المجازُ اللغويّ: وهو ما كان مردُّهُ إلى اللّغة لا إلى الإسناد، وفيه يُستعمَلُ اللفظُ في غيرِ ما وُضِع له من حيثُ اللغة[3]، وهو نوعان: المجازُ المرسَلُ والاستعارة.

●**المجازُ المُرسَلُ**: هو «كلِمةٌ استُعمِلت في غير معناها الأصليِّ لعلاقةٍ **غيرِ المشابهةِ**، مع

(1) –عبد السّلام طويلة، مرجع سابق، ص.156.

(2) –سورة القصَصِ، آية: (3).

(3) –ينظر: فضل عبّاس، مرجع سابق، ص.140.

قرينةٍ مانعةٍ من إيراد المعنى الأصليّ»[1].

فالعلاقة إذن في المجاز المرسل هي علاقة غير المشابهة، من أجل ذلك سمّي مُرسلاً، فهو لم يُقيَّد بعلاقة واحدة كالاستعارة؛ التي قُيِّدت بعلاقة المشابهة فقط.

●علاقات المجاز المُرسل:

للمجاز المرسل العديد من العلاقات منهَا:

السّببيَّةُ، المسبّبيَّة، الجزئيّة، الكليّة، اعتبار ما كان، اعتبار ما يكون، الحاليّة، والمحليّة، الآليّة، المجاورة، الاشتقاق[2].

فمثلًا: قولهُ تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُومِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّومِنَةٍ﴾[3]، هنا استُعمِلَ الجزءُ وأُريدَ به الكلُّ، فذُكِرت الرّقبة لأنّها مناطُ العبوديّة، والجزءُ الأساسيّ في الانسان، وأُريدَ بها العبدُ ككُلّ، وعلاقة المجاز هنا الجزئيّةُ.

وقولهُ تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرِينِيٓ أَعْصِرُ خَمْراً وَقَالَ﴾[4]، هنا سُمِّيَ العِنبُ باعتبار ما سيؤول إليه في المستقبَلِ؛ أي سيصيرُ خمْرًا، فالعلاقة هنا إذن هي علاقة اعتبار ما سيكون.

إلى هنا أكون قد أنهيت حديثي عن المجاز، وسأنتقل في الفرع التالي إلى الحديث عن نوع آخر من أنواع المجاز اللغوي، وهو الاستعارة.

---

(1) –علي الجارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة، ص. 203.

(2) –من أراد التوسّع أكثر في المجاز ينظر: –الطّيبي، مصدر سابق، ص. (182/175). –المراغي، مرجع سابق، ص. (234/230). – فضل عباس، مرجع سابق، ص.(161/133). –أنور الموسى، مرجع سابق، ص. (275/273). –أحمد مطلوب، مرجع سابق، ص. (98/91). –عبد العزيز عتيق، مرجع سابق، ص. (165/143). –محمد بن العثيمين، مرجع سابق، ص. (267/255). –أحمد الهاشميّ، مرجع سابق، ص.239/231).

(3) –سورة النّساء، آية: (92).

(4) –سورة يوسف، آية: (36).

الفرع الثّاني: الاستعارة.

البندُ الأوّل: تعريف الاستعارة.

الاستعارة في **اللغة**:« مأخوذة من العاريةِ، وهي نقلُ الشّيء من شخصٍ إلى آخر، وفيها معنى الرّفع والتّحويل، يُقال: استعارَ فلانٌ من كنانَتِهِ سهْمًا؛ إذا رفعهُ وحوّلَهُ منها إلى يدهِ »[1].

أمَّا اصطلاحا: فقد عرفها "الجرجاني" رَحِمَهُ اللهُ (ت471هـ) بقوله: « اعلم أن الاستعارة في الجملة أن يكون للّفظ أصلٌ في الوضع اللغوي معروفٌ تدلُّ الشواهد على أنه اخْتُصَّ به حين وُضع، ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل، وينقله إليه نقلاً غيرَ لازمٍ، فيكون هناك كالعارِيَّة »[2].

وعرّفها "السّكاكيّ" رَحِمَهُ اللهُ (ت626هـ) بقوله: «هي أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدّعيًا دخول المشبه في جنس المشبه به دالاّ على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به»[3].

ومن هاذين التعريفين نستخلصُ أنّ الاستعارة مجازٌ لغويٌّ علاقتُهُ المشابهةُ.

البندُ الثّاني: أركان الاستعارة.

للاستعارة خمسة أركان وهي:

المستعارُ منه: وهو المشبّهُ به، والمستعارُ لهُ: وهو المشبَّهُ، والمستعارُ: وهو الاسمُ المنقولُ، ووجه الشّبه: وهو العلاقة التي تجمع بين المشبّه والمشبّه به، والقرينة: وهي ما يمنعُ إرادة المعنى الحقيقيّ للّفظ المستعمل مجازًا، وتكون: لفظيّة، أو عقليّة، أو حاليّة، أو مقاميّة[4].

مثلا: لو قلت: رأيتُ أسدًا يرمي بالسّهام.

فالمستعارُ منه: الأسد الحقيقي (الحيوان)، وهو المشبّهُ، والمستعارُ لهُ: الرّجُلُ الذي رأيتُهُ، وهو

(1) –حسن عبَّاس، مرجع سابق، ص.163.

(2) –أسرار البلاغة، ص.30.

(3) –مصدر سابق، ص.369.

(4) –حسن عبَّاس، مرجع سابق، ص.163.

المشبَّهُ، ووجه الشّبه: هو الشجاعة والبسالة، أمّا القرينة هنا فهي: (يرمي بالسّهام)، فلا يمكنُ تصوّرُ حيوان يرمي بالسّهام، وهي قرينة لفظية.

البندُ الثّالثُ: أقسام الاستعارة.

تنقسمُ الاستعارة إلى عدّةِ أقسام باعتبارات متعدّدة، وكونُ الاستعارة في الأصلِ تشبيهٌ بليغٌ حُذِفَ أحدُ طرفيهِ؛ فإنّها تُقسَّمُ من حيثُ المشبَّهِ بهِ وُجودًا وعدمًا إلى ثلاثة أقسام، وهي:

أوّلًا: الاستعارة التّصريحيّة: هي ما صُرِّحَ فيها بلفظ المشبّه به، وحُذِفَ المشبَّهُ، من ذلك قولهُ ﴿أَلَٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۝١﴾[1].

فالظّلماتُ والنور كلمتان استعملتا في غيرِ معناهما الحقيقيّ، حيثُ شُبِّه الكفرُ بالظلمات، وشُبِّه الإيمان بالنور، فصُرِّحَ بالمشبّه به وهو الظلمات والنور، وحذف المشبّه فيهما، والعلاقة هنا هي المشابهة، والقرينة حاليّة، ولما كان المشبّهُ بهِ مُصرّحًا بهِ سُمِّيت استعارة تصريحيّة.

ثانيا: الاستعارة المكنيّة: هيَ ما حُذِفَ فيها المشبّهُ به، ورُمِزَ إليه بشيء من لوازمهِ[2]، مع ذكرِ المشبَّهِ، من ذلك قوله تعالى﴿وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ﴾[3].

فشبَّه الذُّل بالطائر بجامع الخضوع، واستُعيرَ الطّائرُ للذُّلِّ وحُذِفَ، ورُمِزَ إليهِ بشي من لوازِمه، وهو الجناحُ، وهذا على سبيل الاستعارة المكنيّة.

ثالثًا: الاستعارة التَّمثيليَّة: وهي تركيبٌ استُعمِلَ في غير ما وُضِعَ لهُ لعلاقة المشابهة، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقيّ، وسُمّيت تمثيليّة مع أنّ التمثيل عامٌّ في كلّ استعارة للإشارة إلى عِظمِ شأنها، إذ هي مبنيّة على تشبيه التّمثيل، فهي أبلغُ أنواع المجاز مُفردًا أو مُركَّبًا[4]؛ أي أنّ الاستعارة التمثيلية هي تشبيهُ صورة بصورة لما بينهما من صلةٍ من حيثُ المعنى، ثم تحذف الصورة الأولى

---

(1) –سورة إبراهيم، الآية: (1).

(2) –ينظر: عبد السلام طويلة، مرجع سابق، ص.149.

(3) –سورة الإسراء، الآية: (24).

(4) –ينظر: –الطيبي، مصدر سابق، ص.193. – علي الجارم، مرجع سابق، ص.181.–عبد السلام طويلة، مرجع سابق، ص. 149، 150.

(المشبّه)، وتبقي الصورة الثانية (المشبّهُ به)، من ذلك المثل المشهور: (قطعت جهيزَة قولَ كلِّ خطيبٍ)، وهذا لمن يأتي بالقولِ الفصْلِ.

الفرع الثالث: الاستعارة في الحديث النّبوي الشّريفِ.

ممّا سبقَ تبيَّنَ معنا أنّ الاستعارة من أدقِّ أساليب البيان تعبيرًا، وأجملها تصويرًا، لها قدرة كبيرة على التّأثير في النفوس، وتأدية المعنى المرادِ على أتمِّ وأكملِ وجهٍ، وقد اخترتُ بعض الأحاديث النبوية التي أتت حافلةً بهذا الضرب من المجازِ اللغوي، مبيّنة أثرها في تقريب المقصود، وتأدية المعنى بأدقِّ تعبيرٍ، وأجمل تصويرٍ.

البندُ الأوّل: حديثُ (ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ).

أوّلًا: نصُّ الحديث.

عَنْ أَنَسٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **(ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ، أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ)** [1].

ثانيًا: بلاغة الاستعارة المكنيّة في الحديث.

يُعدُّ هذا الحديث من جوامع الكلم التي اختصَّ بها الرسول ﷺ، جمع فيه الكثير من المعاني بأقل الألفاظ، وعبَّر عن المقصود ببلاغة بالغة لم يُرى لها مثيل.

قال "الإمام النووي" رَحِمَهُ اللهُ (ت676هـ): « هذا حديث عظيم أصل من أصول الإسلام، قال العلماء –رحمهم الله– معنى حلاوة الايمان: استلذاذ الطاعات، وتحمل المشقات، في رضى الله –عز وجل– ورسوله ﷺ، وإيثار ذلك على عرض الدّنيا، ومحبة العبد ربه سبحانه وتعالى بفعل طاعته، وترك مخالفته، وكذلك محبة رسول الله ﷺ» [2].

تأمّل معي روعة التّصوير وجمال التعبير في قوله ﷺ: (حلاوة الإيمان)، أنظر كيف أظهر لنا

(1) –البخاري، الجامع الصّحيح، كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، حديث رقم: (16)، ص.26.
(2) –المنهاج، ج.2، ص.13.

الإيمان وهو أمرٌ معنويٌّ في صورة المحسوس، حتى كأنّك تستطعمُهُ وتجدُ حلاوتهُ، فعلًا للإيمان حلاوة، لا يستشعرها إلّا من عرف ربّه حقّ المعرفة، وهل يُمكن أن نُقدّم للإيمان وصفًا أدقَّ وأجمل من الوصف الذي اختاره له رسول الله ﷺ؟

قال الإمام "العينيّ" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت855هـ): « قوله: (حلاوة الإيمان) فيه استعارة بالكناية؛ وذلك لأن الحلاوة إنما تكون في المطعومات والإيمان ليس مطعوما، فظهر أن هذا مجاز...»[1].

فالنبيُّ ﷺ شبه الإيمان بنحو العسل أو السّكّر، فذكرَ المشبّه وهو (الإيمان)، وحذف المشبّه به وهو (العسل)، وأبقى على شيء من لوازمه وهو (الحلاوة) على سبيل الاستعارة المكنيّة، أمّا وجه الشبه الذي يجمع بين الإيمان والعسل فهو الالتذاذ وميل القلب لهما.

ألا ترى كيف نقل النبي ﷺ الإيمان من دائرة المعنويات إلى دائرة المحسوسات، فأدخل المشبّه في جنس المشبّه به ليحلّ مكانه، وكأنّ تلك الحلاوة هي فعلا حلاوته؟.

إنّ من يسمع (وجد حلاوة الإيمان) يتوق شوقًا إلى نيلِها، فالقلب مجبول على الميل إلى كلّ ما لذّ وطاب، وكما تُستحسَن المطعومات اللذيذة، والفواكه الطازجة الحلوة يُستحسنُ الإيمان، فلفظُ (الحلاوة) لفظٌ ساحرٌ مُغري، يجعل كلّ من وقع على مسمَعِه يستلطفهُ ويتمنّاه، فاختيار النبيّ ﷺ لهُ لم يكن عبثًا، هو يعرِفُ جيّدا ضعف النفس البشريّة، وميلها إلى كلّ ما هو مستحسن ولذيذ، فلذة حلاوة الإيمان لمن وجدها في قلبهِ بعد أن كان خاوِيًا منها تضاهي بل وتفوقُ لذة من نال ما طاب من الأطعمة بعد أن نخر الجوع جسدهُ، فالحلاوة هنا هي التي يعبر عنها بالذوق لما يحصل به من لذة القلب[2]، وسروره، وغذائه، وهي شيء محسوس يجده أهل الإيمان في قلوبهم.

بعد هذا الافتتاح المغري اللافت سيَتطلَّعُ السّامع إلى معرفة الأمر الذي سيجعلهُ ينالُ حلاوة الإيمان، وهنا يأتي الجواب المحمّديّ الشّافي موضّحًا أنّ تلك الحلاوة لن يطأها إلّا من أحبّ الله، وفي الله، وأطاع رسول الله، وكره أن يعود في الكفر تمامًا كما يكرهُ أن يُقْذفَ في النّار.

كلماتٌ موجزة استطاعت أن تؤثّر في نفس السّامع أيّما تأثير، وأوصلتهُ إلى المقصود بأجمل وصف وأجمل تعبير، هكذا كان لأسلوب الاستعارة دور كبير في تقريب المعنى المراد للسامع بأوجز

(1) –عمدة القاري، ج.1، ص.242.

(2) –ينظر: عبد الرحمن آل الشيخ، فتح المجيد، ج.2، ص.132.

الألفاظ، فأيُّ تشبيهٍ يضاهي تشبيهُ ﷺ، وأيُّ قولٍ يبلغُ مبلغَ هذا القول؟.

البند الثّاني: حديث (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ).

أوّلا: نصّ الحديث.

عن ابْنِ عُمَرَ –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا– قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (**بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ**)[1].

ثانيًا: بلاغة الاستعارة التّمثيليّة في الحديث.

في هذا الحديث استعارة تمثيليّةٌ جميلةٌ، حيث شبّهَ ﷺ الإسلام ببيت أو مبنى له دعائمٌ وركائزٌ يقومُ عليها، وقصده من ذلك تقرير معنى الإسلام في نفوس المؤمنينَ، وتقريب مفهومه إلى أذهانِهم، فأتى بتشبيه بليغٍ ينمُّ عن حكمته ﷺ في التّمثيل، ويُشيدُ ببراعته في التّصوير.

قال الإمام "القسطلاني" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت923هـ): « وفي قوله: (بُني الإسلام على خمسٍ) استعارةٌ، بأن يقدّر الاستعارة في بني، والقرينة في الإسلامِ، شبّه ثبات الإسلام واستقامته على هذه الأركان الخمسة ببناء الخباء على هذه الأعمدة الخمسة، ثم تسرِي الاستعارة من المصدر إلى الفعل، أو تكون مكنيّة بأن تكون الاستعارة في الإسلام والقرينة بُني على التخييل، بأن شبه الإسلام بالبيت، ثم خيل كأنه بيت على المبالغة، ثم أطلق الإسلام على ذلك المخيّل، ثم خيل له ما يلزم الخباء المشبه به من البناء، ثم أثبت له ما هو لازم البيت من البناء على الاستعارة التخييلية، ثم نسبه إليه ليكون قرينة مانعة من إرادة الحقيقة...، ويجوز أن تكون **استعارة تمثيلية**، فإنه مثل حالة الإسلام مع أركانه الخمسة بحالة خباء أقيم على خمسة أعمدة وقطبها التي تدور عليه هو شهادة أن لا إله إلاّ الله وبقية شعب الإيمان كالأوتاد للخباء »[2].

(1) –البخاري، الجامع الصّحيح، كتاب الإيمان، باب دُعاؤكم إيمانكم لقوله –عزّ وجلّ–: (قُل ما يعبأُ بكم ربّي لولا دعاؤكم)، حديث رقم: (8)، ص.25.

(2) –مصدر سابق، ج.1، ص.90، 91.

من يتأمّل هذه الصّورة البيانية المتناهية في الرّوعة يُدْرِك حِكمته ﷺ، وقدرته على إيصال المعنى بطريقة ذكيّة، وأسلوب شيّق، حيثُ مثَّل الإسلام وهو شيء معنوي بالبناء العتيق الرّفيع، وبيّن أنّ مُرتكزَهُ على دعائم خمسٍ تضمنُ بقاءه، حتى إذا ما أردت أن تسحبَ منه إحدى ركائزه انهدَّ ووقعَ، فهذه الدّعائمُ لا تحفظُه إلّا إن كانت مُجتمعة، ولا يَكتملُ دورُ إحداها إلّاَ بوجود البقيّة، فأركانهُ يشدُّ بعضها بعضًا كحبّاتِ اللؤلؤ المنتظمة في العقد، وما إن تنقطع السّلسلة حتى يتبعثر انتظامها، كذلك الحال في بنية الإسلام، ما إن يقعُ ركن من أركانه حتى يتداعى إلى الأرض كُليَّةً.

فهذه الاستعارة التّمثيليّة التي ساقها الرسول ﷺ لعبت دورًا كبيرًا في تقريب المقصود، فكانت أعمقَ تصويرًا، وزادت المعنى تقريرًا، وأثّرت في نفس المسلمِ كثيرًا، فإقامة المباني على ركائز حتى لا تقعَ أمر يشهدهُ في حياته اليوميّة؛ لذلك هو سيحرصُ كل الحرص على تثبيت أركان الإسلام في قلبه وحياته جيّدا حتى يقوى ولا ينهدّ.

البندُ الثّالث: حديث (إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي).

أوّلا: نصّ الحديث.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **(لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي)** [1].

ثانيا: بلاغة التّشخيص بالاستعارة في الحديث.

يعدُّ أسلوب التشخيص بالاستعارة من أجمل الأساليب البيانيّة التي تقرّب المعنى بإعطائه صورة بديعة، تؤثّر في نفس السّامع، وتعلق المقصود في ذهنه، وهذا الأسلوب يوجد بكثرة في أحاديث النبيّ ﷺ، حيث يُجسّدُ ويُشخّص الأمور المعنويّة لتظهر في صورة شيء حسّي ملموس، ويبعث فيها الحركة والحياة فتغدو ناطقةً، تسمع وتعي وتتحرّك؛ مثلما قال الإمام "الجرجاني" رَحِمَهُ اللَّهُ (ت471هـ): «فإنك لترى بها الجمادَ حيّاً ناطقاً، والأعجمَ فصيحاً، والأجسامَ الخُرسَ مُبينةً، والمعاني الخفيّةَ باديةً جليّةً»[2].

(1) –البخاري، الجامع الصّحيح، كتاب بَدْءِ الْخَلْقِ، باب مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ)، حديث رقم: (3194)، ص.613.

(2) –أسرار البلاغة، ص.52.

تأمّل عبارة (**رحمتي غلبت غضبي**)، معروفٌ أنّ الرّحمة شيءٌ معنوي؛ لكنّها في هذا الحديث أُبرزت للسّامع في صورة شخص أو كائن حيّ يُصارِعُ ويغلِب، ومن المغلوب هنا؟ إنّه غضب الله ﷻ، أليس من الجميل أن يُجسّدَ كلّ من رحمة وغضب الله تعالى في صورة كائنين حيّين، يُقاتلُ أحدهما الآخر، وفي النّهاية تكون الغلبةُ لرحمته تعالى التي وسِعت كُلّ شيء؟، فعلاً أمرٌ يدعو إلى الطمأنينة، ويزرعُ في قلب المسلم راحة نفسية عجيبة، فكلّما أذنبَ أو غلّقت الأبواب أمامه من كلّ الجهات، أو نزلت به نازلةٌ علِم أنّ الله يصفّ إلى جانبِه، وأنّه سيتغمّدُهُ برحمتِه الواسعة التي سبقت سخَطهُ.

فالغلبةُ والانهزام أمران متعلّقان بكلّ كائن حيّ، بيدَ أنّهما في هذا الحديث اقترنَا بأمرين معنويين، فألبساهما ثوب الحسّيّات، وبعثا فيهما الحياة، فصارا يتحرّكان، ويتغالبان.

إنّ هذه الصورة البيانية البديعة هي وليدة التّشخيص الذي استعملَهُ النبي ﷺ في تعبيره، نقل السّامع ليعيشُ في جوّ من الراحة وحُسن الظّن والثّقة بخالقه، فأثّر ذلك في نفسه، وجعلَهُ يتصوّر كيف تغلب رحمةُ الله تعالى غضبَهُ، فكان ذلك باعثًا على تقرير المعنى في ذهنه، وتقريب المقصود إليه.

هذا ولا تزال أحاديث النبيّ ﷺ حافلة بمثل هذا الضّرب من الأساليب الرّائعة الرّفيعة؛ لكنّني سأكتفي بما ذكرت، وسأنتقل إلى الحديث عن أسلوب آخر جميل من الأساليب البيانية، لا يقلُّ جمالا وروعة عن أسلوب الاستعارة، وهو أسلوب الكناية في الأحاديث النّبويّة الشّريفة.

المطلب الثّالث: أهميّة الكناية في فهم الحديث النّبوي.

يُعدُّ أسلوب الكناية من الأساليب البيانيّة الأكثر شيوعًا في الأحاديث النبوية، وشأنها -كما ذكرتُ آنفًا- لا يقلّ عن شأن التّشبيه والاستعارة، فالكناية ضربٌ من ضروب البلاغة النبوية، كَثيرا ما يستعملها النبي ﷺ في أحاديثه؛ وذلك حتى يُعبّرَ عن المعاني الكثيرة بأقلّ عدد ممكن من الألفاظ، مقدّمًا إياها في قالب جميل يأسر القلوب، وتعبيرٍ بديعٍ راقٍ يجمع مابين قوّة الدّلالة وروعة الأسلوب، وفي ما يأتي سأحاول بيان أهميّة هذا الأسلوب البياني في فهم معاني الأحاديث النبوية، وتقريرها في الأذهان.

الفرعُ الأوّل: تعريف الكناية.

البند الأوّل: لغةً.

جاء في لسان العرب: «الكناية: أَن تتكلم بشيء وتريد غيره، وكَنَى عن الأَمر بغيره يَكني كِنايةً؛ يعني: إذا تكلم بغيره مما يستدلّ عليه؛ نحو الرفث والغائط...، وقد تَكَنَّى وتَحَجَّى؛ أَي: تستر من كَنَى عنه إذا وَرَّى»[1].

من هذا التعريف يتّضحُ أنّ الكناية في اللغة تعني التستُّر وعدم التّصريح بالأمر، بل التكلّم عنه بغيره ممّا يستدلّ عليه.

البند الثّاني: تعريف الكناية اصطلاحا.

عرّفها الإمام "الجرجانيّ" رحمه الله (ت471هـ) بقوله: «والمراد بالكناية هنا أن يُريد المتكلّمُ إثباتَ معنًى من المعاني، فلا يذكُرُه باللّفظِ الموضوعِ له في اللُّغة؛ ولكنْ يَجيءُ إلى معنى هو تاليهِ وردِْفُه في الوجود، فيومئ به إليهِ، ويجعلهُ دليلاً عليه»[2].

شرح التّعريف:

معنى كلام "الجرجاني" رحمه الله أنّ اللفظ الذي استخدِم في الكنايةِ لا يُرادُ به معناه اللغويّ الذي وُضِعَ لهُ، وإن كانَ مُمكنًا في ذاته؛ وإنّما جيء به ليدُلّ على معنى آخر أرادهُ المتكلِّم.

وممّا يجدر الإشارة إليه أنّ المعنى الحقيقي (الأصلي) في الكناية قد يجوز إرادتُهُ، كما يُمكِنُ أن يمتنع، وهنا يتّضح جليًّا الفرق بين المجاز والكناية؛ لأنّ المجاز لا يجوز فيه إطلاقا إرادة المعنى الحقيقيّ؛ وذلِك لوجود قرينة لفظية أو عقليّة تمنعُ ذلك[3].

مثلًا:

قوله تعالى: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[4]، فاللمس هنا يحمل معنيين، المعنى الأوّل حقيقي، وهو

(1) –ابن منظور، ج.5، ص.3944.

(2) –دلائل الإعجاز، ج.1، ص.66.

(3) –استعنت بمحاضرة الدكتور مصدّق بوعافية.

(4) –سورة النّساء، آية: (43).

اللمس عن طريق اليد أو الجلد، كما يحملُ معنى آخر وهو الوطء.

وقد يمكن أن يحتمل اللفظ معنى واحدًا كما هو الأمر في قولك: فلانٌ طويلُ اللسان، فهذه كناية على أنّ لسانه سليطٌ وجارحٌ، وأنّه يتحدّثُ في كلّ صغيرة وكبيرة، وهنا لا يمكنُ احتمال المعنى الحقيقيّ، فمن غير المعقول أن يزيد لسان أحدهم عن طوله الطّبيعيّ.

الفرعُ الثّاني: أركان الكناية.

ممّا سبق اتّضح أنّ للكناية أركان ثلاثة، وهي:

1- اللفظ المكنّى به.

2- اللفظ المكنّى عنه.

3- القرينة التي تمنع إيراد المعنى الحقيقي، سواء كان هذا الإيراد ممكنا أو غير ممكن[1].

الفرعُ الثّالث: أقسامُ الكناية.

البندُ الأوّل: باعتبار المكنّى عنه.

تنقسِمُ الكناية من حيثُ المكنّى عنهُ إلى ثلاثة أقسامٍ وهي:

أوّلا: الكناية عن الصّفة.

وهي التي يُكنّى بها عن صفة، والمراد الصّفات المعنويّة، كالجود، والكرم، والبخل، والشّجاعة...، من ذلك قول العرب: فلانٌ كثيرُ الرّماد، وهذه كناية عن صفة الكَرم.

كذلك قول الشّاعر:

تَشْتَكِي ما اشتَكَيْتُ من ألَمِ الشَّوْقِ*إليها والشّوقُ حيثُ النُّحولُ**[2]

ففي هذا البيت كناية لطيفة عن صفة الكذب في حبيبتِهِ؛ حيث انّها ادّعت الشوق، واشتكت ألم الفراق، بيْدَ أنّها كاذبةٌ في ادّعائها، فلو كانت صادقة لأصابها ما أصاب حبيبها، ولنحلَ جسدُها كما نحل جسدُهُ.

---

(1) –ينظر: حسن عبّاس، مرجع سابق، ص.247.

(2) –صاحب هذا البيت هو المتنبّي، ولم أقف عليه في ديوانه.

ثانيًا: الكناية عن الموصوُف.

وهي التي يُرادُ بها الموصوفُ نفسُهُ، وضابطها أن يُصرِّح بالصّفة والنّسبة، ولا يُصرِّح بالموصوف[1]، كقولك: زُرتُ مدينة الجسور المعلّقة، وهي كناية عن مدينة قسنطينة، فأنت لم تُصرِّح بالموصوف؛ لكنّك ذكرتَ ما يُنسب إليه، وهو الجسور المعلّقة.

من ذلك أيضًا قوله تعالى﴿أَوَ مَن يُّنشَؤُاْ فِي ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴿١٨﴾﴾[2]، فهنا كناية عن المرأة؛ لأنّ من شأنها الاهتمام بالزينة.

ثالثًا: الكناية عن النّسبة.

وضابطها أن يُصرِّح بالصّفة والموصوف، ولا يُصرِّح بالنّسبة الموجودة –نسبة الصّفة إلى الموصوف– مع أنّها هي المرادة[3]، وذلك بأن ينسِبها إلى شيء له ارتباطٌ بالموصوف، سواءٍ أثبتَ هذه النّسبة أم نفاها.

من أمثلة ذلك قولهم: (المجدُ بين ثوبيك)، فهم أرادوا نسبة المجْدِ إلى المخاطَبِ؛ لكنّهم لم ينسبوهُ إليه مباشرةً وإنّما نسبوه إلى ما يرتبطُ ويتّصِلُ بهِ، وهو الثّوب.

البندُ الثّاني: باعتبار الوسائط.

تنقسمُ الكناية من حيثُ الوسائط إلى أربعة أقسام، وهي:

أوّلا: التعريضُ: هوَ «إمالة الكلام إلى عُرْضٍ –بضمّ العين–، وهو الجانب والنّاحية، تقولُ: (عرضتُ بفلان)، وذلك إن قلتَ قولًا لغيرِهِ، وأنت تعنيهِ هو، فالتّعريضُ إذن أن نذكُرَ جُملةً من القولِ نُريدُ بها شيئا آخر، ولكن هذا الشّيء لا يُفهمُ من اللزوم كما رأينا في الكناية، وإنّما يُفهمُ من السّياق»[4]، والتّعريضُ أقربُ إلى التّصريح لانعدام الوسائط فيه.

من ذلك قول المتسوّل للنّاس: إنّي جائعٌ عُريان، ففي هذا تعريضٌ بالطّلب.

---

(1) –يُنظر: عبد السلام طويلة، مرجع سابق، ص.163.

(2) –سورة الزّخرف، الآية: (17).

(3) –المرجع نفسُهُ.

(4) –حسن عباس، مرجع سابق، ص.259.

ثانيًا: التّلويحُ: لغة: هو أن تُشيرَ إلى غيرك من بعيد، واصطلاحًا: هو كناية كثُرت فيها الوسائط[1]، وذلك كقولهم: فلان كثير الرّماد، ففي هذا كناية عن الجود، وقد انتقل من كثرة الرّماد إلى كثرة الطّهي، ومن هذا إلى كثرة الضّيوف، ومن هذا إلى كرمه وجوده.

ثالثًا: الرّمز: لغة: أن تشيرَ إلى قريبٍ منك خُفيةً بشفةٍ، أو حاجبٍ، ونحو ذلك، واصطلاحًا: كنايةٌ قلّت فيها الوسائط، وخُفيت اللّوازم[2].

من ذلك قولُك: فلانٌ غليظُ الكبدِ، وهو كناية عن القسوة، وهذا متوقّف على معرفة ما كان يعتقِدُه العرب؛ لأنّ الكبد موضع الإحساس، فيلزم من رقّته اللّين، ومن غلظتهِ القسوة.

رابعًا: الإيماءُ أو الإشارة: وهو كنايةٌ قلّت فيها الوسائطُ، ووُضّحت اللّوازم، فهي تدلُّ على المراد دلالة مباشرة[3].

من ذلك قولك: الخيرُ يسيرُ حيثُ سارَ فلانٌ، وفيه كنايةٌ عن نسبة الخيرِ إلى ذلك الشّخص، حتّى كأنّ الخير يسير على نفس الطّريق التي يسلكها.

إلى هنا أكون قد فرغت من ذكر أقسام الكناية، والآن سأنتقل إلى بيان أهميّة أسلوب الكناية في تأدية معاني الأحاديث النّبويّة إيجازا وتصويرًا، وسأختار بعض الكنايات من جوامع كلمه ﷺ التّي تضمّنت هذا الأسلوب البديع من الأساليب البيانيّة.

الفرعُ الرّابع: بلاغةُ الكنايةِ في الحديث النّبوي.

الكناية مظهرٌ من مظاهر البلاغة النّبوية، لجأ إليها النبيّ ﷺ في كثير من أحاديثه حتى يُقرّب مقصوده من أذهان النّاس، وذلك بأجمل أسلوب، وأروع تعبيرٍ، وهذه بعض النماذج من أحاديثه التي اشتملت على هذا الأسلوب البياني البليغ.

---

(1) –المرجع نفسه، ص.164.

(2) –استعنت بمحاضرة الدّكتور مصدّق بوعافية.

(3) –حسن عباس، مرجع سابق، ص.164.

البندُ الأوّل: حديث (إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبِهَا الْأَرْبَعِ).

أوّلا: نصّ الحديث.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (**إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبِهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغَسْلُ**)[1].

ثانيا: بلاغة الكناية في الحديث.

كان النبيّ ﷺ على خلق عظيم، وكان معروفًا بأدبه، وخجلِهِ، وحيائه، لا يرفَعُ صوته إلّا لإعلاء كلمة الحقّ، ولا يغضب إلّا إذا انتُهك حدّ من حدود الله، وكان كثيرًا ما ينأى بحيائه عن تسمية كلّ ما يستحي من ذكرِهِ باسمه، فيأتي بلفظ آخرَ ويُكني عليه به، وهذا شاهدٌ على حسنِ خلقه، وسموّ بلاغته.

وعندما أراد ﷺبيانَ ما يوجبُ الغسل، تعفّفَ في تعبيره عن العلاقة الحميميّة بين الرجل والمرأة، وأوصل المعنى بألفاظ مؤدّبة تُعبّر عن المقصود، دون أن يكون هناك خدش للحياء.

أمّا معنى قوله –ﷺ-: (**شُعبها الأربع**)، فقد اختلف فيه العلماء، قال "الإمام النّووي"رَحِمَهُ اللهُ (ت676هـ): « قيل: هي اليدان والرجلان، وقيل: الرجلان والفخذان، وقيل: الرجلان والشفران، واختار القاضي عياض أنّ المراد شعب الفرج الأربع، والشعب النواحي، واحدتها شعبة»[2].

وأمّا قوله ﷺ: (**ثمّ جهدها**)، فقد جاء في لسان العرب: «إذا جلس بين شعبها الأَربع ثم جَهَدَها؛ أَي: دفعها وحفزها، وقيل: الجَهْد من أَسماء النكاح»[3].

تأمّل معي كيف عدلَ النبيّ ﷺ عن ذكرِ ما تستوحشه الأذن بلفظه الصّريح، وعبّر عما أراد إيصاله بألفاظ مؤدّبة، فهو صوّر لنا ما يحدث بين الزوجين من اتصال جنسيّ بأسلوب التّلميح لا التّفضيح، وضرب الحجاب اللغوي على المعنى السّافر، فلم يسمّي الوطء باسمه الصّريح؛ وإنّما كنّى عنه بلفظ محتشم، فقال: (ثمّ جهدها)، وهذا دليل على سموّ بلاغته، وصفاء قريحته، وعظيم خلقه،

(1) –البخاري، الجامع الصّحيح، كتاب الغسل، باب إذا التقى الختانان، حديث رقم: (291)، ص.

(2) –المنهاج، ج.4، ص.39.

(3) –ابن منظور، ج.1، ص.709.

ورفعة أدبه، حيثُ قدّم لنا المقصود مُدثّرا بثوب من العفة والحياء، وعبّر عنه بوضوح، دون أن يخدش وجه الأدب.

هنا يتّضح معنا دور الكناية في إيصال المعنى بأسلوب لطيف، فالصّحابة –رضوان الله عليهم– فهموا مقصد النبي، وأدركوا متى يجب الغسل، دون أن يضطر ﷺ إلى التعبير عن ذلك باللّفظ الصّريح، وكان ذلك أليقَ وأوضح.

البند الثّاني: حديث (جَعَلَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ مِائَةَ جُزْءٍ).

أوّلا: نصّ الحديث.

عن أبي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: **(جَعَلَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ مِائَةَ جُزْءٍ، فَأَمْسَكَ عِنْدَهُ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ جُزْءًا، وَأَنْزَلَ فِي الْأَرْضِ جُزْءًا وَاحِدًا، فَمِنْ ذَلِكَ الْجُزْءِ يَتَرَاحَمُ الْخَلْقُ، حَتَّى تَرْفَعَ الْفَرَسُ حَافِرَهَا عَنْ وَلَدِهَا خَشْيَةَ أَنْ تُصِيبَهُ)**[1].

ثانيًا: بلاغة الكناية بالعدد في الحديث.

تحدّث النبيّ ﷺ عن رحمة الله ﷻ الواسعة، فجعلها مائة جزء، تسع وتسعون جزءًا منها أمسكهُ الله عنده، وجزء واحد أنزله في الأرض، وبهذا الجزء تتراحمُ كلّ الخلائق، تصوّر كلّ مظاهر الرحمة التي تشهدها في حياتك من إطعامٍ للبائس الفقير، وعطف الكبير على الصّغير، مداراة النّاس، وتمني الخير للغير، مساندة الجار، وحبّ الأخيار....حتى الفرس ترفع حافرها عن صغيرها خشية أن يُضارّ...كل هذه هي حصيلة الجزء من الرّحمة الذي أنزله الله على عباده، فما بالك بتسع وتسعين جزءا أمسكه عنده؟، هل يمكن أن يتصوّر المرء رحمة تفوق رحمة جميع المخلوقات بتسع وتسعين مرّة؟

قال الإمام "بدر الدّين العينيّ" رحمه الله (ت855هـ): «قيل رحمة الله غير متناهية، لا مائة ولا مائتان، وأجيب بأنّ الرّحمة عبارة عن القدرة المتعلقة بإيصال الخير، والقدرة صفة واحدة، والتعلّق غير متناهٍ، فحصره في مائة على سبيل التمثيل، تسهيلا للفهم، وتقليلا لما عندنا، وتكثيرا لما عنده...، فإن قلت ما الحكمة في تعيين المائة من بين الأعداد ولم تجر عادة العرب إلا في السبعين قلت أجيب بأنه أطلق هذا العدد الخاص لإرادة التكثير والمبالغة والسبعون من أجزاء المائة »[2].

(1) –البخاري، الجامع الصّحيح، كتاب الأدب، باب جعل الله الرحمة مائة جزء، حديث رقم: (6000)، ص.1163.
(2) –عمدة القاري، ج.22، ص.158.

هكذا صوّر لنا رسولنا الكريم ﷺ رحمة ربّه، واختار في التعبير عنها الأرقام، حتى تكون قريبة من الأفهام؛ ولكن هل رحمة الله الواسعة محصورة في تسع وتسعين جزءا؟، مؤكّدٌ لا، فهي أكبر وأوسع من أن تُقدّر؛ وإنّما حصرها الرسول في هذا العدد حتى يفهم الناس أنّ رحمة الله كبيرة واسعة، فاقت رحمة البشر والحيوانات جميها بآلاف المرات، وفي هذا كناية عن كثرة ما عنده –عز وجل–، وقلّة ما عندنا نحن الضّعفاء.

البند الثّالث: حديث (إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً).

اوّلا: نصّ الحديث.

عن "أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ" رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **(إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ لَا يَقْطَعُهَا)** [1].

ثانيًا: الكناية بالمسافات في الحديث.

يتحدّث النبي ﷺ في هذا الحديث عن النعيم الذي أعدّه الله –عزّ وجلّ– لعباده الصّالحين في الدّار الآخرة، فوصف شجرة عتيقة عظيمة من أشجار الجنة، من شدة عظمة حجمها لا يقطعُ الرّاكبُ ظلّها ولو بمسيرة مائة عام، فما بالك لو كان راجلاً، وحاول قطعها مشياً على الأقدام.

إنّ الحديث عن الجنة ونعيمها لا يُمكن أن تدركه العقول مهما حاولت، فما في الجنّة يفوق كلّ التصوّرات، والتّوقعات، وقد أعلمنا نبيّنا ﷺ بأنّ فيها ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر؛ لذلك بات من المستحيل أن يتصوّر أحدنا ذلك النّعيم بعقله المحدود، وهذا ما جعل النبيّ ﷺ يحاولُ تقريب ذلك النعيم إلى أذهان النّاس بطريقة يفهمونها ويستوعبونها، فبيّن أنّ ظل تلك الشّجرة العظيمة يفوق مسيرة مائة عام لمن كان يمتطي جواده، وفي ذلك كناية عن عظمة تلك الشجرة، وعن سعة الجنّة، وهنا صار ممكنًا تصوّر مدى عظمة تلك الشّجرة التي أوجدها الله تعالى في الجنّة.

هكذا تبيّن معنا أثر الكناية في فهم معاني الأحاديث، وبيان مُراده ﷺ، فأهميّتها لا تقلّ عن أهميّة التشبيه والمجاز، فهي جميعا من الأساليب البيانيّة البليغة التي حفلت بها الأحاديث النّبوية،

(1) –البخاري، الجامع الصّحيح، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة، حديث رقم: (3251)، ص.624.

وأخطأ من ظنّ أنّ فهمه للحديث النّبوي سيستوي بمنأى عن معرفة هذه الأساليب التي تعدّ عماد البلاغة النّبوية وروحها.

بعد الحديث عن أهميّة علمي النّحو والبيان في فهم الأحاديث النبوية، أنتقل إلى بيان أهميّة دلالات الألفاظ في توجيه المعنى، وتحديد مُراده ﷺ، وهذا ما سأتطرّقُ إليه –إن شاء الله– في الفصل الأخير من هذه الرّسالة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثّالث: أهمّيّة دلالات الألفاظ والسّياق في فهم الحديث النّبوي.

المبحث الأوّل: ضرورة معرفة دلالات ألفاظ الحديث، والسياق الذي وردت فيه.

المبحث الّثاني: غريب الحديث وأثره في بيان معاني الألفاظ النبويّة.

المبحث الثّالث: دور العربيّة في رفع التّعارض بين الأحاديث.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثّالث: أهميّة دلالات الألفاظ والسياق في فهم الحديث النّبوي.

تمهيد:

تحدّثت في الفصل السّابق عن علاقة علوم اللغة العربية بالأحاديث النبوية، وبيّنت أهميّة كل من علم النّحو والبيان في فهم الحديث النّبوي، وفي هذا الفصل سأتحدّث عن أمرٍ بالغ الأهمية، له دورٌ كبير في تحديد مقصود الرسول ﷺ من حديثه؛ وهو العلم بدلالات اللغة العربية واستعمالاتها، مع مراعاة السّياق الذي وردت فيه الألفاظ؛ وذلك من أجل فهم نصّ الحديث النبوي فهما لا يحيد عن الصّواب، والمقصود بما قلتُ: « تحري قانون اللسان العربي في التعبير؛ لأن الوحي نزل بهذا اللسان وخاطب أول ما خاطب أهله، لذلك يجب فهم النص الحديثي وشرحه بحسب ما تدلّ عليه اللغة العربية واستعمالاتها، وما يوافق قواعدها ويناسب بلاغة النص النبوي، كما يجب الابتعاد عن الاحتجاج بالنص في غير ما وضع له أو فيما يدل عليه، والحذر من لَيّ أعناق النصوص لتوافق الهوى أو القناعة المسبقة »[1].

وفي هذا الفصل سأحاول إبراز ضرورة معرفة دلالات الألفاظ، ودور السّياق في فهم الأحاديث النبوية، مبيّنة أهميّة اللغة العربية في شرح غريب ألفاظ الحديث النبوي، ودورها في رفع التعارض الواقع بين الأحاديث النّبوية.

(1) –عبد المجيد السّوسوّة، مقال بعنوان: الأسس العامة لفهم النص الشرعي (دراسة أصولية)، مجلة التجديد، العدد:6، ص.53.

المبحث الأوّل: ضرورة معرفة دلالات ألفاظ الحديث، والسياق الذي وردت فيه.

لقد وردت أحاديث النبي ﷺ باللغة العربية، ومعلوم أنّ لسان العرب من أوسع الألسنة، فقد ترد لفظة واحدة وتتحمّل أكثر من معنى؛ لذلك وجب على من أراد أن يفهم معاني الأحاديث النبوية أن يكون عارفًا باللغة العربية، مطّلعا على أساليبها ودلالات ألفاظها، دون أن يهمل السّياق الذي وردت فيه هذه الأحاديث.

وفي هذا المبحث سأتحدّث عن أهميّة معرفة دلالات الألفاظ، ودور السّياق في فهم معاني الأحاديث النّبويّة.

المطلب الأول: أهميّة معرفة دلالات الألفاظ في فهم الحديث النّبوي.

الفرع الأوّل: فهم معاني الألفاظ على ما عهدته العرب في لسانها زمن نزول الوحي.

من المعلوم أن نصوص الكتاب والسنة جاءت بلسان عربي، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾[1] ولسان العرب « في الألفاظ والمعاني والأساليب فسيح رحيب، فلسانهم من أوسع الألسنة ومذاهبهم في البيان متعددة، ووجوه تصريف القول عندهم كثيرة وفيرة »[2]؛ لذلك وجب على من أراد أن يفهم الحديث النبوي الشريف أن يكون عالما باللغة العربية، عارفا بدلالاتها وبلاغتها.

يقول الإمام "الشاطبي" –رحمه الله– (ت790): « الشريعة عربية، وإذا كانت عربية؛ فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم»[3].

ويصف "الشاطبي" –رحمه الله– اللسان العربي واستعمالاته المتعددة في موضع آخر من كتابه

---

(1) – سورة الشعراء، آية:(192-195).

(2) – السوسوة، الأسس العامة، ص.53.

(3) – الموافقات، ج.7، ص. 53.

فيقول: « إن العرب فيما فطرت عليه من لسانها تخاطب بالعام يراد به ظاهره، وبالعام يراد به العام في وجه والخاص في وجه، وبالعام يراد به الخاص، والظاهر يراد به غير الظاهر، وكل ذلك يعرف من أول الكلام، أو وسطه، أو آخره، وتتكلم بالكلام ينبئ أوله عن آخره، أو آخره عن أوله، وتتكلم بالشيء يعرف بالمعنى كما يعرف بالإشارة، وتسمي الشيء الواحد بأسماء كثيرة، والأشياء الكثيرة باسم واحد... »[1].

وكون نصوص الأحاديث النبوية قد جاءت على ما عهدته العرب في لسانها تحتم علينا فهمها في ضوء دلالات اللغة العربية؛ ولذلك وجب على من يتعامل مع الأحاديث النبوية أن يحقق ما يلي:

1) العناية الجيدة بالمعاني التي تتضمنها الألفاظ وتتبعها بدقة[2]؛ لأنّ « الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم، بناء على أن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها، وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية...»[3]، وذلك لأن وضع اللفظ إنما كان لقصدِ تحصيل المعنى منه، وأن « يعرف كل أحد ما في ضميره لغيره بواسطة اللفظ المستعمل، وذلك مشروط بضبط الوضع ضبطا يمتنع معه دخول الزيادة والنقصان، وإذا قبل من كل أحد تفسير لفظه بما لا يحتمله لغة...أفضى ذلك إلى اضطراب اللغة وإبطال فائدة وضعها...»[4].

2) فهم معاني الألفاظ على صورتها التي كانت عليها زمن رسول الله – ﷺ –، وأن تكون المعاني المستنبطة منضبطة بقواعد اللسان العربي ومواصفاته الدلالية عند ورود الحديث، ولذلك وجب « تحديد معاني الألفاظ ليقع الفهم واضحا ولئلا تختلط، فيسمى بعضها باسم آخر منها، فيوجب ذلك وضع معنى في غير موضعه فتبطل الحقائق، والأصل في كل بلاءٍ وزعماء تخليطٍ وفسادٍ اختلاط أسماء، ووقوع اسم واحد على معاني كثيرة، فيخبر المخبر بذلك الاسم وهو يريد أحد

المعاني التي تحته، فيحمله السامع على غير ذلك المعنى الذي أراد المخبر، فيقع البلاء والإشكال، وهذا في الشريعة أضر شيء وأشده هلاكا »[5].

---

(1) – الموافقات، ج.2، ص.103.

(2) – ينظر: السوسوة، الأسس العامة، ص.55.

(3) – الشاطبي، الموافقات، ج.2، ص.138.

(4) – الآمدي، مصدر سابق، ج.4، ص.86.

(5) – ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ج.8، ص.564.

وأما ما يطرأ من تغير في الاستعمال اللغوي للألفاظ بمرور الزمن فلا عبرة به؛ لأن « الفهم ينبغي أن يتم على أساس ما كان باعتبار أن الخطاب ورد عليه لا على أساس ما آل إليه الأمر، ولذلك فالمحاولات التي استجدت لتأويل النص في العصور التالية لعصره ﷺ لا يستقيم منها إلا ما كان منسجما مع الدلالات اللغوية المتعارف عليها في ذاك العصر،... لذلك يجب الحذر من إسقاط معان ومدلولات لاحقة في حدوثها عن عهده ﷺ وإدخالها على الأحاديث النبوية، فتحمل من المعاني ما لا يمكن أن تحمله، ويحصل من ذلك أفهام زائغة عن المراد الإلهي »[1].

فمن المهم جدّا لفهم السنة فهمًا صحيحا التّأكد من مدلولات الألفاظ التي جاءت بها السّنة، فإن الألفاظ « تتغير دلالتها من عصر لآخر ومن بيئة لأخرى، وهذا أمر معروف لدى الدارسين لتطور اللغات وألفاظها، وأثر الزمان والمكان فيها...فقد يصطلح الناس على ألفاظ للدّلالة على معان معينة، ولا مشاحّة في الاصطلاح، ولكن المخوف هنا هو حمل ما جاء في السّنة من ألفاظ على المصطلح الحادث، وهنا يحدث الخلل والزلل »[2].

وقد تحدث الإمام "أبو حامد الغزالي" -رحمه الله- (ت505هـ) عن تحريف بعض معاني الألفاظ عما كانت عليه زمن النبي ﷺ والسلف الصالح، وبين خطر ذلك على حسن الفهم، حيث قال: « اعلم أن مَنشأ التباسِ العلوم المذمومة بالعلوم الشرعية تحريف الأسامي المحمودة، وتبديلها، ونقلها بالأغراض الفاسدة إلى معان غير ما أراده السلف الصالح والقرن الأول، وهي خمسة ألفاظ: الفقه، والعلم، والتوحيد، والتذكير، والحكمة، فهذه أسام محمودة والمتّصفون بها أرباب المناصب في الدين، ولكنها نقلت الآن إلى معان مذمومة، فصارت القلوب تنفر عن مذمّة من يتصف بمعانيها لشيوعِ إطلاق هذه الأسامي عليهم »[3].

هذه هي الألفاظ التي لاحظ الإمام "أبو حامد الغزالي" تحريفها ونقلها إلى معانٍ لم يردها السلف الصالح، وهناك ألفاظ أخرى كثيرة بدلت في مجالات شتى، « ولا يزال هذا التبدل يتسع مع تغير الزمان، وتبدل المكان، وتطور الإنسان، إلى أن تصبح الشقة بعيدة بين المدلول الشرعي الأصلي للفظ، والمدلول العرفي أو الاصطلاحي الحادثِ المتأخر، وهنا ينشأ الغلط وسوء الفهم غير المقصود،

(1) - السوسوة، مرجع سابق، ص.54. (مع تصرف يسير).

(2) – القرضاوي، مرجع سابق، ص.197.

(3) – إحياء علوم الدين، ج.1، ص.44.

كما ينشأ الانحراف والتحريف المتعمد، وهو ما حذر منه الجهابذة والمحققون من علماء الأمة: أن تنزل الألفاظ الشرعية على المصطلحات المستحدثة على مر العصور »[1].

ولا يعني هذا الاحتراز « العزوف عن كل مستجدات فقه اللغة وعلم الألسنة في فهم النصوص الدينية، بل إنه من المفيد استثمار ما وصلت إليه هذه العلوم من نتائج علمية، والاستعانة بها على الفهم، ولكن ذلك ينبغي أن يكون في نطاق أدب اللغة العربية على عهد نزول الوحي، دون الانزلاق في تأوّلات إسقاطية تحدث في الدين ما ليس فيه...وقد نشأت في تاريخ الفكر الإسلامي من عدم التقيد بأدب اللغة العربية أفهام للدّين غريبة عن حقيقته »[2].

فلابدّ إذن من معرفة لغته ﷺ التي كان يخاطب بها الصحابة -رضوان الله عليهم- زمن الوحي، واستعمالاتهم اللغوية للألفاظ، يقول شيخ الاسلام "ابن تيمية" (ت728هـ): « ومن لم يعرف لغة الصّحابة التى كانوا يتخاطبون بها ويخاطبهم بها النبي، وعادتهم في الكلام حرّف الكَلم عن مواضعه، فإنّ كثيرا من النّاس يَنشأ على اصطلاح قومه وعادتهم فى الألفاظ، ثم يجد تلك الألفاظ فى كلام الله، أو رسوله، أو الصّحابة، فيظنّ أن مراد الله أو رسوله أو الصحابة بتلك الألفاظ ما يريدُه بذلك أهل عادتِه واصطلاحِه، ويكون مراد الله ورسوله والصّحابة خلاف ذلك...»[3].

3) أنّ فهم السّنة لا يكفي له فهم المعنى اللغوي الوضعي؛ وإنما هو محتاج إلى إدراك العرف اللغوي، ونعني به: « عُرْفَ العرب في عهد الرسول ﷺ فيما يتكلّمون به، والعرف الشرعي الطّارئ، الذي قد ينقل اللفظ عن معناه إلى معنى آخر، ودون مراعاة هذا العرف لا يمكن فهم السنة على الوجه الصحيح »[4].

فهناك العديد من الألفاظ التي نقلها الشرع من معناها اللغوي المتعارف عند العرب، إلى معنى آخر لم يكن معهودا عندهم من قبل، وفي ذلك يقول "ابن تيمية" (ت728هـ): « الأسماء التى علق الله بها الأحكام فى الكتاب والسنة منها ما يعرف حدّه ومسمّاه بالشّرع، فقد بيّنه الله ورسوله، كاسم الصّلاة، والزكاة، والصيام...،ومنه ما يعرف حدّه باللغة، كالشمس، والقمر...، ومنه ما يرجع حدّه

(1) – القرضاوي، مرجع سابق، ص.198.

(2) –عبد المجيد النجار، فقه التدين فهما وتنزيلا، ص.44.

(3) –مجموع الفتاوى، ج.14، ص.243.

(4) – عياض بن نامي السلمى، مقال بعنوان: ضوابط فهم السنة النبوية، منتدى حراس العقيدة، ص.4.

إلى عادة النّاس وعُرفهم، فيتنوع بحسب عادتهم، كاسم البيع، والنكاح...، ونحو ذلك من الأسماء التي لم يحدّها الشّرع بحدٍّ، ولا لها حدّ واحد يشترك فيه جميع أهل اللغة...، فما كان من النّوع الأوّل: فقد بيّنه الله ورسوله، وما كان من النّوع الثاني والثالث: فالصحابة، والتّابعون المخاطَبون بالكتاب والسّنة قد عرفُوا المرادَ به لمعْرِفتهم بمسمّاه المحدود في اللغة، أو المطلَق في عُرف النّاس وعاداتهم...، والاسم إذا بيّن النبي ﷺ حدّ مسمّاه لم يلزَم أن يكون قد نقلهُ عن اللغة أو زاد فيه، بل المقصود أنه عرّف مراده بتعريفه هو كيف ما كان الأمرُ، فإن هذا هو المقصود، وهذا كاسم الخمر، فإنه قد بين أن (**كلُّ مُسكر خَمر**)[1]، فعُرف المراد بالقرآن، وسواء كانت العرب قبل ذلك تطلق لفظ الخمر على كلّ مُسكر، أو تخصّ به عصير العنب لا يحتاج إلى ذلك، إذ المطلوبُ معرفةُ ما أراد الله ورسولُه بهذا الاسم، وهذا قد عُرف ببيان الرسول، وبأنّ الخمر في لغة المخاطَبين بالقرآن كانت تتناولُ نبيذ التّمر وغيره...، وإذا كان الأمر كذلك فما أطْلَقه الله من الأسماء، وعلّق به الأحكام من الأمر، والنهي،... لم يكن لأحد أن يُقيّدَه إلا بدلالة من الله ورسوله »[2].

الفرع الثاني: معرفة أساليب اللغة العربية من حيث طرق دلالة الألفاظ على المعاني.

كون الأحاديث النبوية جاءت على سنن أهل العرب فإنها تحفل بما تحفل به اللغة العربية من حقيقة ومجاز، وتصريح وكناية، وعموم وخصوص، وإطلاق وتقييد، وإشارة وتنبيه...

فلو نظرنا في أحاديث النبي ﷺ لوجدنا فيها الكثير من الأساليب المعبرة عن المقصود بأروع طريقة وأبهى صورة، من ذلك: « ما ينسب فيه الكلام والحوار إلى الحيوانات، والطيور، والجمادات، والمعاني، وهذا كله من باب التصوير والتمثيل، ولا يعدّ هذا من باب الكذب في الأخبار »[3]؛ لذلك لابد من التمييز والتفرقة بين هذه الأساليب.

---

(1) – مسلم، مصدر سابق، كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر، حديث رقم: (2003)، ص.831. راويه: "عبد الله بن عمر" رضي الله عنه.

(2) –مجموع الفتاوى، مج.19، ص.235، 236.

(3) – القرضاوي، مرجع سابق، ص.175.

وإلى جانب التشبيه، والكناية، والاستعارة، قد ترد أيضا أحاديث بصيغ عديدة منها:

1- الحصر وظاهره غير مراد:

ومثاله: الحديث الذي رواه "ابْنِ عَبَّاس" ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (**الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ كَيَّةٍ بِنَارٍ، أَنْهَى أُمَّتِي عَنْ الْكَيِّ**)[1].

قال العلامة "العينيّ" -رحمه الله- (ت855هـ) في شرحه لهذا الحديث: « قوله الشفاء في ثلاث: لم يُرِد النبي الحصْر في الثلاثة، فإن الشفاء قد يكون في غيرها، وإنما نبه بهذه الثلاثة على أصول العلاج...»[2].

2- قد ترد الأحاديث بصيغة العموم وظاهره غير مراد:

ومثاله: حديث "عائشة" -رضي الله عنها- أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: (**إِنَّ هَذِهِ الْحَبَّةَ السَّوْدَاءَ**[3] **شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا مِنْ السَّامِ...**)[4].

وقد علّق الإمام "ابن بطال"-رحمه الله- (ت449هـ) على هذا الحديث بقوله: « هذا الحديث يدلّ عمومه على الانتفاع بالحبة السوداء فى كل داء، غير داء الموت كما قال - عليه السلام -، إلاّ أن أمْرَ "ابن أبى عتيق"[5] بتقطير الحبة السوداء بالزيت فى أنف المريض لا يدلّ أن هكذا سبيل التداوي بها في كل مرض، فقد يكون من الأمراض ما يصلح للمريض شربها أيضًا، ويكون منها ما يصلح خلطها ببعض الأدوية، فيعمّ الانتفاع بها منفردة ومجموعة مع غيرها »[6].

---

(1) – البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الطب، باب الشفاء في ثلاث، حديث رقم: (5681)، ص.1116.

(2) – عمدة القاري، ج.21، ص.343. وينظر كذلك: ابن حجر، فتح الباري، ج.10، ص.138.

(3) –الحبة السوداء: الشَّونيز بفتح الشين، هذا هو الصواب المشهور الذي ذكره الجمهور، وقيل: هي الحبة الخضراء، والعربُ تسمي الأخضرَ أسْودَ والأسْودَ أخضرَ. ينظر: - ابن الجوزي، غريب الحديث، ج.1، ص.506. – القاضي عياض، مشارق الأنوار، ج.2، ص.260. –النووي، مصدر سابق، ج.14، ص.201.

(4) – البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الطب، باب الحبة السوداء، حديث رقم: (5687)، ص.1117.

(5) – هو: عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصّديق القرشي التيمي، المعروف بابن أبي عتيق. روى عن: عبد الله بن عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين، وروى عنه: محمد ابن إسحاق وابناه: عبد الرحمن ومحمد. ينظر: - البخاري، التاريخ الكبير، ج.5، ص.184. – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج.9، ص.300. – المزي، مصدر سابق، ج.16، ص.65.

(6) – مصدر سابق، ج.9، ص.397.

فقوله –ﷺ–: (**شِفَاءٌ منْ كُلِّ دَاءٍ**) قد يُحمل على الأكثر والأغلب، فقد كان يصِفُ الدواء بحسب ما يشاهده من غالب أحوال أصحابه –رضوان الله عليهم– في زمنهم، فلعلّ قولَه في الحبّة السوداء – كما قال "العلامة العينيّ" –رحمه الله– (ت855هـ)–: « وافق مرض من مزاجه بارد، فيكون معنى قوله –عليه السلام– (**شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ**)؛ أي: من هذا الجنس الذي وقع فيه القول، والتخصيص بالحيثية كثير شائع »[1].

فلابد إذن من معرفة أساليب اللغة العربية من حيث طرق دلالة الألفاظ على المعاني مع مراعاة السياق الذي وردت فيه هذه الأحاديث دون إهمال أسباب ورودها، وفي ما يأتي بيان ذلك.

المطلب الثّاني: مراعاة السياق في فهم الحديث النبوي ومعرفة سبب وروده.

للعرب أساليب معيّنة في الخطاب وعادات خاصّة في بيان المقصود، فهم يعبّرون عن الكثيرِ من المعاني بالقليل من الألفاظِ دونَ النّطق بالعبارة الموضوعة في الأصل للدلالة على المقصود؛ لأنّ المتكلّم لا يسَعُه استحضار جميع المفردات لإيصال مقصودِه، فيكتفي بسَوْق ألفاظ قدْ تحتمِلُ أكثرَ من معنى، ويُقرنُها بقرائن[2] سياقيّة تُعين السّامعَ على تحديدِ المعنى المقصود من لفظِ المتكلّم.

ولكون الرسول ﷺ عربيّا استوجبَ تفسيرُ كلامِه على نَحْوٍ يوافِق ما تواضعَ عليه العربُ من معانٍ في استعمال ألفاظهم، وما اعتادوا عليه من قواعد وأساليب للتّعبير عن مقصودهم.

فحتى تُفهمَ الأحاديث النبوية لابدّ من مراعاة السّياق الذي وردت فيه؛ لأن الاكتفاء بألفاظ النصوص وحدها لا يوصل إلى مراده ﷺ، بل يجب ربط هذه الألفاظ بسياقها.

الفرع الأوّل: معنى السّياق وأنواعه.

المقصود بالسّياق: مجموعة القرائن الدّالة على مراد المتكلّم، سواءً كانت لفظيّة أو حاليّة، والتي

---

(1) – مصدر سابق، ج.21، ص.352.

(2) – القرينة: هي أمرٌ يُشير إلى المطلوب، ويمكن الاعتدادُ به لتفسير دلالةٍ في غيره، وتكون لفظية أو حاليّة. ينظر: – الجرجاني، التعريفات، ج.1، ص.223. – نجم الدين الزّنكي، نظرية السياق، ص.185.– محمد الشريف التلمساني، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، ص.53.

تجعل السّامع يقف على المعنى والغرض المقصودين من اللّفظ[1].

من هذا التعريف نَخلُص إلى أن السياق يشمل نوعين هما:

أوّلا: سياق المقال: وهو: « السّياق اللغوي الداخلي الذي ينتج عن ترابط الأصوات فيما بينها لتوليد الكلمات، والكلمات فيما بينها لتشكيل الجمل، والجمل فيما بينها لتشكيل النص»[2].

والقرائن المقاليّة ترجع إلى النّظم والتراكيب النحوية؛ أي تُؤخذ من مبنى الكلام والعلاقة بين ألفاظه، ووظيفتها هي تحديد وإيضاح المعنى النّحوي للكلمات الذي ينتج عنه المعنى اللغوي المجرّد للنّص، وبواسطتها يُحكَم على ما إذا كان المعنى المقصود هو الأصلي (اللغوي الظاهري) أو المجازي[3].

لكنّ المعنى الذي تحدّده القرائن المقالية قد يكون في حدّ ذاته متعدّدًا؛ أي يحتمل أكثر من معنى واحد، عندها يأتي دور القرائن الحاليّة لتدلّ على أن المقصود هو هذا المعنى دون ذاك، أو أن جميع المعاني محتملة.

ثانيا: سياق المقام: ويمثّل « البيئة التفاعلية بين المتحدّث والمخاطب، وما بينهما من عُرفٍ سائد يحدّد مدلولات الكلام؛ وذلك أن تداول الخطاب يجري في سياق ثقافي واجتماعي بين المتحدّث والمخاطب، وليس لفظاً مجرداً عن محيطه الذي يجري فيه »[4].

أي: هو جملة العناصر الخارجية المحيطة بالكلام، وتشمل الناس الحاضرة، ومستواهم وحالهم، والاشارات الصادرة منهم، كما تشمل ظروف المكان والزمان، بمعنى آخر هو: حصيلة الظروف الاجتماعية، والثقافية، والنفسيّة التي سيق فيها النصّ، ويشمل أسباب ورود الحديث الشريف، وقصْد المخاطِب وحالَ لمخاطَب، ومعرفة ذلك كلّه يُعين على فهم سياق المقام[5].

يقول "الشاطبي"—رحمه الله- (ت790هـ): « معرفة مقاصد كلام العرب؛ إنما مداره على

---

(1) – ينظر: نجم الدين الزنكي، مرجع سابق، ص.63.

(2) –عبد المحسن التخيفي، بحث بعنوان: دلالة السياق وأثرها في فهم الحديث النبوي، موقع السنة، ص4.

(3) –ينظر: نعمان جُغَيم، طرق الكشف، ص.(97-99).– تمّام حسّان، البيان في روائع القرآن، ج.1، ص.173.

(4) – عبد المحسن التخيفي، مرجع سابق، ص.4.

(5) – ينظر: -الجويني، البرهان في أصول الفقه، ج.1، ص.285. _أبو حامد الغزالي، المستصفى، ج.2، ص.200.

معرفة مقتضيات الأحوال حال الخطاب من جهة نفس الخطاب، أو المخاطِب، أو المخاطَب، أو الجميع؛ إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين، وبحسب غير ذلك؛ كالاستفهام، لفظه واحد، ويدخله معان أخرى من تقرير وتوبيخ...،ولا يدّل على معناها المراد إلا الأمور الخارجة، وعمدتها مقتضيات الأحوال...»[1].

فالسّياق الواحدُ يختلِفُ معناهُ باختلاف الأحوال والأوقات، ويختلف غرَضُ سَوقه باختلاف المناسبة التي ورد فيها، وما اقتضاه الحالُ.

والنبي ﷺ كان يخاطب الناس بما يناسبُ حالَهم وعُرفهم، ومستواهم الفكري والنفسي والاجتماعي، مُستحضرًا معهودهم وأساليبهم في الكلام، ومُراعيًا بيئتهم والمفاهيم السّائدة عندهم آنذاك[2]، وقد كانت له عاداتٌ في حال خطابِه تُعينُ على فهمِ مقْصَدِه؛ لذلك وَجَبَ فهْم كلامه بحَسَب المدلولات اللغوية والعُرفية السائدة زمنَ ورود الحديث لا بحسَب المدلولات الطّارئة بعد زمن الوحي، وهذا مانبّه عليه "ابن تيمية" (ت728هـ) بقوله: « بل الواجبُ أن تَعرف اللغة والعادة والعُرف الذي نزل في القرآن والسنة، وما كان الصّحابة يفهمون من الرّسول عند سماع تلك الألفاظ، فبتلك اللغة والعادة والعرف خاطبهُم الله ورسولُه، لا بما حدث بعد ذلك »[3].

لذلك لابدّ من مراعاة عُرْف العرب في لسانهم زمن الوحي، ولايصِحُّ العُدول عنه في فهم الأحاديث النبوية، كما لا يصِحُّ أن تُفْهَمَ على وجْهٍ لا تعْرِفه العرب[4]؛ لأنّ إسقاطَ هذه النّصوص على الواقع الذي نعيشهُ يقودُ إلى توهّم معنى آخر يخالِف المعنى الذي أراده

الفرع الثّاني: أهميّة السّياق ودوره في تحديد المقصود.

لقد تحدّث العلماء عن أهمية السّياق في تحديد المعنى الذي أراده النبي – ﷺ– بكلامه، من بينهم الإمام "الشافعي" –رحمه الله– (ت204هـ) الذي نوّه بدور السياق بقوله في صدد بيان خطاب العرب: « فإنّما خاطبَ الله بكتابه العربَ بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان ممّا تعرف من معانيها اتساعُ لسانها، وأنّ فطرتَه أن يخاطِب بالشيء منه عامّا ظاهرا يراد به العامّ الظاهر،

(1)_ الموافقات، ج.8، ص.197. وينظر كذلك: ص.369 من نفس الجزء.

(2) – ينظر: نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص.260، 261.-ابن تيمية، الإيمان، ج.2، ص.146.

(3) – الإيمان، ج.2، ص.133.

(4) – ينظر: الشاطبي، الموافقات، ج.4، ص.164.

ويستغني بأول هذا منه عن آخره...وظاهرا يُعرفُ في سياقه أنّه يُراد به غير ظاهره، فكل هذا موجودٌ علمُه في أوّل الكلام، أو وسطه، أو آخره، وتبتدِئ الشيء من كلامها يبين أوّل لفظِها فيه عن آخره، وتبتدئ الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله، وتُكلّم بالشّيء تُعَرِّفُهُ بالمعنى دون الإيضاح باللفظ »[1].

"فالشافعي"حتى وإن لم يُصرّح بدور السّياق مباشرةً إلّا أن ذلك يبدو واضحًا من خلال عباراته، فمثلا قوله: (وتبتدِئ الشيء من كلامها يبين أوّل لفظِها فيه عن آخره، وتبتدئ الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله): يُعبّر عن السياق المقالي؛ الّذي ترتبط ألفاظه فيما بينها، فيأتي أوّلها ليبين آخرها، ويأتي آخرها لبين أولها.

أمّا قوله: (وتُكلّم بالشّيء تُعَرِّفُهُ بالمعنى دون الإيضاح باللفظ) فيُفهَم منه أنّه يتحدّث عن السياق المقامي؛ الذي يُعبَّر فيه عن المقصود بالمعنى دون لفظه[2].

أمّا "ابن الجوزية" (ت751هـ) فصرّح مباشرةً بدور السّياق في تحديد مُراد المتكلّم فقال: « السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾﴾[3]، كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير»[4].

فهذا النصُّ يُفيد أنّ المعنى يكون –في كثير من الأحيان– مفهومًا من السّياق، وليس مدلولًا عليه بالألفاظ، فدلالتُه اصطلاحيّة وهذا كثير في لغة العرب.

وقد استدلّ "ابن الجوزية" –رحمه الله– (ت751) على كلامه بآية قرآنية ظاهِرُها يفيدُ المدح والتّكريم؛ لكن سياقها يفيد التوبيخ والإهانة، فهذه الآية نزلت في عدوّ الله أبي جهل[5]

(1) – الرسالة، ج.1، ص.52.

(2) – ينظر: نجم الدّين الزّنكي، مرجع سابق، ص.38، 39.

(3) – سورة الدخان، آية: (46).

(4) –ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج.4، ص.815. كذلك ينظر: – ابن دقيق، مصدر سابق، ج.1، ص. 424.
–الزركشي، البرهان، ج.2، ص.200. – أبو البقاء الكفومي، الكليّات، ج.1، ص.947.

(5) – ينظر: –الواحدي، أسباب النزول، ج.1، ص.350. –القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج.16، ص.151.

استهزاءً به وتشفّيًا فيه؛ أي أنّ الله –عز وجل – يقول له على سبيل الهزؤ والتهكّم والتّهديد: ذق هذا العذاب المذِلّ الشّديد يا من كنت في الدنيا عزيزا كريما[1].

كذلك الأمر بالنّسبة للحديث النبوي الشريف، فالقاعدة أنّ كلّ لفظ أتى في سياق المدح كان مدحًا، وكلّ لفظ أتى في سياق الذمّ كان ذمًّا، ولكن إذا كان اللفظ للمدح وأتى في سياق الذمّ صار ذمًّا وتهكّما وتهديدًا[2]، وما كان ذلك ليُعرف لولا تدخّل القرائن الحالية المتعلّقة بالمتكلِّم والمخاطَب، وهنا تبرُز أهمية معرفة أسباب ورود الحديث النبوي؛ لأن فهم نصّ الحديث ومعرفة الغرَضِ الذي سيقَ من أجلِه لا يتَأتّى إلّا بمعرفةِ الملابسات والظّروف التي قيل فيها.

يقول "الشاطبي" –رحمه الله– (ت790هـ) في بيان أهمية معرفة أسباب الورود: « **ولتعيُّن المناط مواضع منها: الأسباب الموجبة لتقرير الأحكام، كما إذا نزلت آية، أو جاء حديث على سبب؛ فإن الدليل يأتي بحسبه، وعلى وفاق البيان التمام فيه،...فهذه المواضع وأشباهها مما يقتضي تعيين المناط لابدّ فيها من أخذ الدليل على وفق الواقع بالنسبة إلى كل نازلة** »[3].

فمثلا: عندما مرّ الرسول – ﷺ – بقوم يلقّحون أشجار النخيل، فأشار عليهم أن لا يفعلوا ذلك، فخرج تمرهم رديئًا، فلمّا سألهم عن ذلك أخبروه أنهم عمِلوا بنصيحته، فقال لهم: (**أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ**)[4].

وفي رواية أخرى: (**إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِكُمْ فَخُذُوا بِهِ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْيِي، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ**[5].

قال الإمام "النووي" –رحمه الله– (ت676هـ): « قال العلماء: قوله –ﷺ–: (من رأي)؛ أي: في أمر الدنيا ومعايشها لا على التشريع، فأما ما قاله باجتهاده ورآه شرعا فيجب العمل به،

---

(1) – ينظر: –الماوردي، النكت والعيون، ج.5، ص.258. – محمد الخطيب، أوضح التفاسير، ج.1، ص.610.

(2) – ينظر: نجم الدين الزنكي، مرجع سابق، ص.131.

(3) –الموافقات، ج.6، ص.413، و419.

(4) – مسلم، مصدر سابق، كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره من معايش الدّنيا على سبيل الرأي، حديث رقم: (2363)، ص.962. راويه: "أنس بن مالك".

(5) – المصدر نفسه، حديث رقم: (2362)، ص.962. راويه: "رافع بن خَدِيج".

وليس إبار النخل من هذا النوع، بل من النوع المذكور قبله »[1].

وقال "القاضي عياض" –رحمه الله– (ت544هـ): « وقول النبي هاهنا للأنصار في النخل ليس على وجه الخبر الذي يدخله الصدق والكذب فينزه النبي عن الحلف فيه، وإنما كان على طريق الرأى منه،... وحُكم الأنبياء وآراؤهم في حكم أمور الدنيا حُكم غيرهم من اعتقاد بعض الأمور على خلاف ما هي عليه، ولا وصم عليهم في ذلك »[2].

فمن غير المعقول فهم هذا الحديث على إطلاقه، ولابدّ من تقييد (أمور دنياكم) ببعض أمور دنياكم، وكأنه قال: أنتم أعلم بكيفية وفائدة تلقيح النخل منّي[3]، والحديث يفسّره سبب وروده وهو قصّة تأبير النّخل، فالرسول ﷺ أشار عليهم برأي ظنيّ، فظنّه الأنصار وحيا أو أمرا دينيّا فتركوا التّأبير بناءً على إشارته، فلمّا أثّر ذلك سِلْبًا على ثمارهم، أخبروا النبيّ ﷺ عن ذلك، فبين لهم أنه بشر أعطى رأيه، وأن كلامه كان مبنيّا على الظنّ، لذلك أخطأ كأيّ إنسان غير متخصص.

فمعرفة أسباب ورود الأحاديث النبوية الشريفة لا تقلّ أهميّة عن معرفة أسباب نزول الآيات القرآنية، ولهذه الأهميّة نجد أن من علماء الأمة من صنّف في أسباب ورود الأحاديث مثل ما فعل "السيوطي" –رحمه الله– (ت911هـ) في كتابه الذي قال فيه: « فإن من أنواع علوم الحديث معرفة أسبابه؛ كأسباب نزول القرآن...»[4]، وإن كان كتاب الله هو المصدر الأول للتشريع وفيه أنزل الله أحكامَه وأوامره ونواهيه مجملةً؛ فإنّ الأحاديث النبوية هي المفصّلة والشّارحة لهذه الأحكام الشرعية، وفيها من الخصوص والتفصيل ما ليس في القرآن.

الفرع الثّالث: نماذج تطبيقية على أهمية السياق.

أوّلا: حديث "عَائِشَةَ" –رضي الله عنها–: (**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ، قَالَ: مَنْ هَذِهِ ؟، قَالَتْ فُلَانَةُ تَذْكُرُ مِنْ صَلَاتِهَا، قَالَ: مَهْ، عَلَيْكُمْ بِمَا تُطِيقُونَ، فَوَ اللَّهِ لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا، وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ**)[5].

---

(1) – المنهاج، ج.15، ص.169، 170.

(2) – إكمال المعلم، ج.7، ص.334، 335.

(3) – ينظر: موسى لاثين، فتح المنعم، ج.9، ص.231، 232.–القرضاوي، مرجع سابق، ص.147.

(4) – اللمع في أسباب الحديث، ص.55.

(5) – البخاري، مصدر سابق، كتاب الإيمان، باب أحب الدين إلى الله –عز وجل– أدومه، ح.43، ص.31.

ونهي النبي ﷺ عائشة عن مدح المرأة يُحتمل لكون المرأة حاضرة؛ ولكن السياق يدلّ على أن سبب النهي غير ذلك، يقول "ابن رجب الحنبلي" (ت795هـ): « وقول النبي ﷺ (مه): زجرٌ لعائشة عن قولها عن هذه المرأة في كثرة صلاتها وأنها لا تنام الليل، وأمر لها بالكفّ عما قالته في حقها، فيحتمل أن ذلك كراهية للمدح في وجهها؛ حيث كانت المرأة حاضرة، ويحتمل –وهو الأظهر وعليه يدل سياق الحديث– أن النّهي إنما هو لمدحها بعمل ليس بممدوح في الشرع »[1].

ثانيا: دور السّياق في تقييد المطلق.

من ذلك قوله ﷺ: (**أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلاَةَ حَتَّى يَجِيءَ وَقْتُ الصَّلاَةِ الأُخْرَى، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلْيُصَلِّهَا حِينَ يَنْتَبِهُ لَهَا فَإِذَا كَانَ الْغَدُ فَلْيُصَلِّهَا عِنْدَ وَقْتِهَا**)[2].

فقوله ﷺ (فليصلّها) أمرٌ مطلقٌ قد يحمل على الفور، أي بمجرّد تذكُّر الصلاة يقضيها، إلا أن هذا المطلق قُيّد بدلالة السياق وهي قوله (فإذا كان الغدُ فلْيصلّها)، فدلّ السياق على أن الأمر محمول على التراخي لا على الفور[3].

ثالثا: أهميّة القرائن في تحديد المقصود من الأوامر والنواهي.

قد تحتَمل صيغة (الأمر) الإيجاب، والنّدب، والإباحة، وقد يكون غرضها التوبيخ، أو الإرشاد، أو التهديد، كذلك (النّهي) قد يرد لغرض التّحريم، أو الإرشاد، أو النصح، والقرائن هي التي تحدّد ذلك، وهذه بعض الأمثلة:

المثال الأول: قوله ﷺ: (**إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلاَمِ النُّبُوَّةِ إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَافْعَلْ مَا شِئْتَ**)[4].

فقوله (افعل): لفظه الأمُر ولكنّه على معانٍ أخرى، فهو من باب التخويف والوعيد على

---

(1) – فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج.1، ص.150.

(2) – مسلم، مصدر سابق، كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة الفائتة، حديث رقم: (681)، ص.269. راويه: "أبو قتادة".

(3) – ينظر: السيوطي، الدّيباج، ج.2، ص.316.

(4) – البخاري، الجامع الصحيح، كتاب أحاديث الأنبياء –عليهم الصلاة والسلام–، حديث رقم: (3483)، ص.671. ورُوي بلفظ: (فاصْنع): حديث رقم: (3484)، ص.671، راوي الحديث هو: أبو مسعود عقبة من عمر البدري.

قلّة الحياء، وقد ذكر "العينيّ" رحمه الله (ت855هـ) أنّ فيه أوجهٌ منها: « إذا لم تستح من العتَب ولم تخشَ العار فافعل ما تحدثك به نفسك حسَنا كان أو قبيحا، ولفظه أمر ومعناه توبيخ... ومنها الوعيد؛ أي افعل ما شئت تجازى...ومنها أنه على طريق المبالغة في الذم؛ أي تركك الحياء أعظمُ ممّا تفعله،... ولفظ اصنع أمر بمعنى الخبر، أو أمر تهديديّ؛ أي اصنع ما شئت فإن الله يَجزِيكَ »[1].

فحتى وإن كان لفظه الأمرُ فباطنُهُ النهي والزجر والتحذير من قلة الحياء، والسياق يبيّن ذلك[2].

المثال الثاني: قوله –ﷺ-: (**لاَ حِلْفَ فِي الإِسْلاَمِ**)[3].

هذا الحديث يُفهم من ظاهره عموم تحريم أيّ محالفة في الإسلام، لكن راويه "أنس بن مالك" أنكر ذلك الفهم، واستدلّ على ذلك بما شهِده في داره بنفسِه من عقْد الرسول –ﷺ- حِلْفا بين قريش والأنصار فقال: (قَدْ حَالَفَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ فِي دَارِي)، فدلّت هذه القرينة على أنّ النهي هنا ليس عامّا؛ وإنّما المقصود –كما قال "النووي" –رحمه الله- (ت676هـ): « الحِلف على ما منع الشرع منه »[4]؛ أي الحلف الذي كان في الجاهلية على الفتن والقتال ونصر المظلوم والغارات...فهذا ما نهى عنه الرسول ﷺ[5].

فالكلامُ قد يأتي على صيغة الأمر والنهي؛ لكن كثيرا ما تُصرَفُ هذه الأوامر والنّواهي عن ظواهرها إلى قصْد الإرشاد، أو التوبيخ، أو النّصح، أو الدعاء، أو التمني،...والقرائن هي التي تُحدّد ذلك.

وختامًا لكلّ ما سبق أشير إلى نقطة مهمّة هي أن فهم الخطاب النّبوي لا يَكتمل إلّا بالنّظر في القرائن اللفظية (اللغوية) والحاليّة (المقاميّة)، وبضمّهِما معًا، وكلّما كان استحضار القرائن التي

---

(1) – مصدر سابق، ج.16، ص.88. ينظر كذلك: – ابن عبد البر، التمهيد، ج.20، ص.40.

(2) – ينظر: ابن الجوزي، كشف المشكل، ج.1، ص.437. –محمد الحميدي، تفسير غريب ما في الصحيحين، ج.1، ص.38.

(3) – البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الكفالة، باب قوله تعالى: (والذين عاقَدت أيمانكم فآتوهم أجورهم) سورة النساء، الآية: 33، حديث رقم: (2294)، ص.429.

(4) – مصدر سابق، ج.16، ص.82.

(5) – ينظر: العيني، مصدر سابق، ج.12، ص.169.

حفّت بالكلام أشمل؛ كان فهم المراد من الكلام أدقّ[1]، فالسّياق يشمل البُنية اللغويّة في اتّصالها بما قبلها وما بعدها، مع الظّروف والملابسات التي تُحيطُ بالحدَثِ اللغوي أو المقامي، وإهمال بعضها يُؤدّي إلى نُقص الفهم أو الخطأ فيه، وهذا ما بيّنه "الشاطبي" –رحمه الله– (ت790هـ) بقوله: « وإذا فات نقل بعض القرائن الدالّة؛ فات فهم الكلام جملة، أو فهم شيء منه، ومعرفة الأسباب رافعةٌ لكل مشكل في هذا النمط،...ومعنى معرفة السبب هو معنى معرفة مقتضى الحال »[2].

فالرسول ﷺ قد يجيبُ السّائلَ، أو يحكي القصّة الواحدة بأساليب شتّى، ولو نزلنا على مجرّد الألفاظ؛ لرُبّما اعترانا الشكّ بأنّ في كلامه اضطرابًا؛ لكن هذا اللّبس الحاصل يزول عند معرفةُ أنّ سبب ذلك التنوّع هو اختلاف حال المخَاطَب، وأنّه –ﷺ– كان يُراعي أحوال الناس عند إيرادِ الحديثِ، وبالتالي سياق المقال والمقام يتماشيان معًا، وكلّ منهما يُكمّل الآخر.

(1) – ينظر: نُعمان جُغَيم، مرجع سابق، ص.102.

(2) – مصدر سابق، ج.4، ص.146.

المبحث الثّاني: غريب الحديث وأثره في بيان معاني الألفاظ النبويّة.

لقد وردت في أحاديث الرسول ﷺ العديد من الألفاظ الغامضة والبعيدة عن الفهم، وغموضها ذاك إنّما سببُه قلّة استعمالها ودورانها على الألسنة، وعدم تفشّيها بين النّاس.

ومعرفة معاني غريب الألفاظ النّبويّة يعدُّ أمرًا مهمّا للغاية لفهم الحديث النّبوي؛ لكنّه لا يتأتّى لجميع النّاس، فالخوضُ في بيانِ ما خُفي معناه من الألفاظ صعبٌ عسيرٌ، وعلى من تكبّد ذلك أن يتحرّى ويحتاط؛ لأنّ تفسير كلامه ﷺ لا يمكن أبدا أن يُبنى على الشكّ أو الظّنون، بل لابدّ فيه من التّوقّي والحذر، والرّجوع إلى كتب اللغة، وإلّا ضلّ وأضلّ.

وفي هذا المبحث سأتحدّث عن أهميّة معرفة غريب الألفاظ النبوية، وعن عناية المحدّثين به، وبعدها سأنتقل إلى بيانِ أثرِ غريب الحديث في تحرير الألفاظ النبويّة، وتفسير معانيها، من خلال تقديم بعض الأمثلة التطبيقية من الأحاديث النبويّة.

المطلب الأوّل: تعريف غريب الحديث، وأهمّ المؤلّفات فيه.

لا يمتري أحدٌ في أنّ الرسول –ﷺ– كان ولا يزال أفصح من نطق باللغة العربيّة، وقد كان الصحابة –رضوان الله عليهم– يعرفون ويفهمون أكثر ما يقول، ويسألونه عمّا جهلوه، فهو قد بُعث منهم وفيهم، ومعه عايشوا الوحي، وشهدوا التّنزيل؛ لكن مع اتّساع رقعة الإسلام، واختلاط العرب بالعجم بسبب الفتوحات الإسلامية، امتزجت الألسن، وتداخلت اللغات، فابتعد النّاس عن اللغة العربيّة، وجهلوا الكثير من ألفاظها ومعانيها، وصار يعسُر على الكثيرين منهم فهم ألفاظ الأحاديث النبويّة، وهذا ما جعل جماعة من أولي المعارف والنُّهى يصرفون الهمم في بيان ما خفي معناه من كلامه –ﷺ–، وهذا كان سببًا في نشأة علم غريب الحديث[1].

(1) –ينظر: محمد الخولي، تاريخ فنون الحديث النبوي، ص.247.

الفرع الأوّل: مفهوم غريب الحديث.

البند الأوّل: الغريبُ في اللّغة.

تقول: « تَغَرَّبَ واغْتَرَبَ بمعنى: فهو غَرِيبٌ، وغُرُبٌ (بضمّتين)، والجمع: الغُرَبَاءُ، والغُرباءُ هم الأباعد، واغْتَرَبَ فلان: إذا تزوج إلى غير أقاربه... والتَّغْرِيبُ: النفي عن البلد، وأغْرَبَ: جاء بشيء غريب، وأغرب أيضا: صار غريبا...، وغَرَب: بَعُد، يقال: اغْرُبْ عني أي: تباعَد »[1].

أمّا في الكلام فيُقال: « غرُبَ الكلام غرابةً: غَمُض وخُفي فهو غريب »[2].

وبالتالي لفظ الغريب في اللغة يُراد به ثلاثة معانٍ هي: البُعد، والغموض، والخفاء.

البند الثاني: مفهوم (غريب الحديث) اصطلاحا.

وصف "الزّمخشريّ" –رحمه الله– (ت538هـ) غريبَ الحديث بأنّه: « كشف ما غرُب من ألفاظه واستَبْهم، وبيان ما اعتاص من أغراضه واستعجَم »[3].

وقال الإمام "النووي" –رحمه الله– (ت676هـ): « غريبُ الحديثِ هو ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضةٍ بعيدةٍ من الفهم لقلة استعمالها، وهو فنّ مهمّ، والخوض فيه صعبٌ »[4].

وعرّفه "ابن الصّلاح" –رحمه الله– (ت643هـ) بقوله: « وَهُوَ عِبَارَةٌ عَمَّا وَقَعَ فِي مُتُونِ الْأَحَادِيثِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْغَامِضَةِ الْبَعِيدَةِ مِنَ الْفَهْمِ، لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا»[5].

وقد فرّق الإمام "السّخاوي" –رحمه الله– (ت902هـ) بين (الحديث الغريب) الذي ترجع غرابته إلى الانفراد من جهة الرّواية، وبين غريب ألفاظ الحديث النبويّ فقال: « وأمّا هنا فهو ما يخفى معناه من المتون لقلة استعماله ودورانه، بحيث يبعد فهمه، ولا يظهر إلا بالتفتيش من كتب اللغة »[6].

---

(1) –محمد الرازي، مختار الصّحاح، ج.1، ص.488.

(2) –إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ج.2، ص.647.

(3) –الفائق في غريب الحديث، ج.1، ص.12.

(4) –التقريب والتيسير، ص.87.

(5) –معرفة انواع علوم الحديث، ج.1، ص.272.

(6) –فتح المغيث، ج.2، ص.45.

وممّا سبق تبيّن لنا أنّ (غريب الحديث) هو ما وقع في كلام –الرسول– من ألفاظ غامضة؛ وذلك لقلّة استعمالها بين النّاس، ولا يتّضح معناها إلّا بالتفتيش عنها، والعودة إلى مظانّ اللغة.

الفرع الثاني: أهمّ الكتب التي ألّفت في (غريب الحديث).

لقد ألّف المحدّثون في غريب ألفاظ الحديث النّبويّ كُتبًا جمّةً، اعتنوا فيها ببيان اللفظِ الغريبِ والكشفِ عن معناه، ومن أشهر كتبهم في هذا الباب:

البند الأوّل: كتاب (غريب الحديث) "لأبي عبيد القاسم بن سلاّم" (ت224هـ).

وهذا الكتاب حافلٌ بالأحاديث والآثار ذات المعاني الكثيرة، وقد استغرق صاحبُه في تصنيفه أربعين سنة؛ لكنّه لم يستوعب فيه كل الغريب.

قال "أبو عبيد" –رحمه الله– (ت224هـ): « كنت في تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة، وربما كنت أستفيد الفائدة من أفواه الرجال فأضعها في موضعها من الكتاب، فأبِيتُ ساهراً فرحا مني بتلك الفائدة »[1].

أمّا منهجه الذي اتّبعه في تصنيفه: فقد جمعَ عامّة ما كتبَه المحدّثون في الغريب قبلَه، ورتّب كتابَه بحسَبِ الأعلام، فابتدأ بحديث الرسول ﷺ، ثمّ انتقل إلى الصّحابة وعدد من التّابعين، وكان يكتب اللفظ الغريب الذي ورد في الحديث، ثمّ يأتي عليه بالشّواهد من اللغة العربية، وأقوال العرب، وأشعارهم.

قال الإمام "الخطابي" –رحمه الله– (ت388هـ) في مقدّمة كتابه: « فكانَ أوّل من سبق إليه، ودلّ من بعدَه عليه، أبو عبيد القاسم بن سلاّم (ت224هـ)، فإنه قد انتظم بتصنيفه عامّة ما يُحتاج إلى تفسيره من مشاهيرِ غريب الحديث، فصارَ كتابُه إمامًا لأهل الحديث، به يتذاكرون، وإليه يتحاكمون»[2].

وممّا ينبغي الإشارة إليه أنه كان يورد الألفاظ الغريبة دون أن يراعي فيها الترتيب الهجائي؛ وإنّما يذكرها مبعثرة، وينتقل من حديث إلى آخر، وهذا ما جعل البحثَ فيه مستعصيًا؛ لكن "ابن

(1) –ابن خلكان، مصدر سابق، ج.5، ص.98.

(2) –غريب الحديث، ج.1، ص.(47، 48).

قدامة المقدسي" (ت620هـ) عمد إلى ترتيبه على حروف الهجاء، ليسهّل على القارئ البحث فيه[1].

فكتاب "أبي عبيد" –رحمه الله– (ت224هـ) كان أتمّ كتاب رائدٍ من حيث المادّة والمنهج يصل إلينا، والذين صنّفوا من بعده اقتدوا به، وانتهجوا نهجه، وتتبّعوا ما أغفله.

البند الثّاني: (غريب الحديث) للإمام "الخطابي" –رحمه الله– (ت388هـ).

لقد ظلّ كتاب "ابن سلاّم" –رحمه الله– (ت224هـ) في غريب الحديث معتمدًا عند النّاس لفترة طويلة من الزمن، وبعدها توالت التّصانيفُ في هذا الفنّ، فكتب "عبد الله بن مسلم بن قتيبة" –رحمه الله– (ت276هـ) كتابة في (غريب الحديث)، واستمرّ الحال إلى عصرِ الإمام "الخطابي" –رحمه الله–، الذي ألّف كتابه المشهور في (غريب الحديث)، وقد سار فيه على نهج "ابن سلاّم" "ابن قتيبة"، وبذل قصارى جهده في جمع وتتبّع ما أغفلاهُ في كتابيهما.

قال –رحمه الله– في ذلك: « وبقِيَت بعدهُما صُبابَةٌ للقول...تولَّيتُ جمعها وتفسيرها مستعينًا بالله، ومُسترسِلا إلى ذلك بحُسن هدايتِهما، وفضلِ إرشادِهما...، وكان ذلك منّي بعد أن مضى عليّ زمانٌ أحسبُ أنّه لم يبقَ في هذا البابِ لأحدٍ متكلّم، وأنّ الأوّل لم يترك للآخر شيئا، واتّكلُ في ذلك على قول "ابن قتيبة" –رحمه الله– حيثُ يقول في آخر الخُطبة من كتابه[2]: وأرجو أن لا يكونَ بقي مع هذين الكتابين من غريب الحديث ما يكون لأحدٍ فيه مقال »[3].

وقد كانت هذه الكتب الثلاثة المعوَّل الذي يعوّل عليه الناس في غريب الحديث، والمرجع الذي يعودون إليه لتفسير ما خفي معناه من كلام الرسول ﷺ، غيرَ أنّها افتقرت

إلى التّرتيب، وهذا ما جعل البحثَ فيها صعبًا، فيضطرّ طالبُ حديثٍ منها إلى قراءتها من أوّلها إلى آخرها حتّى يجد ضالّته[4].

---

(1) –ينظر: ياسر الزيدي، منهج أبو عبيد، ص.17.

(2) –غريب الحديث، ج.1، ص.152.

(3) –غريب الحديث، ج.1، ص.48.

(4) –ينظر: محمد الخولي، مصدر سابق، ص.249.

البند الثالث: كتاب (الفائق في غريب الحديث) "للزمخشري" (ت538هـ).

كان هذا الكتابُ اسمًا على مسمّى، فقد أجاد فيه صاحبُهُ فجاء شاملًا للتّصانيف التي سبقته، وهذا ما جعل الكثير من الدّارسين يثنون عليه؛ إلّا أنّ الوقوف على غريب الحديث منه فيه مشقّة على الباحِثِ وكُلْفَة.

قال "ابن الأثير" –رحمه الله– (ت606هـ) واصِفًا كتابَ (الفائق) "للزّمخشري": «...فصنّف كتابه المشهور في غريب الحديث وسماه (الفائق)، ولقد صادف هذا الاسمُ مُسَمَّى، وكشف من غريب الحديث كل مُعَمَّى، ورتَّبه على وضعٍ اخْتارَه مُقَفًّى على حروف المعجم؛ ولكن في العُثُور على طلب الحديث منه كُلْفَةً ومشقة وإن كانت دون غيره من مُتَقدم الكتب؛ لأنه جَمَعَ في التَقْفِيةِ بين إيراد الحديث مَسْرُوداً جميعه، أو أكثره، أو أقله، ثم شَرَحَ ما فيه من غريب، فيجيء شرحُ كل كلمة غريبة يشتمل عليها ذلك الحديث في حرف واحد من حروف المعجم، فترِدُ الكلمة في غير حرفها، وإذا تَطَلَّبها الإنسان تَعِب حتى يَجدها »[1].

فالإمام "الزمخشري" (ت538هـ) قام بترتيبه على حروف المعجم، وكان يجمع كل الألفاظ التي تبتدئ بنفس الحرف في بابٍ خصّصهُ لذلك الحرف؛ لكنّ الباحثَ يشقّ عليه أن يجد غريب الحديث فيه؛ لأنّ "الزّمخشري" –رحمه الله– كان يورِدُ الحديث مسرودًا جميعه أو بعضه، ويسهبُ في شرح الألفاظ الغريبة الواردة في ذلك الحديث، ويجمعها جميعا في موضعٍ واحدٍ، ثمّ يقوم بشرحها مستشهدا بالآيات القرآنية، والأبيات الشعرية، وكلام العرب، وهذا ما جعل الكلمة ترِدُ في غير حروفها، فيتعَبُ من تطلّبَها في بحثِهِ عنها[2].

البند الرّابع: كتاب (النّهاية في غريب الحديث والأثر) "لابن الأثير" (ت606هـ).

لقد أفاد "ابن الأثير" –رحمه الله– من الكتب التي صنّفها العلماء في (غريب الحديث) قبلَهُ، فاطّلاعهُ على مناهجِهم في الكتابة منحهُ خبرة واسعة، مكّنته من تحديد المنهج المناسب في تصنيف كتابه، فهو لاحظ أنّ كتُب الغريب السّابقة تفتقِرُ إلى منهجٍ مُيسّرٍ يرتّبُ مادّتها على نحوٍ يجعلُ

(1) –النهاية في غريب الحديث، ج.1 ص.4.

(2) –ينظر: خليل العربي، بحث بعنوان: التغيّر الدّلالي في كتاب الفائق في غريب الحديث للزمخشري، المجلس العلمي الألوكة (majles.alukah.net).

استخراج الأحاديث منها غير معسَّر؛ لذلك رأى أنّه من الأحسن لو يقطّع الحديث النبوي، فيأخذ كل لفظ غريب منه، ويرّتبهُ بحسب الحروف الهجائية، وهكذا يتجاوز مظاهر العسرِ التي تكتّفت الكتب الأخرى، فيسهل على من طلبَ لفظا أن يقف عليه دون مشقّة، أو تكلّف، أو عسرٍ.

قال "ابن الأثير" –رحمه الله– (ت606هـ): « فرأيتُ أن أجمع ما فيهما[1] من غريب الحديث مُجرَّدا من غريب القرآن، وأضِيف كل كلمة إلى أختها في بابها، تسهيلا لكُلْفة الطّلب »[2].

فكتاب (النهاية في غريب الحديث) كان وسيبقى أكبر مرجِعٍ صُنّف في هذا الفنّ؛ لأنّه أتى كخلاصة لما تقدّم تصنيفه في غريب الحديث، فصاحبُهُ جمعَ فيه الكثير من أقوال وآراء العلماء قبلَه، وحرَصَ على أن لا يكتفي بقول راجحٍ، وإنّما عرض صفوة ما قيل في معاني الألفاظ، فنقلَ لنا بذلك ثروة هائلة في غريب الحديث، واستطاعَ أن يحفظَ لنا العديد من الكتب التي ضاعت أصولها، مثل كتاب (غريب الحديث) للحربي (ت 285هـ)، ولولاه لما وصلنا شيء منها، كما أنّه حفظ الكثير من أقوال اللغويين الذين لم تصلنا كتبهم، مثل: أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي المعروف ب "نفطويه" (ت323هـ)، و"عبد الملك الأصمعي" (ت216هـ)، ناهيكَ عن ترتيبه الهجائيّ الذي جعل الوصول إلى المادّة العلميّة سهلًا ميسّرًا، على الرّغم من كثرتها[3].

وقد أثنى الإمام "السيوطي" –رحمه الله– (ت911هـ) على كتاب (النهاية في غريب الحديث)، وعلى ما صنّفه "أبو عبيد ابن سلّام"(ت224هـ)، "الخطابي" (ت388هـ)، و"الزّمخشريّ" (ت538هـ) قبلَهُ في هذا الفنّ، واعتبرَها هذه الكُتُبَ أحسن كتب الغريب، وأجمعها، وأشهرها، وأكثرها تداولًا بين النّاس[4].

---

(1) –يقصد: كتاب الغريبين لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت401هـ)، وكتاب المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث، لأبي موسى محمد بن أبي بكر المديني (ت581هـ).

(2) –النهاية في غريب الحديث، ج.1، ص.4.

(3) –ينظر: أحمد محمد الخراط، منهج ابن الأثير الجزري في مصنّفه: النهاية في غريب الحديث والأثر، ملتقى أهل الحديث (www.ahlalhadeeth.com).

(4) –ينظر: تدريب الرّاوي، ج.2، ص.185.

المطلب الثّاني: أهميّة علم غريب الحديث في معرفة معاني الأحاديث.

يعدّ علم (غريب الحديث) من العلوم المهمّة التي تُعين على فهمِ الحديث النبوي، والعملِ به؛ لأنّ عدم فهمِ الألفاظ النبويّة التي خُفيت معانيها، واكتنفها اللّبس والغموض يؤدّي إلى عدم فهم مُراد الرسول ﷺ من كلامه، وبالتّالي يقعُ الغلط، وقد تُبنى وتُستنبطُ أحكام خاطئة تبعا لذلك؛ من أجل هذا اهتمّ علماء الأمّة بعلم غريب الحديث، ونصّوا على ضرورة معرفة معاني الألفاظ النبويّة حتى يُفهم الحديث النّبويّ.

الفرع الأوّل: أهميّة معرفة الغريب، وضرورة التّثبت والتّحري فيه.

لمعرفة غريب الحديث أهميّة كبيرة في فهم معاني ألفاظ الحديث النبوي؛ لذلك نجد العلماء ينصّون على ضرورة الإحاطة به ومعرفته لأهل العلم عامّة، ولأهل الحديث خاصّة.

قال "ابن الصّلاح" –رحمه الله– (ت643هـ): « هَذَا فَنٌّ مُهِمٌّ، يَقْبُحُ جَهْلُهُ بِأَهْلِ الْحَدِيثِ خَاصَّةً، ثُمَّ بِأَهْلِ الْعِلْمِ عَامَّةً »[1].

وقد توسّع الإمام "السّخاوي" –رحمه الله– (ت902هـ) في بيان أهمّية (غريب الحديث) فقال: « وهو من مهمات الفن لتوقف التلفظ ببعض الألفاظ فضلا عن فهمها عليه وتتأكد العناية به لمن يروي بالمعنى »[2].

وقد أوجبَ "العزّ بن عبد السّلام" –رحمه الله– (ت660هـ) شرح الغريبِ فقال في تقسيمه المشهور للبدعِ: « البدعة خمسة أقسام، فالواجبة كالاشتغال بالنحو الذي يُفْهَمُ به كلام الله ورسوله ﷺ؛ لأن حفظ الشريعة واجب، ولا يتأتّى إلا بذلك، فيكون من مقدِّمةِ الواجب، وكذا شرح الغريب، وتدوين أصول الفقه، والتوصّل إلى تمييز الصحيح والسّقيم »[3].

ومعرفةُ غريب الحديث ليس بالأمر الهيّن، فالخوضُ فيه صعبٌ للغاية، ويحتاج إلى علمٍ واسعٍ، ودراية ثاقبة؛ ومعرفةٍ بأحوال النبيّ ﷺ، وأحوال الصّحابة –رضوان الله عليهم– واطّلاعٍ على لغات العرب، وتعابيرهم، وطرائقهم في الكلام وقت التّنزيل، من أجل ذلك كان المحدّثون يحتاطون أشّ

(1) –مصدر سابق، ج.1، ص.272.

(2) –فتح المغيث، ج.3، ص.45.

(3) –ابن حجر، فتح الباري، ج.13، ص.254.

الاحتياط في الاقدام على شرح غريب الحديث.

قال "ابن الصّلاح" –رحمه الله– (ت643هـ): « هَذَا فَنٌّ مُهِمٌّ، يَقْبُحُ جَهْلُهُ بِأَهْلِ الْحَدِيثِ خَاصَّةً، ثُمَّ بِأَهْلِ الْعِلْمِ عَامَّةً، وَالْخَوْضُ فِيهِ لَيْسَ بِالْهَيِّنِ، وَالْخَائِضُ فِيهِ حَقِيقٌ بِالتَّحَرِّي، جَدِيرٌ بِالتَّوَقِّي»[1].

وأكّد الإمام "النووي" –رحمه الله– (ت676هـ) على صعوبة هذا الفنّ فقال: « وهو فنّ مهمّ، والخوض فيه صعبٌ، فليتحر خائضه، وكان السلف يتثبتون فيه أشد تثبت »[2].

وقد مرّ بنا قولُ الإمام "أَحْمَدُ بن محمّد بْنُ حَنْبَلٍ" –رحمه الله– (ت241هـ) عندما سُئِلَ عَنْ حَرْفٍ مِنْ غَرِيبِ الْحَدِيثِ، فَقَالَ: « سَلُوا أَصْحَابَ الْغَرِيبِ، فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَتَكَلَّمَ فِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالظَّنِّ، فَسَأُخْطِئُ »[3].

وهذا لا يعني أنّ الإمام "ابن حنبل" لم يكن على علمٍ ودراية بكلام الرسول ﷺ؛ وإنّما هو دعا إلى ضرورة التّثبت والتّحري في الأحاديث النبوية، وكره أن يشتغل بشرحها من يتكلّم بالظّنّ دون أن يكون له علم وباعٌ في اللغة العربية.

وقد بيّن "ابن حجر العسقلانيّ" –رحمه الله– (ت852هـ) أنّه من الواجبِ على من يريدُ أن يتصرّف في متون الأحاديث النبويّة بالحذف، أو الشّرح أن يكون عارفًا بمعاني الألفاظ وما يُحيلها، حتى إن أشكل عليه لفظ لم يخْفَ عنه معناه فقال: « وَلا يَجُوزُ تَعَمُّدُ تَغْيِيرِ الْمَتْنِ بِالنَّقْصِ وَالمرَادِفِ إلاَّ لِعَالِمٍ بِمَا يُحِيلُ الْمَعَانِي، فإن خَفِيَ الْمَعْنَى احْتِيجَ إِلَى شَرْحِ الْغَرِيبِ وبَيَانِ الْمُشْكِلِ»[4].

"فابن حجر" –رحمه الله– أشار إلى نقطة بالغة الأهميّة، وبيّن أنّه لو خُفي معنى لفظٍ من ألفاظ الحديث النبوي لقلّة دورانه على ألسنة النّاس، احتيج إلى شرحِهِ، وبيان معناه، ولا يجوز أن يقدم أحدُهم على شرح كلام الرسول ﷺ بمجرّد الشّكّ والظّنّ؛ وإنّما عليه أن يرجع إلى أهل العلم، وكتب اللغة، وهذا ما أشار إليه الإمام "السّخاوي" –رحمه الله– (ت902هـ) في قوله في معنى (

(1) –معرفة أنواع علوم الحديث، ج.1، ص.272.

(2) –التقريب والتيسير، ص.87.

(3) –ابن الصلاح، مصدر سابق، ج.1، ص.272.

(4) –ابن حجر، نزهة النظر، ج.1، ص.277.

غريب الحديث): « فهو ما يخفى معناه من المتون لقلة استعماله ودورانه، بحيث يبعد فهمُه، ولا يظهر إلا بالتفتيش من كتب اللغة »[1].

ولهذا لم يُقدِم على تفسير غريب الحديث إلّا من كان على معرفة كبيرة، ودراية تامّة بأحوال الرسول ﷺ، وأحوال الصّحابة، وكان مطّلعا على لغة العرب، وأساليبها في الكلام، وعلى علوم اللغة العربيّة نحوها، وصرفها، وبلاغتها، ومجازاتها، وكناياتها، واستعاراتها، كأمثال "أبي عبيد" (ت224هـ)، "الخطابي" (ت388هـ)، "الزّمخشري" (ت538هـ)، "ابن الأثير" (ت606هـ) ممّن بلغوا رتبة الاجتهاد، وأحاطوا بعلم الرّواية والدّراية، وعلوم اللّغة[2].

الفرع الثّاني: قواعد وأصول علم غريب الحديث.

بعد الكلام عن أهميّة شرح وتفسير غريب الحديث، رأيت أنّه من الأحسن لو أذكر أهمّ القواعد والأصول التي يقوم عليها هذا الفنّ، والتي تُعتبرُ صمّام الأمان الذي يقي المقْدِم على شرح غريب الألفاظ النبويّة من الضّلال في تفسيره، ويعصمُه من الخطأ في تأويل معانيها، ومن بين أهمّ هذه القواعد ما يلي:

البند الأوّل: معرفة العُرف اللغوي، وعادات العرب في الكلام.

ومعنى ذلك معرفةُ عُرْفَ العرب في عهد الرسول ﷺ، وعاداتهم في الكلام والخطاب، وما تستعمله من مجازات، وكنايات، واستعارات...، وهذا ما بيّنه شيخ الإسلام "ابن تيمية" –رحمه الله– (ت728هـ) في معرض تعداده وبيانه للأسباب الموجبة للخلاف بين أهل العلم

فقال: « السَّبَبُ السَّادِسُ: عَدَمُ مَعْرِفَتِهِ –أي العالِم– بِدَلَالَةِ الْحَدِيثِ، تَارَةً لِكَوْنِ اللَّفْظِ الَّذِي فِي الْحَدِيثِ غَرِيبًا عِنْدَهُ...، وَتَارَةً لِكَوْنِ مَعْنَاهُ فِي لُغَتِهِ وَعُرْفِهِ غَيْرَ مَعْنَاهُ فِي لُغَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ يَحْمِلُهُ عَلَى مَا يَفْهَمُهُ فِي لُغَتِهِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اللُّغَةِ، كَمَا سَمِعَ بَعْضُهُمْ آثَارًا فِي الرُّخْصَةِ فِي (النَّبِيذِ)، فَظَنُّوهُ بَعْضَ أَنْوَاعِ الْمُسْكِرِ؛ لِأَنَّهُ لُغَتُهُمْ، وَإِنَّمَا هُوَ مَا يُنْبَذُ لِتَحْلِيَةِ الْمَاءِ قَبْلَ أَنْ يَشْتَدَّ؛ فَإِنَّهُ جَاءَ مُفَسَّرًا فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ صَحِيحَةٍ، وَسَمِعُوا لَفْظَ (الْخَمْرِ) فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَاعْتَقَدُوهُ عَصِيرَ

(1) – فتح المغيث، ج.3، ص.45.

(2) – ينظر: عصام أنس الزّفتاوي، مقال بعنوان: غريب الحديث قواعده وضوابطه، منشور على موقعه الشّخصي (www.esamanas.blogspot.com)، القاهرة/مصر، (1422هـ/2002م).

الْعِنَبِ الْمُشْتَدِّ خَاصَّةً، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ كَذَلِكَ فِي اللُّغَةِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَاءَ مِنْ الْأَحَادِيثِ أَحَادِيثُ صَحِيحَةٌ تُبَيِّنُ أَنَّ (الْخَمْرَ) اسْمٌ لِكُلِّ شَرَابٍ مُسْكِرٍ »[1].

من خلال ما قاله "ابن تيمية" –رحمه الله– (ت728هـ) تقرّر أنّ فهم الألفاظ النبوية لابدّ أن يكون في ضوء عصرِه ﷺ، وبيئته، وعادات العرب في الكلام زمن التّنزيل، حتى لا تُؤدّي مخالفة ذلك إلى عدم وضوح التّفسير، أو حمله على غير معناه المراد [2]، وهذا هو المعنى الذي بيّنه "الشّاطبيّ" – رحمه الله– (ت790هـ) بقوله: « معرفة عادات العرب في أقوالها وأفعالها ومجاري أحوالها حالة التنزيل»[3].

البند الثاني: مُراعاة العُرف الشّرعي الطّارئ في فهم معاني الألفاظ.

إنّ معرفة العرف اللغوي وحْدهُ لا يكفي لفهم معاني الألفاظ النبوية، بل لابدّ –إلى جوار ذلك– من معرفةِ العرف الشرعي الطّارئ، الذي قد ينقل اللفظ عن معناه الأصلي إلى معنى آخر جديد، وفي ذلك يقول "ابن تيمية" –رحمه الله– (ت728هـ): « الأسماء التي علق الله بها الأحكام في الكتاب والسنة منها ما يعرف حدّه ومسمّاه بالشّرع، فقد بيّنه الله ورسوله، كاسم الصّلاة، والزّكاة، والصيام...،ومنه ما يعرف حدّه باللغة، كالشمس، والقمر...، ومنه ما يرجع حدّه إلى عادة النّاس وعُرفهم، فيتنوع بحسب عادتهم، كاسم البيع، والنكاح...، ونحو ذلك من الأسماء التي لم يحدّها الشّرع بحدٍّ، ولا لها حدّ واحد يشترك فيه جميع أهل اللغة، بل يختلف قدره وصفته باختلاف عادات النّاس، فما كان من النّوع الأوّل: فقد بيّنه الله ورسوله، وما كان من النّوع الثاني والثالث: فالصحابة، والتّابعون المخاطَبون بالكتاب والسّنة قد عرفُوا المرادَ به لمعْرِفتهم بمسمّاه المحدود في اللغة، أو المطلَق في عُرف النّاس وعاداتهم...، والاسم إذا بيّن النبي ﷺ حدّ مسمّاه لم يلزَم أن يكون قد نقلهُ عن اللغة أو زاد فيه، بل المقصود أنه عرَف مراده بتعريفه هو كيف ما كان الأمرُ، فإن هذا هو المقصود، وهذا كاسم الخمر، فإنه قد بين أن (**كلُّ مُسكر خَمر**)[4]، فعُرف المراد بالقرآن، وسواء

---

(1) – رفع الملام، ج.1، ص.(25-27).

(2) –ينظر: فاتح بن عمار بوزيت، بحث بعنوان: أثر علوم العربية في فهم السنة النبوية، مقدّم للأمانة العامّة لندوة الحديث الشريف، دبي/الإمارات العربية المتحدة، (2008هـ). ص.7.

(3) –الموافقات، ج.4، ص.154.

(4) – مسلم، المسند الصحيح، كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر، حديث رقم: (2003)، ص.831. راويه: "عبد الله بن عمر".

كانت العرب قبل ذلك تطلق لفظ الخمر على كلّ مُسكر، أو تخصّ به عصير العنب لا يحتاج إلى ذلك، إذ المطلوبُ معرفةُ ما أراد الله ورسولُه بهذا الاسم، وهذا قد عُرف ببيان الرسول، وبأنّ الخمر في لغة المخاطَبين بالقرآن كانت تتناولُ نبيذ التّمر وغيره، ولم يكن عندهم بالمدينة خمر غيرها، وإذا كان الأمر كذلك فما أطْلَقه الله من الأسماء، وعلّق به الأحكام من الأمر، والنهي، والتحليل، والتحريم، لم يكن لأحد أن يُقيّدَه إلا بدلالة من الله ورسوله »[1].

فالألفاظ النبويّة التي تحمِل معنى شرعي جديد لم تعرفْه العرب من قبل في جاهليّتها، كلفظ: الصّلاة، والزكاة، والصيام، والكُفر...، لابدّ من حملها على هذا المعنى الشّرعيّ الطّارئ، لا على المعنى اللغوي القديم[2].

البند الثّالث: إمكانية وضع معنى علمي جديد شريطة أن لا يخرج عن صحيح اللغة.

فلا مانِع من استحداث معنى علمي جديد للفظٍ ما من ألفاظ النبي ﷺ، حتى وإن كان هذا المعنى المستحدَث غير معروف عند العرب، ولم يستعملوه زمن التّنزيل؛ لكن لابدّ من أن يكون لهذا المعنى الجديد وجهٌ صحيحٌ ومعتمدٌ من جهة العربيّة، بحيث لا يخرجُ عن صحيحِها، كذلك لابدّ من أن يُعبِّرَ عن حقيقة علمية ثابتة، لا مُجرّد نظريّة مبنيّة على الشّك، قد تُبطلها حقائق علميّة أخرى.

فمراعاة عُرف كلّ عصرٍ من العصورِ، ومواكبة التطورات العلميّة، يعدّ من السّبل الناجعة من أجل النهوض بالسّنة النبويّة الشريفة في هذا العصر، وتقديم الأدلّة القاطعة على صدق الرسالة المحمّدية، على صاحبها أفضل الصلاة أزكى التسليم[3].

يقول "محمد الطّاهر ابن عاشور" –رحمه الله– (ت1393هـ): « ولا شكّ أنّ الكلام الصادر عن علام الغيوب –تعالى وتقدس– لا تُبنى معانيه على فهم طائفة واحدة، ولكن معانيه تُطابق الحقائق، وكل ما كان من الحقيقة في علم من العلوم وكانت الآية لها اعتلاق بذلك، فالحقيقة العلمية مرادة بمقدار ما بلغت إليه أفهامُ البشر، وبمقدار ما ستبلغ إليه، وذلك يختلف باختلاف المقامات، ويبنى على توفر الفهم، وشرطه أن لا يخرج عمّا يصلح له اللفظ عربية، ولا يبعد عن الظاهر إلا

(1) –مجموع الفتاوى، مج.19، ص.235، 236.

(2) –ينظر: فاتح بوزيت، مرجع سابق، ص.8.

(3) –ينظر: فاتح بوزيت، مرجع سابق، ص.8.

بدليل، ولا يكون تكلّفا بيّنا، ولا خروجا عن المعنى الأصلي »[1].

وما ينطبق على ألفاظ القرآن الكريم، ينطبق على ألفاظ الحديث النّبوي الشّريف.

هذه هي أهمّ القواعد المتعلّقة بشرح غريب الحديث، وينبغي لمن يتعامل مع ألفاظ الحديث النّبوي أن يراعيها، حتى يفهم كلام الرسول ﷺ على الوجه الذي أراده.

المطلب الثالث: نماذج تطبيقية عن أهمية غريب الحديث في فهم معاني الألفاظ النبوية.

بعد بيان أهميّة (غريب الحديث) في فهم معاني الألفاظ النبوية، وذكر أهمّ القواعد التي يجب على من يشتغل بهذا العلم أن يراعيها حتى لا يحيد بفهمه عن الصّواب، ولا يفسّر كلام الرسول ﷺ على نحوٍ يخالف ما أرادهُ، أعمد الآن إلى ذكر بعض النّماذج من الأحاديث النبوية، التي خفيت معاني بعض ألفاظها، حتى يتبيّن معنا أثر غريب الحديث في بيانِ معانيها.

الفرع الأوّل: الاستشهاد بكلام العرب من شعر ونثر في تفسير ألفاظ الحديث.

كان كلامُ العربِ وأشعارها من أهمّ الشّواهدِ التي يرجِعُ إليها الشّارِحُ في شرحِ حديثِه، وتفسير غريب ألفاظه، حتّى إنّهُ بالكادِ يوجدُ حديثٌ لم يُرجع في شرحِه، وتفسيرِ غريبِه إلى ما قالتهُ العربُ من شعرٍ ونثرٍ، ومن أمثلة ذلك:

قولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (**إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِيَ الأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا**)[2].

قال "أبو عبيد" –رحمه الله– (ت224هـ) في تفسيرِه لكلمة (زَوَى): « سمعتُ أبا عبيدَة معمر بن المثنّى التّيمي (ت209هـ) من تيم قريش مولى لهم يقول: زَوَيتُ: جمعت، ويقال: انزوى القوم بعضهم إلى بعض: إذا تدانوا وتضامّوا، وانزوت الجلدة من النّار: إذا انقبضت واجتمعت...ولا

(1) –التحرير والتنوير، ج.1، ص.44.

(2) –مسلم، مصدر سابق، كتاب الفتن، باب هلاك هذه الأمّة بعضهم ببعض، حديث رقم: (2889)، ص.1158. راوي الحديث: ثَوْبَان ﷺ.

يكاد يكون الانزواء إلّا بانحراف مع تقبض، قال "الأعشى"[1] (ت7هـ):

يزيدُ يَغُضُّ الطَّرْفَ دُوني كَأنّمـــــــا *** زَوَى بَيْنَ عَيْنَيْهِ عَلَيَّ المحَاجِمُ

فَلاَ يَنْبَسط مِنْ بَيْنِ عَيْنَيْكَ مَا انْزَوَى *** وَلَا تَلْقَني إِلَّا وَأَنْفُكَ رَاغِم »[2].

"فابن سلّام" –رحمه الله– (ت224هـ) قد اعتمد في تفسيرِه لكلمة (زوى) على ما سمعه من "أبي عبيدة" (ت209هـ)، ثمّ عقّب على ذلك بقوله (ولا يكاد يكون الانزواء إلّا بانحراف مع تقبض)، واحتجّ له ببيتين من شعر "الأعشى" (ت7هـ) [3].

وقال "أبو إسحاق الحربي" (ت285هـ): « سألت "ابن الأعرابي"[4] (ت231هـ) عن قوله ﷺ: (**إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِيَ الأَرْضَ**) قال: قرب بعضها من بعض، قلت: إنّ المسجد ينزوى قال: يتقبض كما يتقبض وجهك من شئ تكرهه... وعن الأصمعي، يقال: جاءنا بصقرة تزوى الوجه، يعنى: اللبن الحامض...وانزوى الجلد في النار: اجتمع وتقبض »[5].

فالذين عنوا ببيان معاني ألفاظ الحديث النبوي، كانوا كثيرا ما يستشهدون بكلام العرب في تفسير ما خُفي معناه، وأحيانا يشرحون الألفاظ ثمّ يأتون بالشاهد الشعري، أو المثَل لتعضيد وتقوية ما ذهبوا إليه من معنى، فتكون هذه الأقوال دليلاً على ما ساقوه من معانٍ في شرح الألفاظ، وليس دليلاً على الألفاظ الغريبة في حدّ ذاتها[6].

ومثال ذلك: حديث "أَبِي هُرَيْرَةَ" ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (**مِنْبَرِي هَذَا عَلَى تُرْعَةٍ مِنْ تُرَعِ**

---

(1) –هو: ميمون بن قيس بن جندل، المعروف بأعشى قيس، من شعراء الجاهليّة، وأحد أصحاب المعلقات، لقّب بالأعشى لضعف بصره، وأدرك الإسلام ولم يسلم. ينظر: –ابن كثير، البداية والنهاية، ج.14، ص.35. – العيني، مغاني الأخيار، ج.5، ص.440. –الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج.1، ص.395. –ابن أبي يعقوب، تاريخ اليعقوبي، ج.1، ص.267.

(2) –غريب الحديث، ج.1، ص.(3، 4). ينظر: ديوان الأعشى، 79.

(3) –ينظر: كاصد ياسر الزيدي، مرجع سابق، ص.(38، 39).

(4) –هو: محمد بن زياد أبو عبد الله ابن الأعرابي، الهاشمي، النّسابة، كان أحولًا، روى عن: القاسم بن معن، وأبي الحسن الكسائي، وروى عنه: إبراهيم الحربي، وعثمان الدارمي. ينظر: –الذهبي، تاريخ الإسلام، ج.26، ص.396. –الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج.20، ص.205.

(5) –غريب الحديث، ج.4، ص.(71، 72).

(6) –ينظر: كاصد الزيدي، مرجع سابق، ص.40.

الْجَنَّةِ، وَمَا بَيْنَ حُجْرَتِي مِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ)[1].

فقد فسّر "أبو عبيد" –رحمه الله– (ت224هـ) كلمة (التّرعة) بقوله: « الترعة: الرّوضة تكون على المكان المرتفع خاصة، فإذا كانت في المكان المطمَئن فهي روضة »[2].

بعد ذلك استشهد بما قالهُ "الأعشى" (ت7هـ):

مَا رَوضَةٌ مِن رِياضِ الحَزْنِ مُعشبةٌ *** خَضْراءُ جَادَ عَليهاَ مُسْبِلٌ هَطِلُ[3].

الفرع الثّاني: عرض أقوال اللغويين في معاني الألفاظ.

لا يمتري أحد في أنّ المشتغلين بشرح الألفاظ النبوية، وتفسير غريبها كانوا على علمٍ باللغة العربية، ومعرفةٍ بعلومها، من نحو، وصرف، وبلاغة، إلّا أنّ ذلك لم يمنعهم من سؤال أهل اللغة العربية وجهابذتها عن معاني غريب الحديث، فهم كانوا على وعيٍ تامّ بأنّهم لا يتعاملون مع كلامٍ عاديّ لكتّابٍ أو شعراء، وإنّما هم يتعاملون مع أحاديث نبيّ مرسلٍ؛ لذلك توخّوا الحذر في تفاسيرهم، فكانوا يعرضونها على أئمّة اللغة العربية أمثال "علي بن حمزة الكسائي" (ت189هـ)، "أبو زكريا الفرّاء" (ت207هـ) و"عبد الملك الأصمعي" (ت216هـ)، حتى يتثبّتوا ممّا قالوه، ويتأكّدوا من صحّة ما ذهبوا إليه[4].

من أمثلة ذلك:

عن "أَبِي مَسْعُودٍ" الأَنْصَارِي ﷺ قَالَ: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِي ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أُبْدِعَ بِي فَاحْمِلْنِي، فَقَالَ: مَا عِنْدِي، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا أَدُلُّهُ عَلَى مَنْ يَحْمِلُهُ)[5].

"فأبو عبيد" –رحمه الله– (ت224هـ) في تفسيره لكلمة (أبدع) نقل أقوال أئمة اللغة فقال:

---

(1) –أحمد، المسند، حديث رقم: (1908)، ج.16، ص.529. وصحّحه الألباني، السلسلة الصّحيحة، حديث رقم: (2363)، ج.5، ص.479.

(2) –مصدر سابق، ج.1، ص.4.

(3) –ينظر: ديوان الأعشى، ص.57.

(4) – ينظر: كاصد الزيدي، مرجع سابق، ص.45.

(5) – مسلم، مصدر سابق، كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره، وخلافته في أهله بخير، حديث رقم: (1893)، ص.787.

« قال "أبو عبيدَة" –معمر بن المثنّى التّيمي– (ت209هـ): يقال للرّجل إذا كلّت ناقته أو عطبت، وبقي منقطعًا به: قد أُبدِع به، وقال "الكسائي" (ت189هـ) مثله وزاد فيه يقال: أبدعت الرّكاب إذا كلّت أو عطبت »[1].

وبعد أن عرض "أبو عبيد" –رحمه الله– (ت224هـ) ما قاله جهابذة اللغة، عقّب على ذلك بقوله: « وهذا ليس باختلاف، وبعضه شبيه ببعض »[2].

أي أنّ ما قاله أئمة اللغة في تفسيرهم لكلمة (أبدع) متشابهٌ، ويصبّ في معنى واحد؛ ولذلك لم يرجّح "أبو عبيد" أيّ قول على الآخر.

من الأمثلة كذلك:

ما رواه "عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ" قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ (**اتَّقُوا النَّارَ، ثُمَّ أَعْرَضَ وَأَشَاحَ ثُمَّ قَالَ: اتَّقُوا النَّارَ، ثُمَّ أَعْرَضَ وَأَشَاحَ ثَلَاثًا، حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا**)[3].

فقد بيّن "ابن الجوزي" –رحمه الله– (ت597هـ) معنى كلمة (أشاح) استنادا إلى ما قاله أهل اللغة في معناها فقال: « ذَكَرَ النبي ﷺ النَّارَ فأَعْرَضَ وأَشَاحَ، قَالَ "الأَصْمَعِيُّ" –رحمه الله– (ت216هـ): المِشِيح: الجَادُّ والمِشِحّ: الحَذِرُ، وقال "الفَرَّاءُ" –رحمه الله– (ت207هـ): أَشَاحَ: أَقْبَلَ، وَقَالَ "ابنُ الأَعْرَابِي" –رحمه الله–: أَشَاحَ: جَدَّ في الإِعْرَاضِ، وقال غيره: حَذِرَ كَأَنَّهُ يَتَّقِيها »[4].

خلاصة القول:

لغريب الحديث أهميّة كبيرة في بيان معاني الألفاظ النبويّة التي خُفيت بسببِ قلّة استعمالها، وندرة دورانها على ألسنة النّاس، ولولاهُ لما استقامَ فهم كلام الرسول ﷺ، فيقعُ الغلطُ، وتُستنبَطُ تبعًا لذلك أحكام خاطئة؛ من أجل ذلك اهتمّ علماء الأمّة ومحدّثوها بتفسيرِ ما خُفي معناه من ألفاظ الحديث النّبوي، وصنّفوا في ذلك الكثير من الكتب، وبيّنوا قواعد وأصول علم غريب الحديث، وكان مبدؤهم في ذلك الحيطة، والتّثبت، والتّحري.

---

(1) – مصدر سابق، ج.1، ص.9.

(2) – المصدر نفسه، ج.1، ص.10.

(3) – البخاري، الجامع الصّحيح، كتاب الرّقاق، باب من نوقش الحساب عُذّب، حديث رقم: (6540)، ص.1252.

(4) – غريب الحديث، ج.1، ص.571.

بعد بيان أهمية غريب الحديث في فهم الأحاديث النبويّة، أنتقل إلى الحديث عن علم آخر لا يقلّ أهميّة عنه، وهو علم مختلف الحديث، مبيّنةً أهميّة اللغة العربية في رفعِ التّعارض الظّاهري الواقع بين الأحاديث النبويّة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثالث: دور العربيّة في رفع التّعارض[1] بين الأحاديث.

يعدّ علم (مختلف الحديث) علمًا ذا أهميّة كبيرة، وأهمّيته تلك لا تقلّ درجة عن خطورته، فأعداء الإسلام أرادوا القضاء على الدين الإسلامي من خلال التّشكيك في صدق ما رُوي عن النبيّ ﷺ، فأثاروا شبهة الاختلاف والتّناقض بين الأحاديث النبوية، حتى يدخُل الرَّيب والشك قلوب المسلمين، فإذا تمكّن منها واستحكم فيها ضعف إيمانهم، وطرحوا أحاديث الرسول –عليه الصّلاة والسّلام–.

من أجل ذلك بذل علماء الأمّة جهودًا كثيرة في الدّفاع عن الأحاديث النبوية، ووضعوا مسالك عديدة لدفع التعارض الظاهريّ بينها، وفي هذا المبحث سأتحدّث عن علم مختلف الحديث وأهمّ الكتب التي ألّفت فيه، بعدها أنتقل إلى الحديث عن أهميته وعن حقيقة التعارض، وفي الأخير أبيّن أهمّية اللغة العربيّة في رفع التعارض الواقع بين الأحاديث، وذلك من خلال تقديم بعض الأمثلة والنماذج التطبيقية، التي تتبيّن معها هذه الأهميّة.

المطلب الأوّل: تعريف مختلف الحديث، وأهمّ ما ألّف فيه.

قبل البدء في بيان أهميّة علم مختلف الحديث، وعن دور اللغة العربية في رفع التعارض بين الأحاديث، رأيت أنّه من الأحسن أن أقف على مسائل في غاية الأهميّة، تتعلّقُ بتحديدِ مفهوم (مختلف الحديث) كمصطلح، مع تبيين الفرق بينه وبين مشكل الحديث، بعدها أنتقل إلى الحديث عن أهمّ الكتب والمؤلفات التي صنّفها علماء الأمّة في هذا العلم، هكذا أعطي للقارئ تصوّرا عن الموضوع قبل الخوض فيه.

(1) –التّعارض هو: أن يتقابل حديثين نبويّين على وجه يمنع كلّ منهما مقتضى اللآخر تقابلًا ظاهرًا. ينظر: عبد المجيد السوسوة، منهج التوفيق والترجيح، ص.51.

الفرع الأوّل: تعريف مختلف الحديث.

البند الأوّل: معنى الاختلاف لغة.

يقال: اختلَفَ، يختَلِفُ، اختلافًا، فهو: مختَلفٌ، ومنه المخالفَةُ والخِلافُ، وقوله تعالى: ﴿فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾[1]، أي: مخالفة رسول الله –عليه الصلاة والسّلام–.

فالاختلافُ يأتي بمعنى المضادّة، ومنه قوله تعالى﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ إِخْتِلَٰفاً كَثِيراً ۝٨٢﴾[2]، ويقال: تخالف الأمران واختلفا، أي: لم يتّفقا[3].

والاختلاف والمخالفة: « أن يأخذ كل واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله أو قوله، والخلاف أعم من الضدّ؛ لأنّ كل ضدّين مختلفان وليس كل مختلفين ضدين »[4].

البند الثّاني: معنى مختلف الحديث اصطلاحًا.

عرّفه "الحاكم النيسابوري" –رحمه الله– (ت405هـ) بقوله: « سُنَنٌ لرسول الله ﷺ يعارضُها مثلُها، فيحتَجُّ أصحابُ المذاهبِ بأحدهما، وهما في الصّحة والسّقم سيّان »[5].

وقد قيّد الإمام "النّووي" –رحمه الله تعالى– (ت676هـ) ما أطلقهُ "الحاكم النيسابوري" –رحمه الله– (ت405هـ)، وأعطى تعريفا واضحا لمختلف الحديث فقال: « هو أن يأتي حديثان متضادّان في المعنى ظاهرًا، فيُوفَّق بينهما، أو يُرجَّحُ أحدُهما »[6].

وقد تبنّى كثير من المحدّثين تعريف "النووي" –رحمه الله– لمختلف الحديث[7]، فقد عرّفه الإمام "بدر الدّين ابن جماعة" –رحمه الله– (ت733هـ) بقوله: « هو أن يوجد حديثان متضادّان في المعنى

---

(1) –سورة التوبة، الآية: (82).

(2) –سورة النّساء، الآية: (81).

(3) –ينظر: –ابن منظور، مصدر سابق، ج.2، ص.1237. –الزبيدي، مصدر سابق، ج.23، ص.276. –الرّازي، مصدر سابق، ج.1، ص.196.

(4) –الأصفهاني، مصدر سابق، ج.1، ص.207.

(5) –مصدر سابق، ج.1، ص.167.

(6) –التقريب والتيسير، ص.90.

(7) –ينظر: الهادي روشو التونسي، مختلف الحديث، ص.34.

في الظّاهر، فيجمع أو يرجّح أحدهما »[1].

وعرّفه الدّكتور " نور الدّين عتر" –معاصر– بأنّه: « ما تعارض ظاهره مع القواعد، فأوهم معنى باطلا، أو تعارض مع نص شرعي آخر »[2].

والنّاظر في هذه التعاريف يرى أنّها جميعا تتفق على نقطة واحدة، هي أنّ التّعارض الحاصِل بين الأحاديث غير حقيقيّ، إذ لا يمكِن أن يتعارض حديثان ثبتت صحّتهما، وإن وُجد تعارضٌ بينهما فهو من جهة الظاهر لا غير.

البند الثّالث: الفرق بين مختلف الحديث ومشكله.

الإشكال في اللغة العربية مأخوذ من قولنا: أشكلَ عليّ الأمر يشكلُ إشكالا: إذا التبس واختلط، والمشكِل: الدّاخل في أشكالِه، أي: أشباهِه وأمثالِه، وقيل: الأَشْكَلُ عندَ العَرَبِ: اللَّوْنَانِ المخْتَلِطانِ، ودَمٌ أشكَلُ: فيهِ بَياضٌ وحُمْرَةٌ مُخْتَلِطَانِ[3].

وقد مرّ معنا أنّ الاختلاف في اللغة يأتي بمعنى التّضادّ، والتعارض بين الأمرين، وذلك يقتضي حصولَ إشكال لدى من بلغَه الأمران، فيلتبس عليه أيهما أصحّ، وبالتالي توجد علاقة بين لفظ الإشكال والاختلاف في اللغة، وإن كان لكل منهما معنى مغاير[4].

أمّا في الاصطلاح: فلم يفرّق العلماء تقريبا بين هاذين المصطلحين، وقد تنّوعت عباراتهم في تلقيب هذا العلم، فبعضهم أطلق عليه اسم (مختلف الحديث)، والبعض الآخر: (مشكل الحديث)، ومنهم من سمّاه (اختلاف الحديث) [5].

وهناك من ذهب إلى التفريق بينهما، وجعل مختلف الحديث يقتصر على التعارض الظاهري

بين حديثين أو أكثر، أمّا مشكل الحديث فيشمُلُ حالات كثيرة، يختلفُ فيما بينها بحسب سببِ الإشكال، فقد يشكل الحديث بسبب مخالفته لظاهر القرآن؛ أي أنّ التعارض لم يبق محصورًا

(1) –المنهل الرّوي، ج.1، ص.60.

(2) –منهج النقد في علوم الحديث، ج.1، ص.337.

(3) –ينظر: الزبيدي، مصدر سابق، ج.29، ص.(272، 276).

(4) –ينظر: روشو التونسي، مرجع سابق، ص.37.

(5) –ينظر: المرجع نفسه، ص.38.

بين حديثين، وإنّما وقع بين الحديث والقرآن،وقد يكون الغموض في دلالة اللفظ على معناه، كأن يكون اللفظ مشتركًا بين عدّة معان، وقد يكون سبب الإشكال استعمال المعنى المجازي للفظ حتى يشتهَرَ به[1].

خلاصة القول:

ممّا سبق يتّضح أنّ مشكل الحديث أعمّ من مختلف الحديث، فكلّ مختلفٍ وقع فيه اللبس والتعارض بين حديثين أو أكثر مُشكل؛ لكن ليس كلّ مشكلٍ مختلِفٌ، فقد يقع الإشكال بين حديث وآية، وقد يكونُ ناتِجًا عن غموض في اللفظ نفسه، أو لاستحالة معناه من ناحية العقل أو الشّرع، أو لمخالفته لدلالات اللغة.

فمن رأى أن مختلف الحديث ومشكله شيء واحد اعتبر أنّ المشكل أعمّ من المختلف، ومن فرّق بينهما جعل التعارض محصورًا بين حديثين أو أكثر، بينما المشكل يكون بالتعارض مع القرآن، أو العقل، أو الحسّ...[2].

الفرع الثاني: أهمّ الكتب المصنّفة في علم مختلف الحديث.

لعلم مختلف الحديث أهميّة كبيرة في الجمع والتّرجيح بين الأحاديث النبوية؛ لذلك نالَ عناية فائقة من قبل المحدّثين، الذين بذلوا فيه جهودا جبارة من خلال ما صنّفوه من كتب، وفي هذه الجزئيّة سأتحدّث عن أهمّ المؤلّفات التي صنّفوها في هذا العلم، مشيرة بإيجاز إلى المناهج العامّة التي اتّبعها أصحابها فيها.

البند الأوّل: كتاب (اختلاف الحديث) لمحمد بن إدريس الشّافعي (ت204هـ).

يعدّ كتاب (اختلاف الحديث) "لأبي عبد الله الشافعي" –رحمه الله– (ت204هـ) أوّل ما ألف في علم (مختلف الحديث)، والكتاب في مجموعِه يُعدُّ تطبيقاً لبعض قواعد أصول الفقه والحديث على بعض المسائل الفقهية التي كانت موضع خلاف بين المذاهب المختلفة آنذاك.

---

(1) –ينظر: –حكيمة حفيظي، مذكرة مقدمة لطلبة السنة الثالثة (ل.م.د) في مادّة: مختلف الحديث، ص.32. –روشو التونسي، مرجع سابق، ص.39. –السوسوة، مرجع سابق، ص.(56، 57).

(2) –ينظر: –حكيمة حفيظي، مرجع سابق، ص.(32-34).

ومن يقرأ مقدّمة كتاب (اختلاف الحديث)[1] يجدُ أنّ "الشافعي" –رحمه الله– (ت204هـ) لم يسمِّه بهذا الاسم، ومع ذلك تُجمع المصادر على تسميته باختلاف الحديث، من ذلك النسخ المخطوطة بالقاهرة[2].

قال الإمام الحافظ "أبو الفضل العراقي" –رحمه الله– (ت806هـ): « وأول من تكلّم فيه الإمام "الشافعي" في كتابه اختلاف الحديث »[3]، وقال الإمام "البيهقي" –رحمه الله– (ت408هـ) في عنوان جعل تحته مؤلفات "الشافعي" (ت204هـ): « فمن الكتب التي تجمع الأصول وتدل على الفروعِ:... كتاب اختلاف الأحاديث »[4].

أمّا بخصوص غرض "الشّافعي" –رحمه الله– من تصنيفه هذا الكتاب، فقد قال الإمام "النووي" –رحمه الله تعالى– (ت676هـ): «وصنّف فيه الإمام "الشافعي"، ولم يقصد –رحمة الله– استيفاءهُ، بل ذكر جملة ينبّه بها على طريقِه »[5].

وهذا يعني أنّ الإمام "الشافعي" –رحمه الله– لم يقصد تصنيف كتاب خاص بعلم (مختلف الحديث)، بل أراد أن يبيّن طريقته في الجمعِ والتّرجيح بين الروايات التي يبدو من ظاهرها أنّها متعارضة[6].

وقد كان "للشّافعيّ" –رحمه الله– منهج خاصّ في عرض قضايا كتابه، فقد قدّم له بمقدّمة

---

(1) – هناك من اعتبره جزءا من كتاب (الأم)، نقل ذلك الإمام "الكتاني" عن "السخاوي"، وقال الدكتور الهادي التونسي: « يبدو القول بأن كتاب اختلاف الحديث جزء من (الأم) مختلا، إذ إن النظر في إسناد الكتاب إلى صاحبه يثبت استقلاله، ذلك أنه ورد في كلام "بهاء الدين ابن الجميزي" أنه قرأ على "عبد الحق بن عبد الخالق البغدادي" وهو يسمع سنة (571هـ) لجميع هذا الكتاب إلا النصف الأول من الجزء الأول، فإنه إجازة له منه...والنسخة التي تثبت ذلك مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية، وقد كتب على غلافها الجزء الأول من كتاب (اختلاف الحديث)، تأليف أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي...،كما لا يمكن أن نقبل كون (اختلاف الحديث) جزءا من (الأم) لسبب آخر يتأكد من مقارنة محتوى الكتابين، فإننا نجد الكثير من الجزيئات الفقهية المكررة فيهما، مما يقتضي تكرارا غير محبذ لو كانا كتابا واحدا، بينما ينتفي ذلك إن جعلناهما كتابين مستقلين ». ينظر: مختلف الحديث، ص.306.

(2) –ينظر: روشو التونسي، مرجع سابق، ص.305.

(3) –شرح التبصرة والتذكرة، ج.1، ص.200.

(4) –مناقب الشافعي، ج.1، ص.246.

(5) –التقريب والتيسير، ص.90، وينظر كذلك: السوطي، تدريب الراوي، ج.2، ص.196.

(6) –ينظر: حكيمة حفيظي، مرجع سابق، ص.10.

طويلة جدّا سجّل فيها القواعد التي اتخذها منهجا له في دفع التعارض، والعديد من الفوائد الحديثيّة المتعلقة بالسند والمتن.

ومن بين أهمّ القواعد التي ذكرها:

أوّلا: القاعدة الأصولية: (إعمال الدّليلين أولى من إهمال أحدهما، أو إهمالهما بالكليّة)، فقال –رحمه الله–: « وكلّما احتمل حديثان أن يستعملا معا استعملا معا، ولم يعطّل واحد منهما الآخر »[1].

ثانيا: تحدّث عن النّسخ وكيف يستدل به، وبين أنّه إذا تبث النّسخ فإنه يُصار إلى النّاسخ دون المنسوخ، ثمّ أورد الأمور التي يعرف بها النّسخ[2].

ثالثا: قد نبّه إلى أمر مهمّ، وهو التأّكد من صحّة الأحاديث التي تبدو في ظاهرها متعارضة، فإذا انعدمت الصّحة فيها سقط التعارض، لأنه لا يقبل الحديث إلا إذا ثبت كان رواته عدولا، فإذا كان مجهولا أو مرغوبا عمن حمله كان كما لم يأت[3].

وقد تنوّعت الأحاديث النبوية التي أوردها مسندُهُ حسب الدّليل المعارض لها إلى أربعة أنواع هي: اختلاف الحديث مع العقل، أو اختلافه مع قاعدة أصولية أو فقهية، أو اختلافه مع القرآن الكريم، أو اختلافه مع حديث آخر، والملاحظ أنه ركّز جهوده لرفع اختلاف الحديث مع الحديث، فجعل لهذا (71) بابا.

أمّا بخصوص المنهج الذي اتّبعه "الشافعي" –رحمه الله– (ت204هـ) في رفع الاختلاف ودفع التّعارض، فهو نفس المنهج الذي التزمه المحدّثون والجمهور وهو الذي يسير وفق الترتيب التالي:

أوّلا: محاولة الجمع بين الحديثين ما أمكن ذلك، حتى يعمل جميع الأدلة دون تعطيل بعضها أو كلها؛ لأنه لا يجوز طرح حديث إلا إذا تأكّدت عدم صلاحيته للاحتجاج أو ثبت نسخه، ولقد

---

(1) –اختلاف الحديث، ص.64.

(2) –المصدر نفسه، ص.(64، 65).

(3) –المصدر نفسه، ص.65.

جمع الشافعي في (37 بابا) منها: الأبواب الأربعة الأولى[1]، كما أن له طريقة أخرى في الجمع وهي تخصيص العام وتقييد المطلق، وتفسير المجمل، وذلك في (12بابا)، من ذلك: باب السّاعات التي تكره فيها الصلاة[2]، باب المجمل والمفسر[3]، باب خروج النساء إلى المساجد[4].

ومجموع المواضع التي جمع فيها(49 موضعًا)، ماعدا ذلك من حالات التعارض قام فيها بالترجيح بالسند والمتن[5].

ثانيا: معرفة الناسخ والمنسوخ، فإن ثبت النسخ أخذ بالناسخ وترك المنسوخ.

ثالثا: المصير إلى الترجيح حين يتعذر الجمع ولا يثبت النسخ، فيرجح أحد الحديثين لكونه أشبه بمعاني كتاب الله تعالى، أو معاني سنة رسوله ﷺ، أو أشبه بالقياس، كما نص على ذلك في مقدمة كتابه[6].

والترّجيح عند "الشافعي" -رحمه الله- (ت204هـ) يكون بالسّند وبالمتن، ومن قواعد الترجيح بالسّند عندهُ أن لا يردَّ حديثًا بأضعف منه، وإن كان الحديث مجهولًا كان كأن لم يأت لأنه ليس بثابت، وكذلك الحديث المنقطع ليس بحجة، فلا ينهض أمام المتصل[7].

أمّا التّرجيح بالمتن عندهُ فمن قواعده: إذا لم يحتمل حديثان إلّا الاختلاف، كان أحدهما ناسخا والآخر منسوخا، ولا يستدّل على الناسخ والمنسوخ إلّا بقول النبي -ﷺ-، أو بوقت يدلّ على أنّ أحدهما بعد الآخر، أو بإجماع العلماء، كذلك لابدّ من الاحتكام إلى اللغة العربية؛ حتى يمكن الترجيح بين معاني الأحاديث المختلفة المتعارضة[8].

---

(1) – هذه الأبواب هي: باب الاختلاف من جهة المباح، باب القراءة في الصلاة، باب في التشهد، باب في الوتر.

(2) –ينظر: الشافعي، اختلاف الحديث، ص.115.

(3) – المصدر نفسه، ص.131.

(4) – المصدر نفسه، ص.141..

(5) – ينظر: الهادي روشو التونسي، مرجع سابق، ص.319.

(6) – ينظر: أسامة خيّاط، مختلف الحديث، ص.337.

(7) – ينظر الهادي روشو التونسي، مرجع سابق، ص.327.

(8) – ينظر: المرجع نفسه، ص.(336، 337).

البند الثاني: كتاب تأويل مختلف الحديث "لابن قتيبة" –رحمه الله– (ت276هـ).

لقد اختُلف في اسم هذا الكتاب اختلافا كثيرا[1]؛ ولكن هذه الأسماء جميعًا أُطلقت على كتاب واحد هو الذي طبع في القاهرة أول مرّة سنة (1326هـ/ 1908م) باسم (تأويل مختلف الحديث) لأبي محمّد "عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري" –رحمه الله– (ت276هـ)[2].

وسبب تأليف "ابن قتيبة" –رحمه الله– لهذا الكتاب يرجع أساسا إلى رسالة وصلته، يذكر فيها صاحبها أنه وقف على ثَلبِ أهلِ الكلام أهْلَ الحديث، ورميهم بالكذب ورواية المتناقض، فألّف هذا الكتاب للرّد عليهم كما أقرّ هو بنفسه بذلك في مقدمة كتابه[3].

و "ابن قتيبة" –رحمه الله– لم يقصد الرّد على الزنادقة والمكذبين بآيات الله، وإنما كان غرضه الرّد على من ادّعى على الحديث التناقض والاختلاف، مع دحض الشبه الموجهة لطعن السنة.

وليس يخفى على كلّ من ينظر في هذا الكتاب افتقاره التامّ إلى ترتيب معين وتسلسل محدّد، فالقضايا الفقهية فيه غير مرتبة على ترتيب أبواب الفقه، وهناك خلط بين مختلف الحديث ومشكله، لا يفصل بينهما غير عنوان كل قضية من النّوعين؛ لذلك فهذا الكتاب بحاجة ماسّة إلى ترتيب مسائله ترتيبا فقهيا، حتى يسهل على القارئ الانتفاع به، كما أنه بحاجة إلى الفصل بين مختلف الحديث ومشكل الحديث في قسمين مستقلين، ثم إلحاق كل مسألة بالقسم الذي تندرج تحته[4].

أمّا بخصوص منهج " ابن قتيبة" –رحمه الله– في عرض قضاياه، فقد تحدّث في مقدّمته عن فضل أهل الحديث وشرفهم، وفضيلة الاقتضاء بهم، وناقش بعض المسائل التي خالف فيها أهل الكلام صريح الأدلة[5]، وتطرّق إلى أمور عديدة أخرى، وبعد أن فرغ من مقدّمته شرع في ذكره مجموعة من الأحاديث التي ادّعى فيها التناقض والاختلاف، وأظهر وجه التآلف فيها، وأجاب عن

---

(1) – سّماهُ "حاجّي خليفة" في (كشف الظنون) مرّةً (اختلاف الحديث)، وسماه مرة أخرى (تأويل مختلف الحديث)، وأطلق عليه مرة ثالثة (كتاب المناقضة)، وسمّاه "ابن خلكان" في (وفيات الأعيان) ب (مشكل الحديث)، وسمّاه "خير الإشبيلي" في فهرسته (مختلف الحديث المدّعي عليه التناقض). ينظر: الهادي التونسي، مرجع سابق، ص.324.

(2) – ينظر: الهادي التونسي، مرجع سابق، ص.325.

(3) – ينظر: تأويل مختلف الحديث، ص.3.

(4) – ينظر: أسامة خياط، مرجع سابق، ص.356.

(5) – ينظر: تأويل مختلف الحديث، ص.(20، 23).

الشبه التي قيلت في بعض الأخبار، وأبان معنى بعض الأحاديث المشكلة.

وكان –رحمه الله– يستهلّ القضيّة بوضع عنوان لها، كأن يقول: (قالوا: حديثان متناقضان)، وقد ذكر أنواع الأحاديث التي يعرض لها في مؤلّفه، وهي الأحاديث التي أدّعِي عليها بالتّناقض، والأحاديث التي تخالف القرآن، والأحاديث التي يدفعها النّظر وحجّة العقل، والأحاديث التي تخالف الإجماع، والتي يبطلها القياس.

وقد كان يوردُ الحديث وما عارضه من أحاديث، بعدها يعقب ذلك بسوْق الجواب الذي يدرأ به التّعارض، ويبدأ الجوابَ نافيًا أن يكون هناك تعارض بين الحديثين، ثمّ يورد الأدلّة والحجج على ذلك[1].

أمّا بخصوص جهوده في الجمع والتّرجيح بين الأحاديث فقد كان يرفع الاختلاف بتغيّر الأحوال، أو باختلاف المواضع، أو باختلاف المباح، ومن طرائف "ابن قتيبة" (ت276هـ) في الجمع تخصيصُ الحُكم بأناس معيّنة دون غيرهم[2].

هذا وقد كان يرجّح بين الأحاديث بالنّقل، وأحيانا كان يعتمدُ على الحديث الموضوع وعلى الخرافة، وكان يرجّح بالإجماع، وبالنّقل عن التوراة والإنجيل كما صرّح هو بذلك[3].

وإذا كان "ابن قتيبة" –رحمه الله– يتمسّك بالنّصّ تمسّكًا شديدًا، فهذا لا يعني أنّه يرفض العقل وما يقتضيه تماما؛ وإنّما هو يرفض ما خالف الأخبار التي بدت له صحيحة، أمّا العقل الذي جاءت أحكامه متّفقة مع الوحي ولو بوجه من التّأويل فيقبله.

وقد كان ينفي الاختلاف بنقد السّند والمتن، وكثيرا ما كان يعتمد على علوم عصره، فقد كان موسوعيّ الثقافة، مطّلعا على علوم عصره، وقد ساعده ذلك على تأويل الكثير من الأحاديث النبويّة، ونفي الخلاف عنها[4].

أمّا النّسخ عند "ابن قتيبة" –رحمه الله– فلا يكاد يُذكرُ؛ لذلك لم أُشر إليه.

---

(1) – ينظر: أسامة خياط، مرجع سابق، ص.356.

(2) – ينظر: الهادي التونسي، مرجع سابق، ص.(430، 456).

(3) – المرجع نفسه، ص.(461، 463).

(4) – المرجع نفسه، ص.(472، 480).

ورغم الجهد الكبير الذي بذله الإمام "ابن قتيبة" –رحمه الله– إلّا أنّ علماء الحديث قالوا عنه: « إِنْ يَكُنْ قَدْ أَحْسَنَ فِيهِ مِنْ وَجْهٍ فَقَدْ أَسَاءَ فِي أَشْيَاءَ مِنْهُ قَصُرَ بَاعُهُ فِيهَا، وَأَتَى بِمَا غَيْرُهُ أَوْلَى وَأَقْوَى»[1]؛ لكن هذا لا يُلغي ما بذله من جهد في سبيل الدّفاع عن الأحاديث النبويّة، وكفاه فضلا أنّه سدّ ثغرة من ثغرات أعداء الإسلام، وأبطل العديد من شبهاتهم[2].

وليس "الشّافعي" (ت204هـ) "ابن قتيبة" (ت276هـ) فقط من كتبا في علم مختلف الحديث، فهناك الكثير من المحدّثين الذين بذلوا جهودا كبيرة في العناية بهذا الفنّ، ووضع قواعده، مثل ما فعل الإمام "أبو بكر ابن خزيمة" –رحمه الله– (ت311هـ) في صحيحه، كذلك فعل الإمام "محمد بن جرير الطبري" (ت310هـ) في كتابه (تهذيب الآثار)، الإمام "أبو جعفر الطّحاوي" – رحمه الله– (ت321هـ) في كتابيه (شرح معاني الآثار) (مشكل الآثار)، وأكتفي بما ذكرتُهُ؛ لأنّ غايتي الإذكارُ لا الإكثارُ.

المطلب الثّاني: أهمّية مختلف الحديث، ودور اللّغة في رفع الاختلاف بين الأحاديث.

يعدُّ علم (مختلف الحديث) من أهمّ علوم الحديث النّبوي، التي لا يمكن لأيّ متخصّصٍ في علوم الشّريعة أن يستغني عنها لتعلّقه بجميع العلوم الشّرعيّة، وهذا ما حمل علماء الأمّة على التّصنيف في هذا العلم، وكان مبدؤهم الذي انطلقوا منه استحالة تناقض الأحاديث الصحيحة فيما بينها، فإن وقع تعارض ظاهريّ لأسباب كثيرة من بينها القصور في معرفة دلالات الألفاظ من حيث العموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، عَمَدوا إلى رفع هذا التعارض من خلال الجمع، أو بيان النّسخ، أو التّرجيح بين الأحاديث.

الفرع الأوّل: أهميّة علم مختلف الحديث، ومدى صعوبته.

تحدّث العلماء عن أهمية علم مختلف الحديث وضرورة معرفته لكلّ من اشتغل بالعلم الشّرعي،

---

(1) – ينظر: –ابن الصّلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص.285. –السيوطي، التدريب، ج.2، ص.196. –السخاوي، فتح المغيث، ج.3، ص.(81، 82).

(2) – ينظر: –عبد المجيد السوسوة، منهج التوفيق والترجيح، ص.37. –

وفي ذلك يقول الإمام "النّووي" –رحمه الله– (ت676هـ) في بيان النّوع السّادس والثلاثين: « معرفة مختلف الحديث وحكمه: هذا من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف »[1].

وكلام "النّووي" –رحمه الله– (ت676هـ) يؤكّد أنّ الحاجة إلى علم مختلف الحديث لا تكون فقط لمن طلب الحديث النبوي أو حدّث به؛ وإنّما يحتاجُه كلّ من تخصّص في العلم الشّرعيّ، سواءً كان محدّثا، أو مفسّرا، أو متكلّما، أو فقيها، أو أصوليّا، أو مفتيًا، أو قاضيًا، أو مجتهدا... [2].

يقول الدّكتور "نور الدين عتر": « وهو من أهمّ ما يحتاج إليه العالم والفقيه، ليقف على حقيقة المراد من الأحاديث النبوية »[3].

فإن كان المحدّث بحاجة إلى معرفة علم مختلف الحديث حتى يفهم مراد الرسول ﷺ، فكذلك الفقيه والأصوليّ يحتاجُ إلى إعمال كلّ ما صحّت روايته من أحاديث نبوية، من أجل استنباط الأحكام الفقهية والشّرعية منها، ونفس الشيء بالنسبة للمتكلّم، والمفتي، والمفسّر، فجميعهم يتعاملون مع الأحاديث النبوية كونها المبيّنة والشّارحة لكلام الله –عزّ وجلّ–، والمصدر الثاني من مصادر التشريع، فهم بحاجة ماسّة إلى عرض كلّ ما صحّ وروده عن النبي ﷺ حتى يفهموا مرادَهُ، ويقفوا على المقاصد الشرعية التي ساق أحاديثه عليه السلام من أجلها، وإعمال بعض الأحاديث مع إغفال بعضها يوقع في الخطأ في الفهم لا محالة؛ لأنّ الأحاديث النبوية تشكّل كيانا واحدا، كلّ حديث منها يرتبطُ بالآخر، ويخدمه، فإن وقع لبس في حديث ما أتى الثاني ليبيّنه ويُزيل ما التبس منه، وإن ورد حديث بصيغة العموم أو الإطلاق، أتى حديث آخر ليخصّص ما عمّمه، أو يقيّد ما أطلقه.

وبالتالي من الخطأ أن تُغفَل بعض الأحاديث النبوية الصّحيحة أو تُتركَ بدعوى تناقضها مع أحاديث أخرى؛ لأنّه إن ثبتت صحّة هذه الأحاديث، ولم يقع النّسخ فيها، مع إمكانيّة الجمع فيما بينها لزم الجمعُ؛ لأنّ ما وقع بينها من تعارضٍ إنّما هو تعارضٌ ظاهريّ غير حقيقيّ، كما أنّ إعمال الدّليلين أولى من تركهما أو ترك أحدهما[4].

---

(1) – التقريب والتيسير، ص.90.

(2) – ينظر: حكيمة حفيظي، مرجع سابق، ص.31.

(3) – منهج النقد، ج.1، ص.337.

(4) – ينظر: الشافعي، اختلاف الحديث، ص.64.

ومن يطّلع على ما صنّفه العلماء في هذا العلم يُدرك جيّدا مدى أهمّيته في فهم الأحاديث النبوية، ومعرفة الأحكام الفقهية، ويُدرك ضرورته في الدّفاع عن السّنة النبوية، وإبطال كلّ ما وجّه إليها من افتراءات وشبهات وطعون[1].

وممّا يجدر الإشارة إليه أنّ علم (مختلف الحديث) علمٌ صعبٌ، لا يمكن لأيّ كان أن يغوص فيه، أو يحاول الجمع أو التّرجيح بين الأحاديث المتعارضة، فالأمر يحتاج إلى نظر ثاقب، ودقّة متناهية، مع الإحاطة بمعاني الألفاظ ودلالاتها، وذلك لا يتأتّى إلّا لمن جمع بين العلم والمعرفة، وكان واسع الاطّلاع، عميق النّظر[2].

قال "ابن الصّلاح" –رحمه الله– (ت643هـ): « وَإِنَّمَا يَكْمُلُ لِلْقِيَامِ بِهِ الْأَئِمَّةُ الْجَامِعُونَ بَيْنَ صِنَاعَتَيِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ، الْغَوَّاصُونَ عَلَى الْمَعَانِي الدَّقِيقَةِ »[3].

وهذا ما أشار إليه الإمام "النّووي" –رحمه الله تعالى– (ت676هـ) بقوله: «وإنمّا يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث، والفقه، والأصوليّون الغوّاصُون على المعاني »[4].

وهذا يعني أنّه لا يمكن لأيّ دارس أن يخوض في علم مختلف الحديث إلّا إن كان مؤهّلا لذلك، وجمع بين صنعتي الحديث والفقه[5].

الفرع الثّاني: دور اللغة العربية في رفع التعارض بين الأحاديث.

يعتبر القصور في معرفة دلالات الألفاظ من أهمّ أسباب التّعارض الظاهري، فالرّسول ﷺ عربيّ، وكلامه جاء على معهود العرب في خطابها، ومعلوم أنّ العرب قد تأتي بالعام تريد به الخاص، كما أنّها قد تأتي بالخاصّ تريد به العامّ؛ وأحيانا قد تعبّر عن المقصود بألفاظ تحتمل أكثر من معنى واحد، ولها في ذلك أساليب عديدة؛ لذلك صار لزاما على من يريد أن يرفع التعارض بين الأحاديث أن يكون على درايةٍ بلغة العرب، ومعرفةٍ بأساليب العرب المعهودة في كلامها.

---

(1) – ينظر: حكيمة حفيظي، مرجع سابق، ص.31.

(2) – ينظر: نور الدين عتر، منهج النقد، ج.1، ص.337.

(3) – ابن الصّلاح، مصدر سابق، ج.1، ص.284.

(4) – التقريب والتيسير، ص.90.

(5) – ينظر: حكيمة حفيظي، مرجع سابق، ص.9.

يقول الإمام "الشّافعيّ" –رحمه الله– (ت204هـ) في معرض بيانه لأسباب التّعارض الظّاهري: « ورسول الله ﷺ عربي اللّسان والدّار، فقد يقول القول عامّا يريد به العام، وعامّا يريد به الخاص،...ويسنّ بلفظ مخرجه عام جملة بتحريم شيء أو بتحليله ويسن في غيره خلاف الجملة فيستدل على أنه لم يرد بما حرم ما أحل ولا بما أحل ما حرم »[1].

فأحاديث الرّسول ﷺ أتت على هذا النّسق، فإن كان المتعامل معها قاصر الفهم لدلالات الألفاظ من حيث العموم والخصوصِ، وجاهلا لأساليب العرب في التّعبير، خُيِّل إليه أنّ بعض هذه الأحاديث يتعارض مع بعضها الآخر، حتى إذا فقه دلالات الألفاظ، وعرف مقصود الرسول –عليه الصلاة والسلام– من كلامه زال التناقض، وارتفع عن ذهنه التّعارض[2].

والعرب أحيانا قد تنطق بالكلام تريدُ به معناه الظاهر، فيأتي كلامها واضحا جليّا لا يحتمِل سوى معنى واحدا، وأحيانا تُخفي المعنى الذي تريده وراء ما تنطق به، فيكون اللّفظ حاملا لأكثر من معنى، وتكون دلالته ظنيّة، فلا يمكن تحديد المعنى المراد إلّا من خلال القرائن والسّياق.

فمثلا: فعلُ الأمر واحد؛ لكنّه قد يحتمل الوجوب، أو النّدب، أو الإباحة، وقد يكون غرضه الدّعاء، أو التّعجيز، أو التّهديد، أو التحقير، وهذا كلّه لن يفهم إلّا من خلال معرفة القرائن التي تبيّن المعنى المقصود من هذا الأمر، مع معرفة سبب الورود إن وجد[3].

وقد بيّن الإمام "الزركشي" –رحمه الله– (ت794هـ) أنّ الأدلّة الشرعيّة تتفاوت من حيث دلالتها، فقد تكون قطعيّة، وقد تكون ظنيّة، والحكمة من ذلك التّوسيع على المكلّفين، ورفع الحرج عنهم فقال: « اعلم أن الله لينصب على جميع الأحكام الشرعية أدلة قاطعة، بل جعلها ظنية، قصدا للتوسيع على المتكلفين، لئلا ينحصروا في مذهب واحد، لقيام الدليل القاطع عليه، وإذا ثبت أن المعتبر في الأحكام الشرعية الأدلة الظنية، فقد تتعارض في الظاهر، بحسب جلائها وخفائها »[4].

وما يُقال في القرآن الكريم يُقال في الأحاديث النبوية، كونها المصدر الثاني من مصادر التشريع، فكلام الله تعالى وكلام الرسول ﷺ يخرجان من مشكاة واحدة، وقد ذكر العلماء الذين صنّفوا في

(1) – الرّسالة، ج.1، ص.(213، 214).

(2) – ينظر: عبد المجيد السّوسوّة، منهج التوفيق، ص.97.

(3) – ينظر: الهادي روشو التونسي، مرجع سابق، ص.(46، 52).

(4) – البحر المحيط، ج.4، ص.406.

مختلف الحديث كثيرًا من الأحاديث النبوية التي وقع بينها التعارض بسبب ظنيّة دلالتها، وسأقدّم لاحقا مثالا عن ذلك.

فعلى المتعامل مع الأحاديث النبوية أن لا يقصر في معرفة أساليب العرب في خطابها، وطريقتها في كلامها، فالنّصوص الحديثيّة نصوص عربية، وهي تحتوي على الحقيقة، والمجاز، والاستعارة، والكناية، والتّشبيه، وغير ذلك من الأساليب، والرّسول ﷺ كان يستعمل العبارة حسب مدلولها عند العرب، وحسب ما يقصده ويرمي إليه من كلامه[1]؛ لذلك لابدّ لمن يشتغل بالحديث النبوي أن يعرف كلّ هذه الأساليب، وأن لا يقف عند ظواهر الألفاظ فحسْب، بل عليه تتبّع الدّلالات اللغوية لألفاظ الأحاديث المتعارضة حتى يتمكّن من صرف كلّ حديث منها لمعنى يقتضيه، وذلك من أجل نفي الاختلاف عنها، ورفع التّعارض الحاصل بينها، وإلّا حاد بفهمه عن الصّواب، وفسّر كلام الرسول –عليه الصلاة والسلام– بما لم يقصده.

فلابدّ إذن من الرجوع إلى لغة العرب، وعاداتهم وأساليبهم في الكلام والخطاب، حتى يتمكّن من الوقوف على معاني الألفاظ المتعدّدة، من أجل حمَل ما أشكِل منها عليها، فيُرفع التعارض، ويزول الإشكال.

فمثلا: لو نظرنا إلى استعمالات العرب للفظ (اليَد) لوجدناها متعدّدة، وهذا ما أشار إليه "ابن فورك" –رحمه الله– (ت406هـ) بقوله: « وقد استعملت العرب لفظ اليد والأصبع والكفّ في معنى النّعمة، وذلك سائغٌ كثيرٌ في اللغة، وذلك أنّهم يقولون لفلان: عندي أصبع حسن، وعند فلان يد بيضاء؛ أي: منّة كاملة...»[2].

وممّا يجدر الإشارة إليه أنّ القول بتعميم الخاصّ أو تخصيص العامّ، أو حمل اللفظ على المجاز في أحاديث الرسول ﷺ ليس على مُطلقه؛ لأنّ الأصل في الحديث العموم، ولا يمكن أن يخصّص حديثٌ بحديث آخر إلّا إذا تعذّر الجمع بطرق أخرى، أو ورد ما يدلّ على أنّ هذا الحديث مخصّص بذاك[3].

(1) – ينظر: الهادي روشو التونسي، مرجع سابق، ص.49.

(2) – مشكل الحديث وبيانه، ص.22.

(3) – ينظر: روشو التونسي، مرجع سابق، ص.133.

كذلك الأمر بالنسبة للحقيقة والمجاز، فالأصل في الألفاظ النبوية أن تُحمل على الحقيقة؛ إلّا إذا تعذّر ذلك، أو أتت قرائن تصرف الكلام عن الحقيقة إلى المجاز، فعندها يُحملُ اللفظ على المجاز لا الحقيقة؛ لأنّ دلالة الحقيقة هي الأصل[1].

هكذا كان علماء المحدّثين يعتمدون على اللغة العربية في رفع التعارض بين الأحاديث، حتّى أنّهم كانوا إذا تعارض حديثان وكان أحدهما أفصح من الثاني، أو سياقه أحسن من سياق الحديث الآخر، يرجّحون الأفصح والأحسن سياقًا[2]، وهذا يبيّن أنّ معرفة اللغة العربيّة شرط من شروط فهم الحديث النبوي، وسبيل من سُبل رفع التّعارض والاختلاف بين الأحاديث النبويّة.

المطلب الثّالث: أمثلة تطبيقيّة عن أهميّة اللّغة العربية في رفع الاختلاف.

لقد تحدّثتُ في ما سبق عن أهميّة اللغة العربيّة وضرورة معرفتها لمن أراد أن يشتغل بعلم (مختلف الحديث)، وبيّنت أنّها شرط من شروط فهم الأحاديث النبويّة، وسبيلٌ من سبل رفع التعارض بينها، والآن أقدّم بعض الأمثلة التي توضّح عناية العلماء بها، وكيف أنهم اعتمدوا عليها في درْء الاختلاف الواقع بين الأحاديث النبويّة.

الفرع الأوّل: حمل العامّ على الخاصّ.

قد يأتي حديثان يبدو من ظاهرهما أنّهما متعارضان؛ لكن هذا التعارض يُرفع إذا ما حملنا أحدهما على الآخر، ومن أمثلة ذلك ما أخرجه الإمام "الشافعي" –رحمه الله– (ت204هـ) عن النبيّ ﷺ أنّه قال: (**الْعَجْمَاءُ**[3] **جَرْحُهَا جُبَارٌ**)[4].

---

(1) – ينظر: المرجع نفسه، ص.164، وينظر كذلك: ص.601.

(2) – مثل ما كان يفعل الإمام البيهقي –رحمه الله–، فقد كان يُصرّح بترجيحه للحديث من أجل حسن سياقه، على سبيل المثال: رجّح حديث "عائشة" –رضي الله عنها– في مرض الرسول –ﷺ–، وصلاة "أبي بكر" –رضي الله عنه– بالنّاس، وبيّن أنّ سبب ترجيحه لهذا الحديث هو حسن سياق "زائدة بن قدام" للحديث. ينظر: السنن الكبرى، ج.3، ص.114.

(3) – العَجْماء جرحها جُبَار: يعني البهيمة، وإنّما سمّيت عجماء لأنها لا تتكلم، والمقصود كلّ بَهيمة أَفسدت شيئاً أو جَرحَتْهُ بِيَدِهَا وَرِجْلِهَا إِذَا أَفْلَتَتْ مِنْ مَرْبَطِهَا، وليس معها قائد، ولا سائق، ولا راكب، والجُبَارُ: كُلُّ جُرْحٍ لاَ عَقْلَ لَهُ وَلاَ قَوَدَ. ينظر: –ابن سلام، مصدر سابق، ج.1، ص.281. –ابن قتيبة، غريب الحديث، ج.2، ص.648. –الحربي، مصدر سابق، ج.1، ص.243.

(4) – البخاري، الجامع الصّحيح، كتاب الديات، باب المعدِن جُبَار والبئر جُبَار، حديث رقم: (6912)، ص.1317. راوي الحديث: "أبو هريرة" –رضي الله عنه–.

ومعناه أنّ الدّابة المنفلتة من صاحبها إن أصابت شيئًا وأتلفته فلا غرم ولا ضمان على صاحبها فيما أصابت، وهذا مجمع عليه عند العلماء[1].

لكنّ الإمام "الشافعي" –رحمه الله– (ت204هـ) أخرج بعد ذلك حديثًا آخر يُعارض حديث "أبي هريرة" –رضي الله عنه– السّابق، جاء فيه (**أَنَّ نَاقَةً "لِلْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ"[2] دَخَلَتْ حَائِطَ رَجُلٍ فَأَفْسَدَتْ فِيهِ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ عَلَى أَهْلِ الْأَمْوَالِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ، وَأَنَّ مَا أَفْسَدَتْ الْمَوَاشِي بِاللَّيْلِ ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا**)[3].

ومعناهُ أنّه « لا ضمان على أهلها فيما أفسدَت المواشي بالنّهار إن سرحت بعد المزارع ولا راعي معها، فإن كان معها وهو قادر على دفعها ضَمن، وأنّ ما أفسدت المواشي بالليل ضامن...؛ أي مضمون على أهلها...، فيضمنون قيمة ما أفسدته ليلا وإن كان أكثر من قيمة الماشية، وبه قال "مالك" (ت179هـ)، و"الشافعي"، وقال "أبو حنيفة": لا ضمان فيهما لحديث (**جرح العجماء جبار**) »[4].

إنّ النّاظر في الحديث الأوّل الدّال على أنّ ما أتلفته البهيمة المنفلتة لا يضمنه صاحبُها، والحديث الثاني الذي يدلّ على أنّ صاحبها يضمن إن وقع الإتْلاف ليلاً، يُخيّلُ إليه أنّه يوجد تعارض بين الحديثين، وخاصّة إن كان قاصر الفهم لدلالات الألفاظ من حيث العموم والخصوص، فالعرب لها أساليب عديدة في الكلام والتّعبير عن المعاني، ومن بين هذه الأساليب أنّها قد تتكلّم بالعامّ تريد به العامّ، وقد تتكلّم بالعامّ تريدُ به الخاصّ، وكثيرا ما يأتي كلام الرسول ﷺ على هذا النّحو، وقد سبق وأن ذكرتُ كلام الإمام "الشّافعيّ" –رحمه الله– أنّ « رسول الله ﷺ عربي اللّسان

---

(1) – ينظر: –ابن حجر، فتح الباري، ج.12، ص.255. –ابن بطال، مصدر سابق، ج.8، ص.560.

(2) – سبق وأن ترجمت له.

(3) – البيهقي، السّنن، كتاب الأشربة والحدّ فيها، باب الضّمان على البهائم، حديث رقم: (17453)، ج.8، ص.341، عن: "حرام بن سعد بن مُحيّصَة الأنصاري". وقد صحّحه الألباني، السلسلة الصّحيحة، حديث رقم: (238)، ج.1، ص.477. وأخرجه كذلك بنحوه: –أبو داود، مصدر سابق، ج.3، ص.298. –ابن ماجة، مصدر سابق، كتاب الأحكام، باب الحكم فيما أفسدت المواشي، حديث رقم: (2332)، ج.3، ص.423. –مالك، الموطّأ، كتاب الأقضية، باب القضاء في الضّواري والحريسة، حديث رقم: (37)، ج.3، ص.306. –أحمد، مصدر سابق، في مسند مُحيِّصة بن مسعود الأنصاري، حديث رقم: (23697)، ج.39، ص.102.

(4) – الزّرقاني، شرح موطّأ مالك، ج.4، ص.47.

والدّار، فقد يقول القول عامّا يريد به العام، وعامّا يريد به الخاص،...ويسنّ بلفظ مخرجه عام جملة بتحريم شيء أو بتحليله ويسن في غيره خلاف الجملة فيستدل على أنه لم يرد بما حرم ما أحل ولا بما أحل ما حرم »[1].

فالتّعارض الواقع بين الحديثين تعارض ظاهريّ يُدفع إذا ما حُمِل الحديث الأوّل العامّ على الحديث الثّاني الخاصّ.

قال "الشّافعيّ" –رحمه الله– (ت204هـ) في الحديث الثاني: « فأخذنا به لثبوته باتّصاله ومعرفة رجاله، ولا يخالِفُ هذا الحديث حديث (**العَجمَاء جرحُها جُبارٌ**)؛ ولكنّ العجماء جرحها جبار جملة من الكلام العامّ المخرج الذي يُراد به الخاصّ، فلمّا قال: (العجماء جرحها جبار)، وقضى رسول الله فيما أفسدت العجماء بشيء في حال دون حال، دلَّ ذلك على أنّ ما أصابت العجماء من جرح وغيره في حال جُبار وفي حال غير جُبار، وفي هذا دليل على أنّه إذا كان على أهل العجماء حفظها ضمنوا ما أصابت فإذا لم يكن عليهم حفظها لم يضمنوا شيئا مما أصابت فيضمن أهل الماشية السائمة بالليل ما أصابت من زرع ولا يضمنونه بالنهار ويضمن القائد والراكب والسائق لأن عليهم حفظها في تلك الحالة ولا يضمنون لو انفلتت »[2].

فحديث (العجماء جرحها جبار) حديث عامّ، وحديث (ناقة "البراء بن عازب") خاصّ، والعامّ يُبنى على الخاصّ، ويُردُّ إليه[3]، وهذا لا يعرفُه إلّا من كان عالما باللغة العربية، عارفًا بطرق العرب وأساليبها في الخطاب، ومن جهل ذلك مؤكّد أنّه لن يفهم كلام الرّسول –ﷺ–، وسيظنّ أنّ في أحاديثه وأحكامه تناقض واختلاف.

الفرع الثّاني: معرفة دلالات الألفاظ، وعدم الوقوف عند ظواهرها.

سبق وأن بيّنتُ كيف أنّ القصور في معرفة دلالات الألفاظ من أهمّ أسباب التّعارض الظّاهريّ بين الأحاديث، والآن سأقدّم أمثلةً يتبيّن معها ضرورة معرفة دلالة كلّ لفظ ورد في حديث الرسول ﷺ، وعدم الوقوف عند ظاهره حتّى يُفهم المقصود، ولا يُخيّلُ لأحدهم أنّه ثمّة تعارض بين

(1) – الرّسالة، ج.1، ص.(213، 214).

(2) – اختلاف الحديث، ج.1، ص.(566، 567).

(3) – ينظر: الخطابي، معالم السّنن، ج.3، ص.178.

الأحاديث النّبويّة.

ومن أمثلة (مختلف الحديث) بسبب ظنيّة دلالات الألفاظ ما ذكره الإمام "الشافعي" –رحمه الله– (ت204هـ) تحت عنوان: (باب غسل الجمعة)، فقد ساق حديث الرسول ﷺ: (**مَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ**)[1].

فظاهر هذا الحديث وجوب الاغتسال لكلّ من أراد الجمعة، سواء كان رجلا، أو امرأة، أو صبيّا[2]؛ لكنّ "الشافعي" –رحمه الله– ذكر بعد ذلك حديثا آخر فيه أنّ الرسول ﷺ قال: (**غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ**)[3].

قال الإمام "الشافعي" –رحمه الله: «...لا يجب الغسل إلا من جنابة، إلا أن تدلّ السنة على غسل واجب، فنوجبه بالسنة بطاعة الله في الأخذ بها، ودلّت على وجوب الغسل من الجنابة، ولم أعلم دليلا بينا على أنّه يجب غسل غير الجنابة، الوجوب الذي لا يجزئ غيره، وقد رُوي في غسل يوم الجمعة شيء، فذهب ذاهبٌ إلى غير ما قلنا، ولسان العرب واسع »[4].

بعد ذلك قام "الشافعي" –رحمه الله– بذكر المعاني التي تحتملها كلمة (واجب) فقال: « فاحتمل واجبٌ لا يجزئ غيره، وواجب في الأخلاق، وواجب في الاختيار، وفي النظافة، ونفي تغير الرّيح عند اجتماع الناس »[5].

واختار "الشّافعي" –رحمه الله– المعنى الثّالث الذي يوجب الغسل على الاختيار، من أجل تحقيق النّظافة، والتّخلّص من الرّوائح الكريهة، وما اختاره موافق لظاهر القرآن الكريم الذي لم يأمر بالغسل إلّا من الجنابة، فقد قال الله –جلّ ثناؤه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى

(1) – البخاري، الجامع الصّحيح، كتاب الجمعة، باب الخطبة على المنبر، حديث رقم: (919)، ص.183. راوي الحديث: "عبد الله بن عمر" ﷺ.

(2) – ابن رجب الحنبلي، مصدر سابق، ج.5، ص.352.

(3) – البخاري، الجامع الصّحيح، كتاب الجمعة، باب فضل الغسل يوم الجمعة، حديث رقم: (879)، ص.177. راوي الحديث: "أبو سعيد الخدريّ" –ﷺ–.

(4) – اختلاف الحديث، ج.1، ص.515.

(5) – المصدر نفسه، ج.1، ص.515.

ٱلْكَعْبَيْنِ وَإِن كُنتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُواْ ﴾[1]، وقال كذلك: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ لاَ تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلاَ جُنُباً إِلاَّ عَابِرِى سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُواْ﴾[2].

فالإمام "الشافعي" –رحمه الله– لم يقف عند ظواهر ألفاظ الحديث النبوي، وإنّما نظر في دلالاتها ليتوصّل إلى فهم مقصود الرسول –ﷺ–، ولو لم يكن عالما بدلالات الألفاظ وما تحتمله من معان لما تمكّن من رفع التّعارض بين الحديثين.

وثمّة أمر آخر لابدّ من عدم اغفاله، وهو أنّ الألفاظ باعتبار استعمالها في المعاني تنقسم إلى قسمين: حقيقة، ومجاز[3]، فإذا كان اللفظ محتملا للحقيقة والمجاز حُمِل على الحقيقة؛ لأنّها الأصل والمجاز عارض، لكن إذا تعذّر استعمال اللفظ في معناه الحقيقيّ الذي وضع له جاز حمله على معناه المجازي[4].

وقد يَرِدُ حديثان على محلّ واحد بحُكمين مُختلفين، فيبدوان متعارضين، عندها يُمكن رفع التعارض بينهما بحمل أحدهما على المجاز، وبذلك يُعمَل بكلا الحديثين أحدهما بمعناه الحقيقي، والآخر بمعناه المجازي[5].

من أمثلة ذلك:

ما رُوي عن "جابر بن عبد الله" –رضي الله عنه– أنّه قال: (**قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ**[6] **فِي كُلِّ مَالٍ**

---

(1) – سورة المائدة، الآية: (7).

(2) – سورة النساء، الآية: (43).

(3) –المجاز هو: « كلُّ كلمة جُزْتَ بها ما وقعتْ به في وَضْع الواضع إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعاً، لملاحظةٍ بين ما تُجُوّز بها إليه، وبين أصلها الذي وُضعتْ له في وضع واضعها فهي المجاز »، وبالتالي المجاز هو: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بين المعنى الأوّل والثاني، مع وجود قرينة تصرف المعنى الحقيقي. ينظر: الجرجاني، أسرار البلاغة، ج.2، ص.232.

(4) – ينظر: –السيوطي، الأشباه والنظائر، ج.1، ص.63. –عبد المجيد السوسوة، منهج التوفيق والترجيح، ص.(181، 182).

(5) – ينظر: عبد المجيد السوسوة، منهج التوفيق والترجيح، ص.183.

(6) – الشُّفعة: انتقال حصة شريك إلى شريك كانت انتقلت إلى أجنبي بمثل العوض المسمّى. ينظر: ابن حجر، فتح الباري، ج.4، ص.436.

لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتْ الْحُدُودُ وَصُرِّفَتْ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ)[1].

وعن "عمرو بن الشّريد"[2] قال: (**وَقَفْتُ عَلَى "سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ"، فَجَاءَ "الْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ"**[3]**، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى إِحْدَى مَنْكِبَيَّ، إِذْ جَاءَ "أَبُو رَافِعٍ"**[4] **مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: فَقَالَ: يَا "سَعْدُ" ابْتَعْ مِنِّي بَيْتَيَّ فِي دَارِكَ، فَقَالَ سَعْدٌ: وَاللَّهِ مَا أَبْتَاعُهُمَا، فَقَالَ "الْمِسْوَرُ": وَاللَّهِ لَتَبْتَاعَنَّهُمَا، فَقَالَ "سَعْدٌ" وَاللَّهِ لَا أَزِيدُكَ عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ مُنَجَّمَةً أَوْ مُقَطَّعَةً، قَالَ "أَبُو رَافِعٍ": لَقَدْ أُعْطِيتُ بِهَا خَمْسَ مِائَةِ دِينَارٍ، وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقَبِهِ**[5] **مَا أَعْطَيْتُكَهَا بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ وَأَنَا أُعْطَى بِهَا خَمْسَ مِائَةِ دِينَارٍ فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ)**[6].

إنّ النّاظر في الحديثين المذكورين يجدُ أنّ حديث "جابر" –رضي الله عنه– يدلّ على أنّ الشفعة مختصّة بالشّريك فقط دون الجار، بينما حديث "أبي رافع" يدلّ على ثبوت الشفعة للجار.

وحتّى يُدفع التعارض بين الحديثين ذهب جمهور العلماء[7] إلى الجمع بينهما بالحمل على

---

(1) – البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، بَاب بَيْعِ الْأَرْضِ وَالدُّورِ وَالْعُرُوضِ مُشَاعًا غَيْرَ مَقْسُومٍ، حديث رقم: (2214)، ص.412.

(2) – هو: عمرو بن الشَّريد بن السويد الثقفي، صحابي شهير، وماله في البخاري سوى هذا الحديث، روى عن: أبيه الشريد بن السويد الثقفي، وروى عنه: إبراهيم بن ميسرة، وعمران بن ربيعة. ينظر: –ابن كثير، البداية والنهاية، ج.2، ص.228. –ابن الأثير، أسد الغابة، ج.5، ص.98.

(3) – هو: المسور بن مخرمة بن نوفل أبو عبد الرحمن الزهري، صحابيّ صغير، كان فقيها من أهل العلم والدّين، روى عن: المغيرة بن شعبة، وعمو بن عوف، وروى عنه: علي بن الحسيت، وعروة بن الزبير، (ت65هـ). ينظر: –ابن عبد البر، الاستيعاب، ج.3، ص.1399. –ابن الأثير، أسد الغابة، ج.2، ص.512. –ابن كثير، البداية والنهاية، ج.8، ص.270.

(4) – اختلف في اسمه، فقيل: إبراهيم، وقيل: ثابت، وقيل: هرمز، وهو أبو رافع القبطي، كان للعبّاس فوهبَه للنبيّ –ﷺ–، أسلم قبل بدر ولم يشهدها، وكان ينحت القداح، روى عن: النبي –ﷺ– وعبد الله بن مسعود، وروى عنه: أولاده، منهم رافع والحسن، (ت40هـ). ينظر: – ابن حجر، الإصابة، ج.7، ص.134. –ابن الأثير، أسد الغابة، ج.1، ص.66. –ابن كثير، البداية والنهاية، ج.5، ص.334.

(5) –السَّقَب: بالسين والصاد في الأصل: القُرْب. يقال سَقِبَت الدارُ وأسْقَبَت: أي قَرُبَت. ينظر: المبارك الجزري، النهاية في غريب غريب الحديث، ج.2، ص.953.

(6) – البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، بَاب بَيْعِ الْأَرْضِ وَالدُّورِ وَالْعُرُوضِ مُشَاعًا غَيْرَ مَقْسُومٍ، حديث رقم: (2214)، (2214)، ص.412.

(7) – وخالفهم في ذلك (الحنفية)، والثوري، وابن أبي ليلى، وابن سيرين، وقالوا بثبوت الشفعة بالجوار، ورجّحوا حديث "أبي رافع" على حديث "جابر". ينظر: –النووي، المجموع، ج.14، ص.303. –ابن حجر، فتح الباري، ج.4، ص.438.

المجاز، فَيُعمل بظاهر حديث "جابر" في ثبوت الشفعة للشريك فقط، بينما يُحمل حديث "أبي رافع" على المجاز[1].

قال الإمام "النووي" –رحمه الله– (ت676هـ): « وقد قامت القرينة هنا للمجاز، فإن حديث "جابر" صريح في اختصاص الشّفعة بالشريك، وحديث: أبي رافع" مصروف الظاهر اتّفاقا؛ لأنه يقتضى أن يكون الجار أحقّ من كل أحد حتى من الشّريك، ولا قائل به، فإنّ القائلين بشفعة الجوار قدّموا الشريك مطلقا، ثم المشارك في الطريق، ثم الجار على من ليس بمجاورٍ »[2].

فحديث "أبي رافع" يقضي بأن يكون الجار أحقّ من كلّ أحد حتى من الشّريك، ولم يقل أيّ أحد، فحتّى القائلين بشفعة الجوار قدّموا الشريك مطلقًا، من أجل هذا تعيّن تأويله، فأوّلوا الجار على الشريك، ويحتمل أن يكون المراد أحقُّ بالبر والمعونة وما في معناهما بسبب قربه من جاره[3].

فمجازُ حديث "أبي رافع" وافق حقيقة حديث "جابر" –رضي الله عنهما–، وذلك أنّ الجار في اللغة يأتي بمعنى الشّريك، وهذا جار على ألسنة الشعراء، ويسمى كل واحد من الزوجين جارا، لما بينهما من الاختلاط بالزّوجيّة.

قال الشّاعر[4] لزوجه:

أجارتنا بيني فإنّك طالقه *** وموموقة ما كنت فينا ووامقة [5]

[5]

وكذلك قد تسمّى الضرتان جارتين، وذلك لما بينهما من المخالطة في اشتراكهما في الزوج، فكلُّ شيء قارب شيئا قيل له جارٌ في اللغة، وقد كان "أبو رافع" شريكَ "سعد" –رضي الله عنهما–

(1) – ينظر: السوسوة، منهج التوفيق والترجيح، ص.234.

(2) –المجموع، ج.14، ص.305. وينظر كذلك: ابن حجر، فتح الباري، ج.4، ص.438.

(3) – ينظر: المصدر نفسه، ج.14، ص.304.

(4) – صاحب هذا البيت هو: "الأعشى". ينظر: ديوان الأعشى، ص.263.

(5) –يقال: ومِقَ يَمِقُ، والتَّوَمُّق: التودّد، والمِقة المحبة، والوِماق: محبّةٌ لغير رِيبةٍ. ينظر: ابن منظور، مصدر سابق، ج.6، ص.4927.

بالبيتين في داره؛ ولذلك دعاه إلى الشراء منه بأقل مما أعطاه غيره ممن ليس شريكًا له، فسمّى "أبو رافع" شريكهُ جارًا وهو من روى الحديث وأعلمُ بمعناه ومخرجه، ولو كان المرادُ بالجار غير الشّريك ما سلم "سعد" لأبي رافع احتجاجهُ بالحديث، ولا استدلالَهُ به، وكان سيخبِره بأنّ معنى الحديث ليس كما تأوّله؛ لكن عدمُ ردّ "سعد" على "أبي رافع" تأويله، وعدم انكار "المسور" عليه ذلك –وهم أهل الفصاحة واللسان– دليلٌ على صحّة ما تأوله "أبو رافع"، وأنّ الجار فيه يُرادُ به الشّريك[1].

هكذا تمكّن العلماء من الجمع بين حديث "جابر" وحديث "أبي رافع" –رضي الله عنهما– بحمل أحدهما على الحقيقة، والآخر على المجاز لقيام القرينة هنا عليه.

وممّا سبق تبيّن أنّ علم مختلف الحديث علم مهمّ للغاية، وعلى قدر أهميّته تأتي صعوبته وخطورتهُ، فالغوص فيه يستلزم الإحاطة بلغة العرب، ومعرفة علومها وفنونها، ولا يتأتّى ذلك إلّا لمن جمع بين صناعتي الحديث والفقه، وتبحّر في المعاني الدقيقة[2]، كأمثال "الشافعي" (ت204هـ)، و"ابن قتيبة" (ت276هـ)، و"ابن خزيمة" (ت310هـ)، و"الطّحاوي" (321هـ)، وغيرهم –رحمة الله عليهم جميعا–[3].

خلاصة القول:

لا بدّ لمن يتعامل مع الحديث النبوي الشّريف ويسعى إلى فهمه، ومعرفة علومه أن يجمع بين النّظر الثّاقب، والعلم الواسع، ويكون عارِفا بلغة العرب، مُدركا لأساليبها وطرقها في الخطاب والتعبير، ومحيطا بمعاني الألفاظ ودلالاتها، وتراكيبها، واشتقاقاتها، وأن يكون مطّلعا على علوم اللغة العربية من بلاغة، ونحو، وصرفٍ، وعلى ما تحتويه من مجاز، وكناية، واستعارة، وتشبيه...، من أجل ذلك لم يكتب في علوم الحديث إلّا من تحقّقت فيه هذه الشّروط، وكان صاحب علم، وفهم، ومعرفة.

---

(1) – ينظر: –النووي، المجموع، ج.14، ص.306. –ابن حجر، فتح الباري، ج.4، ص.438. –ابن بطال، مصدر سابق، ج.6، ص. (380، 381).

(2) – ينظر: ابن الصّلاح، مصدر سابق، ج.1، ص.284.

(3) – للمزيد من الاطّلاع على صنيع العلماء في رفع التعارض بين الأحاديث باعتمادِ لغة العرب، وتتبع مدلولات الألفاظ، وعدم الوقوف على ظواهرها ينظر: –الطّحاوي، شرح معاني الآثار، ج.2، ص.49، ومشكل الآثار، ج.2، ص.(75، 76). –ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، ج.4، ص.(361، 362). –الطبري، تهذيب الآثار، ج.1، ص.(270، 271).

فالمطّلع على ما كتبه هؤلاء يجدُ أنّهم قد اعتمدوا كثيرا على اللغة العربية في تفسير غريب الحديث، وشكل ألفاظه، ورفع التعارض بين الأحاديث النبوية، وجميعهم كانوا على درايةٍ بلغة العرب وأساليبها المتعددة، ومعرفةٍ بدلالات الألفاظ ومعانيها، وأوجه استعمالاتها، فكانوا يرفضون المعاني الظاهرة اعتمادا على عادة العرب في الكلام، ويتتبّعون المدلول اللغوي للّفظة واشتقاقاتها، ويرجعون إلى ما قاله العرب من شعر ونثر حتى يفهموا حديث الرّسول –ﷺ–، ولا يفسّروه على نحوٍ ينافي ما أراده، وقصد إليه.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتمـــــــة:

قبل أن أسدل السّتار على آخر فصل من هذه الرّسالة لابدّ من إبراز أهمّ النتائج المتوصّل إليها من خلال إجراء هذه الدّراسة، ويمكن إجمالها في النّقاط الآتية:

1-أنّ اللغة العربيّة هي لغة الوحيين (الكتاب والسّنة)، ولا يمكن فهمهما إلّا بها.

2-أنّ المحدّثين لم يغفلوا اللغة العربية؛ وإنّما أولوها عناية فائقة، بل اعتبروا أنّ معرفتها من الشّروط اللازمة في طلب الحديث.

3-أنّ إهمال معرفة علوم اللغة العربيّة من نحو، وبيان، ودلالات... يؤدّي إلى فهم الأحاديث النبوية على نحو خاطئ لايُعبّر عن المقصود.

4-أخطأ من ظنّ أنّ اللغة العربية هي لغة تخلّف، لابدّ من إزاحتها لتحلّ مكانها اللغات الأجنبيّة؛ بل هي لغة التّطوّر والعزّة، وتخلّفنا إنّما يرجع إلى بعدنا عنها.

التّوصيات:

أمّا عن التّوصيات التي أقترحها فتتمثّل فيما يلي:

1-الدّعوة إلى إعادة الالتفاف حول اللغة العربية التي بها نزل خير الكتب على خير الرّسل-صلوات الله وسلامه عليه-.

2-التّصدّي لعزوف أبناء جلدتنا عن التّعامل باللغة العربيّة، وتحفيزهم على استعمالها في جميع المجالات الدّينيّة والدنيوية، وذلك من أجل ردّ الاعتبار إلى اللسان العربيّ.

3- لابدّ من غرس حبّ اللغة العربية في قلوب شبابنا، وذلك بإقامة حملات توعية حول أهميّة هذه اللغة، وقدرها وشرف مكانتها بين اللغات الأخرى، واستأصال الأفكار التي تبنّوها من الغرب من أنّ اللغة العربية هي لغة تخلّف وجهل.

4- تطوير اللغة العربية، لتواكب تكنولوجيا المعلوميات، وتشجيع خدمة السنة النبوية وعلومها عن طريق الحاسوب الإلكتروني.

5- تشجيع كل الدراسات الجادّة لتجديد فهم السنة النبوية، لتتوافق مع روح العصر.

هذا ما يسر الله لي تدوينه في هذا البحث، فإن أصبت فمن الله وحده، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، وأسأل الله أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وصلى الله وسلّم على سيّدنا محمد تسليما كثيرا.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفهارس لفنية

1-فهرس الآيات القرآنية.

2-فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

3-فهرس الأشعار.

4- فهرس الأعلام المترجم لهم.

5-فهرس المفردات المعرّف بها.

6-ثبت المصادر والمراجع.

7-فهرس الموضوعات.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- فهرس الآيات القرآنيّة:

الآية أو طرفها	رقمها	الصّفحة
سورة البقرة (2)		
وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ	187	** 1م 2
والمطلقات يتربّصن بأنفسهنّ ثلاثة قروء	288	2م2
سورة النّساء (4)		
يا أيها الذين آمنوا لا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل	29	2م1
لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون	43	3م4
أو لامستم النّساء	43	2م3
وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا	63	2م3مكررة مرتين
ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا	82	8
فتحريرُ رقبةٍ مومنةٍ	92	2م3
سورة المائدة (5)		
إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق	6	3م4
سورة التوبة (9)		
فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله	81	3م4
سورة هود (11)		
مانفقه كثيرا مما تقول	91	ف 1م1

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

سورة يوسف (12)		
الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ	(1-2)	1م2
وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تاويل الأحاديث	6	1م1
إنِّي أراني أعصِرُ خمْرًا	36	
سورة إبراهيم (14)		
ألر كتابٌ أنزلناهُ إليكَ لتُخرجَ الناس من الظلمات	1	2م3
سورة الحجر (15)		
إنا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون	9	1م2
سورة النحل (16)		
وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس	44	3م2
وهذا لسان عربي مبين	103	1م2
سورة الاسراء (17)		
واخفض لهما جناح الذّل من الرحمة	24	
ولكن لا تفقهون تسبيحهم	44	1م1
سورة طه (20)		
وهل أتاك حديث موسى	9	1م1
سورة الفرقان (25)		

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ومن تاب وعمل صالحا فإنه يتوب إلى الله متابا	75	1م3
سورة الشعراء (26)		
نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين..	(192-195)	2م2 1م4
سورة القصص (28)		
إنّ فِرعون علا في الأرضِ	4	2م3
إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ	(27-28)	1م 2
سورة الأحزاب (33)		
ولا مستأنسين لحديث	63	1م1

سورة سبأ (34)		
فجعلناهم أحاديث ومزقناهم كل ممزق	19	1م1
سورة فاطر (35)		
فاطر السموات والأرض	1	2م2
إنما يخشى الله من عباده العلماء	28	2م2
سورة الصافات (37)		
إِنَّها شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ	(46-65)	2م2
فلما بلغ معه السعي	102	3م2
سورة الزمر (39)		

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ	28	1م2
سورة غافر (40)		
إن في صدورهم إلا كبر ماهم ببالغيه	56	3م2
سورة فصلت (41)		
كتاب فصلت آياته قرآنا عربيا لقوم يعلمون	3	1م2
ولو جعلناه قرءانا أعجميا لقالوا لولا فصلت ءاياته	44	1م2
إن في صدورهم إلا كبر ماهم ببالغيه	56	5

سورة الزخرف (43)		
إنّا جعلناه قرآنا عربيّا لعلكم تعقلون)	3	2م2
أومن ينشأُ في الحلية وهو في الخصامِ غيرُ مبين	18	2م3
سورة الدّخان (44)		
ذق إنك أنت العزيز الكريم	49	1م4

سورة الأحقاف (46)		
حتى إذا بلغ أشده	15	3م2
سورة النجم (53)		
وما ينطق عن الهوى.....	(3-5)	1م 2
أفمن هذا الحديث تعجبون	59	1م1

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

سورة الحديد (57)		
ما أصاب من مصيبة في الارض ولا في أنفسكم	22	3م2
سورة التغابن (64)		
ما اصاب من مصيبة إلا بإذن الله	11	3م2
سورة الطلاق (65)		
فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف	2	3م2
سورة القلم (68)		
أم لكم علينا أيمان بالغة إلى يوم القيامة	39	3م2

سورة الانفطار (82)		
إذا السماء انفطرت	1	1م 2
سورة الليل (92)		
فأما من اعطى واتقى...	(5-7)	3م1

2- فهرس الأحاديث النّبوية والآثار:

أوّلا: فهرس الأحاديث.

الحديث أو طرفه	راويه	الصّفحة
اتَّقُوا النَّارَ، ثُمَّ أَعْرَضَ وَأَشَاحَ...	عَدي بن حاتم	2م4
إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ...	عبد الله بن عمر	2م1
إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبِهَا الْأَرْبَعِ...	أبو هريرة	2م3
إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَافْعَلْ مَا شِئْتَ...	أبو مسعود عقبة بن عمر البدري	1م4
أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ...	أبو قتادة	1م4
أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ...	عمر بن الخطاب	1م 2
إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي	أبو هريرة	2م3
أنَّ عَلَى أَهْلِ الْأَموَالِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ...	حرام بن سعد بن مُحيّصَة لأنصاري	8
إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً	أنس بن مالك	2م3
إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِيَ الأَرْضَ...	ثوبان	2م4
إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا...	عبد الله بن عمرو	1م2
إِنَّ هَذِهِ الْحَبَّةَ السَّوْدَاءَ شِفَاءٌ...	عائشة	1م4
أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ...	أنس بن مالك	1م4
إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ...	عمر بن الخطاب	1م3
إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ...	رافع بن خَديج	1م4

بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ...	عبد الله بن عمر	2م3. 1م1
ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ	أنس بن مالك	2م3
الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقَبِهِ.....	أبو رافع القبطي	....
جَعَلَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ مِائَةَ جُزْءٍ	أبو هريرة	2م3
ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ...	أبو سعيد الخدري	1م3
الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ...	ابن عباس	1م4
الْعَجْمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ...	أبو هريرة	8
غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ...	أبو سعيد الخدري	8
فَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ...	النعمان بن بشير	2م1
كلُّ مُسكر خَمر...	عبد الله بن عمر	1م4 2م4
كُلُوهُ إِنْ شِئْتُمْ، فَإِنَّ ذَكَاتَهُ ذَكَاةُ أُمِّهِ...	مسدّد	1م3
لا تغضب...	أبو هريرة	2م1 3م2
لاَ حِلْفَ فِى الإِسْلاَمِ...	أنس بن مالك	1م4
لَا يَتنَاجَى اثْنَانِ دُونَ صَاحِبِهِمَا...	عبد الله بن عمر	1م2
لَا يُتَنَاجى دُونَ وَاحِدٍ...	عبد الله بن عمر	2م1
لاَ يَحْتَكِرُ إِلاَّ خَاطِئٌ...	معمر بن عبد الله	2م1
لَا يَدْخُلُ هَذَا بَيْتَ قَوْمٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الذُّلَّ...	أبو أمامة الباهليّ	2م1

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ...	عبد الله بن عمر	2م1 الهامش
لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ...	أبو هريرة	5
لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ...	أبو هريرة	1م3
مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ...	أنس بن مالك	2م1
مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ...	جابر بن عبد الله	2م1
مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنْ الْهُدَى وَالْعِلْمِ..	أبي موسى	2م3
مَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ...	عبد الله بن عمر	8
مِنْبَرِي هَذَا عَلَى تُرْعَةٍ مِنْ تُرَعِ الْجَنَّةِ...	أبو هريرة	7
مَهْ، عَلَيْكُمْ بِمَا تُطِيقُونَ...	عائشة	1م4
الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ...	أبو هريرة	3م2
وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي...	مالك بن الحويرث	1م1
وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ تُغَنِّيَانِ بِغِنَاءِ بُعَاثَ...	عائشة	1م1
وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ...	أبو هريرة	2م1
وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ...	أبو هريرة	1م2 1م3 مكررة

ثانيا: فهرس الآثار.

الأثر أو طرفه	صاحبه	الصّفحة
إذا خُفي عليكم شيء من القرآن في الشّعر...	ابن عباس	2م2
إذا سمعتم عني الحديث فاعرضوه على أصحاب العربية...	عبد الله بن المبارك	3م1
أَلَمْ يَأْنِ لِهَذَا الْخَاتَمِ أَنْ يُلْقَى؟...	ابن مسعود	1م2
أمَّا بعدُ، فتَفَقَّهوا في السُّنَّة، وتعلَّموا العربيَّة...	عمر بن الخطاب	2م1.م2
إن لحَنتَ في حديثي فقد كذبتَ عليّ...	حمّاد بن سلمة	3م1
إِنِّى أُبْدِعَ بِى فَاحْمِلْنِى...	أبو مسعود الأنصاري	4م1
أهلكَتْهُم العُجْمَةُ...	الحسن البصري	4
تعلَّموا العربيَّة كمَا تعْلمُونَ حِفْظَ القرآن...	عمر بن الخطاب	2م1
تعلّمُوا العربيّة؛ فإنّها تزيدُ في المُروءةِ...	عمر بن الخطاب	2م1
خذوها عنه؛ فإنّه أعلم بهذا منّا...	شعبة بن الحجاج	6
شيّبني ارتقاء المنابرِ مخافة اللحن ...	عبد الملك بن مروان	6
قَضَى النَّبِيُّ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– بِالشُّفْعَةِ...	جابر بن عبد الله	8
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهًا...	البراء بن عازب	1م1
كَانَ يُحَدِّثُ حَدِيثًا لَوْ عَدَّهُ الْعَادُّ لَأَحْصَاهُ...	عائشة	3م2
لا تساكنّي ببلدٍ، أخرج...	الحجاج بن يوسف	6
لَا تَعَلَّمُوا رَطَانَةَ الْأَعَاجِمِ...	عمر بن الخطاب	2م1

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

اللَّحْنُ فِي الْكَلَامِ أَقْبَحُ مِنْ آثَارِ الْجُدَرِيِّ...	عبد الملك بن مروان	3م1
اللحن في الكلام أقبحُ من التفتيق في الثوب...	عبد الملك بن مروان	3م1
لَمْ يَكُنْ النَّبِيُّ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– فَاحِشًا وَلَا مُتَفَحِّشًا...	عبد الله بن عمرو	1م1
مَا بَالُ الْمَجُوسِيَّةِ بَعْدَ الْحَنِيفِيَّةِ...	محمد بن سعد بن أبي وقاص	3
مَا تَعَلَّمَ الرَّجُلُ الْفَارِسِيَّةَ إِلَّا خَبُثَ	عمر بن الخطاب	2م1
ما رأيتُ على رجل أحْسن من فَصَاحة...	ابن سيرين	3
ما كنت أدري ما معنى فاطر السموات...	ابن عباس	2م2
مَثَلُ الذي يطلبُ الحديث ولا يعرف...	حماد بن سلمة	3م1 مكررة
من طلب الحديث فلم يبصِر العربية؛ فمثلُه...	شعبة بن الحجاج	3م1مكررة
من لحن في حديثي فليس يحدث عني...	حماد بن سلمة	3م1
وَاللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ...	أبو بكر الصّدّيق	2
والله لذَنبكُم في لحنِكم أشَدّ عليّ من لحنِكم...	عمر بن الخطاب	3م1

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

4- فهرس الأعلام المتَرجَم لهم:

اسم العلم	الصّفحة
أبو الحسن الماوردي	47
أبو أمامة الباهلي	19
أبو رافع القبطي	8
أحمد بن فارس أبو الحسين القزويني	32
أرنست رينو	36
البراء بن عازب الانصاري	8، 188
خباب بن الأرتّ	26
الشريف الرّضي	86
الشريف المرتضى	86
صالح بن إسحاق الجرمي	61
عبد الرحمن بودرع	87
عبد الغفار حامد هلال	88
عبد الفتاح لاشين	87
عبد الكريم زيدان	4
عبد الله ابن المقفع	70
عبد الله بن إدريس الأودي	96
عبد الله بن محمد ابن أبي عتيق	147
عثمان بن جني أبو الفتح الموصلي	68

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

علي بن أبي علي بن محمد أبو الحسن الآمدي	4
علي بن اسماعيل أيو الحسن ابن سيده	6
عليّ بن محمد بن عليّ أبو الحسن الجرجاني	72
عمرو بن الشريد	192
محمد بن عبد الملك أبو بكر الشنتريني	100
محمد رجب البيومي	74
محمد رفعت أحمد زنجير	87
محمود شاكر	39
المسور بن مَخرمة	8
مصطفى محمد الشكعة	87
ميمون بن قيس الأعشى	169

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

3- فهرس الأشعار:

صدر البيت الشّعري	صاحبه	البحر الشعري	الصّفحة
أجارتنا بيني فإنّك طالقه	الأعشى	الطويل	8
أَنا أبُو النّجم وشِعري شِعري	الفضل بن قدامة أبو النجم العجلي	الرّجز	1م3
إنّمَا النّحوُ قِياسٌ يُتّبع	علي بن حمزة الكسائي	الرّمل	1م3
أُولَئِكَ قَوْمٌ إِنْ بَنُوا أَحْسَنُوا البِنَا	الحطيئة	الطّويل	1م3
أيقتُلُني والمشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي	امرئ القيس	الطّويل	2م2
تَشْتَكِي ما اشتَكيْتُ من أَلَمِ الشَّوْقِ	المتنبّي		3
رأيتُ لسَانَ المرْءِ رَائدُ عقلِه	إسحاق بن خلف (ابن الطّيب)	الطّويل	1م2 1م3
فإن تَفُقِ الأنامَ وأنتَ مِنْهُم			3
فَفِي كُلِّ عَامٍ أَنْتَ جَاشِمُ غَزْوَةٍ	الأعشى	الطّويل	2م2
لُغتي يا بَحرًا مُمتَدًّا	محمد عصام علّوش	المتقارب	1م2
مَا رَوضَةٌ مِن رِياضِ الحَزْنِ مُعشبةٌ	الأعشى	البسيط	7
مَنْ يأخذُ العِلْمَ عَنْ شَيْخٍ مُشَافَهَةً	جمال الدين الشّمني	البسيط	1م3
وَظُلم ذَوي القُربَى أشدُّ مَضَاضَةً	طرفة بن العبد	الطّويل	1م2

وكانَ مَطلُوبا أشدَّ الطّلَبِ	شرف الدين يحي العمريطي	المنســـــرح	1م2
وَلْيَحْذَرِ اللَّحَّانَ وَالْمُصَحِّفَا	الحافظ العراقي	الرّجـــــــز	1م3
يزيـدٌ يَغُـضُّ الطَّـرْفَ دُونـي كَـأنّمّـا	الأعشى	الطّويـــــل	7
يُلقي على المرفوعِ صخرةَ جهلهِ .....عبد الرحمن العشماوي.....6	عبد الرحمن العشماوي	الكامـــــل	1م3

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

5- فهرس المفردات المُعرَّف بها:

المفردة المُعرَّف بها	الصّفحة
الأثر	10
الاستعارة	125
الاستقراء	27
الاستيفاء	80
الاشتقاق	36
أصول الفقه	2م2
الإعراب	1م2
الإيجاز	3م2
الإيمان	3م2
البرذون	78
بُعاث	1م1
البلاغة	69، 70
البيان	2م3
بيع العينة	1م2
التشبيه	2م3
التشديق	76
التعارض	3م4
التّعريب	1م2

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

التّعريض	2م3
التقعير	76
الجدَريّ	93
الحبة السوداء	147
الحديث النبوي	5،6
الخبر	10
الخداج	2م3
الخِلابة	76
الرطانة	48
السنة	9
السياق	148،149
الصنعة	75
العجز	82
العجماء	187
غريب الحديث	157
الغريب الوحشي	76
الفقه	59، 60
الفلْج	76
الفهم	3، 4
القرينة	148

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الكناية	132
اللحن	92
اللدغ	85
المجاز	122
مختلف الحديث	174
مشكل الحديث	175
المِصقَع	78
مقاصد الشريعة	22
البلاغة	76
النّحو	99
نقبة الأدهم	78
الومق	193

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

6- ثبت المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم برواية حفص.

- أ -

1- إبراهيم أنيس، لأصوات اللغوية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة/مصر، د.ط، دت.

2- إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق الحربي، غريب الحديث، ت: سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد، دار المدنة، جدة/م.ع.السعودية، ط.1(1405هـ/1985م).

3- إبراهيم بن علي ابن فرحون أبو الوفاء المالكي، الدّيباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب، ت: محمد الأحمدي أبو النور، در التراث، مصر/ القاهرة، دط، دت.

4- إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق الشّيرازي، اللمع في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.3(1424هـ/2003م).

5- إبراهيم بن محمّد بن سبْط أبو الوفا الحلبي الطرابلسي، الكشف الحثيث عمّن رُمي بوضع الحديث، ت: صبحي السّامرائي، مكتبة النهضة العربية، بيروت/لبنان، ط.1(1407هـ/1987م).

*إبراهيم بن موسى بن محمد أبو إسحاق الشاطبي اللخمي الغرناطي:

6- الاعتصام، ت: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، م.ع.السعودية، ط.1(1412هـ/1992م).

7- الموافقات في أصول الفقه، ت: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، القاهرة/مصر، ط.1(1417هـ/1997م).

8- إبراهيم محّد سلقيني، الميسّر في أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت/لبنان، دار الفكر، دمشق/سورية، ط.1_1411هـ/1991م).

9- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ت: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، الإسكندرية/مصر، دط، دت.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

10- أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر اليعقوبي، دار صادر، بيروت/لبنان، دط،دت.

11- أحمد بن أيبك بن عبد الله ابن الدّمياطي أبو الحسين الحسامي، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1417هـ/1997م).

*أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي:

12- الأسماء والصّفات، ت: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السّوادي، جدّة/م.ع.السعوديّة، ط.1، دت.

13- سنن البيهقي الكبرى، ت: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة/م.ع.السعودية، ط.1 (1414هـ/1994م).

14- شعب الإيمان، ت: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1410هـ).

15- مناقب الشافعي، ت: السيد أحمد الصّقر، دار التراث، القاهرة/مصر، ط.1(1390هـ/1970م).

16- أحمد بن عبد الله الباتلي، أهمية اللغة العربية ومناقشة دعوى صعوبة النّحو، دار الوطن، الرياض/م.ع.السعوديّة، ط.1(1412هـ).

*أحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم الأصبهاني:

17- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي، بيروت/لبنان، ط.4(1405هـ).

18- معرفة الصحابة، ت: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض/السعودية، ط.1(1419هـ/1998م).

19- أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، ت: رضا فرحات، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة/مصر، د.ط، د.ت.

20- أحمد بن محمد الأدنروي، طبقات المفسرين، ت: سليمان بن صالح الخزّي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة/م.ع.السعودية، ط.1(1417هـ/1997م).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

21- أحمد بن محمد بن أبي بكر أبو العباس القسطلاني القتيبي، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط.7(1323هـ).

22- أحمد بن محمد بن الحسين أبو نصر البخاري الكلاباذي، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، ت: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت/لبنان، ط.1(1407هـ).

*أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطّحاوي الأزدي الحجري:

23- شرح معاني الآثار، ت: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحقّ، عالم الكتب، بيروت/لبنان، ط.1(1414هـ/1994م).

24- مشكل الآثار، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، ط.1(1415هـ/1994م).

25- أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية، بيروت/لبنان، دط، دت.

*أحمد بن علي بن ثابت أبو أحمد الخطيب البغدادي:

26- تاريخ بغداد، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1417هـ/1997م).

27- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ت. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض/ المملكة العربية السعودية، ط.1(1403هـ).

28- الفقيه والمتفقّه، ت: عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، الدمام/ م.ع.السعودية، ط.1(1421هـ).

29- الكفاية في علم الرواية، ت: أحمد عمر هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1405هـ/1984م).

* أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني:

30- الإصابة في معرفة الصحابة، ت: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت/لبنان، ط.1(1412هـ/1992م).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

31- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1419هـ/1989م).

32- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت/لبنان، ط.1(1379هـ).

33- لسان الميزان، ت: دائرة المعرف النظامية (الهند)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت/لبنان، ط.3(1406هـ/1986م).

34- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض/م.ع.السعودية، ط.1(1422هـ).

*أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين القزويني:

35- الصّاحبيّ في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ت: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1418هـ/1997م).

36- معجم مقاييس اللغة، ت. عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت/لبنان، ط.1، (1399هـ/1979م).

37- أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، المسند، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرّسالة، بيروت/لبنان، ط.2(1420هـ/1999م).

38- أحمد بن محمد الضبيب، اللغة العربية في عصر العولمة، مكتبة العبيكان، الرياض/ م.ع.السعودية، ط.1(2001م).

39- أحمد مطلوب فنون بلاغية، دار البحوث العلمية، الكويت، ط.1(1395هـ/1975م).

40- أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، دار إحياء التّراث الإسلامي، مكة المكرمة/م.ع.السعودية، ط.10(1992م).

41- أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.6، د.ت.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

42- أسامة بن عبد الله خياط ،مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء ،دار الفضيلة (الرياض)ط.1(1421هـ)،

43- إسماعيل بن حمّاد الجوهري، الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، ت: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت/لبنان، ط.4(1407هـ/1987م).

*إسماعيل بن عمر بن كثير أبو الفداء القرشي:

44- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، شرح: أحمد محمد شاكر، تعليق: ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض/م.ع.السعودية، ط.1(1417هـ/1996م).

45- البداية والنهاية، ت: علي شيري، دار احياء التراث العربي، بيروت/لبنان، ط.1 (1408هـ/1988م).

46- تفسير القرآن العظيم، ت: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، الرياض/م.ع.السعودية، ط.2(1420هـ/1999م).

47- إميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، بيروت/لبنان، ط.1(1982).

48- أمين أبو لاوي، علم أصول الجرح والتعديل، دار ابن عفان، م.ع.السعودية ، ط.1 (1418هـ/1997م).

49- أنور عبد الحميد الموسى، علوم اللغة العربية وفنون الضّاد، دار النّهضة العربية، بيروت/لبنان، ط.1(1431هـ/2010م).

50- أيوب بن موسى أبو البقاء الحسيني الكفومي، الكليّات، ت: عدنان درويش ومحمّد المصري، مؤسّسة الرّسالة، بيروت/لبنان، ط.1(1419هـ/1998م).

- ب -

*بدر الدّين محمود بن أحمد أبو محمد العيني:

51- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ضبطه وصححه عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1421/ 2001م).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

52- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، ت: أبو عبد الله محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار صادر، بيروت/لبنان، دط، دت.

- ت -

53- تاج الدين عبد الوهاب بن علي ابن عبد الكافي أبو النّصر السّبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ت: عبد الفتاح محمد الحلو، محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، مصر/القاهرة، دط. دت.

54- تركي بن مبارك بن عبد الله العنبلي، العتاب لمن تكلم بغير لغة الكتاب، تقديم: زهير الشّاويش، منبر التوحيد والجهاد، دون معلومات النشر.

* تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية أبو العباس الحراني:

55- الإيمان، ت: محمد ناصر الدّين الألباني، المكتب الإسلامي، عمان/الأردن، ط.5 (1416هـ/1996م).

56- اقتضاء الصّراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ت: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت/لبنان، ط.7(1419هـ/1999م).

57- رفع الملام عن الأئمّة الأعلام، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض/م.ع.السعودية، ط.1(1403هـ/1983م).

58- مجموع الفتاوى، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، م.ع.السعودية، ط.1(1416هـ/1995م).

59- تمّام حسّان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، بيروت/لبنان، دط، دت.

- ج -

60- جروَل بن أوس العبسي (الحطيئة)، ديوان الحطيئة، رواية وشرح ابن السّكيت، دراسة: محمد قيحة، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1413هـ/1993م).

* جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي:

61- الإتقان في علوم القرآن، ت: سعيد المندوب، دار الفكر، بيروت/لبنان، ط.1(1416هـ/1996م).

62- الأشباه والنّظائر، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1403هـ).

63- بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، ت: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط.1(1384هـ/1964م).

64- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية, بيروت/ لبنان, ط.2 (1399هـ/ 1979م).

65- الدّيباج على صحيح مسلم بن الحجاج، ت: أبو إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفان، م.ع.السعودية، ط.1(1416هـ/1996م).

66- طبقات المفسّرين، ت: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة/مصر، ط.1(1396هـ).

67- اللمع في أسباب الحديث، ت: غياث عبد اللطيف وحروح، دار المعرفة، بيروت/ لبنان، ط.1، (1425هـ/2004م).

68- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ت: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1998م).

69- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1418هـ/1998م).

70- جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ت: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله، دار المعارف، القاهرة/مصر، دط، دت.

- ح -

71- الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ت: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، صيدا/ بيروت، ط.1 (1428هـ/2007م).

*الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد أبو محمد الرامهرمزي:

72- أمثال الحديث المروية عن النبي –صلى الله عليه وسلم–، ت: أحمد عبد الفتاح تمام،

مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت/لبنان، ط.1(1409هـ).

73- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ت. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، (بيروت/لبنان)، ط.3(404هـ).

*الحسن بن عبد الله بن سهل أبو هلال العسكري:

74- الفروق اللغوية، مكتبة القدسي، القاهرة/مصر، ط.1(1353هـ).

75- كتاب الصّناعتين الكتابة والشّعر، ت: محمد أمين الخانجي، مطبعة محمود بيك، ط.1(1319هـ).

76- الحسين بن أحمد بن الحسين الزّوزني، شرح المعلقات السّبع، دار إحياء التراث العربي، بيروت/لبنان، ط.1(1423هـ/2002م).

77- الحسين بن محمد أبو القاسم الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ت: محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت/ لبنان، ط.6 (1431هـ/2010م).

78- حسين بن محمد الطّيبي، التّبيان في علم المعاني والبديع والبيان، ت: هادي عطية مطر الهلالي، عالم الكتب، بيروت/لبنان، ط.1(1432هـ/2011م).

79- حكيمة حفيظي، مختلف الحديث (مذكرة مقدمة لطلبة السنة الثالثة ل.م.د)، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميّة، قسنطينة/ الجزائر. (2013م/2014م).

*حَمَد بن محمد بن إبراهيم أبو سليمان الخطابي البستي:

80- إصلاح غلط المحدّثين، ت: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، ط.2(1405هـ/1985م).

81- غريب الحديث، ت: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، دار الفكر، دمشق/سوريا، ط.1 (1402هـ/1982م).

82- معالم السّنن (شرح سنن أبي داود)، المكتبة العلمية، بيروت/لبنان، ط.2(1401هـ/1981).

- خ -

83- خلف بن عبد الملك ابن بشكوال أبو القاسم الأندلسي، الصّلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط.1 (2010م).

84- خليفة بن خياط بن خليفة أبو عمرو العصفري، الطبقات، ت: أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الرياض/السعودية، ط.2(1402هـ/1982م).

85- الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيدي، العين، ت: مهدي المخزومي وإبراهيم السمرائي، دار الهلال، دط، دت.

86- الخليل بن عبد الله بن أحمد أبو يعلى الخليلي القزويني، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ت: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض/م.ع.السعودية، ط.1(1409هـ).

87- خير الدّين الزّركلي، الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت/لبنان، ط.15(2002م).

88- زين الدين زكريا بن محمد بن زكريا أبو يحي الأنصاري السنيكي، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، ت: عبد اللطيف هميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1422هـ/2002م).

- ز -

89- زين الدين عبد الرحمن ابن شهاب الدين ابن رجب أبو الفرج الحنبلي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ت: أبو معاذ طارق بن عوض الله، دار ابن الجوزي، الدمام/ المملكة العربية السعودية، ط.2(1422هـ).

- س -

90- سليمان بن الأشعث بن إسحاق أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، ت.محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا/ بيروت، دط، دت.

91- سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، ت: أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض/م.ع.السعودية، ط.1(1406هـ/1986م).

92- سميح أبو مغلي، أبحاث لغوية، دار صفاء، عمان/الأردن، ط.1(2002م).

– ش –

* شمس الدين أبو عبد الله بن قيم الجوزية الحنبلي:

93- إعلام الموقعين عن رب العالمين، ت: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة/مصر، ط.(1388هـ/ 1968م).

94- بدائع الفوائد، ت: هشام عبد العزيز عطا، وآخرون، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة/المملكة العربية السعودية، ط.1(1416هـ/ 1996م).

95- الروح، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة/مصر، د ط، دت.

96- الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ت: محمد بدر الدّين النّعساني، مطبعة السّعادة، مصر، ط.1(1327هـ).

97- مفتاح السّعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ت: محمود الربيع، مكتبة الأزهر، القاهرة/مصر، ط.2(1358هـ).

98- شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان أبو العباس، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ت: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت/ لبنان، ط.1، (1968م).

*شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله الذهبي:

99- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ت: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت/ لبنان، ط.1 (1987م/1407هـ).

100- سير أعلام النّبلاء، ت: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسّسة الرسالة، بيروت/لبنان، دط، دت.

101- المعين في طبقات المحدّثين، ت: همام عبد الرّحيم سعيد، دار الفرقان ،عمان/الأردن،

ط.1(1404هـ).

102- ميزان الاعتدال في نقد الرّجال، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت/لبنان، د.ط، د.ت.

*شمس الدّين محمّد بن عبد الرّحمن السّخاوي:

103- الضّوء اللاّمع لأهل القرن التّاسع، دار الجيل، بيروت/لبنان، دط، دت.

104- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1403هـ).

105- شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، الذخيرة، ت: محمد حجي، دار الغرب، بيروت/لبنان، ط.1(1994م).

- ص -

106- صالح بن عبد الله بن خلف البكري، التّحفة السّنيّة في وجوب تعلّم اللغة العربيّة، وخطر وضرر اللغات الأجنبيّة، دون معلومات النّشر.

107- صلاح الدّين خليل بن ايبك الصّفدي، الوافي بالوفيات، ت: أحمد الأرناؤوط وتزكي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت/لبنان، ط.1(1420هـ/2000م).

- ع -

108- عبد الحيّ بن أحمد العكري الدّمشقي، شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، دون تحقيق، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، دط، دت.

109- عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت/ لبنان، ط.1(1271هـ/1952م).

110- عبد الرحمن بن حسن آل الشّيخ، فتح المجيد شرح كتاب التّوحيد، ت: محمد حامد الفقّيّ، مطبعة السنة المحمّديّة، القاهرة/مصر، ط.7(1377هـ/1957م).

*عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج ابن الجوزي البغدادي الحنبلي:

111- غريب الحديث، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1985هـ).

112- كشفُ المشكل من حديث الصّحيحين، ت: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض/ م.ع.السعودية، ط.1(1418هـ/1997م).

113- عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ت: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت/لبنان، ط.1(1995م).

114- عبد الرحمن بن محمد بن محمد أبو زيد ابن خلدون التونسي المالكي، مقدمة ابن خلدون (العبر، وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السّلطان الأكبر)، دار الرّائد العربي، بيروت/لبنان، ط.5(1302هـ/1982م).

115- عبد الرّحمن بن ناصر بن السّعدي، تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان، ت: عبد الرّحمن بن معلا اللّويحق، مؤسّسة الرّسالة، بيروت/ لبنان، ط.1(1420هـ/2000م).

116- عبد الرّحمن بودرع، الإيجاز وبلاغة الإشارة في البيان النبوي، جامعة عبد الملك السعدي، تطوان/ المغرب، دط، دت.

*عبد الرّحيم بن الحسين بن عبد الرحمن زين الدّين أبو الفضل العراقي:

117- شرح التبصرة والتذكرة، ت: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1423هـ/2002م).

118- طرح التّثريب في شرح التقريب، ت: عبد القادر محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(2000).

119- عبد السلام هارون، قطوف أدبيّة دراسة نقديّة في التراث العربي، مكتبة السنة، القاهرة/مصر، ط.1(1409هـ/1988م).

120- عبد العزيز عتيق، علم البيان، دار النهضة العربية، بيروت/لبنان، ط.1(1405هـ/1985م).

121- عبد الغفّار حامد هلال، الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم والسنة النبوية، الصحوة للنشر والتوزيع، جامعة الأزهر، ط.1 (1432هـ/2011م).

122- عبد الفتاح لاشين، من بلاغة الحديث الشريف، مكتبة عكاظ، المملكة العربية

السعودية، ط.1 (1402هـ/1982م).

*عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد أبو بكر الجرجاني:

123- أسرار البلاغة، ت: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، القاهرة/مصر، ط.3(1399هـ/1979م).

124- دلائل الإعجاز، ت: محمود محمد شاكر، دارالمدني، جدّة/المملكة العربية السعودية، ط.3، (1413هـ/1992م).

125- المفتاح في الصّرف، ت: علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، ط.1(1407هـ/1987م).

126- عبد الكريم زيدان، أصول الدعوة، بغداد/العراق، ط.3(1395هـ).

*عبد الله بن أحمد ابن قدامة أبو محمّد المقدسي:

127- روظة النّاظر وجنّة المناظر، ت: عبد العزيز عبد الرحمن السّعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض/م.ع.السعودية، ط.2(1399هـ).

128- المغني في فقه أحمد بن حنبل الشيباني، دار الفكر، بيروت/لبنان، ط.1(1405هـ).

129- عبد الله بن الحسين بن عبد الله أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ت: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق/سوريا، ط.1(1995م).

130- عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد النفزي القيرواني، الرسالة، ت: صالح عبد السميع الآبي الأزهري، المكتبة الثقافية، بيروت/لبنان، د.ط، دت.

131- عبد الله بن محمد بن أبي شيبة أبو بكر الكوفي العبسي، المصنّف في الحديث والآثار، ت: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض/ م.ع.السعودية، ط.1(1409هـ).

*عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمّد الدينوري:

132- تأويل مختلف الحديث، ت: محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت/لبنان، ط.1(1411هـ/1991م).

133- عيون الأخبار، دار الكتب المصرية، القاهرة/مصر، دط، دت.

134- غريب الحديث، ت: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد/العراق، ط.1(1397هـ).

*عبد الله بن يوسف بن هشام أبو محمد الأنصاري:

135- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ت: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة، دمشق/سوريا، ط.1(1984م).

136- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت/لبنان، ط.6(1985م).

137- عبد المجيد محمد إسماعيل السوسوة، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث، دار النفائس، الأردن/عمّان، ط.1(1418هـ/1997م).

138- عبد المجيد النجار، فقه التدين فهما وتنزيلا، دار قرطبة/الجزائر، ط.3(1427هـ/2006م).

139- عبد المحسن بن حمد العبّاد البدر، كتب ورسائل، دار التوحيد، الرياض/المملكة العربية السعودية، ط.1 (14289).

*عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي الجويني:

140- البرهان في أصول الفقه، ت: عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء، القاهرة/مصر، ط.4(1418هـ/1997م).

141- نهاية المطلب في دراية المذهب، ت: عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، ط.1(1428هـ/2008م).

142- عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي النيسابوري، فقه اللّغة وسرّ العربيّة، ت: مصطفى السّقا وآخرون، مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده، القاهرة/مصر، ط.3، دت.

143- عبد الوهاب عبد السلام الطويلة، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، دار السلام، القاهرة/مصر، ط.2(1420هـ/2000م).

144- عثمان بن جنّي أبو الفتح الموصلي، الخصائص، ت: محمد علي النجار، دار الكتب،

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بيروت/لبنان، دط، دت.

145- عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح أبو عمرو الشهرزوري، مقدمة ابن الصلاح معرفة أنواع علوم الحديث، ت: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت/لبنان، ط.1(1406هـ/1986م).

146- عصام خروبي، الصورة البيانية في الحديث النبوي الشريف، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في الدّراسات البلاغية، إشراف: رابح دوب، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية/ قسنطينة، ط.1(1428هـ/2007م).

147- علاء الدّين بن مسعود أبو بكر الكاساني الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشّرائع، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1406هـ/1986م).

148- علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ت. شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت/ لبنان، ط.2، (1414هـ/ 1993م).

* علي بن أحمد بن سعيد بن حزم أبو محمد الأندلسي:

149- الإحكام في أصول الأحكام، دار الحديث، القاهرة/مصر، ط.1(1404هـ/1984م).

150- التقريب لحدّ المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، ت: إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت/لبنان، ط.1(1900م).

151- المحلّى، ت: أحمد محمد شاكر، دار الفكر، بيروت/لبنان، دط، دت.

152- علي بن أحمد أبو الحسن الواحدي النيسابوري، أسباب نزول الآيات، دون تحقيق، مؤسسة الحلبي، القاهرة/مصر، ط.1(1388هـ/1968م).

*علي بن إسماعيل ابن سيده أبو الحسن المرسي الأندلسي:

153- المحكم والمحيط الأعظم، ت: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط.1(1421هـ/2000م).

154- المخصّص، ت: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت/لبنان، ط.1(1417هـ/1996م).

155- علي بن الحسين بن موسى الشريف المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، بيروت/ لبنان، ط.2 (1378هـ/1967م).

156- علي بن الحسين بن هبة الله ابن عساكر أبو القاسم الشّافعي، تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها، وتسمية من حلّها من الأماثل، أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، ت: علي شيري، دار الفكر، بيروت/لبنان، ط.1(1415هـ/1995م).

157- علي بن خلف أبو الحسن ابن بطال البكري القرطبي، شرح صحيح البخاري، ت: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية/ الرياض، ط.2(1423هـ/ 2003م).

158- علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ت: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت/لبنان، ط.1 (1404هـ).

*علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردي البصري:

159- أعلام النبوة، ت: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت/لبنان، ط.1(1987م).

160- الحاوي في فقه الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1 (1414هـ/1994م).

*علي بن محمد بن عبد الكريم الشيباني أبو الحسن ابن الأثير:

161- أسد الغابة في معرفة الصحابة، ت: عادل أحمد الرفاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت/لبنان، ط.1(1418هـ/1996م).

162- الكامل في التاريخ، ت: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.2(1415هـ).

163- علي بن محمد بن علي أبو الحسن الجرجاني الحُسيني، التّعريفات، ت: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت/لبنان، ط.1(1405هـ).

164- علي بن محمد بن محمد أبو الحسن الماوردي، النّكت والعيون، ت: السيد ابن عبد المقصود، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، دط، دت.

165- علي بن هبة الله بنأبي النّصر بن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنن، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1411هـ).

166- علي الجارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة في البيان والمعاني والبديع مع الدّليل، ت: محمد صالح موسى حسين، مؤسّسة الرّسالة ناشرون، بيروت/لبنان، ط.1(1433هـ/2012م).

167- علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، نهضة مصر، القاهرة/مصر، ص.3(2004م).

168- علي نايف بقاعي، الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، دار البشائر الإسلامية، بيروت/لبنان، ط.1(1419هـ/1998م).

169- عمر فلاتة، الوضع في الحديث، مكتبة الغزالي، دمشق/سوريا، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت/لبنان، ط.1(1401هـ/1981م).

*عمرو بن بحر أبو عثمان الجاحظ:

170- البيان والتبيين، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج.1، ط.7(1418هـ/1998م).

171- الحيوان، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت/لبنان، ط.1(1416هـ/1996م).

* عياض بن موسى بن عياض أبو الفضل اليحصبي:

172- إكمال المعلم بفوائد مسلم، ت:يحي إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة/مصر، ط.1(1419هـ/1998م).

173- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ت: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة/مصر، ط.1(1379هـ/1970م).

174- الشّفا بتعريف حقوق المصطفى، دار الفكر، ط.1(1423هـ/2002م).

175- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، دار التراث، القاهرة/مصر، دط، دت.

- ف -

176- فخر الدّين محمّد بن عمر بن الحسين الرّازي، المحصول في علم الأصول، ت: طه جابر فياض العلواني، مؤسّسة الرّسالة، بيروت/لبنان، ط.2(1412هـ/1992م).

177- فضل حسن عبّاس، البلاغة فنونها وأفنانها (علم البيان والبديع)، دار الفرقان، عمان/الأردن، ط.10(1426هـ/2005م).

- ق-

178- القاسم بن سلّام أبو عبيد الهروي، غريب الحديث، ت: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد/الهند، ط.1(1384هـ/1964م).

- ك -

179- كارل بروكَلمان، فقه اللغات السّامية، ترجمهُ عن الألمانيّة: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض/ م.ع.السعودية، دط، (1397هـ/1977م).

180- كاصد ياسر الزيدي ووليد بن أحمد الحسين، منهج أبي عبيد في تفسير غريب الحديث، مجلّة الحكمة، بريطانيا، ط.1(1420هـ/1999م).

- م -

181- مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المدني، الموطّأ، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت/لبنان، ط.1(1406هـ/1985م).

*المبارك بن محمد الجزري أبو السعادات ابن الأثير:

182- جامع الأصول في أحاديث الرسول، ت: بشير عيون، دار الفكر، بيروت/لبنان، ط.1(1392هـ/1982م).

183- النهاية في غريب الحديث والأثر، ت: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1399هـ/1979م).

184- محمد أنور الكشميري، فيض الباري على صحيح البخاري، جمع: محمد بدر عالم الميرتهي، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط.1(1426هـ/2005م).

185- محمد بركات حمدي، البلاغة العربية في ضوء الأسلوبية ونظرية السياق، دار وائل،

عمان/الأردن، ط.1(2003م).

186- محمد بن إبراهيم بن جماعة، المنهل الرّويّ، ت: محي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق/سوريا، ط.2(1406هـ).

187- محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة مفهومه، موضوعاته، قضاياه، دار ابن خزيمه، بيروت/لبنان، ط.1(2005م).

188- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصّحاح، ت: محمود خاطر، مكتبة ناشرون، بيروت/لبنان، ط.1(1415هـ/1995م).

189- محمد بن أحمد بن أبي بكر أبو عبد الله شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ت: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض/ م.ع.السعودية، ط.1(1423هـ/2003م)

190- محمد بن أحمد بن علي أبو عبد الله الشريف التلمساني المالكي، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1 (1403هـ/1983م).

191- محمد بن أحمد بن محمد أبوبكر ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، ت: الحافظ عبد الحليم خان، عالم الكتب، بيروت/لبنان، ط.1(1407هـ).

*محمد بن إدريس بن العباس أبو عبد الله الشافعي:

192- اختلاف الحديث (رواية: الربيع بن سليمان المرادي)، ت: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت/لبنان، ط.2 (1413هـ/1993م).

193- الرّسالة، ت: أحمد شاكر، مؤسّسة الحلبي، القاهرة/مصر، ط.1(1358هـ1940م).

194- محمد بن إسحاق بن خزيمة السّلمي النّيسابوري، صحيح ابن خزيمة، ت: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت/لبنان، ط.2(1412هـ/1992م).

*محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري:

195- الأدب المفرد، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت/لبنان،

ط.3(1409هـ/1989م).

196- التاريخ الكبير، ت: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت/لبنان، دط، دت.

197- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسننه وأيامه، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر، الرياض/المملكة العربية السعودية، ط.2(1419هـ/1998م).

*محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري:

198- تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1407هـ).

199- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– من الأخبار، ت: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة/مصر، دط، دت.

200- جامع البيان في تأويل القرآن، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، ط.1(1420هـ/2000م).

*محمد بن حبّان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي:

201- الثقات، ت: السيد شرف الدّين أحمد، دار الفكر، بيروت/لبنان، ط.1 (1395هـ/1975م).

202- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1397هـ/1977م).

203- محمد بن الحسن أبو بكر بن فورك، مشكل الحديث وبيانه، دار الكتب العلميّة، ط.1(1400هـ/1980م).

204- محمد بن الحسين بن موسى العلوي الحُسيني الموسوي أبو الحسن الشّريف الرّضي، المجازات النّبوية، ت: كريم سيّد محمّد محمود، دار الكتب العلميّة، بيروت/ لبنان، ط.1(2007م).

205- محمد بن سعيد رسلان، فضل العربية ووجوب تعلمها على المسلمين، دار المحسن، القاهرة/مصر، ط.4، دت.

206- محمد بن صالح العثيمين، شرح البلاغة من كتاب قواعد اللغة العربية، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، م.ع.السعودية، ط.1(1434هـ).

207- محمد بن الطّيّب بن محمد أبو بكر الباقلّانيّ البغداديّ، إعجاز القرآن، ت: السّيّد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة/مصر، دط، دت.

*محمد بن عبد الباقي بن يوسف أبو عبد الله الزرقاني:

208- شرح موطّأ الإمام مالك، دار الكتب العلميّة، بيروت/لبنان، ط.1(1411هـ).

209- مناهل العرفان، ت: مكتب البحوث والدّراسات، دار الفكر، بيروت/لبنان، ط.1(1996م).

*محمد بن عبد الله بن بهادر أبو عبد الله الزّركشي:

210- البحر المحيط في أصول الفقه، ت: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1421هـ/2000م).

211- البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت/لبنان، ط.1(1376هـ/ 1957م).

*محمد بن عبد الله بن محمد أبو عبد الله الحاكم النيسابوري:

212- المستدرك على الصّحيحين، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1411هـ/1990م).

213- معرفة علوم الحديث، ت: السيد معظم حسين، دار الآفاق الحديث، بيروت/ لبنان، ط.4(1400هـ/ 1980م).

214- محمد بن عبد الملك بن محمّد أبو بكر الشّنتريني النحوي، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، ت: عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان/الأردن، ط.1(1416هـ/1995م).

215- محمد بن علي أبو يعقوب السّكّاكي، مفتاح العلوم، ت: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.2 (1408هـ/1987م).

*محمد بن علي بن محمد الشوكاني:

216- أدب الطلب ومنتهى الأرب، ت: عبد الله يحي السّريحي، دار ابن حزم، بيروت/لبنان، ط.1(1419هـ/1998م).

217- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، ت: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، بيروت/لبنان، ط.1(1419هـ/1999م).

*محمد بن علي بن وهب أبو الفتح ابن دقيق العيد:

218- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ت. مصطفى شيخ مصطفى ومدثر سندس، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، ط.1(1426هـ / 2005م).

219- شرح الأربعين حديثا النووية، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة/م.ع.السعودية، دط، دت.

220- محمد بن عيسى بن سَوْرة أبو عيسى الترمذي، الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل (سنن الترمذي)، ت: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة مصطفى الباي، مصر، ط.2(1395هـ/1975م).

*محمد بن فتوح بن عبد الله أبو عبد الله الأزدي الحميدي:

221- تفسير غريب ما في الصّحيحين (البخاري ومسلم)، ت: زُبَيدة محمد سعيد عبد العزيز، مكتبة السّنة، القاهرة/مصر، ط.1(1415هـ/1995م).

222- جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، ت: بشار عواد معروف، محمد بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط.1(1429هـ/2008م).

223- محمد بن القاسم بن بشار أبو بكر الأنباري النّحوي، إيضاح الوقف والابتداء، دون معلومات النشر.

*محمد بن محمد أبو حامد الغزالي:

224- إحياء علوم الدين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة/مصر، د.ط، د.ت.

225- المستصفى من علم الأصول، ت: محمد بن سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، ط.1(1417هـ/1998م).

226- محمد بن محمد ابن أمير الحاج الحنبلي، التقرير والتحبير، ت: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1419هـ/1999م).

227- محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية، دط، دت.

228- محمد بن مفلح أبو عبد الله المقدسي الحنبلي، الآداب الشرعيّة، ت: شعيب الأرنؤوط وعمر القيّام، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، ط.3(1419هـ/1999م).

229- محمد بن يزيد ابن ماجة أبو عبد الله القزويني، سنن ابن ماجة، ت: محمود خليل، مكتبة أبي المعاطي، دط، دت.

230- محمد بن يعقوب الفيروزأبادي، البلغة في تراجم أئمة النّحو واللغة، ت: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط.1(1407هـ).

231- محمد بن علي بن يوسف أبو حيّان النّحوي الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(1422هـ/2001م).

232- محمد جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ت: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت/ لبنان، ط.2(1425 هـ/2004م).

233- محمد الخضري بك، أصول الفقه، دار إحياء التراث العربي، بيروت/لبنان، ط.7(1412هـ/1991م).

234- محمّد رجب البيّومي، البلاغة النبوية، الدار المصرية اللبنانية، ط.1(1429هـ/2008م).

235- محمد رفعت أحمد زنجير، دراسات في البيان النبوي، دار إقرأ، سوريا/ دمشق،ط.1(1428هـ/ 2007م).

236- محمد شمس الحق أبو الطيب آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط.2، (1415هـ/ 1995م).

237- محمد ضاري حمادي، الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، الدار العربية للموسوعات، بيروت/لبنان، ط.1 (1429هـ/2009م).

*محمد الطاهر بن محمد الشّاذلي ابن عاشور التونسي:

238- التحرير والتنوير، دار سحنون، تونس، ط.1(1997م).

239- مقاصد الشريعة الإسلامية، ت: محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، عمان/الأردن، ط.3، (1432هـ/2011م).

240- محمد عبد الرّحمن بن عبد الرحيم أبو العلا المباركفوري، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، د.ط، دت.

241- محمد عبد العزيز الخولي، تاريخ فنون الحديث النبوي، ت: محمود الأرناؤوط ومحمد بدر الدين القهوجي، دار ابن كثير، بيروت/لبنان، ط.1(1408هـ/1988م).

242- محمد عبد اللطيف الخطيب، أوضح التفاسير، المطبعة المصرية، القاهرة/مصر، ط.6 (1383هـ/1964).

243- محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث علومه ومصطلحه، دار الفكر، بيروت/ لبنان، ط.2، (1391هـ/ 1971م).

244- محمد علي بن حسين المكي المالكي، تهذيب الفروق والقواعد السّنية في الأسرار الفقهية، دون معلومات النّشر.

245- محمد علي بن علان الصديقي، إتحاف الفاضل للفعل المبني لغير الفاعل، ت: إبراهيم شمس الدين، الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط.1(2001م).

246- محمد علي الصّابوني، صفوة التفاسير، المكتبة العصرية، صيدا/بيروت، ط.1(1424هـ/2004م).

247- محمد محمد حسين، حصوننا مهددة من داخلها، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، ط.6(1401هـ/1981م).

248- محمد مصطفى شلبي، أصول الفقه الإسلامي، الدار الجامعية، بيروت/لبنان، دط، دت.

249- محمد هاشم دويدري، شرح التلخيص في علوم البلاغة، دار الجيل، بيروت/لبنان، ط.2(1403هـ/1982م).

*محمد ناصر الدين الألباني:

250- السلسلة الصحيحة، مكتبة المعارف، الرياض/م.ع.السعودية، دط، دت.

251- صحيح الجامع، المكتب الإسلامي، بيروت/لبنان، د.ط(1408هـ).

252- محمود أحمد الزين، أهمية اللغة العربية في فهم القرآن والسنّة، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي/ الإمارات العربية المتحدة، ط.1(1430هـ/2009م).

* محمود بن عمر بن محمد أبو القاسم الزمخشري:

253- أساس البلاغة، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة/مصر، ط.1 (1991م).

254- الفائق في غريب الحديث، ت: علي محمد البجاوي، ومحمد إبراهيم، دار المعرفة، بيروت/لبنان، ط.2، دت.

255- المفصّل في علم العربيّة، مطبعة التقدّم، القاهرة/مصر، ط.1(1323هـ).

256- محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف، الرياض/م.ع.السعودية، ط.2(1417هـ/1997م).

257- محمود محمد شاكر، أباطيل وأسمار، مكتبة الخانجي، القاهرة/مصر، ط.3(2005م).

*محيي الدين يحي بن شرف أبو زكريا النووي:

258- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، ت: محمد عثمان الخشْت، دار الكتاب العربي، بيروت/لبنان، ط.1(1405هـ/1985م).

259- تهذيب الأسماء واللغات، ت: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت/لبنان، ط.1(1996م).

260- المجموع، دار الفكر، بيروت/لبنان، دط، دت.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

261- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت/لبنان، ط.1 (1392هـ).

262- مسلم بن الحجاج ابن مسلم أبو الحسين القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، بيت الأفكار الدولية، الرياض/المملكة العربية السعودية، ط.2 (1419هـ/1998م).

263- مصطفى السباعي : السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت/ لبنان، ط.3 (1402هـ/ 1982م).

264- مصطفى الشكعة، البيان المحمدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط.1 (1416هـ/1983م).

*مصطفى صادق الرافعي:

265- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت/لبنان، ط.9 (1393هـ/1973م).

266- تاريخ آداب العرب، ت: عبد الله المنشاوي، ومهدي البحقيري، مكتبة الإيمان، القاهرة/مصر، ط.1(1997م).

267- وحي القلم، مراجعة: درويش الجُوَيْدي، المكتبة العصرية، صيدا/بيروت، دط، دت.

268- موسى شاهين لاثين، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، دار الشروق، القاهرة/مصر، ط.1(1423هـ/2002م).

269- ميمون بن قيس الأعشى، ديوان الأعشى الكبير، ت: محمد حسين، مكتبة الآداب، الجماميز/مصر، دط، دت.

- ن -

270- نجم الدين قادر كريم الزّنكي، نظرية السّياق - دراسة أصولية -، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط.1(1427هـ/ 2006م).

271- نصر الله بن محمد ابن الأثير أبو الفتح الجزري، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر،

ت: محمد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت/لبنان، ط.1، 01995م).

272- نعمان جُغَيم، طرق الكشف عن مقاصد الشارع، دار النفائس، عمان/الأردن، ط.1 (1422هـ/2002م).

273- نهاد الموسى، الثّنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة، دار الشّروق، عمان/الأردن، ط.1(2003م).

*نور الدين عتر:

274- في ظلال الحديث النبوي، دار الهدى، عين مليلة/ الجزائر، دط، دت.

275- منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق/ سوريا، ط.3(1418هـ/1997م).

276- نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، دار دجلة، عمان/ الأردن، ط.1 (1428هـ/2007م).

- هـ -

277- الهادي روشو التونسي، مختلف الحديث وجهود المحدثين فيه، دار ابن حزم، بيروت/لبنان، ط.1(1430هـ/2009م).

- و -

278- وهبة الزّحيلي، الفقه الإسلامي وأدلّته، دار الفكر، سوريا/دمشق، ط.4، دت.

- ي -

279- ياقوت الحموي الرومي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ت: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت/لبنان، ط.1(1993م).

280- يوسف بن خلف بن محل العيساوي، أثر اللغة في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية، دار ابن الجوزي، الدمام/م.ع.السعودية، ط.1(1430هـ).

281- يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزّي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ت: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط.1، (1414هـ/1992م).

282- يوسف بن سليمان بن عيسى أبو الحجاج (المعروف بالأعلم الشنتمري)، شرح ديوان امرئ القيس بن حجر الكِندي، دون مكان النّشر، ط.1(1394هـ/1974م).

*يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر أبو عمر النّمري القرطبي:

283- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ت: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت/لبنان، ط.1 (1412هـ/1990م).

284- بهجة المجالس وأنس المجالس، مكتبة المصطفى الالكترونية، دون معلومات النشر.

285- التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والسانيد، ت: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، مؤسّسة القرطبة، دط، دت.

286- يوسف حامد العالم، المقاصد العامّة للشريعة الإسلامية، دار الحديث، القاهرة/ مصر، الدار السودانية، الخرطوم/ السودان، دط، دت.

287- يوسف القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية، دار الشروق، القاهرة/مصر، ط.1(1421هـ/2000م).

- المجلات:

*حُميد قوفي:

288- مكانة اللغة وأهلها عند علماء الحديث، مجلّة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مكتبة إقرأ، قسنطينة/الجزائر، العدد:32، (2013م).

289- نماذج من أخطاء الرواة اللغوية في الأحاديث النبوية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة/الجزائر، العدد: 9، 1429هـ/2008م.

290- ذهبيّة بورويس، النّحو وعلاقته بالعلوم الشّرعية، مجلّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة/الجزائر، العدد: 3، (1424هـ/2003م).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

291- عبد المجيد محمد السوسوة، مقال بعنوان : الأسس العامة لفهم النص الشّرعي (دراسة أصولية)، مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، العدد: 6، ربيع الثاني (1430هـ).

292- عمارة قسوم، أهمية اللغة العربية وعلاقتها بالعلوم الشرعية، مجلّة الإصلاح، العدد:5.

293- فردوس بشير بت، مقال بعنوان: خصائص اللغة العربيّة ومميّزاتها، مجلّة الدّاعي الشّهريّة، دار العلوم، ديوبند، العدد: 12، (1434هـ/2013م).

294- فيصل غوادرة، اللغة العربية بين الأصالة والتحديات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد:33، حزيران، 2014م.

295- محمود حافظ، مقال بعنوان: اللغة العربية في خدمة علوم الإحياء، مجلّة مجمع اللغة العربية، رئيس التحرير: إبراهيم الترزي، إشراف: مهدي علّام، صدرت سنة: (1979م).

296- محمود السيد، التمكين للغة العربية: آفاق وحلول، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق/سوريا، (1429هـ).

297- هاني إسماعيل محمد، مقال بعنوان: دور الشعر العربي في تفسير القرآن الكريم، مجلة الوعي الإسلامي، عدد: 557، (2011م).

- المؤتمرات والمنتديات:

298- أحمد علي كنعان، اللغة العربية والتحديات المعاصرة وسبل معالجتها، بحث مقدّم للمؤتمر الدّولي للغة العربيّة (العربية لغة عالمية: مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة)، بيروت/لبنان، في الفترة المتدة مابين (19-23) مارس 2012م.

299- عبد الحميد السّيّد، مقال بعنوان: خصائص اللغة العربية الفصحى، المرصد الأوروبي لتعليم اللغة العربية: (eurparabic.org).

300- فاتح بن عمار بوزيت، بحث بعنوان: أثر علوم العربية في فهم السنة النبوية، مقدّم للأمانة العامّة لندوة الحديث الشريف، دبي/الإمارات العربية المتحدة، (2008هـ).

301- عياض بن نامي السلمي، مقال بعنوان: ضوابط فهم السنة النبوية، منتدى حراس العقيدة: (www.hurras.org).

302- فرحان السّليم، مقال بعنوان: اللغة العربيّة ومكانتها بين اللغات، منتدى الكتاب الالكتروني الإسلامي.

- المواقع الإلكترونية:

303- خليل العربي، بحث بعنوان: التغيّر الدّلالي في كتاب الفائق في غريب الحديث للزمخشري، المجلس العلمي الألوكة (majles.alukah.net).

304- سعيد أجديرا، مقال بعنوان: فضائل الإسلام على لغة القرآن، شبكة ضياء للمؤتمرات والدّراسات.

305- شبكة الألوكة (www :alukah :com).

306- عبد العزيز سعد الدغيثر، أهمية دراسة العلوم العربية، منتدى الطريق إلى الله (www.way2allah.com).

307- عبد الغفار حامد محمد هلال: صفحته الشخصية على الفيس بوك:

(www.facebook.com/D.abd.el.ghaffar).

308- عبد المحسن التخيفي، بحث بعنوان: دلالة السياق وأثرها في فهم الحديث النبوي، موقع السنة (www.alssunah.com).

309- عصام أنس الزّفتاوي، مقال بعنوان: غريب الحديث قواعده وضوابطه، منشور على موقعه الشّخصي (www.esamanas.blogspot.com)، القاهرة/مصر، (1422هـ/2002م).

310- محمد إبراهيم عبد العزيز العبادي، بحث بعنوان: دلالة السياق ومقاصد الشريعة ودورهما

في فهم النّص، الشبكة الفقهية، www.feqhweb.com.

311- مكتبة صيد الفوائد (www.saaid.net).

312- موقع الدكتور أحمد كلحي (ahmedkelhy.com).

313- موقع (إسلام ويب: islamweb/net).

314- موقع: (ww.ektab.com).

315- موقع عبد الرحمن بودرع: (www.boudraa.com).

316- موقع ملتقى أهل الحديث: (www.ahlalhadeeth.com).

317- موقع ناشري: (www.nashiri.net).

318- ويكيبيديا الموسوعة الحرة: (ar/m/wikibedia/org/).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

7- فهرس المحتويات:

العنـــــــــوان	الصّفحة
* مقدّمـــــــــــة.....	
الفصل التمهيديّ: مفاهيم وضوابط.....	
المبحث الأوّل: ضبط المصطلحات.....	
المطلب الأوّل: التعريف اللغوي والاصطلاحي للفهم.....	
الفرع الأوّل: التعريف اللغوي	
الفرع الثّاني: التعريف الاصطلاحي.....	
المطلب الثّاني: التعريف اللغوي والاصطلاحي للحديث النّبوي.....	
الفرع الأوّل: التعريف اللغوي.....	
الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي.....	
فائدة: الفرق بين الحديث، والخبر، والسّنة، والأثر.....	
أوّلا: السّنة.....	
ثانيًا: الخبر.....	
ثالثًا: الأثر.....	
المبحث الثاني: الضوابط العامّة في فهم الحديث النّبوي.....	
المطلب الأوّل: التّكامل الدّلالي.....	
الفرع الأول: فهم الحديث في ضوء القرآن الكريم.....	
الفرع الثاني: جمع الروايات المتعلّقة بالموضوع الواحد.....	
المطلب الثّالث: فهم الأحاديث النبوية في ضوء مقاصد الشّريعة.....	

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الأول: أقسام مقاصد الشريعة الإسلامية.....	
الفرع الثاني: الاهتداء بالمقاصد في فهم النص النبوي.....	
الفرع الثالث: طرق إثبات المقاصد.....	
الفصل الأوّل: مكانة اللغة العربية، ووصف للبلاغة النبوية.....	
المبحث الأوّل: فضل العربية، ووجوب تعلّمها.....	
المطلب الأوّل: خصائص العربية، ومحاولات أعداء الإسلام لهدمها.....	
الفرع الأوّل: اللغة العربيّة لغة القرآن الكريم والنّبوّة الخاتمة.....	
الفرع الثاني: خصائص اللغة العربيّة.....	
البند الأوّل: ارتباطُها بالقرآن الكريم.....	
البند الثّاني: الفصاحةُ والبيانُ، والتّعبيرُ والتميّزُ للمعاني.....	
البند الثالث: ظاهرة الاشتقاق.....	
البند الرّابع: ظاهرةُ الإعراب.....	
البند الخامس: التّعريبُ.....	
الفرع الثالث: كيدُ أعداء الإسلام للغة العربية، وسعْيهم إلى طمْس مَعالمها...	
البند الأوّل: الدّعوة إلى هجر الفصحى، وإحياء العاميّة.....	
البند الثّاني: دعوى صعوبة النّحو.....	
المطلب الثاني: ضرورة تعلّم العربيّة، والمقدار اللازم تعلمه.....	
الفرع الأوّل: معرفة العربيّة من الدّين.....	
الفرع الثاني: المقدار الّلازم تعلّمه من العربيّة.....	
المطلب الثّالث: موقف السّلف من التّكلّمِ بغير اللغة العربيّة.....	
الفرعُ الأوّل: تنفير المسلمين من الرّطانة بلسان الأعاجم.....	

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الثاني: خطورة تعوّد الخطاب باللغة الأجنبيّة.....	
المبحث الثّاني: حاجة العلوم الشّرعيّة إلى اللغة العربيّة.....	
المطلب الأوّل: علاقة اللغة العربيّة بعلم التّفسير.....	
الفرع الأوّل: أقوال العلماء في أهميّة العربية لمن اشتغل بعلم التّفسير.....	
الفرع الثّاني: دور الشّعر العربي في تفسير القرآن الكريم.....	
المطلب الثّاني: علاقة اللغة العربيّة بالفقه وأصوله.....	
الفرع الأوّل: أهميّة اللغة العربيّة لطالب الفقه.....	
الفرع الثّاني: علاقة اللغة العربية بعلم أصول الفقه.....	
المطلب الثالث: علاقة العربية بعلم العقيدة.....	
المبحث الثالث: البلاغة النبوية.....	
المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للبلاغة.....	
الفرع الأول: معنى البلاغة لغة.....	
الفرع الثاني: معنى البلاغة اصطلاحا.....	
المطلب الثّاني: محمّد – صلى الله عليه وسلم- فصيحًا بليغاً.....	
الفرع الأوّل: ضرورة دراسة الأدب النّبوي.....	
الفرع الثّاني: عوامل فصاحته –صلى الله عليه وسلم-.....	
الفرع الثالث: وصف البيان النّبوي، وإشادة برفعته و سموّه.....	
المطلب الثالث: نماذج تطبيقية من البلاغة النبوية.....	
الفرع الأول: الإيجاز في البيان النّبوي : حديث (الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ) أنموذجا.....	
البند الأوّل: المعاني اللغوية والبلاغية.....	

البندُ الثاني: شرح الحديث.....	
الفرع الثاني: تراكيب جديدة في كلامه –صلى الله عليه وسلم-.....	
الفرع الثالث: أهمّ الكتب المصنّفة في البلاغة النبوية.....	
الفصل الثّاني: علاقة علوم اللغة العربيّة بالأحاديث النّبويّة.....	
المبحث الأوّل: أهميّة علم النّحو في فهم الحديث النّبوي	
المطلب الأوّل: ذمّ اللّحن.....	
الفرعُ الأوّل: موقِفُ المحدّثين من اللّحن.....	
الفرع الثاني: مايعصم المحدّث من اللّحن والتّصحيف.....	
المطلب الثاني: دورُ علم النّحو في فهم الرِّواية ونقدها.....	
الفرع الأوّل: أهميّة علم النّحو لطالب الحديث النّبوي.....	
الفرع الثّاني: عناية المحدّثين بتعلّمِ النّحو قبل طلَبِ الحديث.....	
المطلب الثّالث: دراسة نحويّة لبعض الأحاديث النبويّة.....	
الفرع الأوّل: إتحاد الشّرط والجزاء في حديث (إِنَّمَا الأَعْمَالُ بالنّيّةِ).....	
البند الأوّل: نصّ الحديث.....	
البند الثاني: إتّحاد الشّرط مع الجزاء في الحديث.....	
البند الثالث: تأنيث لفظ (دُنيا) مع كونه مُنكرًا.....	
الفرع الثّاني: أثر اختلاف الحركات الإعرابيّة في توجيه الفهم حديث (ذكاة الجنين) أنموذجا.....	
البند الأوّل: نصّ الحديث.	
البند الثاني: اختلاف العلماء في الحكم على جنين الحيوان المذكى بسبب اختلاف الرّواية.....	

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الثّالث: ما يقع من أخطاء لغويّة على ألسنة الرواة. (حديث خلوف فم الصّائم) أنموذجا.....	
البند الأوّل: نصّ الحديث.....	
البند الثاني: اختلاف المحدّثين في ضبط كلمة (خلوف).....	
المبحث الثّاني: أهميّة علم البيان في فهم الحديث النّبوي.....	
المطلب الأوّل: أهميّة التّشبيه في فهم الحديث النّبوي.....	
الفرع الأوّل: تعريف التشبيه لغة واصطلاحا.....	
الفرع الثّاني: أركان التّشبيه وأقسامه.....	
البند الأوّل: أركان التشبيه.....	
البند الثاني: أقسام التّشبيه.....	
أوّلا: أقسام التشبيه باعتبار وجه الشّبه.....	
ثانيا: أقسام التشبيه باعتبار الأداة.....	
الفرع الثالث: التّشبيهات في الحديث النبوي.....	
المطلب الثّاني: أهميّة الاستعارة في فهم الحديث النّبوي.....	
الفرع الأوّل: المجاز.....	
البندُ الأوّل: تعريف المجاز لغة واصطلاحا.....	
البند الثّاني: أركان المجاز.....	
البند الثّالث: أقسام المجاز.....	
الفرع الثّاني: الاستعارة.....	

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

البندُ الأوّل: تعريف الاستعارة لغة واصطلاحا.....	
البندُ الثّاني: أركان الاستعارة.....	
البندُ الثّالثُ: أقسام الاستعارة.....	
الفرع الثالث: الاستعارة في الحديث النّبوي السّريفِ.....	
المطلب الثّاني: أهميّة الكناية في فهم الحديث النّبوي.....	
الفرعُ الأوّل: تعريف الكناية لغة واصطلاحا.....	
الفرعُ الثّاني: أركان الكناية.....	
الفرعُ الثّالث: أقسامُ الكناية.....	
الفرعُ الرّابع: بلاغةُ الكنايةِ في الحديث النّبوي.....	
الفصل الثّالث: أهميّة دلالات الألفاظ والسياق في فهم الحديث النّبوي.....	
المبحث الأوّل: ضرورة معرفة دلالات ألفاظ الحديث، والسياق الذي وردت فيه.....	
المطلب الأول: أهميّة معرفة دلالات الألفاظ في فهم الحديث النّبوي.....	
الفرع الأوّل: فهم معاني الألفاظ على ما عهدته العرب في لسانها زمن نزول الوحي.....	
الفرع الثاني: معرفة أساليب اللغة العربية من حيث طرق دلالة الألفاظ على المعاني.....	
المطلب الثّاني: مراعاة السياق في فهم الحديث النبوي ومعرفة سبب وروده.....	
الفرع الأوّل: معنى السّياق وأنواعه.....	
البند الأوّل: سياق المقال.....	

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

البند الثّاني: سياق المقام.....	
الفرع الثّاني: أهميّة السّياق ودوره في تحديد المقصود.....	
الفرع الثّالث: نماذج تطبيقية على أهمية السياق.....	
المبحث الثّاني: غريب الحديث وأثره في بيان معاني الألفاظ النبويّة.....	
المطلب الأوّل: تعريف غريب الحديث، وأهمّ المؤلّفات فيه.....	
الفرع الأوّل: مفهوم غريب الحديث.....	
البند الأوّل: الغريبُ في اللّغة.....	
البند الثاني: مفهوم (غريب الحديث) اصطلاحا.....	
الفرع الثاني: أهمّ الكتب التي ألّفت في (غريب الحديث).....	
البند الأوّل: كتاب (غريب الحديث) لأبي عبيد القاسم بن سلاّم.....	
البند الثّاني: (غريب الحديث) للإمام الخطابي.....	
البند الثالث: كتاب (الفائق في غريب الحديث) للزمخشري.....	
البند الرّابع: كتاب (النّهاية في غريب الحديث والأثر) لابن الأثير.....	
المطلب الثّاني: أهميّة علم غريب الحديث في معرفة معاني الأحاديث.....	
الفرع الأوّل: أهميّة معرفة الغريب، وضرورة التّثبت والتّحري فيه.	
الفرع الثّاني: قواعد وأصول علم غريب الحديث.....	
البند الأوّل: معرفة العُرف اللغوي، وعادات العرب في الكلام.....	
البند الثاني: مُراعاة العُرف الشّرعي الطّارئ في فهم معاني الألفاظ.....	
البند الثّالث: امكانيّة وضع معنى علمي جديد شريطة أن لا يخرج عن صحيح اللغة.....	

المطلب الثالث: نماذج تطبيقية عن أهمية غريب الحديث في فهم معاني الألفاظ النبوية.....	
الفرع الأوّل: الاستشهاد بكلام العرب من شعر ونثر في تفسير ألفاظ الحديث.....	
الفرع الثّاني: عرض أقوال اللغويين في معاني الألفاظ.....	
المبحث الثّالث: دور العربيّة في رفع التّعارض بين الأحاديث.....	
المطلب الأوّل: تعريف مختلف الحديث، وأهمّ ما ألّف فيه.....	
الفرع الأوّل: تعريف مختلف الحديث.....	
البند الأوّل: معنى الاختلاف لغة.....	
البند الثّاني: معنى مختلف الحديث اصطلاحًا.....	
البند الثّالث: الفرق بين مختلف الحديث ومشكله.....	
الفرع الثاني: أهمّ الكتب المصنّفة في علم مختلف الحديث.....	
البند الأوّل: كتاب (اختلاف الحديث) لمحمد بن إدريس الشّافعي.....	
البند الثاني: كتاب تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة.....	
المطلب الثّاني: أهمّية مختلف الحديث، ودور اللّغة في رفع الاختلاف بين الأحاديث.....	
الفرع الأوّل: أهميّة علم مختلف الحديث، ومدى صعوبته.....	
الفرع الثّاني: دور اللغة العربية في رفع التعارض بين الأحاديث.....	
المطلب الثّالث: أمثلة تطبيقيّة عن أهميّة اللّغة العربية في رفع الاختلاف.....	
الفرع الأوّل: حمل العامّ على الخاصّ.....	

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الثّاني: معرفة دلالات الألفاظ، وعدم الوقوف عند ظواهرها.....	
*الخاتمة والوصايا.....	
فهرس الآيات القرآنية.....	
فهرس الأحاديث والآثار.....	
فهرس الأشعار.....	
فهرس الأعلام المترجم لهم.....	
فهرس المفردات المعرّف بها.....	
ثبت المصادر والمراجع.....	
فهرس المحتويات.....	

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملخّصُ:

تناول هذا البحث أهمية اللغة العربية في فهم الحديث النبوي، وكان الهدف من ورائه بيان مكانتها، وضرورة معرفتها لمن يشتغل بدراسة الأحاديث النبوية، وكذلك الكشف عن عناية المحدّثين بها، وإبطال قول من ادّعى أنّهم انشغلوا برواية الحديث فحسب، وأغفلوا تدارس اللغة العربية وعلومها.

وقد اقتضت هذه الدّراسة تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسيّة، حاولت من خلالها الوصول إلى جملة من النّتائج، فافتتحت دراستي بفصل تمهيديّ تطرّقت فيه إلى ضبط المصطلحات المتعلّقة بعنوان البحث، وذلك من أجل إعطاء تصوّر للقارئ حول مجال هذه الدّراسة، بعدها قمت بذكر أهمّ الضّوابط التي وضعها العلماء من أجل فهم الحديث النّبوي.

وقد عمدتُ في الفصل الأوّل إلى بيان فضل اللغة العربيّة، مُبرزةً تهجّم أعداء الإسلام عليها من أجل هدم تراث أمّتنا العربيّ الإسلاميّ، بعدها تحدّثت عن حاجة العلوم الشّرعيّة إليها، من فقه، وأصول، وعقيدة، وتفسير، وختمتُ هذا الفصل بالحديث عن بلاغة خير من نطق بها محمدّ ﷺ.

أمّا في الفصل الثّاني فقد بيّنت علاقة علوم اللغة العربية بعلوم الحديث النّبوي، واقتصرت على بيان أهميّة كلّ من علمي النّحو، والبيان في فهم الأحاديث النّبوية.

هذا وقد تطرّقت في الفصل الأخير من هذه الرسالة إلى إبراز أهميّة دلالات الألفاظ على معاني الأحاديث النّبوية، ودور السّياق في تحديد مقصود الرّسول ﷺ، مبيّنة دور علم غريب الحديث في الفهم، وأهميّة اللغة العربية في رفع التّعارض بين الأحاديث؛ وذلك من خلال تقديم مجموعة من الأمثلة التي تكشف عن أثر اللغة العربيّة في فهم حديث النبي ﷺ.

وختمت هذا البحث بجملة من النتائج والتّوصيات.

Résumé

Cette thèse aborde l'importance de la langue arabe dans le hadith prophétique. L'objectif majeur de cette étude est de démontrer le statut de la langue arabe et la nécessité pour ceux qui travaillent dans l'étude des hadiths prophétiques pour le savoir. En plus de révéler la prudence de ceux qui travaillent dans le domaine de Hadith et de nier les revendications de ceux qui ont dit qu'ils étaient seulement intéressés à raconter Hadith et négligés de la langue arabe et de ses sciences.

Ce type d'étude nous oblige à diviser ce compte en trois chapitres, en essayant d'atteindre à travers eux, un ensemble de résultats.
Le premier chapitre de la terminologie liée à la traite titre afin de représenter le champ de cette étude pour le lecteur. Plus tard, je l'ai mentionné règlements les plus importants posées par les chercheurs à comprendre le Hadith prophétique.

Le deuxième chapitre I a essayé de clarifier la valeur de la langue arabe et de mettre en évidence anti-islam agressions à détruire le patrimoine de notre nation islamique. Ensuite, je parlé de la nécessité pour elle dans les sciences islamiques et a conclu le chapitre en décrivant l'éloquence du meilleur jamais parlé avec lui, le prophète Muhamed (PSL).

Quant au troisième chapitre, Il révèle la relation entre l'arabe et les sciences Hadiths prophétiques en présentant une série d'exemples qui montrent l'impact de l'arabe dans la compréhension du hadith du prophète (PSL).

Cette recherche est conclue avec un ensemble de résultats et les recommandations.

The Abstrac

This dissertation tackles the importance of the Arabic language in the prophetic Hadith. The major aim of this study is to demonstrate the status of the Arabic language and the necessity for those who work in studying the prophetic Hadiths to know it. In addition to revealing the carefulness of those who work in the field of Hadith and deny the claims of those who said they were only interested in retelling Hadith and neglected the Arabic language and its sciences.

This kind of study obliges us to divide this account into three chapters, trying to reach throughout them, a set of results.

The first chapter treats terminology related to the title in order to picture the field of this study to the reader. Later, I mentioned the most important regulations put by the scholars to understand the prophetic Hadith.

The second chapter I tried to clarify the value of the Arabic language and highlight anti-Islam assaults to destroy our Islamic nation's heritage. Next, I talked about the need for it in the Islamic sciences and concluded the chapter by describing the eloquence of the best one ever spoke with it, the prophet Muhamed (PBUH).

As for the third chapter, It reveals the relationship between Arabic and the prophetic Hadith sciences by presenting a set of examples that show the impact of Arabic in understanding the Hadith of the prophet (PBUH).

This research is concluded with a set of results and recommendations.